قال الإمام الغزالي: المنطق معيار العلوم.

التشريب لشرح التهذيب

عبيد العطّار علي إعجاز المدني
غفر الله ذنبه الخفي والجلي

دار الكتب البحثية
(هيوستن أمريكا)

التشريب لشرح التهذيب

علي إعجاز المدني
غفر الله القوي ذنبه الخفي والجلي

دار الكتب البحثية

الموضوع: علم المنطق

العنوان: "التشريب لشرح التهذيب"

المصنّف: علي إعجاز المدني عفي عنه ...

الإشراف الطباعي: دار الكتب البحثية هيوستن أمريكا...

عدد الصفحات: 286

الطبعة الأولى: 11/27/2022

جميع الحقوق محفوظة للمصنف، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطّي من دار الكتب البحثية ...

هاتف : 92300-4771168/+13463815752+

البريد الإليكتروني: aliijazif@hotmail.com

عملت في هذا الكتاب

قد حاولت في أن يعرض شرح الكتاب على نحو يسهل به قراءته وفهمه ويسرّ الناظرين ... ،

قد اهتممت في شرحي بتوضيح الألفاظ الصعبة بالسهلة والعبارات المشكلة بالميسرة ...

قد أضفت إليه فوائد ليروح بها الجوعان جوعه وزوائد ليبرد بها العطشان عطشه ...

قد قابلت أصل المتن مع نسخ متعددة ...

قد بذلت الجهد في تخريج الآيات القرآنية ...

قد أوردت الخط العربي الجديد والتزمت علامات الترقيم حتى الوسع ...

قد علقت في عدة مقامات تعليقات عربية وأردية في الجزءين ...

بالجملة قد بذلت جهد أفكاري في إعداد هذا الكتاب ومع ذلك، لا يخلو نفسي عن الخطاء والنسيان فأرجو من المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والعفو والإحسان وما النصر إلا بالرحمن وهو خير من يستعان وفي الختام أسأل الله عزوجل أن ينفع به جميع المسلمين والمسلمات وحسبنا الله ونعم الوكيل وعليه التوكل و لا حول و لا قوة إلا بالله العظيم وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرة عيوننا سيدنا ومولانا محمد النبي المختار وآله وصحبه أجمعين ...

من أحقر العباد عبيد العطّار على إعجاز المدني

المقدّمة

الحمد لله الذي خصص نوع الإنسان من جنس الحيوان باكتساب المجهول من المعلوم تصوّرا وتصديقا والصلاة والسلام على سيدنا محمد بقاطع الحجّة وساطع البرهان أمّا بعد فيقول العبد الحقير الجدير برحمة العزيز المضطر لإحسان حبيبه النصير **أبو حنظلة علي إعجاز المدني** غفر الله القوي ذنبه الخفي والجلي فلما التمس بعض أصحابي في أثناء التدريس لشرح التهذيب أن أكتب شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض من معانيه فشرعت إجابة لهم مع الاعتراف بقصور باعي والتسبب بقلة متاعي بصحف هادية فهذه فوائد شريفة لشرح **"شرح التهذيب"** وهذا منّ عظيم علي قطعا من الملك الرقيب جل ذاته بتوسل محمد أسئل في الدارين النجاح الفلاح الفوز من الحسيب المجيب عز اسمه فالحروف المعدودة بالطرق الجديدة أريد أن أذكرها للتمهيد الوحيد ولا مقصود منها إلا ثلاثة وجوه الأول أن أسلافنا قد صنفوا كتبا لا محالة في كل موضوع ولا ريب فيه ومع ذلك طلابنا لا يميلون إلى اشتراء كتبهم واستفادة العلم منها لأن كتبهم بالجملة في اللغة العربيّة ولغتهم دقيقة جدّا والطالبون يرجّحون السهلة على الدقّة فهم في زماننا الحاضر يختارون الشروح الأرديّة ويهربون عن الشروح العربيّة لدقّتها وفي أيديكم كتابي المسمى ب**"التشريب لشرح التهذيب"** وإن كان في اللغة العربيّة ولكنّي قد اهتممت فيه اللغة العربيّة السهلة وقد علّقت الحواشي الأرديّة في بعض المواضع تيسيرا وتقريبا للفهم إذ ما مقصدي إظهار مؤهّلاتي العلميّة وتسلّطها على المتعلّمين وأرجو أنّهم يجدونه كالشرح الأرديّة من حيث سهلة الألفاظ وسلالتها وجودة السبك ويثبت هذا الكتاب مفيدا للمعلّمين والمتعلّمين بحمد الله تعالى وبفضل رسوله العزيز وأنا أسئل الله أن يجعله نافعا للعلماء والطلباء والثاني بيان أن تمام ما ذكر في هذا الشرح ليس من ألفاظي بل أني قد حاولت أن اُخذ العبارات حتّى المقدور من أسلافي وأجعلها مسهّلا لها في كتابي هذا إذ ليس في ألفاظي ما في ألفاظهم من البركة ثم إنّ عباراتهم مشكلة المعاني والمفاهيم لهذا أنا لم اُل جهدا في تسهيل عباراتهم وتبيين

مطالبها ومعانيها بالألفاظ السهلة والعبارات المختصرة والثالث إخراج التحسين وإهداء الكتاب إلى راحة روحي واطمئنان[1] قلبي وذخري ليومي وغدي والصوفيّ الأكبر والعارف الكامل والعابد الزاهد والداعي الكبير وبطل التأسيس للحركة "دعوت إسلامي" وهو مرشدي الكريم الحضرة العلّامة أبو البلال محمّد إلياس العطّار الضيائيّ الرضويّ القادريّ متّعني الله بطول حياته ولوالديّ الكريمين المكرّمين المعزّزين في الدارين ولفؤادي أعطاهم الله حصّة وافرة من أدعية النبيّ المختار لأمّته المحتاجة إلى مغفرة الغفّار أٰمين ...

---

[1] من باب "افعلّال".

فهرس المباحث

المباحث	الصفحة

التصوّرات

المبحث في الحمد ...	01
المبحث في الهداية ...	04
المبحث في قوله "سواء الطريق" ...	08
المبحث في متعلق الظرف ومعنى التوفيق ...	09
المبحث في معنى الصلاة ووصف الرسالة ...	10
المبحث في الفرق بين الرسالة والنبوة ...	11
المبحث في الاقتداء وأقسامه ...	15
المبحث في الفرق بين آل وأهل ...	16
المبحث في إعراب "بعد" ...	18
المبحث في تعيين المشار إليه ...	19
المبحث في تعريف المنطق والكلام ...	22
المبحث في أقسام الإضافة ...	23
المبحث في تحقيق "سيما" ...	25
المبحث في تنكير "المقدمة" وتعريف "القسم" ...	27
المبحث في ظرفية الشيء لنفسه ...	28
المبحث في المقدمة ...	32
المبحث في معاني العلم ...	34
المبحث في كون التصديق بسيطا أو مركبا ...	36

المبحث في أقسام العلم ... 39
المبحث في معنى الاقتسام ... 40
المبحث في معنى النظر ... 42
المبحث في بيان الحاجة إلى المنطق ... 43
المبحث في الموضوع ... 44
المبحث في الدلالة ... 49
المبحث في المفرد والمركّب ... 57
المبحث في الكلمة والاسم والأداة ... 60
المبحث في التشخّص ... 63
المبحث في المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز ... 66
المبحث في الجزئي والكلي ... 69
المبحث في المفهوم والمعنى والمدلول والفرض ... 69
المبحث في الإمكان ... 70
المبحث في النسب الأربع ... 72
المبحث في النقائض ... 74
المبحث في الكليات الخمسة ... 84
المبحث في حقيقة ما هو ... 86
المبحث في السطح والخط والنقطة ... 89
المبحث في ترتيب الأجناس والأنواع ... 91
المبحث في كلمة "أيّ" ... 94
المبحث في المقوّم والمقسّم ... 98
المبحث في الكلي المنطقي والطبعي والعقلي ... 106

المبحث في المعرّف ... 110

التصديقات

المبحث في القضية ... 118
المبحث في الرابطة ... 119
المبحث في المحصورات الأربعة ... 123
المبحث في السور ... 124
المبحث في القضايا المعتبرة ... 125
المبحث في المعدولة ... 128
المبحث في البسائط ... 129
المبحث في المركبات ... 137
المبحث في الشرطية ... 147
المبحث في التناقض ... 157
المبحث في نقائض البسائط ... 161
المبحث في نقائض المركبات ... 166
المبحث في العكس المستوي ... 169
المبحث في انعكاس الموجبات بحسب الجهة ... 173
المبحث في انعكاس السوالب بحسب الجهة ... 181
المبحث في عكس النقيض ... 181
المبحث في القياس ... 197
المبحث في الأشكال الأربعة ... 201
المبحث في شرائط الشكل الأوّل ... 204

المبحث في شرائط الشكل الثاني ...	207
المبحث في شرائط الشكل الثالث ...	214
المبحث في شرائط الشكل الرابع ...	218
المبحث في الضابطة الجامعة لشرائط الأشكال الأربعة ...	226
المبحث في القياس الاقتراني ...	237
المبحث في القياس الاستثنائي ...	239
المبحث في قياس الخلف ...	243
المبحث في الاستقراء ...	245
المبحث في التمثيل ...	249
المبحث في الصناعات الخمس ...	253
المبحث في أجزاء العلوم ...	262
المبحث في الرؤوس الثمانية ...	274

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ...

بسم الله الرحمن الرحيم قوله الحمد لله افتتح كتابه بحمد الله بعد التسمية اتباعا بخير الكلام واقتداء بحديث خير الأنام عليه وعلى آله الصلاة والسلام ...

بسم الله إلخ إن متعلق الباء أي ما يتعلق به الباء هو التبرك أو التيمن وهو متروك نسيا منسيا والباء للمصاحبة فهو حال عامله أبتدء أي متبركا أو متيمنا بسم الله أبتدء فيقع الظرف مستقرا لكون متعلقه محذوفا ويسمى بالمستقر لاستقرار الجملة عليه وعدم إفادتها المعنى بدونه نحو زيد على الكرسي فبدون الظرف لا يفيد المعنى زيد **قوله**[1] **الحمد لله** إن قيل لم افتتح المصنف بحمد الله كتابه بعد التيمن بالتسمية؟ فعل المصنف كذا اتباعا بخير الكلام أي بالقرآن الكريم واقتداء بحديث خير الأنام أي بحديث النبي المحترم صلى الله عليه وآله وسلم هذا ما قاله الشارح بقوله **الحمد لله** الجملة بتمامها مقولة للقول **افتتح** الماتن عليه الرحمة **كتابه**[2] **بحمد الله بعد التسمية** أي بعد التيمن بالتسمية **اتباعا** علة للفعل المذكور من الافتتاح **بخير الكلام** أي القرآن لأنه خير الكلام **واقتداء بحديث خير الأنام** أي الخلق أو جميع ما على وجه الأرض **عليه وعلى آله الصلاة والسلام** عطف على اتباع فهذا أيضا علة للفعل المذكور ...

....

فإن قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق؟ قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد على الإضافي أو على العرفي أو في كليهما على العرفي ...

---

[1] الضمير راجع إلى مصنف التهذيب وهو العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله الباري.

[2] الضمير عائد على الماتن.

فإن قلت حديث الابتداء أي ابتداء الأمر العظيم **مروي في كل من التسمية**[1] **والتحميد**[2] فلم افتتح كتابه بالتسمية ثم بالتحميد؟ فجوابه أنه رحمه الله تعالى قد اختار هذا جاعلا أسلوب كتابه موافقا لأسلوب كتابه سبحانه وتعالى لأنه جل مجده شرع كتابه أولا بالتسمية ثم أعقبه بالتحميد ثم لما كانت الأحاديث مروية في الابتداء بالتسمية والتحميد كليهما **فكيف التوفيق** بين الأحاديث المتعارضة ظاهرا؟ **قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على** الابتداء **الحقيقي** هو تقديم الشيء على الكل **و**الابتداء **في حديث التحميد** محمول **على** الابتداء **الإضافي** هو جعل البعض مقدما على البعض ومؤخرا عن الآخر **أو على** الابتداء **العرفي** هو جعل الشيء مقدما على المقصود **أو** الابتداء **في** التسمية والتحميد **كليهما** محمول **على** الابتداء **العرفي** ...

....

الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان أو غيرها والله علم على الأصحّ للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال ...

الحمد هو الثناء على قصد التعظيم ظاهرا وباطنا فخرج الحمد على قصد السخرية والاستهزاء **باللسان**[3] أي بمبدء التعبير فدخل حمد الله تعالى لذاته **على** الفعل **الجميل الاختياري** أي ما لا يكون باختيار الغير كما هو المفهوم عرفا فشمل الحد حمد الله تعالى على صفاته القديمة **نعمة** هي الفاضلة وجمعها الفواضل ومعناها العطية المتعدّية فالمراد بالتعدّي هو التعلق بالغير كالإنعام أي كإعطاء النعمة **كان أو غيرها**[4] هو الفضائل جمع فضيلة وهي خصلة ذاتية ذات فضل **والله** عند المصنف **علم على الأصحّ** هو مقابل للصحيح فالمذهب الصحيح مذهب البيضاوي أي الله اسم **للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات**

---

[1] قوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع.

[2] قوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع.

[3] فخرج الثناء بالجنان والأركان بقيد اللسان.

[4] أي "كان الأمر نعمة أو غيرها" أو "كان الثناء بالنعمة أو غيرها".

الكمال هنا ثلاثة أبحاث الأول في مصداق الاسم والثاني في كون الله اسما أو علما والثالث في اعتبار الجهتين للهمزة في علم الجلالة فإذا كان الله اسما فله ثلاثة مصاديق بالعموم أولها هو ما قابل الكنية واللقب وثانيها هو ما قابل الصفة وثالثها هو ما قابل الفعل والحرف والمراد به هنا ما قابل الصفة ثم الاختلاف الشديد في لفظ الله من حيث كونه اسما أو علما فإنه اسم في مذهب وعلم في مذهب آخر والقائلون بعلميته يدعون أن لفظ الله لو كان اسما فات التوحيد الذي هو مقصدنا لأن الاسم موضوع لمفهوم كلي أي لفظ الله يقال لمعبود مطلق سواء كان حقا أو باطلا فهم يجيبون بأنه أولا كان اسما لمفهوم كلي ثم صار معينا للذات الواجب الوجود فبه رفع الاعتراض وعلم منه أن لفظ الله اسم في مذهب آخر فأصله إلاه حذفت الهمزة بقيت لاه ثم عوضت الألف واللام مقام الهمزة المحذوفة وأدغمت اللام الساكن بالمتحرك عند اجتماع الحرفين المثليين فصار "الله" لذا قد اعتبرت الجهتان في همزة الله جهة العوض وجهة التعريف حين تعتبر جهة العوض تكون الهمزة قطعيا ولا تسقط في أثناء الكلام إذا وقع الله منادى نحو يا أَلله لأن اجتماع آلتي التعريف أعني يا ولام التعريف في كلمة واحدة لا يجوز وإذا لوحظ جهة التعريف فتكون الهمزة وصليا وتسقط في وسط الكلام إذا وقع غير منادى نحو فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين ووقت كون الله علما لا يحتاج إلى تكلفات مرتكبة في صورة كونه اسما لأن العلم مرتجل لا تبدل ولا تغير فيه ...

....

ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوّة أن يقال الحمد مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال من حيث هو كك فكان كدعوى الشيء ببيّنة وبرهان ولا يخفى لطفه ...

ولدلالته أي الله **على هذا الاستجماع** هذا جواب للإشكال المقدر فتقريره أن لله أسماء متعدّدة دالة على صفاته نحو الرازق والخالق والغفار والسميع والبصير وغيرها فلم ذكر الماتن اسم الجلالة هنا؟ فأجيب بأن الأسماء تدل على صفاته المخصوصة كالخالق يدل على صفة التخليق فقط لكن الله يدل على الذات المستجمع لجميع صفاته الكمالية **صار الكلام في قوة أن يقال الحمد مطلقا** فأشار المصنف به إلى أن اللام في الحمد استغراقي أو جنسي أما إرادة الاستغراق بها فواضح وأما كونها جنسيا فهو أيضا صحيح

لأنه إذا ثبت الجنس لشيء فاختصت أفراده به فجميع أفراد جنس الحمد يكون مختصا بالله وكون اللام في لله للاختصاص ضروري لأنه إذا اختص الجنس بشيء فاختصاص جميع أفراده به ضروري وإن تجاوز فرد من أفراد الجنس إلى غير ذلك الشيء لكان جنسه ثابتا له ثم لا يوجد الاختصاص **منحصر** قاله مشعرا بأن اللام في لله للاختصاص **في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال من حيث هو كك** أي كذلك، بمن حيث هو كك يجيب المصنف سؤالا مقدرا فتقريره لماذا يستحق الله تعالى جميع المحامد؟ فجوابه أن استحقاقه جميع المحامد لكونه علما للذات المستجمع لجميع صفات الكمال **فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان** هذه العبارة جزاء لشرط محذوف وهو إذا كان الأمر كذلك ومعناها أن قوله الحمد لله دعوى مع دليل أعني جميع المحامد راجعة إلى الله هذا دعوى لأن الله علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال هذا دليل فيمكن أن يقال إن "الحمد لله" يتضمن الدعوى مع الدليل وأيضا يمكن تقرير هذا المقام بقاعدة وهى إن حكم على صيغة الصفة فعلته مصدر الصفة نحو أكرمت عالما فأفرضوا لفظ الله بمعنى صيغة الصفة أي معبود أو مستجمع لجميع صفات الكمال وعلة جميع التعريفات لله معبودية أو الاستجماع **ولا يخفى لطفه** أي لطف هذا الكلام لأنه على أعلى الدرجات للفصاحة إذ شيء واحد دعوى أيضا ودليل أيضا ...

الذي هدانا ...

قوله الذي هدانا: الهداية قيل هي الدلالة الموصلة أي الإيصال إلى المطلوب وقيل هي إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين أن الأول يستلزم الوصول إلى المطلوب بخلاف الثاني فإن الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لا تلزم أن تكون موصلة إلى ما يوصل فكيف توصل إلى المطلوب ...

قوله الذي هدانا هنا بحثان الأول في تعريف الهداية والثاني في الإشكالين الواردين على التعريفين للهداية وجوابهما **فالهداية قيل** قائلوه المعتزلة **هي** أي الهداية **الدلالة الموصلة أي الإيصال إلى المطلوب وقيل** قائلوه الأشاعرة **هي** أي الهداية **إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين** أي التعريفين

أن التعريف **الأول** هو الإيصال إلى المطلوب **يستلزم الوصول إلى المطلوب بخلاف** التعريف **الثاني** هو إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب **فإن الدلالة على ما** أي طريق **يوصل**[1] **إلى المطلوب لا تلزم أن تكون** تلك الدلالة **موصلة إلى ما** أي ذلك الطريق المدلول عليه الذي **يوصل**[2] إلى المطلوب **فكيف توصل**[3] تلك الدلالة **إلى المطلوب** واعلم أن في تعريف الهداية بحثا يفهم مشكلا جدا بين العلماء والطلباء فلا أترك موقعا في تسهيله إن شاء الله ففي تعريفه مذهبان مذهب المعتزلة و مذهب الأشاعرة أما المعتزلة فيبينونه بالإيصال إلى المطلوب وأما الأشاعرة فيعرفونه بإراءة الطريق الموصل إلى المطلوب وبهذا يظهر الفرق بين هذين التعريفين من أن التعريف الأول يستلزم الوصول إلى المطلوب لأن الطالب أوصل إلى مطلوبه بأخذ يده والتعريف الثاني لايستلزم الوصول إلى المطلوب لأن الطالب أرئ فقط طريقا يوصله إلى المطلوب فأمكن ضلاله عن ذلك الطريق المدلول عليه الموصل[4] إلى المطلوب فأفهمك هذا بالمثال أنت تريد الذهاب إلى كراتشي فأنا أدلك على طريقها بأنِ اذْهبْ أولا إلى محطّة القطار وأنا بينت لك طريقا إليها ثم اشتر التذكرة للسفر واجلس في القطار فهو يذهب بك إلى مطلوبك فليتفكر حينا قد ذكرت لك طريقا إلى محطّة القطار موصلا إلى مطلوبك أي كراتشي ما أوصلتك إليها بأخذ يدك أو بسفري معك فقل إن وصولك إلى محطة القطار أمر يقيني؟ لا لإمكان ضلالتك عن الطريق الموصل إلى محطة القطار فكيف تصل بكراتشي فالوصول إلى المطلوب في هذه الصورة ليس بيقيني و لو أوصلتك إلى كراتشي بسفري معك فوصلت لا محالة بالمطلوب ...

---

[1] بمعنى الاستقبال.

[2] بمعنى الاستقبال.

[3] بمعنى الاستقبال.

[4] بمعنى الاستقبال.

…………

والأوّل منقوض بقوله تعالى "وأمّا الثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى" (القرآن: فصّلت 17) **إذ لا يتصوّر الضلالة بعد الوصول إلى الحقّ** …

والتعريف **الأول منقوض بقوله تعالى وأمّا الثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى إذ لا يتصور الضلالة بعد الوصول إلى الحق** أي تعريف المعتزلة منقوض بهذه الآية "أمّا ثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى" إذ لا يمكن الضلالة بعد الوصول إلى المطلوب أي الحق …

…………

والثاني منقوض بقوله تعالى "إنك لا تهدي من أحببت" (القرآن: القصص 56) **فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان شأنه إراءة الطريق والذي يفهم من كلام المصنّف رحمه الله في حاشية الكشاف هو أن الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين ويرتفع الخلاف من البين** …

والتعريف **الثاني منقوض بقوله تعالى "إنك لا تهدي من أحببت" فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان شأنه إراءة الطريق** أي تعريف الأشاعرة أيضا منقوض بهذه الآية "إنك لا تهدي من أحببت" أي إنك لا تري[1] طريق الحق من أحببت وهذا قطعا ليس بصحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث فينا لإراءة الطريق **والذي يفهم من كلام المصنف رحمه الله في حاشية الكشاف هو أن الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين** أي الإيصال إلى المطلوب وإراءة الطريق فيراد من بينهما معنى الهداية المناسب للموضع فمعنى الهداية الأول مناسب في قوله تعالى "إنك لا تهدي من أحببت" إذ العهدة على النبي عليه الصلاة والسلام تبليغ الدين فقط لا إيصال الناس إلى الحق ولا إجبارهم على قبوله والمعنى الثاني يصح في قوله

[1] من الإفعال.

تعالى "أما الثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى" لأن إراءة الله طريقا مستقيما فضل ثم قبوله أو عدمه على رضوان الخلق **وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين** أي الإشكالين **ويرتفع الخلاف من البين** أي من بين الآيتين ...

....

ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية أن الهداية تتعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو"إهدنا الصراط المستقيم" أو تارة بإلى نحو"والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم" وتارة باللام نحو"إن هذا القران يهدي للتي هي أقوم" فمعناها على الأول هو الإيصال وعلى الباقيين إراءة الطريق ...

فإن قيل إن الهداية مشترك بين المعنيين المذكورين فإرادة واحد منهما لا محالة يقتضي قرينة فما القرينة ههنا؟ فأجيب بقوله **ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية** أي حاشية الكشاف **أن الهداية تتعدى** إلى المفعولين فتعديته **إلى المفعول الثاني** يكون **تارة بنفسه نحو**"**إهدنا الصراط المستقيم**" فإن الصراط المستقيم مفعول ثان بلا واسطة الجار **أو** يكون **تارة بإلى** أي بواسطة الجار **نحو**"**والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم**" إذ صراط مستقيم مفعول ثان بواسطة الجار وهو إلى **و**يكون **تارة باللام نحو**"**إن هذا القران يهدي** الناس[1] **للتي هي أقوم**" **فمعناها** أي الهداية **على** الاستعمال **الأول** هو تعديتها بنفسه إلى المفعول الثاني **هو الإيصال** فالمعنى يكون إنك لا توصل الحق من أحببت في قوله تعالى "إنك لا تهدي من أحببت" ومعنى الهداية **على** الاستعمالين **الباقيين** هما تعدية الهداية بواسطة إلى أو اللام إلى المفعول الثاني **إراءة الطريق** فالمعنى أما الثمود فأريناهم إلى الحق أو للحق في قوله تعالى "أما الثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى" ...

---

[1] فإنه مفعول أوّل محذوف.

سواء الطريق[1] ...

سواء الطريق أي وسطه الذي يفضي سالكه إلى المطلوب البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي إذ هما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم ...

سواء الطريق أي وسطه الذي يفضي سالكه إلى المطلوب البتة غرض هذه العبارة بيان معنى سواء الطريق وهنا إضافة الصفة إلى الموصوف أي الطريق السوي عند المصنف أو الطريق الوسيط عند الشارح **وهذا** أي سواء الطريق بمعنى وسطه **كناية عن الطريق المستوي** والكناية لفظ قصد لمعناه معنى ثان يكون ملزوما للأول فسواء الطريق لازم للطريق المستوي الذي هو ملزوم له **إذ هما** أي سواء الطريق والطريق المستوي **متلازمان** هذه العبارة جواب لاعتراض تقريره أنه ذهب بعض الناس إلى أن الكناية لفظ قصد من معناه لازمه وبالمطابقة بالتعريف المذكور للكناية يكون سواء الطريق ملزوما والطريق المستوي لازما وأنتم جعلتم الطريق المستوي ملزوما وسواء الطريق لازما فأجاب بأن بين سواء الطريق والطريق المستوي تلازما بأن كل واحد منهما لازم للآخر ووجه التلازم بينهما ظاهر فإنا إذا فرضنا نقطتين بينهما خطوط فالخط الذي يكون وسطا من الخطوط يكون مستقيما البتة **وهذا** أي سواء الطريق بمعنى وسط الطريق **مراد من فسره** أي سواء الطريق **بالطريق المستوي والصراط المستقيم** هذه العبارة أيضا دفع للإشكال المقدر فتقريره أن الشارح قد ارتكب مخالفة أستاذه بجعل سواء الطريق في معنى وسط الطريق لأن أستاذه فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم في حاشيته على تهذيب الكلام فأجاب بقوله المذكور أي لا مخالفة بين مراد الشارح الملا عبد الله يزدي ومراد أستاذه الملا جلال الدواني لأن الشارح قد بين معنا لغويا[2] لسواء الطريق والأستاذ معنى مرادا منه ...

---

[1] فمعنى الجملة "الحمد لله الذي أوصلنا سواء الطريق".

[2] هو وسط الطريق.

....

ثم المراد به إما نفس الأمر عموما أو خصوص ملة الإسلام والأوّل أولى لحصول البراعة الظاهرة بالقياس إلى قسمي الكتاب ...

ثم بين الشارح مصداق سواء الطريق بقوله **ثم المراد[1] به** أي المعنى المراد بسواء الطريق واحد من الإثنين **إما نفس الأمر عموما** أي العقائد الحقة حال كونها تعم عموما لشمولها القواعد المنطقية والعقائد الكلامية **أو خصوص ملة الإسلام** من إضافة الصفة إلى الموصوف أي ملة الإسلام الخاصة والمعنى **الأول أولى** عند الشارح **لحصول البراعة الظاهرة[2] بالقياس** أي بالنظر **إلى قسمي الكتاب** لأن تهذيب الكلام لسعد الدين التفتازاني تغمده الله بغفرانه كان مشتملا على قسمين قسم في علم المنطق وآخر في علم الكلام[3]...

وجعل لنا التوفيق خير رفيق ...

وجعل لنا الظرف إما متعلق بجعل واللام للانتفاع كما قيل في قوله تعالى "جعل لكم الأرض فراشا" وإما برفيق ويكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره والأول أقرب لفظا والثاني معنى قوله التوفيق هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير ...

---

[1] غرضه ذكر مصداق "سواء الطريق".

[2] يعني براعة الاستهلال هو كون اللفظ مناسبا للمقصود فإرادة العقائد الحقة مطلقا ب"سواء الطريق" مناسب للمقصود وأيضا مشير إلى قسمي تهذيب الكلام.

[3] القسم في علم الكلام كان هالكا لعدم التوجه إلى طباعته.

وجعل لنا الظرف غرضه رفع ما قيل من أن الظرف له متعلق في كلام العرب فماذا متعلق "لنا"؟ فأجيب بقوله **الظرف** أي لنا **إما متعلق بجعل واللام** حينئذ **للانتفاع كما قيل** من لام الانتفاع **في قوله تعالى "جعل لكم الأرض فراشا"**[1] لا للتعليل لئلا يلزم كون أفعال الله معللة بالأغراض **وإما** متعلق **برفيق** فإن قيل إن لنا يتعلق برفيق وهو أي لنا مقدم على المضاف أي خير فلزم تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وذا لا يجوز فدفع الاعتراض بقوله **ويكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لكونه** أي المعمول **ظرفا** أي لنا **والظرف مما يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره** لأن الظرف تكفيه رائحة من الفعل أو شبهه فلا فرق في كونه مقدما على العامل أو مؤخرا عنه **والأول أقرب لفظا والثاني معنى** أي إن تعلق الظرف[2] بجعل كان أقرب من جهة اللفظ وبرفيق[3] كان أقرب من جهة المعنى لأن معنى الرفيق يتم به **قوله التوفيق هو توجيه الأسباب نحو** بمعنى إلى **المطلوب الخير** نحو اللهم وفقنا الصلاة أي اللهم أعطنا الأسباب لإقامة الصلاة من القوة على اللباس والوضؤ والمشي إلى مسجد وغيرها هذا تعريف شرعي ومفهوم التوفيق لغة هو توجيه الأسباب نحو المطلوب خيرا كان أو شرا ...

والصلاة والسلام على من أرسله ...

قوله الصلاة هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة ويجرّد الصلاة عن معنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا إذا أسند إلى الله تعالى قوله على من أرسله لم يصرّح باسمه عليه الصلاة والسلام تعظيما وإجلالا وتنبيها على أنه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه إلا إليه ...

---

[1] اس نے تمہارے نفع کو زمین بچھونا بنائی۔

[2] اس نے ہمارے نفع کو توفیق بہتر رفیق بنائی۔

[3] اس نے توفیق ہمارے لیے بہتر رفیق بنائی۔

قوله والصلاة هي بمعنى الدعاء على ما هو المشهور عند الجمهور **أي طلب الرحمة** والصلاة بمعنى طلب الرحمة لا تصح في حق الله تعالى لأنه منزه عن الطلب ولذا **يجرد الصلاة عن معنى الطلب**[1] **ويراد به** أي بالصلاة **الرحمة** فقط **مجازا إذا أسند** الصلاة **إلى الله تعالى قوله على من أرسله لم يصرح** المصنف رحمه الله **باسمه عليه الصلاة والسلام** بأن لم يذكر "والصلاة على محمد أرسله" بل ذكر اسم الموصول مقام اسمه عليه الصلاة والسلام فدفع هذا السؤال بجوابين **تعظيما وإجلالا** لأن في عدم التصريح بالاسم أو بالعلم ما ليس في ذكره من التعظيم إذ الكناية أبلغ من التصريح ثم لا يرد أن عظمته تعالى فوق عظمة الرسول صلى الله عليه وسلم فوجب أن لا يصرح المصنف باسم الله تعالى أيضا لأن في ذكر اسمه تعالى بالتصريح واسمه عليه الصلاة والسلام بالكناية اتباعا بآية خير الكلام "إن الله وملائكته يصلون على النبي" (القرآن: الأحزاب 56) أي اسم الجلالة مذكور صراحة واسم الرسالة مذكور كناية وأيضا لأن ذكر اسم الجلالة لم يتصور سوء أدب في العرف بخلاف اسم الرسالة **وتنبيها على أنه** أي وصف الرسالة **فيما ذكر من الوصف** بيان لما **بمرتبة لا يتبادر الذهن منه** أي وصف الرسالة **إلا إليه** أي إلى رسالة حبيبه عليه الصلاة والسلام فحاصله أن محمدا صلى الله عليه وسلم في اتصافه بالرسالة بمرتبة يسبق إليه الذهن مطلقا إذا ذكر وصف الرسالة لأن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل وهو سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم فإنه فرد كامل في الرسالة ...

....

واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه عليه السلام مرسلا فإن الرسالة فوق النبوة فإن المرسل هو النبي الذي أرسل إليه وحي وكتاب ...

---

[1] يسمى هذا صنعة التجريد وهي أن للفظ معنيين فجرد عن معنى واحد وأريد به ثان كما تشتمل الصلاة على معنيين طلب ورحمة فجرد عن الطلب وأريد رحمة فقط.

واختار من بين الصفات هذه أي الرسالة جواب سؤال مقدر تقريره أن لذاته صلى الله عليه وسلم صفات أخرى كالكريم والرؤوف والرحيم والنبي وغيرها فلم اختار المصنف عليه الرحمة صفة الرسالة من بين صفاته؟ فأجاب رحمه الله بقوله **لكونها**[1] أي لكون الرسالة **مستلزمة لسائر الصفات الكمالية** له عليه الصلاة والسلام لأن الكمال البشري يتم بالرسالة و لا وصف للبشر أرفع منها **مع ما فيه من التصريح** أي مع التصريح **بكونه عليه السلام مرسلا** في اختيار وصف الرسالة **فإن الرسالة فوق النبوة فإن المرسل هو النبي الذي أرسل إليه وحي وكتاب** جواب عما يقال ما الفائدة في التصريح بكونه عليه الصلاة والسلام مرسلا؟ وحاصل الجواب أن فيه بيان عظمة شأنه ورفعة مكانه عليه الصلاة والسلام فاعلم أن في تعريف النبي والرسول اختلافا أنا أذكره في تعريفات عديدة أولها المشهور أن النبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ وإن أمر بالتبليغ فهو رسول وثانيها إطلاق النبي على من أوحي إليه بشرع وأمر بالتبليغ أو لم يؤمر حقيقة وإطلاق الرسول عليه مجاز وثالثها الرسول من أمر بالتبليغ والنبي أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا وهذا أنسب ورابعها النبي والرسول بمعنى واحد وخامسها الرسول مبعوث إلى المؤمنين والكفار والنبي مبعوث إلى المؤمنين فقط ...

هدى هو بالاهتداء حقيق ...

قوله هدى إما مفعول له لقوله أرسله وح يراد بالهدى هداية الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به أو حال عن الفاعل أو عن المفعول وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال أطلق على ذي الحال مبالغة نحو زيد عدل ...

إن الغرض من العبارة الآتية جواب إشكال مقدر فتقريره أن هدى قد وقع نكرة منصوبا في الكلام فيوجد الاحتمالان أحدهما كونه مفعولا له وثانيهما حال لا سبيل إلى الأول لأن للمنصوب المفعول له شرطا وهو مفقود هنا أي فاعل المفعول له وفاعل عامله واحد ففاعل هدى نبي الله صلى الله عليه وسلم وفاعل

---

[1] یعنی جس طرح اللہ اسم جلالت تمام صفات کمالیہ کا جامع ہے کہ ذکر اسم جلالت ذکر جمیع صفات کمالیہ کو مستلزم ہے ایسے ہی وصف رسالت تمام اوصاف کمال کا جامع ہے کہ ذکر رسالت ذکر جمیع صفات کمال کو مستلزم ہے۔

أرسل الله تعالى وأيضا لا طريق إلى الثاني لأن الحال يحمل على ذي الحال ولكن لا يصح حمل هدى على ضمير الفاعل في أرسله أو ضمير المفعول فيه إذ هدى وصف والضمير ذات وحمل الوصف على الذات لا يجوز فأجاب بقوله **قوله هدى إما مفعول له لقوله أرسله وح يراد بالهدى هداية الله** لا هداية الرسول **حتى يكون** الهدى **فعلا لفاعل الفعل المعلل به** أي فعلا لفاعل أرسل **أو** هدى **حال عن** ضمير **الفاعل** في أرسله **أو** حال **عن** ضمير **المفعول** به في أرسله **وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل** أي حين كون هدى حالا سواء كان عن الفاعل أو عن المفعول لا بد أن يجعل المصدر أي هدى بمعنى الهادي ليصح حمل الحال على صاحبها **أو يقال أطلق** هدى هو الوصف **على ذي الحال** الذي هو الذات **مبالغة** وهذا النحو من المجاز أبلغ في مقام التعريف **نحو زيد عدل** أي زيد صدر عنه العدل كثيرا حتى صار كأنه عين العدل هكذا بلا تمثيل الله ورسوله الحبيب جل جلاله وصلى الله عليه وسلم صدر منهما الهداية كثيرا حتى كأنهما عين الهداية لا يخفى على أحد ...

....

قوله هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدى به والجملة صفة لقوله هدى أو يكونان حالين مترادفين أو متداخلين ويحتمل الاستئناف أيضا وقس على هذا ...

قوله هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول أي هو **بأن يهتدى به** حقيق لا مبني للفاعل لأن الاهتداء بمعنى حصول الهداية أو أخذه ومرجعه ههنا الله تعالى أو الرسول عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات فنسبة الاهتداء إلى الله كفر لأنه تعالى منزه عنه ونسبة الاهتداء إلى جانبه صلى الله عليه وسلم لا يخلو عن سوء الأدب **والجملة** أي هو بالاهتداء حقيق **صفة لقوله هدى** لوقوعها بعد نكرة **أو يكونان** أي هدى وهو

بالاهتداء حقيق **حالين مترادفين**[1] **أو متداخلين**[2] **ويحتمل الاستئناف أيضا** أي هو بالاهتداء حقيق جملة مستأنفة أي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا يقول لم أرسله هدى؟ فأجاب بأنه حقيق بأن يحصل منه الهدى **وقس** أمر من قاس يقيس **على هذا** أي هدى هو بالاهتداء حقيق ما بعده من العبارة وهي "نورا به الاقتداء يليق" ...

ونورا به الاقتداء يليق ...

قوله نورا مع الجملة التالية قوله "به" متعلق بالاقتداء لا بيليق فإن اقتداءنا به عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات إنما يليق بنا لا به فإنه كمال لنا لا له وتقديم الظرف لقصد الحصر والإشارة إلى أن ملته صلى الله عليه وسلم ناسخة لملل سائر الأنبياء ...

قوله نورا مع الجملة التالية هي به الاقتداء يليق فحاصله أن به الاقتداء يليق صفة لقوله نورا لوقوعها بعد النكرة أو يكون نورا بمعنى منوّرا وبه الاقتداء يليق حالين مترادفين من فاعل أرسله أو مفعوله أو حالين متداخلين بأن يكون به الاقتداء يليق حالا عن الضمير في نورا بمعنى منوّرا والجملة أي به الاقتداء يليق مستأنفة أي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا يقول لم أرسله نورا؟ فأجاب بأنه بأن يقتدى به يليق **قوله به متعلق بالاقتداء لا بيليق** جواب سؤال مقدر تقريره أن "به" ظرف ومتعلق الظرف في كلام العرب ضروري فماذا متعلقه؟ فأجاب بأنه متعلق بالاقتداء لا بيليق **فإن اقتداءنا به عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات إنما يليق بنا لا** يليق **به فإنه كمال لنا** أي إن اقتداءنا بالنبي صلى الله عليه وسلم كمال وشرف لنا وإن اقتدائه عليه الصلوة والسلام **لا** كمال **له وتقديم الظرف لقصد الحصر والإشارة إلى أن ملته صلى الله عليه وسلم ناسخة لملل سائر الأنبياء** عليهم السلام جواب سؤال مقدر وتقريره أنه لم قدم

---

[1] هما الحالان من ذي الحال الواحد فهدى وهو بالاهتداء حقيق حالان من ضمير الفاعل الراجع إلى الله في أرسله أو من ضمير المفعول الراجع إلى الرسول في أرسله.

[2] أي إن الثاني حال من الضمير في الحال الأول فهو بالاهتداء حقيق حال عن الضمير في هدى بمعنى الهادي وضمير الهادي عائد على الله تعالى أو الرسول صلى الله عليه وسلم.

الظرف أي به على عامله أي الاقتداء؟ فأجاب بأنه قدم الظرف لقصد الحصر لأن تقدم ما حقه التأخير يفيد الحصر فالمعنى لا يليق اقتداءنا إلا بنبينا صلى الله عليه وسلم وبأنه قدم الظرف للإشارة إلى أن دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسخة لأديان سائر الأنبياء عليهم السلام كما في قوله تعالى "إن الدين عند الله الإسلام" (سورة آل عمران : الآية: 19) و"من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه" (سورة آل عمران : الآية: 85) ...

....

وأمّا الاقتداء بالأئمّة فيقال إنه اقتداء به حقيقة أو يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى سائر الأنبياء عليهم السلام ...

وأمّا الاقتداء بالأئمّة جواب إشكال وتوضيحه أنه يعلم من الحصر المذكور أن يقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم فقط فما جوابكم في الاقتداء بالأئمة وهو صحيح بالإجماع؟ فدفعه بجوابين أولا **فيقال إنه** أي الاقتداء بالأئمة **اقتداء به** أي بالنبي عليه الصلوة والتسليم **حقيقة أو** ثانيا **يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى سائر الأنبياء عليهم السلام** أي يرد هذا الإشكال إذا كان الحصر حقيقيا لأنه يكون بالنسبة إلى جميع ما عدا الشيء فالاقتداء به عليه الصلوة والسلام يكون بالنسبة إلى جميع ما عداه أي إلى جميع الأنبياء والأئمة لكن الحصر هنا إضافي فلا يبقى الإشكال إذ الإضافي يكون بالنسبة إلى بعض ما عدا الشيء فحصر الاقتداء به عليه الصلاة والسلام بالنسبة إلى سائر الأنبياء لا إلى الأئمة ...

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا ...

قوله وعلى آله أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الأشراف وآل النبي عترته المعصومون وأصحابه هم المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الإيمان ...

قوله وعلى آله أصله أي أصل آل عند البصريين **أهل بدليل أهيل** لأن التصغير معيار الكلمات إذ هو يردها إلى حروفها الأصلية ثم بدلت الهاء بالهمزة ثم بدلت الهمزة الثانية الساكنة بالألف على قانون آمن وأصله عند الكسائي أول بفتح الهمزة والواو لكون تصغيره أويل ثم بدلت الواو ألفا فيكون آل للتعليل وقال الكسائي سمعت أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل ففرق الأعرابي بين أهل وآل فتصغير أهل أهيل وآل أويل **خص استعماله** أي استعمال آل **في الأشراف** اعلم أن في استعمال لفظ آل وأهل فرقا بوجوه أولها أن الأل يضاف إلى ذوي العقول لهذا لا يقال آل الحق وثانيها أنه لا يضاف إلى الله لهذا لا يقال آل الله لأولياء الله وثالثها أنه لا يضاف إلا إلى الأشراف إما في الدين أو في الدنيا لهذا لا يقال آل الحجام **وآل النبي عترته المعصومون** أي المحفوظون عن ارتكاب الذنوب صغيرة كانت أو كبيرة وهذا عند الشيعة والشارح منهم وما المحفوظون عنها إلا الأنبياء والملائكة عند أهل الحق **وأصحابه** جمع صاحب والفرق بين الأصحاب والصحابة أن الأصحاب أعم من الصحابة فإن الأصحاب تطلق على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم بخلاف الصحابة فإنها لا تطلق إلا على أصحابه وهو كالعلم لهم والمراد بأصحابه **هم المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم** قليلا كان أو طويلا **مع الإيمان** وبقائه عند الوصال إلى الخالق تعالى ...

في مناهج الصدق ...

قوله في مناهج جمع منهج وهو الطريق الواضح قوله الصدق الخبر والاعتقاد إذا طابق الواقع كان الواقع أيضا مطابقا له فإن المفاعلة من الطرفين فمن حيث إنه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقا ومن حيث إنه مطابق له بالفتح يسمى حقا وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة أيضا ....

قوله في مناهج جمع منهج بفتح الميم والهاء **وهو** بمعنى **الطريق الواضح قوله الصدق الخبر والاعتقاد** الغرض منه بيان الفرق بين الصدق والحق أي الخبر إذا طابق الواقع فيطابقه الواقع أيضا لأن المطابقة مصدر

من المفاعلة وله اشتراك الفعل من جانبين ولا فرق بين الصدق والحق من حيث الذات بل الفرق بينهما اعتباري من حيث إن مطابقة الخبر للواقع صدق ومطابقة الواقع للخبر حق فأشار إليه بقوله **الخبر والاعتقاد[1] إذا طابق الواقع كان الواقع أيضا مطابقا له** أي لذلك الخبر والاعتقاد **فإن المفاعلة من الطرفين** أي الجانبين **فهو** أي ذلك الخبر **من حيث إنه مطابق للواقع بالكسر** أي بكسر الباء **يسمى صدقا وهو** أي ذلك الخبر **من حيث إنه مطابق له بالفتح** أي مطابق للواقع بفتح الباء **يسمى حقا** أي المطابقة إذا اعتبرت من جانب الواقع تسمى حقا وإذا اعتبرت من جانب الحكم تسمى صدقا **وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة أيضا** أي للصدق معنيان أحدهما خبر مطابق للواقع وثانيهما نفس المطابقة مع قطع النظر عن الخبر والواقع وهكذا للكذب معنيان خبر غير مطابق للواقع ونفس عدم المطابقة ...

بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق ...

قوله بالتصديق متعلق بقوله سعدوا أي بسبب التصديق والإيمان بما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام قوله وصعدوا في معارج الحق يعني بلغوا أقصى مراتب الحق فإن الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر أو مستقر خبر لمبتدأ محذوف أي هذا الحكم متلبس بالتحقيق أي متحقق ....

قوله بالتصديق ظرف له فعل أو شبهه يتعلق به الظرف أي سعدوا فقال بأنه **متعلق بقوله سعدوا أي بسبب التصديق والإيمان[2] بما جاء به النبي** صلى الله عليه وسلم من أصول الشرع وفروعه **قوله وصعدوا في معارج الحق يعني بلغوا أقصى مراتب الحق فإن الصعود على جميع مراتبه** أي مراتب الحق **يستلزم ذلك** أي غاية مراتب الحق إذ الجمع المضاف إلى الاسم المعرف باللام يفيد الاستغراق **قوله بالتحقيق**

---

[1]هو ربط القلب بالشيء مطابقا للواقع أو لا.

[2]فعلم أن الباء في بالتصديق سببية وعطف الإيمان على التصديق تفسيري.

ظرف لغو متعلق بصعدوا[1] **كما مر** في قوله بالتصديق **أو** بالتحقيق ظرف **مستقر**[2] **خبر لمبتدأ محذوف أي هذا الحكم**[3] **متلبس بالتحقيق أي متحقق** دفع وهم تقريره أن متعلق بالتحقيق متلبس وهو من التلبس الذي معناه كون الشيء قريبا من آخر فعلم منه أن الصحابة رضي الله عنهم لم يصعدوا على جميع مراتب الحق بل يقربون منها مع أن الأمر ليس كذا فدفعه الشارح بقوله متحقق ...

وبعد ...

قوله وبعد هو من الظروف الزمانية ولها حالات ثلاث لأنها إما أن يذكر معها المضاف إليه أو لا وعلى الثاني إما أن يكون نسيا منسيا أو منويا فعلى الأولين معربة وعلى الثالث مبنية على الضم ...

قوله وبعد هو من الظروف الزمانية[4] غرضه منه تحقيق نحوي لبعد فقال "بعد" من الظروف الزمانية **ولها** أي للظروف الزمانية **حالات ثلاث لأنها** ضمير القصة **إما أن يذكر معها** أي مع الظروف الزمانية **المضاف إليه أو لا** يذكر معها المضاف إليه **وعلى الثاني** أي على عدم ذكر المضاف إليه مع الظروف الزمانية **إما أن يكون** المضاف إليه **نسيا منسيا** في اللفظ والنية كليهما **أو** يكون المضاف إليه **منويا** أي في النية فقط **فعلى** الوجهين **الأولين** هما كون المضاف إليه مذكورا لفظا أو نسيا منسيا، الظروف الزمانية **معربة** بأحد

---

[1] صحابہ کرام علیہم الرضوان دین حق کے آخری مرتبہ پر تحقیق کے ذریعے پہنچے۔

[2] قال المحقق الشريف إن الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدرا سواء كان عاما كالكون والثبوت والوجود والحصول أو خاصا كقولنا نحن في البصرة أي مقيمون والظرف اللغو ما يقابله أي متعلقه مذكور في الكلام.

[3] أي الصعود على جميع مراتب الحق.

[4] الظروف الزمانية من الغايات في الصورتين هما كون المضاف إليه منويا ونسيا منسيا لأن الغايات جمع الغاية وهي الانتهاء فانتهاء الكلام على المضاف إليه في المركب الإضافي والمضاف إليه في هاتين الصورتين غير مذكور كالكلام ينتهي على المضاف لذا يقال إن الظروف الزمانية من الغايات.

من ثلاث حركات **وعلى** الوجه **الثالث** هو كون المضاف إليه منويا، الظروف الزمانية **مبنية على الضم** ...

فهذا ...

قوله فهذا: هذه الفاء إمّا على توهم أمّا أو على تقديرها في نظم الكلام ...

قوله فهذا: هذه الفاء إمّا على توهم أمّا أو على تقديرها[1] في نظم الكلام جواب سؤال مقدر وتقريره ماذا الوجه بإيراد الفاء هنا لأن الفاء جزائية وهذه لجواب حرف الشرط وحرف الشرط لا موجود في نظم الكلام؟ فأجاب بأن له وجهين الأول أن أمّا تذكر كثيرا في مثل هذا المقام فيتوهم أن أمّا مذكورة في العبارة ثم جعل المتوهم بمنزلة المتحقق أجري عليه حكمه أي إدخال الفاء والثاني أن يقال إن لفظ أمّا مقدر في نظم الكلام والفاء قرينة على تقديره والحق أن الفاء للتفسير لأن توهم أمّا لم يعتبره أحد من النحاة وتقدير الفاء مشروط بكون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا ...

......

و"هذا" إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبّرة عنها بالألفاظ المخصوصة أو تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده إذ لا وجود للألفاظ المرتبة و لا للمعاني في الخارج ...

---

[1] إن معنى توهم أمّا حكم العقل بواسطة الوهم أن أمّا مذكور في الكلام لاعتيادهم بذكره في مثل هذا المقام ومعنى التقدير أن يقدر أمّا في العبارة ويجعل كالمذكور وتجرى عليه أحكامه.

و"**هذا" إشارة الخ** دفع عما يقال من أن اسم الإشارة موضوع للإشارة إلى شيء موجود في الخارج محسوس مشاهد فكيف يصح الإشارة بهذا إلى الألفاظ أو المعاني أو النقوش[1] لأن الألفاظ والمعاني لا وجودهما في الخارج حتى يكونا مما يحس ويشاهد والنقوش وإن كان موجودا في الخارج إلا أنها ليس بكلام؟ فأجاب بأن المشار إليه هو الألفاظ أو المعاني وأنهما من الأمور العقلية إذ لا وجود لهما في الخارج فنزل غير المبصر منزلة المبصر والمعقول منزلة المحسوس تنبيها على كمال ظهوره ليصح الإشارة بهذا على سبيل المجاز فقال الشارح مجيبا للاعتراض الوارد بقوله **وهذا إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن من**[2] **المعاني المخصوصة المعبرة** بفتح الباء والراء **عنها بالألفاظ المخصوصة أو** من **تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة** اسم لكان **قبل التصنيف أو بعده** أي بعد التصنيف **إذ لا وجود للألفاظ المرتبة و لا للمعاني في الخارج** هو لا يتوقف على اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهذا رد ما قيل من أنه إن كانت الديباجة أي الخطبة إلحاقية فالإشارة إلى الألفاظ المحسوسة الحاضرة في الخارج ...

......

فإن كانت الإشارة إلى الألفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظي وإن كانت إلى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي ...

فإن كانت الإشارة بهذا **إلى الألفاظ فالمراد بالكلام** المذكور في المتن أي تهذيب الكلام **الكلام اللفظي وإن كانت** الإشارة بهذا **إلى المعاني فالمراد به** أي بالكلام هو **الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي** بهذا اندفع ما قيل من أنه إن كان المراد بالكلام المذكور في قوله تهذيب الكلام لفظيا فلا يصح

---

[1] اعلم أن في المشار إليه سبع احتمالات الألفاظ أو المعاني أو النقوش أو الألفاظ والمعاني أو الألفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الألفاظ والمعاني والنقوش فإذا لا يصح أن تكون الاحتمالات الثلاثة الأول مشارا إليها لا يصح كون الاحتمالات الباقية المركبة من الإثنين والثلاثة مشار إليها أيضا لأن بطلان الجزء يلزم بطلان الكل.

[2] بيان للمرتب.

الإشارة بهذا إلى المعاني وإن كان المراد به نفسيا فلا يصح الإشارة بهذا إلى الألفاظ فأجاب بقوله فإن كانت الإشارة إلخ ...

غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام ...

قوله غاية تهذيب الكلام حمله على هذا إمّا بناء على المبالغة نحو زيد عدل أو بناء على أن التقدير هذا كلام مهذب غاية التهذيب فحذف الخبر وأقيم المفعول المطلق مقامه وأعرب بإعرابه على طريق مجاز الحذف قوله في تحرير المنطق والكلام لم يقل "في بيانهما" لما في لفظ التحرير من الإشارة إلى أن هذا البيان خال عن الحشو والزوائد ...

قوله غاية تهذيب الكلام هنا دخل مقدر وهو أن التهذيب مصدر وهو وصف محض و"هذا" معبّر عن الذات فحمل الوصف المحض على الذات لا يجوز فأجاب بقوله **حمله على هذا إمّا بناء على المبالغة** أي إن حمل تهذيب على هذا بطريق المبالغة كما في **نحو زيد عدل** أي حمل العدل الذي هو وصف محض على زيد الذي هو ذات على سبيل المبالغة **أو** حمله على هذا **بناء على أن التقدير** أي تقدير العبارة **هذا كلام مهذب غاية التهذيب فحذف الخبر** مع صفة[1] **وأقيم المفعول المطلق**[2] **مقامه** أي مقام الخبر **وأعرب** المفعول المطلق **بإعرابه** أي بإعراب الخبر وهو الرفع **على طريق مجاز الحذف** ومحصوله أن حمل التهذيب على هذا بطريق مجاز الحذف وهو أن يحذف العامل وأقيم المعمول مقامه وأعرب المعمول بإعراب عامله فحذف كلام مهذب[3] وأقيم غاية التهذيب[4] مقامه وأعرب غاية بإعراب عاملها وهو الرفع أو حمله على هذا بمعنى المهذب أو بواسطة ذو أي هذا ذو غاية تهذيب الكلام **قوله في تحرير المنطق والكلام لم يقل** الماتن عليه الرحمة **"في بيانهما"** أي في بيان المنطق والكلام مقام في تحرير المنطق والكلام **لما في لفظ التحرير**

---

[1] أي كلام مهذب.

[2] غاية التهذيب.

[3] هذا عامل فيما بعده.

[4] هذا معمول.

من[1] الإشارة إلى أن هذا البيان خال عن الحشو والزوائد[2] لأن التحرير له معنيان لغوي هو الترقيم والنقش واصطلاحي هو التبيين بيانا خاليا عن الحشو والزوائد ...

وتقريب المرام ...

والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن أحوال المبدء والمعاد على نهج قانون الإسلام قوله وتقريب المرام بالجر عطف على التهذيب أي هذا غاية تقريب المقصد إلى الطبائع والأفهام ...

والمنطق آلة بين القوة العاقلة ومنفعلها[3] **قانونية** صفة أولى والقانون لفظ يوناني أو سرياني بمعنى مسطر الكتاب بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها **تعصم** صفة ثانية **مراعاتها** برفع التاء **الذهن** بنصب النون **عن الخطاء في الفكر** فإن قيل أن يعلم من ههنا أن المنطق نفسه ليس بعاصم بل مراعاته أمر ضروري للعصمة قلنا المراعاة شرط لعصمة المنطق الذهن عن الخطاء في الفكر والمشروط لا يفيد بدون الشرط كما أن المنشار[4] آلة للقطع بشرط تحريكه **والكلام هو العلم الباحث عن أحوال المبدء والمعاد[5] على نهج قانون الإسلام[6]** لا على طريقة قانون الفلسفة **قوله وتقريب المرام بالجر** أي بجر التقريب **عطف على التهذيب أي هذا غاية** تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام **وتقريب المقصد[7] إلى الطبائع والأفهام** بفتح الهمزة فعلم منه أن التقريب الذي هو مصدر يقتضي المفعولين أحدهما بلا واسطة وثانيهما بواسطة الجار كما ترى هنا ...

---

[1] بيان لما الموصولة.

[2] إن الحشو زائد بلا فائدة مستغنى عنه والزوائد زائدة على أصل المراد مفيدة كانت أو لا.

[3] المنفعل هو الشيء الذي يصل إليه أثر القوة العاقلة.

[4] *آرى.*

[5] المراد بالمبدء ذات الله تعالى وصفاته وبالمعاد البعث بعد الموت.

[6] هنا إضافة بيانية بحيث إنه يكون المضاف عينا للمضاف إليه وعكسه إذ القانون عين الإسلام والإسلام عينه.

[7] المقصد أي مقصود الكلام أو مقصود علماء الإسلام.

من تقرير عقائد الإسلام ...

والحمل على طريق المبالغة أو التقدير هذا مقرب غاية التقريب قوله من تقرير عقائد الإسلام بيان للمرام والإضافة في عقائد الإسلام بيانية إن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات وإن كان عبارة عن مجموع الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان أو عبارة عن مجرد الإقرار باللسان فالإضافة لامية ...

والحمل على طريق المبالغة أي حمل التقريب الذي هو وصف محض على "هذا" المعبر عن الذات مبني على المبالغة كما في نحو زيد عدل **أو التقدير هذا مقرب غاية التقريب** أي هذا الحمل بطريق مجاز الحذف وتقدير العبارة هذا كلام مقرّب غاية التقريب ثم عومل بهذا ما عومل بغاية تهذيب الكلام **قوله من تقرير عقائد الإسلام بيان للمرام والإضافة في عقائد الإسلام** لها ثلاث احتمالات إضافة **بيانية إن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات** هذا مذهب أكثر الأئمة[1] **وإن كان** الإسلام **عبارة عن مجموع الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان** هذا مسلك المعتزلة **أو** إن كان الإسلام **عبارة عن مجرد الإقرار باللسان** هو مذهب الكرامية **فالإضافة لامية** بأن يكون المضاف إليه ليس من جنس المضاف فالمراد بالإسلام هو ما ذكر وبالعقائد هو المسائل الاعتقادية ...

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام وتذكرة لمن أراد أن يتذكّر من ذوي الأفهام ...

[1]المراد بالبيانية هنا كون المضاف إليه بيانا للمضاف إذ المراد بالعقائد عقائد مخصوصة لا مطلق العقائد فيكون إضافة العقائد إلى الإسلام من قبيل إضافة العام إلى الخاص كعلم الحديث.

قوله جعلته تبصرة أي مبصرا ويحتمل التجوّز في الإسناد وكذا قوله تذكرة قوله لدى الإفهام بالكسر أي تفهيم الغير إياه وتفهيمه للغير والأول للمتعلّم والثاني للمعلّم قوله من ذوي الأفهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف الثاني إما في موضع الحال من فاعل يتذكّر أو متعلّق بيتذكّر بتضمين معنى الأخذ أو التعلم أي يتذكّر آخذا أو متعلّما من ذوي الأفهام فهذا أيضا يحتمل الوجهين ...

قوله جعلته تبصرة أي مبصرا رفع دخل وتقريره أن حمل تبصرة على ضمير المفعول في "جعلته" لا يجوز لأنه يلزم حمل الوصف على الذات فأجاب بأن التبصرة بمعنى المبصر وبأن المذكور **يحتمل التجوز في الإسناد** أي في إسناد التبصرة التي هي المصدر إلى ضمير المفعول الذي هو الذات تجوز فحمله عليه من قبيل المجاز لأن الكتاب سبب للبصيرة **وكذا قوله تذكرة** أي مذكرا وإنه يحتمل التجوز في الإسناد فحله كقوله جعلته تبصرة **قوله لدى الإفهام بالكسر** أي بكسرة الهمزة لا بفتحها فحرف التعريف عوض من المضاف إليه **أي تفهيم الغير إياه أو تفهيمه للغير والأول للمتعلم والثاني للمعلم** اعلم أن المصدر قد يضاف إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول به فالعبارة في الصورة الأولى تفهيم الغير مطالب الكتاب إياه فالمراد بالغير معلم وبإياه متعلم والعبارة في الصورة الثانية تفهيمه مطالب الكتاب للغير فالمراد بالضمير معلم وبالغير متعلم فعلم منه أن الإفهام في كل من الصورتين يتعدى إلى المفعولين ومفعوله الأول محذوف وهو مطالب الكتاب **قوله من ذوي الأفهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف الثاني إما في موضع الحال من فاعل يتذكر أو متعلق بيتذكر بتضمين معنى الأخذ أو التعلم أي يتذكر آخذا أو متعلما من ذوي الأفهام** دفع سؤال وهو أن يكون "من ذوي الأفهام" ظرفا والظرف له متعلق عند العرب فماذا هو؟ أجيب أولا بأن للمتعلق احتمالين فالأول أن "من ذوي الأفهام" ظرف مستقر لشبه الفعل المحذوف أي كائنا ثم حال من ضمير الفاعل في "يتذكر" فحينئذ يراد بمن الأستاذ وبذوي الأفهام الأساتذة فالمعنى جعلت هذا الكتاب مذكرا للأستاذ الذي أراد التذكر حال كونه من الأساتذة وثانيا بأن "من ذوي الأفهام" متعلق بيتذكّر فالمراد بمن في هذه الصورة متعلّم وبذوي الأفهام معلّمون فالمعنى جعلت هذا الكتاب مبصّرا للمتعلّم الذي أراد التذكّر من المعلّمين فيرد عليه الإشكال كيف يكون "من ذوي الأفهام" متعلقا بيتذكّر لأن مِن ليس بصلة يتذكّر؟ فأجاب بأن "من" ذكر بيتذكّر لتضمّنه معنى الأخذ أو التعلم وصلتهما بمن فكأنه لرعاية

المتضمّن بفتح الميم وأصل العبارة يتذكّر آخذا أو متعلّما من ذوي الأفهام **فهذا أيضا يحتمل الوجهين** أي قوله تذكرة لمن أراد أن يتذكّر من ذوي الأفهام يحتمل أن يكون للمعلم أو المتعلم مثل قوله تبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام لأن قوله من ذوي الأفهام إذا كان متعلقا بقوله ثابتا أو كائنا فيكون حالا من ضمير الفاعل المستتر في قوله أن يتذكّر فيكون ظرفا مستقرا لاستقراره مقام متعلقه بفتح اللام فحينئذ لا يراد لمن أراد أن يتذكّر إلا المعلّم لأن معنى ذوي الأفهام أصحاب العلوم ومن صفات صاحب العلم التعليم وإذا كان قوله من ذوي الأفهام متعلقا بقوله أن يتذكّر بعد تضمين معنى الأخذ والتعلم فيكون ظرفا لغوا لإلغائه عن أن يقوم مقام متعلقه بفتح اللام لكونه مذكورا فمعناه من أراد آخذا ومتعلّما من ذوي الأفهام ومن أراد أن يتذكّر فحينئذ لا يراد بمَن إلا المتعلّم ...

سيّما الولد الأعزّ ...

قوله سيّما السي بمعنى المثل يقال هما سيّان أي مثلان وأصل "سيما" لا سيما حذف "لا" في اللفظ لكنه مراد معنى و"ما" زائدة أو موصولة أو موصوفة وهذا أصله ثم استعمل بمعنى خصوصا وفيما بعده ثلاثة أوجه ...

قوله سيّما غرضه تحقيق سيّما فقال إنه في الأصل لفظان سيّ و ما ومعنى السي مثل ودليله جملة متداولة بين العرب وهي هما سيان أي مثلان كما ذكره الشارح بقوله **السي بمعنى المثل يقال هما سيّان أي مثلان وأصل** "**سيما**" **لا سيما حذف "لا" في اللفظ** تخفيفا لكثرة استعماله لذا يقال لا سيما و سيما بتشديد الياء وتخفيفها مع وجود لا وحذفها **لكنه** أي لا **مراد معنى** فيكون معنى عبارة المتن لا مثل الولد إن كان ما زائدة و لا مثل شيء هو الولد إن كان ما موصوفة و لا مثل الذي هو الولد إن كان ما موصولة كما ذكره الشارح بقوله **وما زائدة أو موصولة** بمعنى الذي **أو موصوفة** بمعنى شيء **وهذا أصله** أي كون سيما بمعنى "لا مثل" هذا أصله في اللغة **ثم** نقل منه و**استعمل بمعنى خصوصا**[1] للعلاقة وهي اللزوم بين المنقول

---

[1]إن النحاة تعدّ سيما من كلمات الاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم على ما بعده على وجه أتم بحكم من جنس الحكم السابق.

منه والمنقول إليه لأنه إن لم يكن مثل لشيء فيكون خاصا **وفيما بعده ثلاثة أوجه** أي في الاسم الذي هو بعد سيما ثلاثة أوجه[1] من حيث الإعراب فإن كانت ما زائدة فيضاف سيما إلى ما بعده ويكون مجرورا لكونه مضافا إليه وأيضا يمكن أن ينصب ما بعد سيما على وجه المفعولية بتقدير أعني وإن كان ما موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء فيكون ما بعده مرفوعا إما مبتدأ[2] لخبر محذوف أو خبر[3] لمبتدأ محذوف ...

الحفي الحري بالإكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل به الاعتصام ...

قوله الحفي الشفيق قوله الحري اللائق قوله قوام أي ما يقوم به أمره قوله التأييد أي التقوية من الأيد بمعنى القوة قوله عصام ما يحفظ به أمره من الزلل قوله وعلى الله قدم الظرف ههنا لقصد الحصر وفي قوله "به" لرعاية السجع أيضا قوله التوكل هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق قوله الاعتصام وهو التشبّث والتمسّك ...

قوله الحفي إلخ غرضه بيان معاني المفردات فقال **الحفي** هو **الشفيق قوله الحري** هو **اللائق قوله قوام أي ما يقوم به أمره** أي أمر الولد **قوله التأييد أي التقوية من الأيد** الذي هو **بمعنى القوة قوله عصام** أي **ما** يعصم و**يحفظ به أمره** أي الولد **من الزلل** أي الذنوب **قوله وعلى الله** هنا إشكال تقريره أنه لم قدم الظرف أي "على الله" على التوكل؟ فأجاب بأنه **قدم الظرف لقصد الحصر** فإن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما في قوله تعالى إيّاك نعبد وإيّاك نستعين **و**قدم الظرف **في قوله به** الاعتصام **لرعاية السجع** فإنه يفوت السجع بتأخير "به" عن الاعتصام والسجع هو تطبيق اللاحق للسابق في حرف الأخير من الكلمة

---

[1] الرفع والنصب والجر.

[2] أي أصل سيما الولد "لا مثل الذي الولد موجود موجود" و"لا مثل شيء الولد موجود موجود".

[3] أي أصل سيما الولد "لا مثل الذي هو الولد موجود" و"لا مثل شيء هو الولد موجود".

الأخيرة فالتطبيق هنا في "م" أي من التوفيق قوام ومن التأييد عصام وبه الاعتصام **أيضا** كما أنه للحصر **قوله التوكّل هو التمسك بالحق** أي بالله **والانقطاع عن الخلق قوله الاعتصام وهو التشبث والتمسك**[1] أي التعلق ...

القسم الأوّل في المنطق ...

قوله القسم الأوّل لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام أن كتابه على قسمين لم يحتج إلى التصريح بهذا فصحّ تعريف القسم الأوّل بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدّمة فإنها لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودة فلذا نكرّها وقال مقدّمة ...

قوله القسم الأول من تهذيب الكلام **لما علم** مبنيا للمجهول **في قوله** أي قول المصنف **في تحرير المنطق والكلام أن كتابه** أي كتاب المصنف **على قسمين لم يحتج إلى التصريح بهذا** أي بكون هذا الكتاب على قسمين **فصح تعريف القسم الأول بلام العهد** أي صح ذكر القسم الأول بلام التعريف **لكونه معهودا ضمنا** أي لكون القسم الأول مذكورا في ضمن قوله في تحرير المنطق والكلام **وهذا بخلاف المقدمة** جواب لسؤال أي ما وجه تنكير المقدمة؟ فدفع بقوله **فإنها** أي تلك المقدمة **لم يعلم وجودها** أي ذكرها سابقا **فلم تكن** تلك المقدمة **معهودة** أي مذكورة ضمنا **فلذا** أي لعدم ذكر المقدمة أولا **نكرها** المصنف **وقال مقدمة** بدون لام التعريف ...

---

[1] عطف تفسيري.

....

قوله في المنطق فإن قيل ليس القسم الأوّل إلا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية؟ قلت يجوز أن يراد بالقسم الأوّل الألفاظ والعبارات وبالمنطق المعاني فيكون المعنى أن هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوها أخر ...

قوله في المنطق فإن قيل أن تلزم ظرفية الشيء في نفسه أي كون الشيء الواحد ظرفا ومظروفا لأن المراد بالمنطق أيضا هو المسائل المنطقية و**ليس القسم الأول** أى ليس المراد بالقسم الأول أيضا إلا المسائل المنطقية فيكون المعنى المسائل المنطقية في المسائل المنطقية وذا باطل **فما توجيه[1] الظرفية؟** أي ظرفية الشيء في نفسه **قلت يجوز أن يراد بالقسم الأول** في قوله القسم الأول في المنطق **الألفاظ والعبارات وبالمنطق المعاني فيكون المعنى أن هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني** فلا تلزم ظرفية الشيء في نفسه **ويحتمل** قوله القسم الأول في المنطق **وجوها أخر** ...

....

والتفصيل أن القسم الأول عبارة عن أحد المعاني السبعة إما الألفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من الإثنين أو الثلاثة والمنطق عبارة عن أحد معان خمسة إما الملكة أو العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتدّ به الذي يحصل به العصمة أو نفس المسائل جميعا أو نفس القدر المعتدّ به ...

والتفصيل أن القسم الأول عبارة عن أحد المعاني السبعة إما الألفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من الإثنين أو الثلاثة أي الألفاظ والمعاني أو الألفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الألفاظ والمعاني

[1] هو إرجاع الكلام الفاسد ظاهرا إلى الصحة.

والنقوش **والمنطق عبارة عن أحد معان خمسة إما الملكة أو العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة** عن الخطاء في الفكر **أو نفس المسائل جميعا أو نفس القدر المعتد به** ...

....

فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالا يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل وفي بعضها الحصول حيثما وجده العقل السليم مناسبا ...

فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة أي ضرب[1] الخمسة في السبعة **خمسة وثلاثون احتمالا يقدر في بعضها** أي بعض الصور **البيان وفي بعضها التحصيل وفي بعضها الحصول حيثما وجده العقل السليم مناسبا** أنا أذكر هنا خمسا وثلاثين صورة مع فائدة عظيمة ما لا بد منه ...

- **الملكة**[2]
  - الألفاظ في حصول الملكة.
  - المعاني في حصول الملكة.
  - النقوش في حصول الملكة.
  - الألفاظ والمعاني في حصول الملكة.
  - الألفاظ والنقوش في حصول الملكة.
  - المعاني والنقوش في حصول الملكة.
  - الألفاظ والمعاني والنقوش في حصول الملكة.

---

[1] الضرب عبارة عن تحصيل عدد ثالث بعد نسبة أحد المضروبين إلى الآخر.

[2] هي كيفية راسخة في النفس الناطقة حاصلة بعد الممارسة بالمسائل المنطقية على وجه الكمال بحيث كلما تريد تقدر على الفكر الصائب بلا كلفة.

○ العلم بجميع المسائل[1]

- الألفاظ في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- المعاني في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- النقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- الألفاظ والنقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- المعاني والنقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.

○ بالقدر المعتدّ به[2]

- الألفاظ في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- المعاني في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- النقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- الألفاظ والنقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- المعاني والنقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.

○ نفس جميع المسائل[3]

- الألفاظ في بيان نفس جميع المسائل.
- المعاني في بيان نفس جميع المسائل.
- النقوش في بيان نفس جميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني في بيان نفس جميع المسائل.

---

[1] أي بجميع أصولها وإلا فالعلوم تتزايد بالأفكار.

[2] أي الذي يقدر به على تحصيل الغرض من العلم.

[3] أي نفس الأصول.

- الألفاظ والنقوش في بيان نفس جميع المسائل.
- المعاني والنقوش في بيان نفس جميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في بيان نفس جميع المسائل.

○ نفس القدر المعتد به

- الألفاظ في بيان نفس القدر المعتد به.
- المعاني في بيان نفس القدر المعتد به.
- النقوش في بيان نفس القدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني في بيان نفس القدر المعتد به.
- الألفاظ والنقوش في بيان نفس القدر المعتد به.
- المعاني والنقوش في بيان نفس القدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في بيان نفس القدر المعتد به.

فائدة: اعلم أن في الحصول والتحصيل والبيان فرقا عند العرب فإنهم يستعملون الحصول للأشياء الوهبية والتحصيل للكسبية والبيان لهما فإن كان المراد من المنطق ملكة يقدر لفظ التحصيل لأن الملكة كيفية لا تحصل بغير كسب وجهد وإن كان المراد منه العلم بجميع المسائل أو العلم بالقدر المعتد به يراد بالعلم ما يكتسب فيقدر لفظ التحصيل في الصورتين وإن يراد بالعلم ما لا يكتسب بل يوهب فيقدر لفظ الحصول فيهما وإن كان المراد من المنطق نفس جميع المسائل أو نفس القدر المعتد به فيقدر في هاتين الصورتين لفظ البيان ...

مقدّمة ...

قوله مقدمة أي هذه مقدمة بين فيها أمور ثلاثة رسم المنطق وبيان الحاجة إليه وموضوعه وهي مأخوذة من مقدمة الجيش ...

قوله مقدمة ذكر التاء على آخر المقدمة إما باعتبار الموصوف المحذوف أي الأمور أو لجعلها علما بعد نقلها من الوصفية **أي هذه مقدمة** علم أن المقدمة موصوف مرفوع بناء على الخبرية والمبتدأ محذوف أي "هذه" والصفة أي **بين فيها أمور ثلاثة رسم المنطق وبيان الحاجة إليه** أي إلى المنطق **وموضوعه** أى موضوع المنطق فأتي بالمقدمة في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق وتقسيمهما إلى البديهي والنظري وتعريف النظر وبيان الحاجة إلى المنطق وتعيين موضوعه **وهي مأخوذة**[1] **من مقدمة الجيش** أي الجماعة التي تتقدم الجيش ثم قد استعيرت لأوّل كل شيء ثم اعلم أنه يفرق بين الاشتقاق والمأخذ بأن الكلمة في الاشتقاق أخذت من المصدر وفي المأخذ من المحاورة فيقول الشارح إن المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش فالمعنى الذي لمقدمة في مقدمة الجيش يكون لا محالة لهذه المقدمة المذكورة في الكتاب والمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه إحداث السير للتالية من حيث إن ما ذكر في المقدمة من المسائل يكون سبب السير لفهم المسائل الآتية بعد كما أن مقدمة الجيش تنتظم الأمور وتجعل السير للجماعات التالية ...

....

والمراد منها ههنا إن كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه وإن كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع ...

---

[1] المأخوذ من المأخذ وهو الأخذ لغة وأخذ أمر من محاورة يسمّى مأخذا في الاصطلاح.

والمراد منها أي من تلك المقدمة **ههنا** تنبيه على أن المقدمة تطلق أيضا على قضية جعلت جزء قياس أو حجة والغرض من العبارة تبيين الاحتمالين في مصداق المقدمة وهما مقدمة الكتاب ومقدمة العلم **إن كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات** أي إن يعبّر الكتاب عن الألفاظ والعبارات فتكون المقدمة **طائفة**[1] **من الكلام قدمت**[2] **أمام المقصود لارتباط المقصود بها** أي بتلك الطائفة **ونفعها فيه** أي نفع تلك الطائفة في ذلك المقصود فهذا يسمّى مقدمة الكتاب **وإن كان** الكتاب **عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة** يكون **طائفة** أي حصة **من المعاني يوجب**[3] **الاطلاع**[4] **عليها بصيرة**[5] **في الشروع** أي الاطلاع على المعاني المذكورة في المقدمة يورث البصيرة في الشروع في العلم للقارئين فهذا يسمّى مقدمة العلم ...

....

وتجويز الاحتمالات الأخر في الكتاب يستدعي جوازها في المقدمة التي هي جزؤه لكن القوم لم يزيدوا على الألفاظ والمعاني في هذا الباب ...

ثم بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلقا فمقدمة العلم أخص ومقدمة الكتاب أعم فتوجد مقدمة الكتاب[6] حيث توجد مقدمة العلم[7] إذ وجود الألفاظ وقت وجود المعاني ضروري ولكن وجود المعاني أي الأمور الثلاثة وقت وجود الألفاظ ليس بضروري **وتجويز الاحتمالات الأخر في الكتاب** مبتدأ وخبره **يستدعي** أي يقتضي **جوازها** أي جواز الاحتمالات الأخرى **في المقدمة التي هي جزؤه** أي

---

[1] موصوف لما بعده.

[2] بصيغة المجهول إشارة إلى أن المختار عند الشارح مقدمة بفتح الدال.

[3] من الإفعال.

[4] فاعل ليوجب.

[5] فعلم أن أصل الشروع لم يتوقّف على مقدمة العلم بل الشروع على وجه البصيرة يتوقّف عليها لأن أصل الشروع بدون تلك الأمور ممكن.

[6] هي طائفة من الألفاظ.

[7] هي طائفة من المعاني.

جزؤ ذلك الكتاب دفع دخل تقريره أن المقدمة جزؤ الكتاب والكتاب كما يحتمل المعاني السبعة تحتملها المقدمة أيضا لكونها جزؤه فلم اقتصر على الإثنين فقط أي الألفاظ والمعاني؟ فدفعه بأن الاحتمالات السبعة ممكنة لأن تعتبر أيضا في المقدمة لكن القوم اصطلحوا على الألفاظ والمعاني و لا جدال في الاصطلاح فأشار الشارح إلى دفع الإيراد بقوله **لكن القوم** أي المناطقة **لم يزيدوا على الألفاظ والمعاني في هذا الباب** أي تعبير المقدمة ...

العلم ...

قوله العلم هو الصورة[1] الحاصلة[2] من الشيء عند العقل[3] ...

قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل اعلم أن العلماء قد اتفقوا على أن العلم في الأصل ما به الانكشاف والانجلاء لكن اختلفوا في مصداقه أي أيّ شيء ما به الانكشاف ففهم البعض أن وجه الانكشاف هو الحصول فعرّفوه بحصول صورة الشيء عند العقل واستقرت الصورة الحاصلة وجه العلم عند البعض فعرّفوه بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ووجه العلم عند البعض حضور فتعريفه عندهم حضور صورة الشيء عند العقل ووجه العلم هو القبول عند البعض فقالوا إن العلم قبول النفس لتلك الصورة ثم قال المتكلمون إن وجه العلم ليس بحصول و لا بالصورة الحاصلة و لا بالحضور و لا بالقبول إذ الشيء لا يدخل في الذهن فوجه الانكشاف ما بين العالم والمعلوم من النسبة فالغرض من هذه العبارة تعريف العلم

---

[1]الصورة أي المثال ما به امتياز الشيء وهو وجود ذهني لا تترتب عليه الآثار الخارجية ويسمّى ذلك الوجود صورة وتفسير الصورة بالماهية سديد أيضا فإن الماهية باعتبار الحضور العلمي صورة وباعتبار الوجود الخارجي عين وأما الصورة فكيف لأنها هيئة وعرض بأنه يحتاج إلى العين و لا يقتضي لذاته قسمة فعرف أن العلم كيف.

[2]أي إن العلم هو الصورة الناشئة المنتزعة من الشيء سواء كانت له أو لا.

[3]إن العقل له تعريفات مختلفة [1]هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته لا في فعله [2]هو ما يكون به التفكير والاستدلال وتركيب التصورات والتصديقات [3]هو ما به يتميز الحسن من القبيح والخير من الشر والحق من الباطل [4]هو القلب [5]هو القوة المدركة [6]هو النفس الناطقة ثم إن محل العقل عند البعض قلب وعند الآخر دماغ.

وهنا إيراد على الشارح بأنه لم عدل عن التعريف المشهور للتصور وهو حصول صورة الشيء في العقل إلى المذكور أي الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل؟ جوابه بأن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم الكاسب والمكتسب كما هو الظاهر من ملاحظة غرض هذا الفن والحصول لا دخل له في الاكتساب وأيضا أن الحصول ليس معنى حقيقيا للعلم لأنه عبارة عن الانكشاف وبأن العقل في المشهور ظرف والصورة مظروف إذ ما بعد "في" ظرف لما قبلها فالعقل يكون ظرفا لصور الأشياء ونعلم بداهة أن العقل ظرف للكليات المعلومة لا الجزئيات المعلومة فالتعريف المشهور غير جامع ثم عدل المصنف من الحاضر عند المدرك أيضا لأن "الحاضر" يشمل العلم[1] الحضوري والحصولي كليهما وقد سلّم أن المنقسم إلى التصور والتصديق هنا هو العلم الحصولي لا الحضوري إذ العلم مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة غير مبصر وكل غير مبصر لا يمكن أن يشاهد فالعلم لا يمكن أن يشاهد فثبت أن المقسم لهما هو العلم الحصولي ثم عدل عن قبول النفس لتلك الصورة والإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم لأن هذين التعريفين غير جامعين إذ علم الله قد خرج منهما بقيد النفس الذي يلزمها البدن في الأوّل وهو تعالى منزه عن البدن وبقيد الإضافة في الثاني لأن الإضافة يحتاج إلى المنتسبين وإذا سمي علمه تعالى إضافة فهو محتاج ونحن لامحالة نعتقد أن يتعالى الله وصفاته عن الاحتياج علوا كبيرا وقد أوهم من وجه العدول أن ما ذكره من التعريف أيضا غير جامع لعلم الله تعالى إذ العقل الذي يلزمه البدن مذكور في التعريف وهو تعالى منزه عنه فأجيب بأن العقل قد يطلق على القوة المدركة والإدراك صفته كما في قوله عزوجل وهو يدرك الأبصار (سورة الأنعام: الآية: 103) ...

....

والمصنف لم يتعرض لتعريفه إما للاكتفاء بالتصور بوجه ما في مقام التقسيم وإما لأن تعريف العلم مشهور مستفيض وإما لأن العلم بديهي التصور على ما قيل ...

---

[1] إن العلم على قسمين العلم الحضوري هو أن يوجد الشيء بعينه عند العقل والعلم الحصولي أن توجد صورة الشيء بعينه عند العقل.

والمصنّف لم يتعرض لتعريفه أي لتعريف العلم **إما للاكتفاء بالتصور بوجه ما** اعلم أن التصور على قسمين التصور بالكنه أي التصور بحقيقة الشيء كما قيل في تعريف الإنسان إنه حيوان ناطق والتصور بوجه ما أي التصور بحالة الشيء لا بحقيقته كما قيل في تعريف الإنسان إنه مستقيم القامة **في مقام التقسيم وإما لأن تعريف العلم مشهور مستفيض وإما لأن العلم بديهي التصور على ما قيل** في الملخص والقائل الإمام الرازي جواب عما قيل إن المصنف قسم العلم إلى قسمين التصور والتصديق قبل تعريفه وهو باطل لأن التقسيم فرع والتعريف أصل والفرع كما هو الظاهر بعد الأصل فينبغي أن يكون التقسيم بعد التعريف فأجاب الشارح بأجوبة ثلاثة الأول أن التصور بالكنه ليس ضروريا في مقام التقسيم بل التصور بوجه ما كاف و لا شك في أن كل فرد سواء كان خاصا أو عاما عالما أو جاهلا له تصور بوجه ما في باب العلم أي ما العلم؟ فيقول إن العلم يخرج الآدمي من الظلمة إلى النور والثاني أن تعريف العلم مشهور فاكتفى به لشهرته والثالث أن العلم بديهي التصور وكل بديهي التصور لا يحتاج إلى التعريف فالعلم لا يحتاج إليه **قوله على ما قيل** إشارة إلى ضعف الجواب الثالث من حيث إن كون العلم بديهيا لا يستلزم عدم التنبيه عليه في مقام التقسيم لأن البديهي قد يكون خفيا فلا بد لإزالة الخفاء عنه من التنبيه وأيضا يمكن أن يكون الشيء الواحد بديهيا للواحد وخفيا للآخر فهذا الجواب لا يشفي القلوب ...

إن كان إذعانا للنسبة فتصديق ...

قوله إن كان إذعانا للنسبة أي اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالإذعان بأن زيدا قائم أو السلبية كالاعتقاد بأنه ليس بقائم فقد اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الإذعان والحكم دون المجموع المركّب منه ومن تصوّر الطرفين كما زعمه الإمام الرازي ...

قوله وإن كان إذعانا للنسبة أي اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالإذعان بأن زيدا قائم أو اعتقادا للنسبة الخبرية **السلبية كالاعتقاد بأنه** أي زيدا **ليس بقائم** فإن الشارح فسر الإذعان بالاعتقاد دون اليقين

لئلا تخرج الأقسام الثلاثة[1] من التصديق مع أنها منه **فقد اختار** المصنف **مذهب الحكماء جعل التصديق نفس الإذعان والحكم دون المجموع المركب منه** أي من الحكم **ومن تصور الطرفين** أي الموضوع والمحمول **كما زعمه الإمام الرازي** غرضه بيان الاختلاف بين الحكماء والإمام من حيث إن التصديق بسيط أو مركب فالتصديق بسيط عند الحكماء لأنهم جعلوه نفس الحكم الذي هو جزء أخير للقضية والتصديق عنده مركب من تصور الطرفين والحكم ثم التصورات الثلاثة عندهم شرط للتصديق وعنده أجزاء له ويرد على قوله دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين السؤال بأن التصديق عند الإمام مركب من التصورات الثلاثة[2] والحكم فلا بد من ذكر تصور النسبة أيضا فأجيب بأنه ترك ذكر النسبة اعتمادا على الطبيعة السليمة من حيث إن النسبة للحكم ضروري أو بأنه تركه بناء على أن المقصود أن يبين أن التصديق بسيط أو مركب لا الأجزاء المركب منها التصديق قوله زعمه الإمام الرازي إشارة إلى أن مذهب الإمام عند الشارح ضعيف ووجهه أن التصديق مركب والمركب يحتاج في تركيبه إلى الأجزاء والاحتياج إليها أمر اعتباري فثبت أن التصديق عنده اعتباري وذا غير صحيح إذ التصديق أمر واقعي ...

....

واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلّق الإذعان والحكم الذي هو جزء أخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية أو السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية أو لا وقوعها إذ المصنف سيشير إلى تثليث أجزاء القضية في مباحث القضايا ...

---

[1]أي الجهل المركب والتقليد والظن وأقسام التصديق الباقية علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين فإن حصل اليقين بالعلم فعلم اليقين وبالمشاهدة فعين اليقين وبالتجربة فحق اليقين نحو العلم بوجود الجنة والمشاهدة بالجنة في البرزخ أو المحشر والدخول في الجنة واعتقاد النسبة التي لا تطابق الواقع جهل مركب واعتقاد النسبة المطابقة للواقع بحيث يزول بتشكيك المشكّك تقليد واعتقاد النسبة بحيث يبقى احتمال نقيضه ظن.

[2]أي تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة.

واختار المصنف **مذهب** الحكماء **القدماء** حيث **جعل متعلق** بفتح اللام **الإذعان والحكم**[1] **الذي هو جزء أخير للقضية** صفة للحكم **هو النسبة الخبرية الثبوتية أو** النسبة الخبرية **السلبية**[2] **لا وقوع الثبوتية التقييدية**[3] **أو لا وقوعها** "لا" جزء لوقوعها أي عدم وقوع النسبة التقييدية اعلم أن الحكماء قاطبة بعد اتفاقهم على أن التصديق بسيط إذ هو عبارة عن الإذعان والحكم اختلفوا في أن متعلق الإذعان إما النسبة الخبرية الثبوتية أو النسبة الخبرية السلبية أو وقوع النسبة التقييدية أو عدم وقوعها فاختار الحكماء المتقدمون المذهب الأول وقالوا بتثليث أجزاء القضية المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الخبرية إيجابا أو سلبا وهذا هو الحق إذ لا يفهم من زيد قائم مثلا إلا نسبة واحدة أى نسبة خبرية ثبوتية وذهب المتأخرون من الحكماء إلى الثاني الذي هو متعلق الإذعان وقوع النسبة التقييدية أو لا وقوعها وقالوا بتربيع أجزاء القضية المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التقييدية ثبوتية أو سلبية فسمّوها بالنسبة الحكمية التي هي مورد الحكم والنسبة الخبرية **إذ المصنف سيشير إلى تثليث أجزاء القضية في مباحث القضايا** حيث قال يسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة ...

وإلّا[4] فتصوّر...

قوله وإلا فتصور سواء كان إدراكا لأمر واحد كتصور زيد أو لأمور متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمرو أو مع نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد أو

---

[1] إن الحكم يطلق على عدة معان نسبة خبرية ومحكوم به وقضية.

[2] قوله النسبة الخبرية الثبوتية أو السلبية شامل للشرطيات أيضا لأن أصل الشرطية هو الحملية بإزدياد أدوات الاتصال والانفصال كما ترى في إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أي الشمس طالعة والنهار موجود.

[3] هي أن يضاف المحمول بتأويل المصدر إلى الموضوع كما أن القيام يضاف إلى زيد في زيد قائم أي قيام زيد.

[4] "إلّا" على قسمين تامة وناقصة أما التامة فللاستثناء فقط نحو ما جاء إلا زيد وأما الناقصة فلتخفيف مع الاستثناء نحو إلا فتصور أصله إن لم يكن كذلك فتصور أدغمت النون في اللام لقرب المخارج وحذف الفعل تخفيفا فبقي إن لم فتصور ثم أبدلت الميم بالألف فكان إلّا.

تامة إنشائية كتصور اضرب أو خبرية مدركة بإدراك غير إذعاني كما في صورة التخييل والشكّ والوهم ...

وإلا فتصور اعلم أن العلم له ستة عشر قسما والأقسام الستة منها تصديق أعني الظن والجهل المركب والتقليد وعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين قد مضت تعريفاتها إن تريد مطالعتها فارجع إلى مقامها والتسعة من التصورات أعني الإحساس إن كان المعلوم جزئيا محسوسا مبصرا مدركا بحس الظاهرة كتصور زيد بعد رؤيته والتخيل إن كان مدركا بحس الباطنة كتصور زيد بعد ذهابه والتوهم إن كان جزئيا معقولا كتصور محبة زيد والتعقل إن كان كليا كتصور مفهوم الحسد والمركب الناقص إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة الغير التامة نحو غلام زيد والمركب الإنشائي إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة التامة الإنشائية والتخييل إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة التامة الخبرية ولم يحكم كتصور القيام لزيد في الذهن وأيضا يسمى بالقضية الذهنية إذ هي عبارة عن حصول صورة القضية في الذهن والتكذيب إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة الخبرية وحكم بالكذب والوهم إن كان تصور النسبة مع رجحان خلافها والشك إن أدركت النسبة مع تردد فيها وتجويز الجانبين على السواء والواحد من ستة عشر قسما فيه اختلاف من حيث إنه من التصور أو التصديق فبيّن الشارح هذه الأقسام التسعة في خمسة صور بقوله **إلا فتصور سواء كان** العلم **إدراكا لأمر واحد كتصور زيد** فذكر الإحساس والتخيل والتوهم بقوله هذا **أو** كان العلم إدراكا **لأمور متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمرو** فأدرج تحتها التعقل بأن يتصور مفهوم زيد لا نفسه وكذا عمرو **أو** كان إدراكا لأمور متعددة **مع نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد** ففيه بيان المركب الناقص **أو** كان إدراكا لأمور متعددة مع نسبة **تامة إنشائية كتصور اضرب** فيه بيان المركب الإنشائي **أو** كان إدراكا لأمور متعددة مع نسبة **خبرية مدركة بإدراك غير إذعاني كما في صورة التخييل والشك والوهم** لما في كل واحد منها من النسبة الغير الإذعانية ...

ويقتسمان ...

قوله ويقتسمان الاقتسام بمعنى أخذ القسمة على ما في الأساس أي يقتسم التصور والتصديق كلا من وصفي الضرورة أي الحصول بلا نظر والاكتساب أي الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي أبلغ وأحسن من الصريح ...

قوله ويقتسمان الاقتسام بمعنى أخذ القسمة على ما في الأساس اسم كتاب في اللغة دفع دخل مقدر وهو أن يقتسمان من الاقتسام وهو يتعدى إلى مفعوله بإلى فيجب أن تكون العبارة يقتسمان بالضرورة إلى الضرورة والاكتساب بالنظر جوابه أن الاقتسام من أخذ القسمة وهو يتعدى بنفسه إلى مفعوله **أي يقتسم التصور والتصديق كلا من وصفي الضرورة أي الحصول بلا نظر وفكر والاكتساب أي الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة فيصير** هذا القسم **ضروريا وأيضا** يأخذ التصور **قسما من الاكتساب فيصير** هذا القسم **كسبيا وكذا الحال في التصديق** يعني يأخذ التصديق قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا **فالمذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب** إلى التصور والتصديق **ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي أبلغ وأحسن من الصريح** أي الكناية أبلغ شأنا وأحسن مكانا من الصريح الذي علم من غير فكر ولا شك أن ما يحصل بعد التعب والمحنة يكون جميل الشأن ورفيع المكان وهذا في الحقيقة جواب سؤال تقريره أن انقسام التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي صريح وانقسام الضرورة والاكتساب إلى التصور والتصديق كناية ومع أنه معكوس هنا لم؟ ...

بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر...

قوله بالضرورة إشارة إلى أن هذه القسمة بديهية لا تحتاج إلى تجشّم الاستدلال كما ارتكبه القوم وذلك لأنا إذا رجعنا إلى وجداننا وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك[1] والجن[2] وكذا من التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بأن الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بأن العالم حادث والصانع موجود ...

قوله بالضرورة أي بالبداهة **إشارة إلى أن هذه القسمة بديهية لا يحتاج إلى تجشم** أي تكلف **الاستدلال كما ارتكبه القوم** جواب سؤال مقدر تقريره لم قيد الماتن هذه القسمة بالضرورة؟ فأجيب بأنه رد على بعض القوم الذي يرتكب أن هذه القسمة أي انقسام التصور والتصديق إلى الضرورة والاكتساب استدلالي لا بديهي ثم قوله بالضرورة يحتمل أن يكون معناه بالوجوب **وذلك** أي كون هذه القسمة بديهية **لأنا إذا رجعنا إلى وجداننا[3] وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة والبرورة ومنها ما هو حاصل بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن** ووجدنا **كذا** أي كالتصور **من التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بأن الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بأن العالم حادث** لأنه متغير وكل متغير حادث **والصانع موجود** لأن الصانع مؤثر في المصنوع الموجود وكل مؤثر في المصنوع الموجود موجود لأن المصنوع ممكن الوجود و لا بد للممكن الوجود من واجب الوجود وهو الصانع ...

---

[1] هو جوهر نوراني يتشكّل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير لا يذكّر ولا يؤنّث.

[2] هو جوهر ناري يتشكّل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير يذكّر ويؤنّث.

[3] الوجدان يطلق أولا على كل إحساس أولي باللذة أو الألم وثانيا على ضرب من الحالات النفسية من حيث تأثرها باللذة أو الألم في مقابل حالات أخرى تمتاز بالإدراك والمعرفة.

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول ...

قوله وهو ملاحظة المعقول أي النظر توجّه النفس نحو الأمر المعلوم لتحصيل أمر غير معلوم وفي العدول عن لفظ المعلوم إلى المعقول فوائد منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف ومنها التنبيه على أن الفكر إنما يجري في المعقولات أي الأمور الكلية الحاصلة في العقل دون الأمور الجزئية فإن الجزئي لا يكون كاسبا و لا مكتسبا ومنها رعاية السجع ...

قوله وهو ملاحظة المعقول لم يقل ملاحظة المعقولات لئلا يخرج التعريف بالمفرد كتعريف الإنسان بالضاحك **أي النظر توجه النفس** الناطقة **نحو الأمر المعلوم** الذي حصل صورته في العقل **لتحصيل أمر غير معلوم** تصورا كان أو تصديقا ثم المراد به عدم العلم بالوجه الذي يطلب لا من جميع الوجوه إلا يلزم طلب المجهول المطلق الذي هو محال **وفي العدول عن لفظ المعلوم إلى المعقول فوائد** جواب سؤال مقدر أي المنطقيون يذكرون لفظ المعلوم دون المعقول في تعريف النظر والماتن على عكسه فيجيب الشارح بثلاثة فوائد بقوله **منها** أي من تلك الفوائد **التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف** لأن العلم مشترك بين الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والاعتقاد الجازم المطابق للواقع **ومنها** أي من تلك الفوائد **التنبيه على أن الفكر إنما يجري في المعقولات أي الأمور الكلية الحاصلة في العقل دون الأمور الجزئية فإن الجزئي لا يكون كاسبا** أي من العلم بالجزئي لا يحصل العلم بالآخر كما لا يحصل من العلم بخالد العلم بزيد **و لا مكتسبا** أي الجزئي لا يكون من شأنه أن يحصل وأما حصول الإنسان بعد تركيب الحيوان والناطق فإنه كلي لا جزئي **فائدة:** أذكر تمهيدا لتفهيم العبارة وهو أن "المعلوم" من العلم وهو يطلق على الكليات التي وجودها في الذهن والجزئيات التي وجودها في الخارج كليهما لكن "المعقول" الذي من العقل يطلق على الكليات فقط فذكر الماتن لفظ المعقول مقام المعلوم للتنبيه على أن الفكر يجري فقط في الأمور الكلية دون الجزئية **ومنها** أي من تلك الفوائد **رعاية السجع** في الحرف الأخير من المعقول والمجهول والسجع تطبيق اللاحق للسابق في الحرف الأخير من الكلمة الأخيرة ...

وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج إلى قانون[1] يعصم عنه في الفكر وهو المنطق ...

قوله فيه الخطأ بدليل أن الفكر قد ينتهي إلى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي إلى نقيضها كقدم العالم فأحد الفكرين خطأ حينئذ لا محالة وإلا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطأ في الفكر وهي المنطق فقد ثبت احتياج الناس إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات ...

قوله فيه الخطأ بدليل أن الفكر قد ينتهي إلى نتيجة كحدوث العالم كما يقال العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث **وقد ينتهي** فكر آخر **إلى نقيضها** أي نقيض تلك النتيجة **كقدم العالم** كما يقال العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم **فأحد** هذين **الفكرين خطأ حينئذ لا محاله وإلا** أي إن لم يكن أحدهما خطأ **لزم اجتماع النقيضين** أي اجتماع القدم والحدوث في العالم **فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت** تلك القاعدة **الكلية لم يقع الخطأ في الفكر وهي** أي القاعدة الكلية **المنطق** غرضه جواب الاعتراض الوارد على المتن فتقريره أن الماتن قال إن المنطق يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وليس كذلك لأنه لو كان الأمر كذا لم يقع خطأ عن المناطقة ومع ذلك قد وقع الخطأ عنهم كقدم العالم فأجاب بقوله لو روعيت **فقد ثبت احتياج الناس إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات** ...

....

الأولى أن العلم إما تصور أو تصديق والثانية أن كلا منهما إما أن يحصل بلا نظر أو يحصل بالنظر والثالثة أن النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في

---

[1] أطلق القانون على "المنطق" مع أنه يشتمل القوانين المتعددة تعبيرا عن الكل باسم جزئه.

التحرز عن الخطأ في الفكر إلى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق أيضا بأنه قانون يعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر ...

فالمقدمة **الأولى أن العلم إما تصور أو تصديق** والمقدمة **الثانية أن كلا منهما** أي من التصور والتصديق **إما أن يحصل بلا نظر أو يحصل بالنظر** والمقدمة **الثالثة أن النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطأ في الفكر إلى قانون وذلك** القانون **هو المنطق** فيندفع الاعتراض الوارد على عبارة المتن بأن المقدمة في بيان أمور ثلاثة حد المنطق والحاجة إليه وموضوعه فالاشتغال ببيان تقسيم العلم إلى التصور والتصديق ثم تقسيم كل واحد منهما إلى الحاصل بلا نظر والحاصل بالنظر ووقوع الخطأ في النظر اشتغال بما ليس بمقصود في المقدمة **وعلم من هذا** أي المذكور[1] **تعريف المنطق أيضا بأنه** أي المنطق **قانون يعصم مراعاته**[2] أي مراعاة ذلك القانون **الذهن**[3] **عن الخطأ في الفكر** فإنا إذا أثبتنا الاحتياج إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر علمنا أن غاية المنطق هي العصمة فأخذنا منه تعريفه ...

....

فههنا علم أمران من الأمور الثلاث التي وضعت المقدمة لبيانها بقي الكلام في الأمر الثالث وهو تحقيق أن موضوع علم المنطق ماذا؟ فأشار إليه بقوله وموضوعه إلخ وقوله قانون القانون لفظ يوناني أو سرياني موضوع في الأصل لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع فإنه حكم كلي يعرف منه أحوال جزئيات الفاعل ...

---

[1] دفع لما يتوهم من أن المصنف ترك تعريف المنطق حيث لم يقل المنطق قانون إلخ مع أنه أمر من الأمور الثلاثة التي عقدت المقدمة لبيانها ووجه الدفع أن التعريف مذكور وإن لم يكن بالاستقلال بل بالتبع فلا حرج.

[2] بالرفع.

[3] بالنصب.

فههنا علم أمران هما الحاجة إلى المنطق ورسمه **من الأمور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها[1] بقي الكلام في الأمر الثالث وهو** أي الأمر الثالث **تحقيق أن موضوع علم المنطق ماذا؟ فأشار المصنف إليه** أي إلى موضوع المنطق **بقوله وموضوعه إلخ قوله قانون القانون لفظ يوناني أو سرياني** لا عربي إذ لا كلمة على وزن فاعول في لغة العرب **موضوع في الأصل** أي اللغة **لمسطر الكتاب** أي للآلة التي يسطر بها الكتاب **وفي الاصطلاح قضية كلية يعرف منها** أي بها **أحكام جزئيات موضوعها** أي موضوع تلك القضية الكلية **كقول النحاة كل فاعل مرفوع فإنه** أي كون كل فاعل مرفوعا **حكم كلي يعرف منه أحوال جزئيات الفاعل** فطريق المعرفة أن يحمل موضوع[2] هذه القضية على الجزئي كزيد في ضرب زيد فيقال زيد فاعل وتجعل هذه القضية الحاصلة من حمل الموضوع على الجزئي صغرى للشكل الأول وتلك القضية الكلية كبرى بأن يقال زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فالنتيجة زيد مرفوع فعرف بهذا الطريق حكم زيد وهو الرفع وقس على هذا جزئيات الفاعل الباقية أيضا ...

وموضوعه ...

قوله وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء إمّا أولا وبالذات كالتعجب اللاحق للإنسان من حيث إنه إنسان ...

قوله وموضوعه موضوع العلم مطلقا **ما يبحث فيه** أي في ذلك العلم **عن عوارضه[3] الذاتية[4]** اعلم أن العوارض ستة ثلثة منها ذاتية والثلاثة الباقية غريبة أما الذاتية فإن العارض إما محمول على ذات المعروض بلا واسطة كما يقال إن الإنسان متعجب فحمل التعجب على ذات الإنسان بغير واسطة أو محمول على

---

[1] الضمير يعود على "التي".

[2] أعني الفاعل.

[3] الضمير راجع إلى ما الموصولة لربط الصلة بالموصول.

[4] أي العوارض هي المستندة إلى ذات المعروض.

ذات المعروض بواسطة أمر مساو للمعروض أي بين الواسطة والمعروض تساو أي ما صدق عليه المعروض صدق عليه العارض وبالعكس نحو الإنسان ضاحك فحمل الضحك على الإنسان بواسطة التعجب الذي هو أمر مساو للإنسان أي ما صدق عليه الإنسان صدق عليه المتعجب وبالعكس أو محمول على ذات المعروض بواسطة الأمر هو جزء للمعروض نحو الإنسان متحرك بالإرادة فيعرض التحرك بالإرادة للإنسان بواسطة الحيوان وهو جزء للإنسان إذ حقيقته حيوان ناطق فأشار إليه الشارح بقوله **والعرض الذاتي ما يعرض للشيء إما أولا وبالذات** أي بلا واسطة شيء آخر **كالتعجب** في الإنسان متعجب **اللاحق للإنسان من حيث إنه إنسان** ...

....

وإمّا بواسطة أمر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للمتعجّب ثم ينسب عروضه إلى الإنسان بالعرض والمجاز فافهم ...

وإما بواسطة أمر مساو لذلك الشيء كالضحك في الإنسان ضاحك **الذي يعرض حقيقة** أي بدون واسطة **للمتعجب ثم ينسب عروضه** أي عروض الضحك إلى الإنسان **بالعرض** أي بواسطة العرض الذي هو التعجب **والمجاز** لا بالحقيقة لأن الضاحك في الحقيقة متعجب لا إنسان أما الغريبة فهي العارض لأمر خارج أعم من المعروض كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم والجسم أعم من الأبيض وغيره وللخارج الأخص منه كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان والإنسان أخص من الحيوان وبسبب المباين له كالحرارة العارضة للماء بسبب النار والنار مباينة للماء ثم المراد هنا بالحمل مواطاة وهو الحمل بهو هو كقولنا الإنسان حيوان ناطق إذ هذا هو المعتبر في حمل كلي على أفراده لا حمل الاشتقاق وهو الحمل بواسطة ذو كما يقال الإنسان ذو بياض والبيت ذو سقف **فافهم** إشارة إلى مبحث خاص أو إشكال أو تسامح أو نكتة لطيفة فهنا إشارة به إلى أنهم يتسامحون في العبارة فيحملون الوصف أي التعجب والضحك على الذات أي الإنسان وذا لا يجوز ...

المعلوم التصوري والتصديقي من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصوري فيسمى معرّفا أو تصديقي فيسمى حجة ...

قوله المعلوم التصوري اعلم أن موضوع المنطق هو المعرف والحجة أما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوري لكن لا مطلقا بل من حيث إنه يوصل إلى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصل إلى تصور الإنسان وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري فلا يسمى معرفا والمنطقي لا يبحث عنه كالأمور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو ...

قوله المعلوم التصوري اعلم أن موضوع المنطق هو المعرف والحجة أما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوري لكن لا مطلقا بل من حيث إنه أي المعلوم التصوري **يوصل إلى مجهول تصوري كالحيوان الناطق**[1] **الموصل إلى** مجهول تصوري أي **تصور الإنسان وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري فلا يسمى معرفا والمنطقي لا يبحث عنه** أي عن المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري **كالأمور الجزئية المعلومة من زيد وعمرو** لأن زيدا لا يوصل إلى عمرو وكذا عكسه ...

....

وأما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا أيضا بل من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل إلى التصديق بقولنا العالم حادث وأما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه بل يبحث عن المعرف والحجة من حيث إنهما كيف ينبغي أن يترتبا حتى يوصلا إلى المجهول ...

---

[1] أي المعلوم التصوري.

أما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا أيضا أي كالمعلوم التصوري **بل من حيث إنه** أي المعلوم التصديقي **يوصل إلى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل إلى التصديق بقولنا العالم حادث وأما ما** أي معلوم تصديقي **لا يوصل** إلى مجهول تصديقي **كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه** أي فيما لا يوصل إلى مجهول تصديقي **بل يبحث عن المعرف والحجة من حيث إنهما** أي المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي **كيف ينبغي أن يترتبا**[1] **حتى يوصلا إلى المجهول** التصوري والتصديقي فحاصله أن موضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث كونهما موصلتين إلى مجهول فلا يبحث في المنطق من المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها موجودة أو لا موجودة جواهر أو أعراض مطابقة لما في نفس الأمر أو لا فإن البحث بهذه الحيثيات ليس من وظائف المنطق ...

....

قوله معرّفا لأنه يعرف ويبين المجهول التصوري قوله حجة لأنها تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب ...

قوله معرفا بصيغة الفاعل سمي المعلوم التصوري الموصل إلى المجهول التصوري معرفا **لأنه يعرف ويبين المجهول التصوري قوله حجة** سمي المعلوم التصديقي الموصل إلى المجهول التصديقي حجة **لأنها** أي الحجة **تصير سببا للغلبة على الخصم** فإنك إذا قلت العالم حادث يمنعه الخصم ثم إذا استدللت عليه بأن العالم متغير وكل متغير حادث فقد غلبت عليه فالاستدلال سبب للغلبة فغرضه بيان وجه التسمية للحجة فإن الحجة في اللغة الغلبة فتسمى حجة لأن الإنسان بها يحصل الغلبة على الخصم فالحجة أي المعلوم التصديقي

[1] اعلم أن الترتيب في المعرف أن يقدم العام على الخاص كما يقال في جواب الإنسان حيوان ناطق وفي الحجة أن يقدم الصغرى على الكبرى نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والترتيب في الأوّل استحساني وفي الثاني ضروري وقوله ينبغي شامل لهذين الترتيبين ولهذا آثره الشارح على يجب.

في الأصل سبب للغلبة والغلبة مسبب فما كان اسم المسبب أي الغلبة يكون الآن اسم السبب أي المعلوم التصديقي[1] فأشار إليه بقوله **والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب** ...

فصل

دلالة اللفظ ...

قوله دلالة اللفظ قد علمت أن نظر المنطقي بالذات إنما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني لا الألفاظ إلا أنه كما يتعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع كذلك يتعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة ليعين على الإفادة والاستفادة ...

قوله دلالة اللفظ قد علمت أن نظر المنطقي بالذات وأولا إنما هو أي النظر **في المعرف** بكسر الراء **والحجة وهما** أي المعرف والحجة **من قبيل المعاني لا** من قبيل **الألفاظ إلا أنه كما يتعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد** هذا الذكر **بصيرة في الشروع** أي شروع المنطق **كذلك يتعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة** في المقاصد لشدّة الاتصال بينهما أي بين المباحث والمقاصد **ليعين** هذا الإيراد **على الإفادة والاستفادة** حاصل هذا الكلام السؤال والجواب فتقرير السؤال أن المنطقي إنما يبحث عن المعرف والحجة وهما من أقسام المعاني فإن المعلوم الموصل إلى مجهول ليس إلا المعنى فإيراد مباحث اللفظ في فن المنطق لا معنى له لعدم كونه من وظائفه فأجيب بأن إيراد هذه المباحث هنا ليس باعتبار أن المنطقي يبحث عنها بالذات بل ليعين على الإفادة والاستفادة في المسائل المنطقية كما أن إيراد الأمور الثلاثة في المقدمة لإفادة البصيرة في شروع المنطق ...

---

[1] یعنی غلبہ مسبّب ہے اور مسبّب کا نام حجت ہے یہی نام معلوم تصدیقی کو دے دیا جو کہ سبب ہے۔

....

وذلك بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم من المفرد والمركب والكليّ والجزئيّ والمتواطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الألفاظ من حيث الإفادة والاستفادة وهما إنما يكونان بالدلالة فلذا بدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول هو الدال والثاني هو المدلول ...

وذلك أي إيراد مباحث الألفاظ للإعانة على الإفادة والاستفادة في المسائل المنطقية **بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم** أي المنطق **من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الألفاظ من حيث الإفادة والاستفادة** في المسائل المنطقية لا من حيث إنها موجودة أو معدومة أو جوهر أو عرض فإن هذا ليس من وظائف المنطق فغرض الشارح بيان أهمّيّة البحث عن الألفاظ وذلك بأن يبين كثير من الاصطلاحات كالمفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها أثناء توضيح المسائل ولكن فهمها بدون العلم بمعاني الاصطلاحات كان مشكلا ولذا وجب أن يذكر البحث عن الألفاظ ليسهل الإفادة والاستفادة في المسائل **وهما** أي الإفادة والاستفادة **إنما يكونان بالدلالة** أي بدلالة الألفاظ على المعاني جواب عما يقال ما وجه الاشتغال بالبحث عن الدلالة وتقديمها على مباحث الألفاظ؟ فالجواب ما ترى **فلذا** أي لتوقّف الإفادة والاستفادة على الدلالة **بدأ** المصنف **بذكر** بحث **الدلالة وهي**[1] أي الدلالة **كون الشيء بحيث يلزم من العلم به** أي بذلك الشيء **العلم بشيء آخر** كما يلزم من العلم بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع أو يلزم من الظن بالشيء الظن بشيء آخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في الجو الظن بوجود المطر أو يلزم من العلم بالشيء الظن بشيء آخر كما يلزم من العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر فهذه ثلاث احتمالات وأما الاحتمال الرابع أي هو أن يلزم من الظن بالشيء العلم بشيء آخر فهو لم يوجد إذ الظن لا يوصل إلى العلم والشيء **الأول هو الدال** والشيء **الثاني هو المدلول** ...

---

[1] الفرق بين الدلالة والوضع أن الدلالة كما هو الظاهر في المتن والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني كما يطلق زيد أو أحست الدوال الأربع فهم منه ذاته ومطلقاتها.

على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ...

والدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية وكل منهما إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأول بإزاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وإن كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة أح أح على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى وإن كان بسبب أمر غير الوضع والطبع فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان على النار ...

والدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا أي إن لم يكن لفظا فالدلالة **غير لفظية وكل منهما** أي من اللفظية وغير اللفظية **إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأول بإزاء الثاني** أي تعيين الواضع الشيء الأول بإزاء الشيء الثاني فالدلالة اللفظية وغير اللفظية **وضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الأربع على مدلولاتها** فإن دلالتها على المدلولات وإن كانت بجعل الجاعل لكنها ليست بألفاظ والدوال الأربع هي العقود والخطوط والنصب والإشارات أما العقود جمع عقد بفتح العين والقاف فهي المفاصل في اليد وأما الخطوط جمع خط فهي موضوعة للنقوش في الأوراق والشوارع وأما النصب جمع نصبة فهي ما وضع لمعرفة الطريق وأما الإشارات فهي الرمز بشيء يفهم منه المراد وكل منهما **إن كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث** الشيء **الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة أح أح** حال كونهما لفظا **على وجع الصدر** قال داؤد في حواشيه على شرح التسمية والحق أن هذا اللفظ بفتح الهمزة وضمها مع تخفيف الحاء أو تشديدها يدل على الوجع **ودلالة سرعة النبض** حال كونها غير لفظ **على الحمى** وكل منهما **إن كان بسبب أمر**[1] هو **غير الوضع والطبع فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على**

---

[1]هو علاقة التأثير أي دلالة الأثر على المؤثّر كدلالة الدخان على النار ودلالة المؤثّر على الأثر كدلالة النار على الدخان ودلالة أحد الأثرين للمؤثّر على آخر كدلالة الدخان على الحرارة فإنهما أثران للنار فعلى هذا التقدير يدخل دلالة سرعة النبض على الحمى أيضا تحت الدلالة العقلية لكون هذه الدلالة من قبيل دلالة الأثر على المؤثر فبطلت الطبعية الغير اللفظية والحصر في الأقسام الستة أيضا بل انحصرت أقسامها في الخمسة قلت لا مضايقة في اجتماع الدلالتين بجهتين

وجود اللافظ اعلم أنه لم يذكر زيد ليكون المثال للممثل له فقط من غير شائبة لغيره لأن الدلالة اللفظية الوضعية أيضا صدقت عليه في ذكره ثم إنما قيده بقوله من وراء الجدار إذ لو سمع مع المشاهدة فيعلم وجود اللافظ بالمشاهدة فلا معنى للدلالة ثم دلالة ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ مثال للدلالة اللفظية العقلية لأن اللفظ أي ديز وضع للدلالة على معناه لا على وجود اللافظ ولكن الدلالة على وجوده مفهوم بسبب العقل ...

....

فأقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا الدلالة اللفظية الوضعية إذ عليها مدار الإفادة والاستفادة وهي تنقسم إلى مطابقة وتضمّن والتزام لأن دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع إما على تمام الموضوع له أو على جزئه أو على أمر خارج عنه ...

فأقسام الدلالة ستة لا خمسة كما قال بعض المناطقة بعدم وجود غير اللفظية الطبعية فرده الشارح بذكر مثالها بقوله **ودلالة سرعة النبض على الحمى** فعلم أن حصر الدلالة في اللفظية وغير اللفظية عقلي وحصر كل منهما في الوضعية والطبعية والعقلية استقرائي ثم اقتصر المصنف على الدلالة اللفظية الوضعية وقسمها إلى المطابقة والتضمن والالتزام لأن بحث الألفاظ هو للإفادة والاستفادة وهما حاصلان من الدلالة اللفظية الوضعية فقط وأما غيرها فليس في شيء منهما إذ لا يشار إلى المعدومات وتحتاج الخطوط إلى الآلات والعقود والنصب ليست بعامة الفهم حتى يعلم بها ما في الضمير والطبائع مختلفة فلا يحصل المقصود بالطبعية ودلالة التأثير قد تكون خفية فما بقيت دلالة هي أسهل إلا اللفظية الوضعية فذكره الشارح بقوله **والمقصود بالبحث ههنا** هو **الدلالة اللفظية الوضعية إذ عليها** أي على الدلالة اللفظية الوضعية **مدار الإفادة والاستفادة** في المسائل المنطقية **وهي** أي الدلالة اللفظية الوضعية **تنقسم إلى مطابقة وتضمن والتزام لأن دلالة اللفظ بسبب**

مختلفتين فإن سرعة النبض من حيث إنه أثر الحمّى دالة على الحمى دلالة عقلية ومن حيث إنه ظهر سرعة النبض بحسب إظهار الطبعية عند عروض الحمى دالة على الحمى دلالة طبعية فينبغي الاعتبارات في مثل هذه المواضع فإنه لو لا الاعتبارات لبطلت الحكمة.

وضع الواضع إما على تمام[1] **الموضوع له أو جزئه** أي جزء الموضوع له **أو على أمر خارج عنه** أي عن الموضوع له حاصله أن الدلالة اللفظية الوضعية إن كانت على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق سميت مطابقة للتطابق والتوافق بين اللفظ والمعنى وإن كانت على جزء ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق فقط سميت تضمنا لكون المدلول في ضمن المعنى الموضوع له وإن كانت على أمر خارج عن الموضوع له يلازمه في الذهن كدلالة الإنسان على قابل العلم سميت التزاما لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني ولم يشترط اللزوم الخارجي لأن الالتزام يتحقق بدونه كالعمى فإنه يدل على البصر التزاما مع المعاندة بينهما في الخارج ...

ولا بدّ فيه من اللزوم عقلا أو عرفا ...

قوله ولا بدّ فيه أي في دلالة الالتزام قوله من اللزوم أي كون الأمر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة إلى العمى أو عرفا كالجود بالنسبة إلى الحاتم ...

قوله ولا بد فيه أي في دلالة الالتزام قوله من اللزوم أي كون الأمر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه أي بدون ذلك الأمر الخارج سواء كان هذا اللزوم عقلا كالبصر بالنسبة إلى العمى وعرفا كالجود بالنسبة إلى الحاتم اعلم أن اللزوم على قسمين عقلي وعرفي أما العقلي فهو أن يستحيل تصور الموضوع له بدون الأمر الخارج اللازم بمقتضى العقل بأن العقل يحكم باستحالة هذا التصور كتصور العمى بدون البصر فإن العمى موضوع لعدم البصر والبصر لازم عقلي له فإن العقل يحكم بأن يمتنع تعقل مفهوم

---

[1] هنا لفظان تمام وجميع فالفرق بينهما أن التمام ليس من شرطه أن يحيط بالكثرة بخلاف الجميع فإنه مشروط بالإحاطة بالكثرة فالتمام مقابل للنقص والجميع مقابل للبعض.

العمى من غير تعقل معنى البصر لاستحالة تصور المقيد بدون تصور القيد فالعمى مقيد والبصر قيد له[1] وأما العرفي فهو أن يستحيل تصور الموضوع له بدون تصور الأمر الخارج اللازم بمقتضى العرف بأن العرف يحكم باستحالة هذا التصور كتصور الحاتم بدون الجود فإنه لا لزوم بين الجود والحاتم عند العقل لكن لما صدر الجود من الحاتم كثيرا غاية الكثرة عد من لوازم الحاتم بحسب العرف فإذا قيل "فلان حاتم" ينتقل الذهن منه إلى أنه جواد بحسب العرف ...

وتلزمهما المطابقة ...

قوله وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا إذ لا شك أن الدلالة الوضعية على جزء المسمّى ولازمه فرع الدلالة على المسمّى سواء كانت تلك الدلالة على المسمّى محقّقة بأن يطلق اللفظ ويراد به المسمّى ويفهم منه الجزء أو اللازم بالتبع أو مقدّرة كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازم فالدلالة على الموضوع له وإن لم يتحقّق هناك بالفعل إلا أنها واقعة تقديرا بمعنى أن لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة ...

قوله وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا غرضه بيان نسب الدلالات الثلاث اعلم أن النسبة تكون بين الأمرين وإن كانت بين الأمور الثلاثة فيجعل الأمران على طرف والثالث على آخر فلذا يبين الماتن رحمه الله النسبة بينهما جاعلا دلالة مطابقة على طرف ودلالة تضمنية ودلالة التزامية على آخر ويقول إن النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا لأن التضمنية والالتزامية خاص والمطابقية عام أي عند وجود التضمن والالتزام توجد المطابقة قطعا لكنه لا يجب أن يوجد المطابقة عند وجودهما **إذ لا شك أن الدلالة الوضعية على جزء المسمى** أي جزء المعنى الموضوع له **ولازمه** أي لازم المعنى الموضوع له **فرع الدلالة على المسمى** دليل للدعوى وهو وجود المطابقة لا محالة عند التضمن والالتزام لأن الدلالة على جزء المعنى الموضوع له فرع

---

[1] فإن قلت إن العمى موضوع لعدم البصر فالبصر جزء للمعنى الموضوع له فدلالة العمى على البصر دلالة تضمنية لا التزامية فأجيب بأن العمى موضوع للعدم المضاف إلى البصر بحيث يكون البصر خارجا عن العمى لا موضوع للعدم والبصر معا.

للدلالة على كل المعنى الموضوع له وكذا الدلالة على لازمه أي إن الدلالة على أمر يلازم المعنى الموضوع له فرع للدلالة على المعنى الموضوع له والفرع لا يوجد بدون الأصل ولكن الأصل يوجد بدون الفرع فثبت أن توجد الدلالة المطابقية بدون التضمنية والالتزامية و لا عكس **سواء كانت تلك الدلالة على المسمى محققة بأن يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء إلخ** من هنا اندفع الاعتراض وهو أن لا نسلم أن الدلالة المطابقية لازمة للتضمنية والالتزامية بل يمكن أن توجدا بدونه لجواز أن يكون اللفظ مشهورا في الجزء أو اللازم ولا يكون المعنى الموضوع له مقصودا من اللفظ فأجاب بأن مرادنا من اللزوم عام سواء كان تحقيقا أو تقديرا أما التحقيقي فهو أن يستعمل اللفظ في معناه الموضوع له فهذه الدلالة على الموضوع له دلالة محققة وأما التقديري فهو أن يشتهر اللفظ في جزء المعنى الموضوع له أو لازمه ويترك معناه الموضوع له فهذه الدلالة على الجزء أو اللازم دلالة مقدرة فبينه الشارح بقوله **سواء كانت تلك الدلالة على المسمى** أي على المعنى الموضوع له **محققة بأن يطلق اللفظ ويراد به** أي بذلك اللفظ **المسمى** أي المعنى الموضوع له **ويفهم منه** أي من ذلك المعنى الموضوع له **الجزء أو اللازم بالتبع** كما يدل الإنسان على الحيوان الناطق دلالة محققة ويفهم من الحيوان الناطق الجزء واللازم تبعا **أو** كانت تلك الدلالة على المسمى **مقدرة كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازم** وترك المعنى الموضوع له **فالدلالة** عندئذ **على** المعنى **الموضوع له وإن لم يتحقق** معناه الموضوع له **هناك بالفعل** ولكنه يتحقق بالقوة **إلا أنها** أي أن تلك الدلالة على المعنى الموضوع له **واقعة تقديرا بمعنى أن لهذا اللفظ معنى** موضوع له **لو قصد** ذلك المعنى **من** ذلك **اللفظ لكان دلالته عليه** أي دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى **مطابقة** فتحقق أن المطابقة لازمة للتضمن والالتزام حيثما يوجدا ..

ولو تقديرا ولا عكس ...

وإلى هذا أشار بقوله ولو تقديرا قوله و لا عكس إذ يجوز أن يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فتحقّقت حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم له فيتحقق التضمّن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط له لازم تحقّق الالتزام بدون التضمّن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين ...

وإلى هذا التقرير **أشار** الماتن تغمّده الله برحمته **بقوله ولو تقديرا قوله و لا عكس** أي إشارة إلى الدعوى الثاني أي حيثما توجد المطابقة لا يجب أن توجدا **إذ يجوز** أي يمكن **أن يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له** كلفظ الله لا جزء له وأن يكون للفظ معنى **لا لازم له فتحققت ح المطابقة بدون التضمن والالتزام** أي فوجدت الدلالة المطابقية بدون التضمنية لعدم كون الجزء له والالتزامية لعدم كون اللازم له **ولو كان له** أي لذلك اللفظ **معنى مركب لا لازم له** أي للمعنى المركب كما فرّض أن للإنسان معنى مركبا وهو حيوان ناطق لكن لا لازم له فيتحقق التضمن بدون الالتزام أي وجدت التضمنية بدون الالتزامية **ولو كان له** أي لذلك اللفظ **معنى بسيط له** أي لذلك المعنى البسيط **لازم تحقق الالتزام بدون التضمن** كما فرض أن للإنسان معنى بسيطا ولازما أيضا كقابل العلم **فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين**[1] أي إن كل واحد من التضمنية والالتزامية لا يستلزم الآخر فقد مضت المادتان الافتراقيتان والمادة الاجتماعية أن يكون للفظ معنى مركب وأيضا لازم له فتحققت الدلالات الثلاثة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق وصنعة الكتابة فعلم أن بين التضمن والالتزام عموما من وجه ...

[1] اگر دلالتِ مطابقی کو ایک جانب اور تضمنی والتزامی کو دوسری جانب رکھا جائے تو دونوں کے درمیان نسبت عموم وخصوص مطلق ہوگی بایں معنی دلالت تضمنی والتزامی کے وجود کے وقت دلالتِ مطابقی کا وجود ضروری ہے ولا عکس اور جب دلالت تضمنی والتزامی کا لحاظ رکھا جائے تو دونوں کے درمیان نسبت عموم وخصوص من وجہ ہوگی یعنی کسی مادہ میں تینوں دلالتوں کا تحقق، کسی مادہ پر تضمنی کا بغیر التزامی کے صدق اور کسی مادہ پر دلالت التزامی کا بغیر تضمنی کے صدق۔

والموضوع إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فمركّب إما تامّ خبر أو إنشاء وإما ناقص تقييدي أو غيره ...

قوله والموضوع أي اللفظ الموضوع إن أريد دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب وإلا فهو المفرد فالمركب إنما يتحقّق بأمور أربع الأول أن يكون للفظ جزء والثاني أن يكون لمعناه جزء والثالث أن يدل جزء لفظه على جزء معناه والرابع أن تكون هذه الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الأربعة يتحقق المفرد فللمركب قسم واحد وللمفرد أقسام أربعة الأول ما لا جزء للفظ نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الإنساني قوله إما تام أي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر إن احتمل الصدق والكذب أي يكون من شأنه أن يتّصف بهما بأن يقال له صادق أو كاذب قوله أو إنشاء إن لم يحتملهما قوله وإما ناقص إن لم يصح السكوت عليه قوله تقييدي إن كان الجزء الثاني قيدا للأول نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدار قوله أو غيره إن لم يكن الثاني قيدا للأوّل نحو في الدار وخمسة عشر ...

قوله الموضوع أي اللفظ الموضوع بدليل أن المعتبر دلالة لفظية وضعية لا مطلق الموضوع فلا يرد أن حصر الموضوع في المفرد والمركب لا يصح فإن الدوال الأربع مثلا موضوعة لمطلقاتها وليست بمفردة ولا مركبة **إن أريد دلالة جزء**[1] **منه** أى من ذلك اللفظ **على جزء معناه** أي معنى ذلك اللفظ **فهو المركب وإلا** أي إن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه **فهو المفرد** يشرع الشارح في البحث عن المركب ويقدمه على المفرد لأن مفهوم المركب وجودي ومفهوم المفرد عدمي فالوجودي يستحق أن يقدم على العدمي فيقول

---

[1]أي الجزء المستعمل المرتب في السمع فلا يلزم أن الأسماء النكرة دالة بأصل الكلمة على معنى وبالتنوين على معنى آخر فتكون من قبيل المركب.

فالمركب إنما يتحقق بأمور أربع أي وجود الأمور الأربعة لتحقق المركب ضروري فالأمر **الأول أن يكون للفظ جزء** والأمر **الثاني أن يكون لمعناه** أي لمعنى ذلك اللفظ **جزء** والأمر **الثالث أن يدل جزء لفظه على جزء معناه** والأمر **الرابع أن تكون هذه الدلالة** أي دلالة ذلك اللفظ على جزء معناه **مرادة فبانتفاء كل من القيود الأربعة** المذكورة **يتحقق المفرد** ولكن المركب لا يتحقق بانتفاء أحد من الأمور الأربعة لأن مفهوم المركب مقيد ورفع المقيد يتحقق برفع واحد من أموره أو برفع جميع الأمور **فللمركب قسم واحد** وهو مجموع الأمور الأربعة **وللمفرد أقسام أربعة** فالقسم **الأول ما لا جزء للفظ نحو همزة الاستفهام** يعني "أ" فلا جزء لها **و**القسم الثاني **ما لا جزء لمعناه** أي لمعنى ذلك اللفظ أيضا **نحو لفظ الله** فمن حيث اللفظ له أجزاء ولكنه لا جزء لمعناه بأن تكون الألف دالة على يد الله واللام على وجهه والهاء على رأسه لأنه تعالى علوا كبيرا عن الجسم وأجزائه **و**القسم **الثالث ما لا دلالة لجزء لفظه** أي لفظ المفرد **على جزء معناه كزيد** هذا لفظ له أجزاء لفظية أعني "ز" و "ي" و "د" ومعنوية أعني مفهوم الحيوان ومفهوم الناطق ومفهوم الشخص لكن أجزاء اللفظ لا تدل على أجزاء المعنى فلا يقال إن "ز" تدل على مفهوم الحيوان و"ي" على مفهوم الناطق و"د" على مفهوم الشخص مثلا **وعبد الله علما**[1] لأنه على تقدير عدم العلمية داخل تحت المركب فإن جزء لفظه أي لفظ عبد الله كعبد مثلا دال على جزء المعنى التركيبي الملحوظ وهو العبودية **و**القسم **الرابع ما يدل** فيه **جزء لفظ على جزء معناه لكن** تلك **الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الإنساني**[2] هنا أجزاء اللفظ كالحيوان والناطق وأجزاء المعنى أيضا لأن المراد من الحيوان ذو حياة ومن الناطق المظهر عما في الضمير فتدل أجزاء اللفظ على أجزاء معناه ولكن هذه الدلالة غير مقصودة إذ المطلوب هو دلالة مجموع الحيوان الناطق حال العلمية على ذات خاص **قوله إما تام أي ما يصح السكوت عليه كزيد قائم** و لا يحتاج إلى شيء آخر كالاحتياج إلى المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وبالعكس فلا يرد أن الفعل المتعدي مع الفاعل مركب تام كما هو الظاهر مع أنه لا يصح السكوت عليه بل يحتاج إلى ذكر المفعول به **قوله خبر إن احتمل الصدق والكذب أي يكون من شأنه** أي الخبر **أن يتصف** ذلك الخبر **بهما** أي بالصدق والكذب **بأن يقال له** أي لذلك الخبر **صادق أو كاذب** جواب دخل وهو أن تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب غير جامع لخروج الأخبار التي تحتمل الصدق فقط

---

[1] عبد الله علما لفظ له أجزاء لفظية كعبد والله وأجزاء معنوية أيضا كما ترى فجزء اللفظ وقت العلمية لا يدل على جزء معناه بل المجموع يدل على ذات عبد الله.

[2] أي الماهية الإنسانية مع تشخص.

كقولنا السماء فوقنا والأرض تحتنا أو الكذب فقط كقولنا السماء تحتنا والأرض فوقنا فأجاب بأن الخبر من شأنه الاتصاف بالصدق والكذب بأن يتصف في بعض الصور بالصدق وفي بعضها بالكذب فماهية الخبر من حيث ذاتها مع قطع النظر عن الخارج تحتمل الصدق والكذب وأجاب البعض بأن الواو في قوله الصدق والكذب بمعنى أو لكن هذا الجواب غير مرضي فإنه يستدرك حينئذ "تحتمل" كما لا يخفى إذ "أو" تؤدّي معناه **قوله أو إنشاء إن لم يحتملها** أي الصدق والكذب فإن مدارهما على الحكاية عن الأمر في الزمان الماضي أو الحال لا في الاستقبال لأن الأمر له عدم الوقوع إلى الآن فأنى احتمال الصدق أو الكذب؟ **قوله وإما** مركب **ناقص إن لم يصح السكوت عليه** بل يحتاج إلى ضم ضميمة **قوله** المركب **تقييدي إن كان الجزء الثاني** من الجزئين **قيدا** للجزء **الأوّل** سواء كان صفة أو مضافا إليه أو ظرفا له والمراد بالأوّل والثاني أولية وثانوية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فلا يرد النقض بما قدم فيه القيد على المقيد لفظا نحو راكبا جاءني عمر فإن راكبا حال والحال قيد لعامله ولكنه مؤخر عنه لفظا لا رتبة ثم يراد بكون الثاني قيدا للأول أن يقع العموم في الأول وينقضه أو يخصّصه الثاني **نحو غلام زيد** فالمضاف إليه قيد للمضاف **ورجل فاضل** فالصفة قيد للموصوف **وقائم في الدار** فالظرف قيد للمظروف أتي بهذا المثال إشارة إلى أن الظرف يصلح أن يكون قيدا للمظروف كما أن المضاف إليه والصفة قيد للمضاف والموصوف فعلم أن حصر المركب التقييدي فقط في الإضافي والتوصيفي منقوض بنحو قائم في الدار وقد عرفت أن ذا الحال مقيد بحاله إذ هذا أيضا مركب تقييدي وليس من الإضافي والتوصيفي فيقال إن المراد بالحصر حصر المركب الكاسب والمكتسب في الإضافي والتوصيفي مثل حيوان ناطق وعدم البصر والمركبات المذكورة في النقض ليست بكاسبة و لا مكتسبة نحو في الدار وراكبا جاءني عمر **وقوله أو غيره إن لم** يكن الجزء **الثاني قيدا** للجزء **الأول نحو في الدار** ينبغي أن يذكر معنى كلمة في وهو الظرفية الجزئية لا مطلق الظرفية فالدار مقومة لمعناها لا مخصصة فليس الجزء الثاني أي الدار قيدا للأول أي لفي **وخمسة عشر** فالثاني ليس قيدا للأول كما هو الظاهر ولكن الأنسب اعتبار القيد وعدم الاعتبار راجع إلى المعتبر فما اعتبره قيدا قيل له تقييدي وما لم يعتبره قيل له غير تقييدي ...

وإلّا فمفرد وهو إن استقل فمع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة كلمة وبدونها اسم وإلا فأداة ...

قوله وإلا فمفرد أي وإن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله وهو إن استقلّ في الدلالة على معناه بأن لا يحتاج فيها إلى ضمّ ضميمة قوله بهيئته بأن يكون بحيث كلّما تحقّقت هيئته التركيبية في مادة موضوعة متصرّفة فيها فهم واحد من الأزمنة الثلاثة مثلا هيئة نصر وهي المشتملة على ثلاثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط أن يكون تحقّقها في ضمن مادّة موضوعة متصرّفة فيها فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر قوله كلمة في عرف المنطقيين وفي عرف النحاة فعل قوله وإلا فأداة أي وإن لم يستقلّ في الدلالة فأداة في عرف المنطقيين وحرف في عرف النحاة ...

وإلا فمفرد أي وإن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهذا تقسيم المفرد باعتبار استقلال معناه وعدم استقلاله **فقوله وهو إن استقل** المفرد **في الدلالة على معناه** المطابقي أو التضمني **بأن لا يحتاج** ذلك المفرد **فيها** أي في تلك الدلالة **إلى ضم ضميمة قوله بهيئته بأن يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية** أي هيئة[1] المفرد التركيبية من الحروف في مادة وهي ذوات الحروف مع قطع النظر عن حركاتها وسكناتها **موضوعة متصرفة فيها** أي في تلك المادة تصرفا تاما أعني كون المادة الموضوعة إفرادا أو تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وغيبة وخطابا وتكلما إلى غير ذلك **فهم زمان واحد من الأزمنة الثلاثة مثلا هيئة نَصَرَ وهي** أي هذه الهيئة **المشتملة على ثلاثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت** هذه الهيئة **فهم** منها **الزمان الماضي لكن بشرط أن يكون تحققها** أي تحقق الهيئة المذكورة **في ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد النقض** على المفرد **بنحو جسق** لأنه ليس بموضوع وإن كانت له هيئة ومادة **و**بنحو **حجر** لأنه ليس متصرفا فيه وإن كان موضوعا ثم التقييد بالهيئة يخرج الألفاظ الدالة على الزمان بجوهرها لا بهيئتها كالأمس واليوم والغد **قوله كلمة في عرف المنطقيين وفي عرف النحاة فعل** يعني أن كل كلمة عند المناطقة فعل عند النحاة

---

[1] المراد بالهيئة هي الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها.

وليس كل فعل عند النحاة كلمة عندهم لأن صيغة المخاطب والمتكلم من الفعل المضارع نحو تضرب وأضرب ليست بكلمة عند المنطقيين[1] لكون معناهما محتملا للصدق والكذب وإن كانت فعلا عند النحاة فإن المحتمل للصدق والكذب مركب تام والكلمة من أقسام المفرد لا المركب فعلم أن بين الكلمة والفعل عموما وخصوصا مطلقا إذ كل كلمة منطقية فعل نحوي وليس كل فعل نحوي كلمة منطقية **قوله وإلا فأداة أي وإن لم يستقل** المفرد **في الدلالة** على جزء معناه **فأداة** أي فهي **أداة في عرف المنطقيين وحرف في عرف النحاة** يعني أن كل حرف عند النحويين أداة عند المنطقيين وليست كل أداة عند المنطقيين حرفا عندهم فإن الأفعال الناقصة ونظائرها لعدم الدلالة استقلالا أداة عند المنطقيين ولكنها ليست بحروف عندهم فحاصله أن كل حرف نحوي أداة منطقي وليس كل أداة منطقي حرفا نحويا فثبت أن بينهما أيضا عموما وخصوصا مطلقا ...

وأيضا إن اتّحد معناه فمع تشخّصه وضعا علم وبدونه متواط إن تساوت أفراده ومشكّك إن تفاوتت بأوّلية أو أولويّة ...

قوله وأيضا مفعول مطلق لفعل محذوف أي آض أيضا أي رجع رجوعا وفيه إشارة إلى أن هذه القسمة أيضا لمطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث لأنه يقتضي أن يكون الحرف والفعل إذا كانا متّحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكّك مع أنهم لا يسمّونهما بهذه الأسامي بل قد حقّق في موضعه أن معناهما لا يتّصف بالكلية والجزئية تأمّل فيه ...

قوله وأيضا مفعول مطلق لفعل محذوف أي آض أيضا أي رجع رجوعا إلى تقسيم ثان للمفرد **وفيه** أي في قوله أيضا **إشارة إلى أن هذه القسمة أيضا لمطلق المفرد لا للاسم** كما ذهب إليه البعض **وفيه** أي في كونه تقسيما لمطلق المفرد **بحث** بأن هذا التقسيم إن كان لمطلق المفرد فالمفرد أعم من أن يكون اسما أو كلمة

---

[1] إذ قصد بالجزء من اللفظ الدلالة على جزء معناه أعني أن "ت" و "أ" تدل على ذات المخاطب والمتكلم و"ضرب" يدل على معناه وهو الضرب.

أو أداة وهو لا يصح **لأنه** أي هذا التقسيم **يقتضي أن يكون الحرف والفعل إذا كانا متحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكك** أي يلزم أن تكون الكلمة والأداة أيضا علما ومتواطيا ومشككا كما يكون الاسم علما ومتواطيا ومشككا لأن التقسيم لمطلق المفرد وتحته الاسم والكلمة والأداة **مع أنهم لا يسمونهما بهذه الأسامي** أي مع أن المناطقة لا يسمون الفعل والحرف بالعلم والمتواطي والمشكك بل يسمون الاسم فقط بالأسامي المذكورة وبجعل التقسيم لمطلق المفرد يلزم أن يسمى الفعل والحرف أيضا بها وذا غير صحيح **بل قد حقق** بصيغة المجهول **في موضعه أن معناهما** أي معنى الفعل والحرف **لا يتصف بالكلية والجزئية** لأن الكلية والجزئية هما صفتان للمحكوم عليه والفعل والحرف لا يصلحان أن يكونا محكوما عليهما و لا بد للعلم أن يكون جزئيا وللمتواطي والمشكك كليا **تأمّل[1] فيه** أي تأمّل في البحث المذكور فقوله تأمّل يشير إلى جواب البحث المذكور بأن هذا التقسيم لمطلق المفرد[2] لا للمفرد المطلق[3] ومطلق المفرد يثبت باعتبار بعض الأقسام وهو الاسم فهذا التقسيم يكون لمطلق المفرد باعتبار الاسم لا الفعل والحرف أو بأن هذا التقسيم راجع إلى المفرد المطلق لأن الفعل والحرف كلاهما أيضا يكونان متواطيا ومشككا ومشتركا ومنقولا وحقيقة ومجازا فذهب متواط إذ معناه كلي يصدق على الأفراد على السواء و"وجد"مشكك لصدق معناه على بعض أفراده بأولية كواجب الوجود وبالثانوية كممكن الوجود و"ضرب"مشترك بين الضاربين و"صلى"منقول من الدعاء إلى الأركان المخصوصة ونطق الإنسان حقيقة ونطق الحال مجاز و"من"مشترك بين الابتداء والتبعيض و"في"حقيقة بمعنى الظرفية ومجاز بمعنى "على" ...

---

[1] "تأمّل" قد تستعمل للإشارة إلى الإشكال وقد تستعمل للإيماء إلى جواب.

[2] مطلق المفرد يعرّف بما لا فيه قيد الإطلاق كما في مطلق الشيء ويتحقّق بتحقق بعض أفراده.

[3] المفرد المطلق ما فيه قيد الإطلاق كما في الشيء المطلق.

....

قوله إن اتحد أي إن وحد معناه قوله فمع تشخّصه أي جزئيّته قوله وضعا أي بحسب الوضع دون الاستعمال لأن ما يكون مدلوله كليا في الأصل ومشخّصا في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي المصنّف لا يسمّى علما ...

قوله إن اتحد أي إن وحد[1] **معناه** أي إن اتصف معناه بالوحدة لا بالاتحاد لأنه يكون بين الشيئين إذ هو عبارة عن اشتراك الشيئين في أمر وذا مناف للعلمية فعلم أن المزيد فيه هنا بمعنى المجرّد **قوله فمع تشخصه أي جزئيته** أي المفرد المتحد معناه مع كونه موضوعا لجزئي شخصي لا يصلح التعدد والتكثر في نفسه وتفسير التشخص بالجزئية يشير إلى أن التشخص قد يكون بمعنى الكلي وقد يكون بمعنى الجزئي وهو يستعمل هنا بمعنى الجزئي كما ترى لأن الجزئية لازم للتشخص **قوله وضعا أي بحسب الوضع دون الاستعمال** من هنا إشارة إلى أن التشخص على قسمين الوضعي هو ما فيه التشخص بحسب الوضع نحو زيد والاستعمالي هو ما فيه التشخص بحسب الاستعمال نحو هذا زيد فإنه قد حصل التشخص لهذا بحسب استعماله بزيد إلا وضع بإزاء أمر كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات ويجب عليك أن تعلم أن التشخص الوضعي والاستعمالي ملاحظتهما عند المصنف ضروري **لأن ما يكون مدلوله كليا في الأصل ومشخصا في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي المصنف** رحمه الله **لا يسمى علما** لأن وضعها عام والموضوع له خاص فخرجت أسماء الإشارة من تعريف العلم بقوله وضعا ولكنها على رأي السيد الجرجاني موضوعة في الأصل للجزئيات وأيضا مستعملة لها فدخلت أسماء الإشارة في تعريف العلم ...

[1]"وحد" من ضرب أي انفرد بنفسه.

....

وههنا كلام وهو أن المراد بالمعنى في هذا التقسيم إما الموضوع له تحقيقا أو ما استعمل فيهِ اللفظ سواء كان وضع اللفظ بإزائه تحقيقا أو تأويلا فعلى الأول لا يصحّ عدّ الحقيقة والمجاز من أقسام متكثّر المعنى ...

وههنا كلام آخر أي في تقسيم المفرد باعتبار اتحاد المعنى وتكثره إلى العلم والمتواطي والمشكك جرح قبل التصدي له تذكر المقدمة التمهيدية وهي أن المعنى لها قسمان المعنى الموضوع له وهذا خاص والمعنى المستعمل فيه وهذا عام فتقرير الجرح ما مرادكم بالمعنى في قوله إن اتحد معناه الموضوع له أو المستعمل فيه؟ إن أريد الموضوع له فلا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام المفرد المتكثر معناه لأن المعنى الموضوع له لا يكون إلا واحد والمجاز لا له معنى موضوع وإن أريد المعنى المستعمل فالتقييد بقوله وضعا مستدرك إذ هذا القيد كان لإخراج أسماء الإشارة من متحد المعنى عند الماتن وإذا أريد المعنى المستعمل فدخل أسماء الإشارة في متكثر المعنى لأن معانيها المستعملة كثيرة فإذا لم تدخل في متحد المعنى فماذا المعنى لإخراجها منه بقيد الوضع فبينه الشارح بقوله **إن المراد بالمعنى في هذا التقسيم إما** المعنى **الموضوع له تحقيقا أو ما** أي معنى **استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ بإزائه** أي بإزاء ذلك المعنى **تحقيقا** كما في الحقيقة **أو تأويلا** كما في المجاز **فعلى** التقدير **الأول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكثر المعنى** ...

....

وعلى الثاني يدخل نحو أسماء الإشارة على مذهب المصنف في متكثّر المعنى ويخرج عن متّحد المعنى فلا حاجة في إخراجها إلى التقييد بقوله وضعا قوله إن تساوت أفراده أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الأفراد على السوية ...

وعلى التقدير **الثاني يدخل نحو أسماء الإشارة على مذهب المصنف في متكثر المعنى ويخرج** نحو أسماء الإشارة **عن** أفراد **متحد المعنى** بقوله إن اتحد معناه **فلا حاجة في إخراجها** أي إخراج أسماء الإشارة ونحوها كالضمائر **إلى التقييد بقوله وضعا** فيجاب عنه بأن المراد من المعنى في قوله إن اتحد معناه الموضوع له فدخل أسماء الإشارة في متحد المعنى ويحتاج لإخراجها إلى التقييد بالوضع أو من الضمير الراجع في قوله وإن كثر إلى المعنى المستعمل بطريق الاستخدام فلا يلزم كون الحقيقة والمجاز داخلا في متحد المعنى وخارجا عن متكثر المعنى **قوله إن تساوت أفراده أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الأفراد** خارجية كالإنسان فإنه يصدق على أفراده الخارجية **على السوية** من غير تفاوت أو ذهنية كالشمس فإنها تصدق على أفرادها الذهنية على السواء من غير تفاوت وإنما سمي هذا القسم بالمتواطي لأنه مشتق من التواطؤ وهو التوافق وأفراد هذا الكلي متوافقة في صدقه عليها على السوية ...

....

قوله إن تفاوت أي يكون صدق هذا المعنى على بعض أفراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية أو يكون صدقه على بعض أولى وأنسب من صدقه على بعض آخر وغرضه بقوله إن تفاوتت بأولية أو أولوية مثلا فإن التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف ...

قوله إن تفاوت أي يكون صدق هذا المعنى على بعض أفراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية أي يكون صدق هذا الكلي على بعض الأفراد علة لصدقه على البعض الآخر كالوجود فإنه كلي وصدقه على الواجب علة لصدقه على الممكن فالوجود حاصل في الواجب أولا وفي الممكن ثانيا **أو يكون صدقه** أي صدق هذا المعنى **على بعض أولى وأنسب من صدقه على بعض آخر** كالبياض فإنه كلي وصدقه على اللبن أولى وأنسب من صدقه على العاج ثم ورد على الماتن اعتراض بأن التشكيك لا ينحصر في التفاوت بالأولية والأولوية فما وجه الانحصار؟ فأجاب الشارح بقوله **وغرضه** أي الماتن **بقوله إن تفاوتت بأولية أو أولوية** التمثيل لا الحصر **فإن التشكيك لا ينحصر فيهما** أي في الأولية والأولوية فقط **بل قد**

يكون التشكيك **بالزيادة والنقصان**[1] كالمقدار والعدد **أو بالشدة والضعف**[2] كالسواد والبياض وإنما سمي هذا الكلي مشككا لأنه يوقع الناظر في الشك بأنه من المتواطي بناء على اشتراك الأفراد فيه أو من المشترك بناء على تفاوتها بأحد الوجوه الأربعة ...

وإن كثر فإن وضع لكل ابتداء فمشترك وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقول ينسب إلى الناقل وإلا فحقيقة ومجاز...

قوله وإن كثر[3] أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل[4] هو فيه فلا يخلو إما أن يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة أو لا يكون كذلك والأول يسمى مشتركا كالعين للباصرة والذهب والذات والركبة وعلى الثاني فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني إذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع ...

قوله وإن كثر أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل هو أي ذلك اللفظ **فيه**[5] **فلا يخلو إما أن يكون** ذلك اللفظ **موضوعا لكل واحد من تلك المعاني** الكثيرة **ابتداء** فخرج به المنقول فإنه وإن كان كل من المنقول إليه والمنقول عنه وضع له اللفظ لكن الوضع لكل واحد منهما ليس ابتداء بل وضع أولا للمعنى ثم وضع ثانيا للآخر لمناسبة بينهما **بوضع على حدة** فخرج بهذا القيد ما يكون وضعه عاما والموضوع له خاصا كأسماء الإشارة فلفظ هذا مثلا وإن كان موضوعا لمعان متعددة ابتداء لكن وضعه لكل واحد منها ليس على حدة **أو لا يكون كذلك** أي لا يكون ذلك اللفظ موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة **والقسم الأول** أي اللفظ معانيه المستعمل فيها كثيرة وموضوع ابتداء لكل واحد منها بوضع

---

[1] هما مختصان بالكميات.

[2] هما مختصان بالكيفيات.

[3] عطف على قوله وإن اتّحد.

[4] إيماء إلى أن المراد بالمعنى في التقسيم هو المستعمل فيه.

[5] الضمير راجع إلى "أل" بمعنى الذي.

على حدة **يسمى مشتركا كالعين** الموضوعة **للباصرة** ابتداء بوضع على حدة وكذا **للذهب والركبة والذات وعلى** التقدير **الثاني** هو ما لا يكون كذلك **فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني** الكثيرة **إذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع** غرضه دفع ما يرد من أنه يجوز أن لا يكون اللفظ المستعمل في المعاني الكثيرة موضوعا لواحد منها وجه الدفع أن الكلام في اللفظ الموضوع وما لا يكون موضوعا فهو خارج عن المقسم ...

....

ثم إنه استعمل في معنى آخر فإن اشتهر في الثاني وترك استعماله في المعنى الأول بحيث يتبارد منه الثاني إذا أطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا وإن لم يشتهر في الثاني ولم يجهر الأول بل يستعمل تارة في الأول وأخرى في الثاني فإن استعمل في الأول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وإن استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازا ...

ثم إنه أي اللفظ المتكثر معناه **إن استعمل في معنى آخر فإن اشتهر في** المعنى **الثاني وترك استعماله** أي استعمال ذلك اللفظ **في المعنى الأول بحيث يتبادر منه** أي من ذلك اللفظ المعنى **الثاني إذا أطلق** ذلك اللفظ **مجردا عن القرائن** وأما مع القرينة فقد يراد المعنى الأصلي أيضا كما في قوله تعالى وما من دابّة في الأرض إلّا على الله رزقها فعلم أن المراد من قوله ترك استعماله هو ترك الاستعمال من غير قرينة لا مطلقا **فهذا** القسم **يسمى منقولا** لوجود النقل فيه من المعنى الأول إلى الثاني والمرتجل داخل في المنقول فإنه عبارة عما وضع لمعنى أولا ثم وضع لآخر بلا مناسبة بينهما كجعفر فإنه كان في الأصل موضوعا للنهر الصغير ثم نقل عنه وجعل علما لشخص بلا مناسبة لا تحت المشترك لأنه ليس وضعه للمعنيين ابتداء **وإن لم يشتهر** ذلك اللفظ **ولم يهجر** استعماله **في** المعنى **الأول بل يستعمل** ذلك اللفظ **تارة في** المعنى **الأول** وتارة **أخرى في** المعنى **الثاني فإن استعمل** ذلك اللفظ **في الأول أي المعنى الموضوع له يسمى** ذلك **اللفظ حقيقة وإن استعمل** ذلك اللفظ **في** المعنى **الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى** ذلك اللفظ **مجازا** كالأسد إذا

استعمل في معناه الأصلي وهو الحيوان المفترس فحقيقة على وزن فعيلة بمعنى الفاعل من حق الشيء إذا ثبت وإنما سمي بالحقيقة لأن الكلمة المستعملة في معناها الأصلي ثابتة في موقعها والتاء في حقيقة للنقل من الوصفية إلى الاسمية وإذا استعمل في غير الحيوان المفترس كالرجل الشجاع فمجاز وهو ظرف لأن المتكلم جاوز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر فذلك اللفظ محل الجواز ...

....

ثم اعلم أن المنقول لا بد له من ناقل عن المعنى الأول المنقول عنه إلى المعنى الثاني المنقول إليه فهذا الناقل إما أهل الشرع أو أهل العرف العام أو أهل الاصطلاح الخاص كالنحوي مثلا فعلى الأول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا وإلى هذا أشار بقوله ينسب إلى الناقل ...

ثم اعلم أن المنقول لا بد له أي للمنقول **من ناقل عن المعنى الأول المنقول عنه إلى المعنى الثاني المنقول إليه فهذا الناقل إما أهل الشرع** كالصوم فإنه في الأصل موضوع للإمساك ثم نقله الشارع إلى إمساك مخصوص وترك استعماله في الإمساك مطلقا عند عدم القرينة **أو أهل العرف العام** كالدابة فإنها في أصل اللغة موضوع لكل ما يدب على الأرض ثم نقلها العرف العام إلى ذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير **أو أهل الاصطلاح الخاص كالنحوي مثلا** كالكلمة المنقولة من الجرح إلى أنها لفظ وضع لمعنى مفرد **فعلى** التقدير **الأول يسمى منقولا شرعيا** لتعلق النقل بالشرع **وعلى** التقدير **الثاني** يسمى منقولا **عرفيا** لتعلقه بالعرف العام **وعلى** التقدير **الثالث** يسمى منقولا **اصطلاحيا** لتعلقه بأهل الاصطلاح **وإلى هذا** المذكور من أقسام المنقول بأسمائها **أشار** الماتن **بقوله ينسب إلى الناقل** ...

فصل

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي وإلا فكلي ...

قوله المفهوم أي ما يحصل في العقل واعلم أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه يسمّى مفهوما وباعتبار أنه قصد منه يسمى معنى وباعتبار أن اللفظ دال عليه يسمى مدلولا قوله فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فإنه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين ...

هذا أوان الشروع في القسم الأول من المقصود وهو المسائل التصورية ولما كان للقسم الأول مبادي وهي المباحث الكلية فالواجب تقديم المبادي على المقاصد فلذا قدمها عليها **قوله المفهوم أي ما يحصل** من اللفظ **في العقل** بالفعل أو بالقوة أي ما يمكن حصوله في العقل فهذا القيد لإخراج بعض الكليات الذي مجهول لنا فلا يكون مفهوما **واعلم**[1] **أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه** أي باعتبار أنه من شأنه أن يفهم من اللفظ **يسمى مفهوما** وقولي من شأنه يخرج ما يحصل في العقل من غير أن يستفاد من اللفظ وأن ما يستفاد من اللفظ **باعتبار أنه**[2] **قصد منه** أي من ذلك اللفظ **يسمى معنى** ومقصودا وأن ما يستفاد من اللفظ **باعتبار أن اللفظ دال عليه** أي على المستفاد يسمى **مدلولا قوله فرض صدقه** أي صدق ذلك المفهوم اعلم أن الفرض يستعمل في معنيين تجويز العقل وهو أن يفرض العقل شيئا ويجوزه كالإنسان فإن العقل يفرضه كليا ويجوز صدقه على أفراده وتقدير العقل وهو أن يفرض العقل شيئا لكنه لا يجوزه كما يفرض العقل زيدا كليا لكنه لا يجوزه **فالفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير** أي تقدير العقل **فإنه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين** فلا يرد أن تقدير صدق الجزئي على الكثيرين بأن يقال لو كان زيد صادقا على كثيرين فهو كلي ليس بمحال بل المحال تجويز صدق الجزئي على كثيرين بأن يقال إن زيدا يصدق على كثيرين وإنما أخذ الفرض في التعريف حيث قال إن امتنع فرض صدقه على كثيرين ولم يقل إن امتنع صدقه على كثيرين لئلا يدخل فيه بعض الكليات الذي يمتنع صدقه على كثيرين في نفس الأمر لكن فرض صدقه على كثيرين ليس بممتنع

---

[1] هذا صيغة الأمر وبها قصد بيان واحد من الثلاثة الاعتراض أو جوابه أو الأمر المفيد فهنا يبين الشارح الأمر المفيد.

[2] راجع إلى ما الموصولة.

كواجب الوجود ولئلا يخرج عنه الكليات الفرضية التي لا تصدق على كثيرين في الخارج لكنه لا يمتنع فرض صدقها على كثيرين بالنظر إلى مفهوماتها نحو لا شيء و لا ممكن ...

امتنعت أفراده أو أمكنت ...

قوله امتنعت أفراده كشريك الباري قوله أو أمكنت أي لم يمتنع أفراده فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما ...

قوله امتنعت أفراده أي جميع أفراده في الخارج فإن الجمع المضاف يفيد الاستغراق كما مر في قوله "وصعدوا معارج الحق" **كشريك الباري**[1] تعالى فإنه كلي يمتنع وجود أفراده في الخارج لكنه يمكن أن يصدق على أفراده الكثيرة عند العقل إذ صدقه على كثيرين محال عند الشرع ولو استحال عند العقل فلم يحتج إلى دليل لإثبات الوحدانية **قوله أو أمكنت أي لم يمتنع أفراده فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما** قبل أن تفهم العبارة عرضت التمهيد المفيد عليكم وهو أن الإمكان العام على قسمين أحدهما الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الإمكان العام المقيد بجانب العدم أما الأول فهو ما يكون طرف مخالفه عدميا وهو ليس بضروري وجنب موافقه وجوديا وإن كان ضروريا فهو الواجب وإن كان أيضا غير ضروري كما كان طرف مخالفه أي العدم غير ضروري فهو الإمكان الخاص وأما الثاني فما يكون جانب مخالفه وجوديا وهو لا ضروري وجانب موافقه عدميا وإن كان ضروريا فهو الممتنع وإن كان أيضا غير ضروري كما كان المخالف أي الوجود غير ضروري فهو الإمكان الخاص فمحصله أن الواجب والممتنع والممكن أقسام ومقسمها هو الإمكان العام وبين الأقسام تقابل كما هنا بأن يكون الجانب المخالف للواجب أي العدم غير ضروري والطرف المخالف للممتنع أي الوجود غير ضروري والجنب للممكن سواء مخالفا كان أو موافقا غير ضروي وإن أردت مزيد التوضيح للتقابل فتأمل في أقسام الثلاثة للكلمة وإذا علمت هذا فأقول قوله إن لم يمتنع أفراده جواب دخل وتقريره أن المراد من قوله أمكنت إما الإمكان العام فلا يصح التقابل بين قوله امتنعت أو أمكنت فإن الممكن العام شامل للممتنع أيضا إذ هو من أقسامه وإما الإمكان الخاص فلا يصح التقابل بينهما أيضا فإن الممكن الخاص غير شامل للواجب إذ هو قسيم له وهما قسمان للممكن العام فأجيب بأن المراد من قوله أمكنت هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود أي ما لا يكون عدمه

---

[1] البارئ هو الخالق للشيء على غير مثل سابق.

ضروريا و لا شك أن الإمكان بهذا المعنى يقابل الامتناع إذ العدم فيه ضروري فقوله أي لم يمتنع أفراده إشارة إلى هذا المعنى من الإمكان في قوله أمكنت ...

ولم يوجد أو وجد الواحد فقط مع إمكان الغير أو امتناعه أو الكثير مع التناهي أو عدمه ...

قوله ولم يوجد كالعنقاء قوله مع إمكان الغير كالشمس قوله أو امتناعه كمفهوم واجب الوجود قوله مع التناهي كالكواكب السبع قوله أو عدمه كمعلومات الباري تعالى وكالنفس الناطقة على مذهب الحكماء ...

قوله ولم يوجد أي أمكنت أفراده ولم توجد **كالعنقاء** وجبل الياقوت **مع إمكان الغير** كالشمس فإن وجود أفرادها ممكن لكن لم توجد سوى الواحد **قوله أو امتناعه** أي أمكنت أفراده ولم توجد إلا الواحد ووجود الغير ممتنع **كمفهوم واجب الوجوب** لأنه لم يوجد في الخارج إلا فرد واحد لهذا الكلي **قوله مع التناهي** أي أمكنت أفراده ويوجد الكثير لكنه محصور في الخارج **كالكواكب** السيارة **السبعة** القمر والعطارد والزهرة والشمس والمريخ والزحل والمشتري **قوله أو عدمه** أي أمكنت أفراده ويوجد الكثير لكنه غير معدود **كمعلومات الباري** عز اسمه **وكالنفس الناطقة على مذهب الحكماء** القدماء القائلين بقدم العالم والإنسان لأنهم لا يقولون بقيام القيامة وأما القائلون بحدوثهما فقد ذهبوا إلى تناهي أفراد النفس الناطقة فحاصله أن الكلي إما أن يمتنع وجوده في ضمن الأفراد في الخارج أو يمكن فالأول كشريك الباري تعالى شأنه عنه والثاني إما أن لا يكون موجودا في الخارج بالفعل أو يكون موجودا فالأول كالعنقاء والثاني إما أن يوجد فرد واحد أو كثير فالأول إما أن يوجد مع إمكان غيره كالشمس أو مع امتناع غيره كالواجب والثاني إما أن يتناهى أفراده كالكواكب السيارة أو لا يتناهى كمعلوماته تبارك اسمه فعلمت الأقسام الستة للكلي ...

فصل

الكليان إن تفارقا كليا فمتباينان وإلا فإن تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ...

قوله الكليان إلخ كل كليين لا بد من أن يتحقق بينهما[1] إحدى النسب الأربع التباين الكلي والتساوي والعموم مطلقا والعموم من وجه وذلك لأنهما إما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر أو يصدق فعلى الأول فهما متباينان كالإنسان والحجر وعلى الثاني فإما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلا أو يكون فعلى الأول فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والأبيض وعلى الثاني فإما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد فعلى الأول فهما متساويان كالإنسان والناطق وعلى الثاني فهما أعم وأخص مطلقا كالحيوان والإنسان ...

قوله الكليان إلخ كل كليتين لا بد من أن يتحقق بينهما أي بين ذينك الكليين **إحدى النسب الأربع**[2] **التباين الكلي والتساوي والعموم مطلقا والعموم من وجه** قوله التباين الكلي إلخ له احتمالات تركيبية فالأول بدل من قوله إحدى النسب الأربع سواء بدل الكل كان أو بدل البعض والثاني خبر للمحذوف والثالث منصوب للفعل المقدر أي أعني **وذلك** المذكور من تحقق إحدى النسب الأربع بين الكليين **لأنهما** أي ذينك الكليين **إما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر** أي لا يصدق فرد من أفراد ذينك الكليين على فرد من أفراد الكلي الآخر **أو يصدق فعلى** الوجه **الأول فهما متباينان** أي يتحقق بينهما التباين **كالإنسان والحجر** فإن لكل واحد منهما أفرادا لكنه لا يصدق فرد من أفراد الإنسان على فرد من أفراد الحجر وبالعكس فثبت بينهما التباين **وعلى** الوجه **الثاني فإما أن لا يكون بينهما صدق كلي**

---

[1] إن الماتن رحمة الله تعالى عليه لم يبين النسبة بين الجزئين إذ يكون بينهما تباين كلي فقط نحو زيد وبكر فلا يتحقق بينهما النسب البواقي وهذا خلاف المطلوب وكذا لم يبين النسبة بين الجزئي والكلي إذ الجزئي إما أن يكون مباينا للكلي نحو القلم والحيوان أو يكون من أفراد الكلي فعلى الأول فهما متباينان وعلى الثاني فهما أعم وأخص مطلقا نحو القلم والجسم المطلق فسقطت النسب البواقي وكانت مطلوبة.

[2] فاعل "يتحقق".

من جانب أصلا[1] بأن يصدق كل واحد منهما على بعض آخر **أو يكون** صدق كلي من جانب **فعلى** الوجه **الأول فهما أعم وأخص من وجه** أي بينهما عموم وخصوص من وجه **كالحيوان والأبيض** فإن كل واحد منهما يصدق على بعض الآخر فيصدق الحيوان على بعض أفراد الأبيض كالفرس الأبيض و لا يصدق على بعض كالقرطاس الأبيض كذا يصدق الأبيض على بعض أفراد الحيوان كالفرس الأبيض و لا يصدق على بعض كالفرس الأسود **وعلى** الوجه **الثاني فإما أن يكون الصدق الكلي من جانبين** بأن يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر **أو** يكون الصدق الكلي **من جانب واحد** بأن يكون الصدق الكلي من جانب واحد والجزئي من آخر **فعلى** الوجه **الأول فهما متساويان** أي يثبت بينهما التساوي **كالإنسان والناطق** بينهما صدق كلي إذ كل واحد منهما يصدق على تمام أفراد الآخر **وعلى** الوجه **الثاني فهما أعم وأخص مطلقا** أي يتحقق بينهما العموم والخصوص مطلقا **كالحيوان والإنسان** إذ الحيوان يصدق صدقا كليا على جميع أفراد الإنسان ولكن الإنسان لا يحمل على جميع أفراد الحيوان كالفرس بل على بعضها ...

....

فمرجع التساوي إلى موجبتين كليتين نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان ومرجع التباين إلى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا إلى موجبة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بإنسان ومرجع العموم والخصوص من وجه إلى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان أبيض وبعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان ...

فمرجع التساوي إلى قضيتين **موجبتين كليتين نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان ومرجع التباين** الكلي **إلى** قضيتين **سالبتين كليتين نحو لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان ومرجع**

---

[1] یعنی صدق کلی کسی بھی جانب سے نہ ہو۔

العموم والخصوص مطلقا إلى قضية **موجبة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم** فهي مادة يتصادق الكليان عليها وأيضا قضية **سالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص** فهي مادة يتفارق الكليان فيها **نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بإنسان** كالفرس **ومرجع العموم والخصوص من وجه إلى** قضية **موجبة جزئية** فهي مادة لاجتماع الكليتين فيها وأيضا قضيتين **سالبتين جزئيتين** فهما مادتا افتراق الكليين **نحو بعض الحيوان أبيض** كالبط مثال لمادة الاجتماع **وبعض الحيوان ليس بأبيض** كالفيل مادة أولى للافتراق **وبعض الأبيض ليس بحيوان** كالجوال الأبيض مادة ثانية للافتراق إذ لا بد من المادات الثلاثة لتحقق العموم والخصوص من وجه **فائدة:** اعلم أن النسب الأربع بين المفردات تعتبر بحسب الصدق ومعناها الحمل ويستعمل بكلمة على فيقال صدق الحيوان على الإنسان وبين القضايا بحسب التحقق إذ لا تصور لحمل القضايا على شيء وإذا استعمل في القضايا الصدق يراد به التحقق ويستعمل بكلمة في فيقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة في نفس الأمر فإذا قيل كلما صدق كل إنسان ناطق بالضرورة صدق كل ناطق إنسان دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الأمر مضمون القضية الأولى تحقق بها مضمون القضية الثانية ...

ونقيضاهما كذلك أو من جانب واحد فأعمّ وأخصّ مطلقا ...

قوله ونقيضاهما[1] كذلك يعني أن نقيضي المتساويين أيضا متساويان أي كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر إذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الأول لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاإنسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق ههنا بدون الإنسان هذا خلف ...

---

[1] نقيضهما أولى من قوله نقيضاهما لأنه إذا كان المضاف والمضاف إليه كلاهما مثنى لم يثن المضاف كما في قوله تعالى وقد صغت قلوبكما.

بعد الفراغ من بيان النسبة بين الكليين يذهب الماتن رحمه الله إلى بيانها بين نقيضيهما فيقول **ونقيضاهما كذلك يعني أن نقيضي** الكليين **المتساويين أيضا متساويان أي كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر** أي العينان الذان بينهما التساوي يتحقق بين نقيضهما التساوي أيضا فكل ما يصدق عليه عين الأول يصدق عليه عين الثاني كذا كل ما صدق عليه نقيض الأول صدق عليه نقيض الثاني فهذا دعوانا ودليله **إذ لو صدق أحدهما** أي أحد ذينك النقيضين **بدون** نقيض **الآخر لصدق** أحد ذينك النقيضين **مع عين** النقيض **الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين** بأن لا يصدق العين ونقيضه معا فإذا لا يصدق النقيض يصدق عينه **فيصدق عين** النقيض **الآخر بدون عين** النقيض **الأول لامتناع اجتماع النقيضين** بأن يصدق العين ونقيضه معا فعند صدق نقيض الأول لا يصدق عين الأول **وهذا** أي صدق عين النقيض الآخر بدون عين النقيض الأول **يرفع التساوي بين العينين** ودعوانا التساوي بينهما **مثلا لو صدق اللاإنسان على شيء** كالكتاب **ولم يصدق عليه** أي على ذلك الشيء **اللاناطق لصدق عليه** أي على ذلك الشيء **الناطق** لاستحالة ارتفاع النقيضين ولامتناع اجتماعهما **فيصدق الناطق ههنا بدون الإنسان** ومطلوبنا صدق الناطق مع الإنسان لا مع اللاإنسان **هذا خلف** مقصودنا فمحصله في الأردية

"جن دو کلیوں کے عینین کے درمیان نسبت تساوی ہو گی ان دو کلیوں کی نقیضین کے درمیان بھی نسبت تساوی ہو گی جیسے لا انسان اور لا ناطق ان دونوں کلیوں کے عینین یعنی انسان اور ناطق کے درمیان نسبت تساوی ہے باین معنی جن افراد پر انسان صادق آتا ہے ان افراد پر ناطق بھی صادق آتا ہے اسی طرح ان عینین کی نقیضین کے درمیان بھی نسبت تساوی ہے باین معنی جن افراد پر لا انسان صادق آتا ہے ان افراد پر لا ناطق بھی صادق آتا ہے اور اگر نقیضین کے درمیان سے نسبت تساوی رفع ہو جائے تو عینین کے درمیان سے بھی نسبت تساوی رفع ہو جائے گی باین معنی ایک کلی کی نقیض دوسری کلی کی نقیض کے بغیر صادق آئے گی جیسے لا انسان صادق آئے لا ناطق کے بغیر تو ایک کلی کی نقیض دوسری کلی کے عین کے ساتھ صادق آئی جیسے لا انسان ناطق کے ساتھ صادق آئے کیونکہ ارتفاع نقیضین محال ہے یعنی یہ نہیں کہا جا سکتا کہ نقیض اور عین دونوں صادق نہ آئیں تو نتیجہ دوسری کلی کا عین یعنی ناطق صادق آیا پہلی کلی کی نقیض کے ساتھ یعنی لا انسان کے ساتھ کیونکہ اجتماع نقیضین بھی محال ہے باین صورت کہ نقیض یعنی لا انسان اور عین یعنی انسان اکٹھے کسی شئ پر صادق آئیں جبکہ ہمارا دعوی تھا کہ دوسری کلی کا عین یعنی ناطق صادق آتا پہلی کلی یعنی لا انسان کے عین یعنی انسان کے ساتھ تو اس تقریر سے ثابت ہوا کہ نقیضین کے درمیان نسبت تساوی نہیں حالانکہ ہم

نے انکے درمیان تساوی کو فرض کیا تھا اور جب نقیضین کے درمیان سے تساوی اٹھ گئی تو عینین کے درمیان سے بھی تساوی اٹھ گئی اور یہ تب لازم آیا جب ہمارا دعوی نہ مانا گیا"۔

ونقيضاهما بالعكس ...

قوله ونقيضاهما بالعكس أي نقيض الأعمّ والأخصّ مطلقا أعم وأخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم[1] يعني كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم أما الأول فلأنه لو صدق نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص لصدق مع عين الأخص فيصدق عين الأخص بدون عين الأعم هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاإنسان لصدق عليه الإنسان عينه ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني فلأنه بعد ما ثبت أن كل نقيض الأعم نقيض الأخص لو كان كل نقيض الأخص نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين لما مر وقد كان العينان أعم وأخص مطلقا هذا خلف ...

ونقيضاهما بالعكس أي نقيض الأعم والأخص مطلقا أعم وأخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص كلاحيوان **ونقيض الأخص أعم** كلاإنسان **يعني كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص** لأن نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم فحيث صدق الأخص صدق الأعم كما إذا صدق اللاحيوان على شيء صدق عليه اللاإنسان كالحجر **وليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم** لأن نقيض الأخص أعم ونقيض الأعم أخص وإذا صدق الأعم على

---

[1] **فائدہ:** اعم اور اخص مثلا حیوان اور انسان، اعم کی نقیض اخص اور اخص کی نقیض اعم ہوتی ہے مثلا لاحیوان اور لاانسان۔

شيء فليس بضروري أن يصدق الأخص عليه أيضا كما ليس كل ما صدق عليه اللاإنسان صدق عليه اللاحيوان كالبقر **أما الأول** هو كل ما صدق عليه نقيض الأعم الذي هو الآن الأخص صدق عليه نقيض الأخص الذي هو الآن الأعم **فلأنه لو صدق نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص** كصدق اللاحيوان على الحجر بدون اللاإنسان **لصدق** نقيض الأعم **مع عين الأخص** كصدق اللاحيوان عليه مع الإنسان لامتناع ارتفاع النقيضين فينتج أن **يصدق عين الأخص بدون عين الاعم** لاستحالة اجتماع النقيضين **وهذا** أي صدق عين الأخص بدون عين الأعم **خلف** المفروض إذ المفروض صدق عين الأخص مع عين الأعم كالإنسان مع الحيوان فيصرح به بقوله **مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاإنسان لصدق عليه الإنسان عينه ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني** وهو ليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم كالفرس فإنه لاإنسان لكنه ليس بلاحيوان فإذا قيل إن كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم أيضا يتحقق بينهما التساوي وإذا ثبت التساوي بين النقيضين ثبت التساوي بين العينين مثلا كل لاحيوان لاإنسان لكن ليس كل لاإنسان بلاحيوان وإذا قيل كل لاإنسان لاحيوان أيضا فيتحقق بينهما التساوي وكذا بين العينين التساوي أيضا بأن يقال كل حيوان إنسان ذا باطل فيبين هذا بقوله **فلأنه بعد ما ثبت أن كل نقيض الأعم نقيض الاخص لو كان كل نقيض الأخص نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويان لما مر** من أن نقيضي المتساويين يكونان متساويين فيكون نقيضا هذين النقيضين أي العينان متسساويين **وقد كان العينان أعم وأخص مطلقا هذا خلف** فحاصله في الأردية"جن دوکلیوں کے عینین کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق کی ہے ان دوکلیوں کی نقیضین کے درمیان بھی نسبت عموم خصوص مطلق ہو گی لہذا جس جس فرد پر نقیض اعم صادق آئے گی اس اس فرد پر نقیض اخص بھی صادق آئے گی اس لئے کہ اگر نقیض اعم نقیض اخص کے بغیر صادق آئے جیسے لاحیوان لاانسان کے بغیر صادق آئے تو پھر نقیض اعم عین اخص کے ساتھ صادق آئے گی کیونکہ اجتماع نقیضین وارتفاع نقیضین دونوں محال ہیں تو نتیجۃً عین اخص عین اعم کے بغیر صادق آیا حالانکہ مفروض یہ تھا کہ جہاں پر بھی عین اخص صادق آئے گا وہاں پر عین اعم لازمی طور پر صادق آئے گا لہذا نقیضین کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق رفع ہو چکی تو عینین کے درمیان بھی نسبت عموم خصوص مطلق رفع ہو چکی البتہ جس جگہ پر نقیض اخص صادق آئے ضروری نہیں اس جگہ نقیض اعم بھی صادق آئے مثلا فرس لاانسان ہے لیکن لاحیوان نہیں یعنی ہر نقیض اعم نقیض اخص ہے اور اگر یہ کہا جائے کہ ہر نقیض اخص بھی

نقیض اعم ہے تو اس طرح نقیضین کے درمیان نسبت تساوی کا ثبوت ہو جائے گا۔ جب نقیضین کے درمیان نسبت تساوی کا ثبوت ہو گیا تو عینین کے درمیان بھی نسبت تساوی کا ثبوت ہو جائے گا حالانکہ عینین کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق کی تھی مثلاً ہر لا حیوان لا انسان ہے لیکن ہر لا انسان لا حیوان نہیں اگر یہ کہا جائے کہ ہر لا انسان لا حیوان ہے تو ان کے درمیان نسبت تساوی ہو جائے گی تو عینین کے درمیان بھی نسبت تساوی ہو جائے گی با این معنی کہ ہر حیوان انسان ہے جبکہ ان کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق تھی"۔

وإلا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين ...

قوله وإلا فمن وجه أي وإن لم يتصادقا كليا من جانبين أو من جانب واحد قوله تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فإن صدقا أيضا معا كان بينهما عموم من وجه وإن لم يتصادقا معا أصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضا ...

قوله وإلا فمن وجه أي وإن لم يتصادقا كليا من جانبين أو من جانب واحد قوله تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة أي سواء كانا صادقين معا كما يصدق كل منهما بدون الآخر أو لا يصدقان معا أصلا **فإن صادقا أيضا معا** أي مع صدق كل منهما بدون الآخر **كان بينهما عموم من وجه وإن لم يصدقا معا أصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضا** لأن التباين الجزئي مقسم والعموم من وجه والتباين الكلي قسماه والمقسم يتحقق في ضمن أقسامه ...

....

ثم إن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه أيضا كالحيوان والأبيض فإن بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاأبيض أيضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاإنسان فإن بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والإنسان مباينة كلية فلهذا قالوا إن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط ...

ثم إن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه أيضا كالحيوان والأبيض بينهما عموم من وجه[1] **فإن بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاأبيض أيضا عموما من وجه** فإنهما يصدقان معا في الحجر الأسود ويتحقق اللاحيوان بدون اللاأبيض في الحجر الأبيض ويتحقق اللاأبيض بدون اللاحيوان في الحيوان الأسود كالغراب **وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاإنسان فإن بينهما عموما من وجه** إذ يصدق كل منهما في الفرس ويصدق الحيوان بدون اللاإنسان في زيد ويصدق اللاإنسان بدون الحيوان في الحجر **وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والإنسان مباينة كلية** فإن اللاحيوان عام والإنسان خاص ويمتنع أن يصدق الخاص بدون العام **فلهذا قالوا إن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط** أي لأن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه وقد يكون بينهما تباين كلي فاختير التباين الجزئي الشامل لكليهما لئلا ينتقض القاعدة في بعض المواد بذكر أحدهما دون الآخر بأن يكون بين نقيضهما عموم من وجه فيرد النقض بالأمرين الذين بين نقيضهما تباين كلي وأن يكون بين نقيضهما تباين كلي فيرد النقض بالأمرين اللذين بين نقيضهما عموم من وجه ...

[1] لتصادقهما في الفرس الأبيض وتفارقهما في الغراب والقلم الأبيض.

....

قوله كالمتباينين أي كما أن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فإنه لما صدق كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر فصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التباين الجزئي ...

قوله كالمتباينين أي كما أن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فإنه لما صدق كل من العينين بدون الآخر أي **مع نقيض الآخر** لاستحالة ارتفاع النقيضين ثم صدق كل من النقيضين مع عين الآخر لامتناع اجتماع النقيضين **فصدق كل من النقيضين بدون** نقيض **الآخر في الجملة** أي يصدق كل من الكليين بدون الآخر سواء كانا صادقين معا كما يصدق كل واحد منهما بدون الآخر فهذا عموم من وجه أو لا يصدقان معا أصلا فهذا مباينة كلية **وهو التباين الجزئي ثم إنه** إلخ غرضه بيان الدليل على أنه قد يكون بين نقيض المتباينين تباين كلي كالموجود والمعدوم بينهما تباين كلي فإن كل واحد منهما لا يصدق على الآخر كذلك بين نقيضهما وهما اللاموجود واللامعدوم تباين كلي إذ اللاموجود لا يصدق على فرد من أفراد اللامعدوم وكذا حال اللامعدوم فيقول **إنه** أي التباين الجزئي **قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فإن بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضا تباينا كليا** فإن اللاموجود في قوة المعدوم واللامعدوم في قوة الموجود فامتنع صدق كل منهما على الآخر وإلا لزم كون الشيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو محال ...

....

ثم إنه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فإن بين نقيضهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضا تباينا كليا وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالإنسان والحجر فإن بين نقيضهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا ...

ثم إنه إلخ غرضه بيان الدليل على أنه قد يكون بين نقيض المتباينين تباين كلي كالموجود والمعدوم بينهما تباين كلي فإن كل واحد منهما لا يصدق على الآخر وكذلك بين نقيضهما وهما اللاموجود واللامعدوم تباين كلي إذ اللاموجود لا يصدق على فرد من أفراد اللامعدوم وكذا حال اللامعدوم فيقول **إنه** أي التباين الجزئي **قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فإن بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضا تباينا كليا** فإن اللاموجود في قوة المعدوم واللامعدوم في قوة الموجود فامتنع صدق كل منهما على الآخر وإلا لزم كون الشيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو محال **وقد يتحقق** التباين الجزئي **في ضمن العموم من وجه كالإنسان والحجر فإن بين نقيضهما وهما اللاإنسان واللاحجر عموما من وجه** فإنهما يصدقان معا في الشجر ويصدق اللاحجر بدون اللاإنسان في زيد ويصدق اللاإنسان بدون اللاحجر في الحجر **ولذا** أي لأنه قد يكون بين نقيض المتباينين عموم من وجه وقد يكون بينهما مباينة كلية **قالوا إن بين نقيضهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل** أي في جميع المواد **هذا** مفعول لفعل محذوف مع فاعله أي خذ هذا فهو المشهور وقد قيل إن الهاء اسم فعل بمعنى خذ و"ذا" اسمه المنصوب محلا فهذا وإن كان مما يأباه رسم الخط إلا أن فيه سلامة من الحذف ...

....

واعلم أيضا أن المصنف أخر ذكر نقيضي المتباينين بوجهين الأول قصدا للاختصار بقياسه على نقيض الأعم والأخص من وجه والثاني أن تصور التباين الجزئي من حيث إنه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتأتّى ذكره ...

اعلم[1] أيضا أن المصنف أخّر ذكر نقيضي المتباينين بوجهين الوجه **الأول قصدا للاختصار بقياسه** أي بقياس نقيض المتباينين **على نقيض الأعم والأخص من وجه** والوجه **الثاني أن تصور التباين الجزئي من حيث إنه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتأتّى ذكره** أي ذكر التباين الجزئي لذا ذكر نقيض المتباينين بعد ذكر فردي التباين الجزئي ...

وقد يقال الجزئي للأخص من الشيء ...

وقد يقال الجزئي إلخ يعني أن لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز العقل صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الأخص من شيء فعلى الأول يقيد بقيد الحقيقي وعلى الثاني بالإضافي والجزئي بالمعنى الثاني أعم منه بالمعنى الأول إذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام وأقله المفهوم والشيء والأمر و لا عكس إذ الجزئي الإضافي قد يكون كليا كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ...

---

[1] "اعلم" هنا يشير إلى السؤال والجواب.

وقد يقال الجزئي إلخ اعلم أن الجزئي مشترك بين المعنيين الأول ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين كزيد وهو مقابل للكلي والثاني ما هو أخص من الشيء أي هو المندرج تحت الأعم كالإنسان وهذا المعنى ليس مقابلا للكلي بل قد يجامع معه كالإنسان فإنه كلي بالنظر إلى زيد وجزئي باعتبار أنه مندرج تحت الحيوان والحيوان أعم وقد لا يجامع معه كزيد فإنه جزئي إضافي لكونه مندرجا تحت الإنسان الأعم منه وليس كليا لامتناع صدقه على كثيرين فيصرح به بقوله **يعني أن لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز العقل صدقه على كثيرين كذلك يطلق على المفهوم الأخص من شيء فعلى** الوجه **الأول يقيد** الجزئي **بقيد الحقيقي** فإنه جزئي بالنظر إلى نفس حقيقته لكونها مانعة عن الاشتراك في الخارج وعلى الوجه **الثاني** يقيد الجزئي بقيد **الإضافي** فإن جزئيته بالإضافة إلى غيره وهو العام حتى لو لم يكن ذلك العام لبطل جزئيته **والجزئي بالمعنى الثاني** وهو الأخص من شيء **أعم منه** أي الجزئي **بالمعنى الأول** وهو الممتنع صدقه على كثيرين **إذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام وأقله المفهوم والشيء والأمر** دفع دخل مقدر تقريره قول أن كل جزئي حقيقي جزئي إضافي هذا ليس بصحيح لجواز أن لا يندرج تحت مفهوم عام كلفظ الله فإنه جزئي حقيقي لا إضافي إذ هو غير مندرج تحت المفهوم العام فدفعه بأن الله له أيضا مفهوم عام يندرج تحته وإن لم يكن كذا فأقله أن يحمل عليه المفهوم والشيء والأمر ويندرج تحته **ولا عكس** أي ليس كل جزئي إضافي جزئيا حقيقيا **إذ الجزئي الإضافي قد يكون كليا كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان** فإن الإنسان جزئي إضافي وأيضا كلي وقد يكون جزئيا غير كلي كزيد فعلم أن بين الحقيقي والإضافي عموما وخصوصا مطلقا بأن يصدق الإضافي صدقا كليا على جميع أفراد الحقيقي لكن الحقيقي لا يصدق كليا على أفراد الإضافي ...

وهو أعمّ ...

ولك أن تحمل قوله وهو أعمّ على جواب سؤال مقدر كأن قائلا يقول الأخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا و لا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك والجزئي الإضافي لا يلزم أن يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الإضافي بالأخص بهذا المعنى تفسير بالأخص فأجاب بقوله وهو أعم أي الأخص

المذكور ههنا أعم من المعلوم سابقا ومنه يعلم أن الجزئي بهذا المعنى أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاما وهذا من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه ...

ولك أن تحمل قوله وهو أعم على جواب سؤال مقدر كأن قائلا يقول الأخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك والجزئي الإضافي لا يلزم أن يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الإضافي بالأخص بهذا المعنى تفسير بالأخص أي من قوله قد يقال الجزئي للأخص من الشيء علم أن الجزئي الإضافي هو الأخص من الشيء وفي تعريف الأخص المذكور سابقا في فصل النسب الأربع ذكر أن الأخص هو الكلي الذي يصدق على كل فرده الكلي الآخر لكنه لا يصدق على كل فرده فهذا التعريف يبين أن الأخص هو الكلي فقط لا الجزئي فمعناه أن الجزئي الإضافي يكون كليا فقط وليس كذا إذ هو قد يكون جزئيا حقيقيا كزيد فتفسير الجزئي الإضافي بالنظر إلى المعنى المذكور في باب النسب الأربع تفسير بالأخص والتفسير بالأخص لا يجوز **فأجاب بقوله وهو**[1] **أعم أي الأخص المذكور ههنا أعم من المعلوم سابقا** أي الأخص من الشيء سواء كليا كان أو جزئيا أعم من الأخص الذي ذكر سابقا بأنه كلي لا جزئي **ومنه** أي من قوله هو أعم **يعلم أن الجزئي بهذا المعنى** أي الأخص من الشيء **أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة** بينهما **التزاما** لا صريحا فإن المفهوم صريحا هو الأخص المذكور ههنا أعم من الأخص المعلوم سابقا **وهذا** المذكور **من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه** أي قبره ...

والكليات خمس ...

قوله والكليات أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الأمر في الذهن أو في الخارج منحصرة في خمسة أنواع وأما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا و لا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به ثم الكلي إذا نسب إلى أفراده المحققة في نفس الأمر

---

[1] فضمير هو في قوله "وهو أعم" على هذا الاحتمال يرجع إلى الأخص المذكور في تعريف الإضافي.

فإما أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد وهو النوع أو جزء حقيقتها فإن كان تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس وإلا فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات أو خارجا عنها ويقال لها العرضي فإما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أو لا يختص فالأول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات في الخمسة ...

لما فرغ من تعريف الكلي وأقسامه والنسب بين أفراده شرع في بيان الكليات الخمسة لأنها مما يتوقف عليه الوصول إلى التصورات المجهولة فقوله **والكليات أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الأمر في الذهن** كالشمس إذ لها أفراد ذهنية **أو في الخارج** كالإنسان فإن له أفرادا خارجية كزيد وعمرو وبكر **منحصرة في خمسة أنواع** فيرد الاعتراض بأن انحصار الكليات في الخمس ممنوع إذ تخرج الكليات الفرضية فأجاب بقوله **وأما الكليات الفرضية** كلا شيء و لا ممكن و لا موجود **التي لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا** أي في الخارج و لا في الذهن **فلا يتعلق بالبحث عنها** أي عن الكليات الفرضية إذ بحث المناطقة يكون عن الكليات الخارجية والذهنية **غرض يعتد به** أي يهتم به إذ لا كمال في معرفة أحوال المعدومات **ثم الكلي إذا نسب إلى أفراده المحققة في نفس الأمر فإما أن يكون** ذلك الكلي **عين حقيقة تلك الأفراد** فالمراد بالحقيقة الماهية وهي تشتمل الموجود الخارجي والذهني **وهو النوع** فإن قلت الحد التام أيضا عين حقيقة الأفراد فتعريف النوع ليس بمانع قلت هذا تقسيم الكليات المفردة والحد التام مركب **أو** أن يكون ذلك الكلي **جزء حقيقتها** أي جزء حقيقة تلك الأفراد **فإن كان** ذلك الجزء **تمام المشترك**[1] **بين شيء منها وبين بعض آخر** أي بين بعض تلك الأفراد وبين بعض آخر منها **فهو الجنس** كالحيوان فإنه جزء لحقيقة أفراده بأن تكون حقيقة الإنسان حيوانا ناطقا والفرس حيوانا صاهلا والحمار حيوانا ناهقا وأيضا تمام المشترك للأجزاء المشتركة[2] بين أنواعه المختلفة **وإلا** أي وإن لم يكن الجزء تمام المشترك بين الأنواع سواء لم يكن مشتركا أصلا كالناطق بالنسبة إلى الإنسان أو كان مشتركا كالحساس بالنسبة إلى الإنسان والفرس **فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة** أي النوع والجنس والفصل **ذاتيات** جمع الذاتي وهو ما لا يكون خارجا عن

---

[1] **تمام مشترک:** دو یا دو سے زیادہ ماہیتوں کے درمیان تمام مشترک وہ جزء مشترک ہے جو ان ماہیتوں کے درمیان پائے جانے والے تمام اجزاء مشترکہ کا جامع ہو۔

[2] الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرّك بالإرادة كلّها أجزاء مشتركة وتمامها الحيوان يشمل كلها.

الذات سواء كان عينا لها أو جزءا لها **أو** أن يكون ذلك الكلي **خارجا عنها** أي عن حقيقة تلك الأفراد **ويقال له** أي للكلي الخارج عن حقيقة الأفراد **العرضي فإما أن يختص** ذلك العرضي **بأفراد حقيقة واحدة أو لا يختص** بأفراد حقيقة واحدة فالكلي **الأول هو الخاصة** كالضاحك فإنه مختص بأفراد حقيقة واحدة وهي الإنسان والكلي **الثاني هو العرض العام** كالماشي إذ هو لا يختص بأفراد حقيقة واحدة بل يحمل على الأفراد المختلفة الحقائق كالإنسان والفرس والحمار وغيره **فهذا دليل انحصار الكلي في الكليات الخمسة** ...

الأوّل الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان وإلا فبعيد كالجسم النامي الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ...

قوله المقول أي المحمول قوله في جواب ما هو اعلم أن ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فإن اقتصر في السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب إن كان المذكور أمرا شخصيا أو الحد التام إن كان المذكور حقيقة كلية وإن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور إن كانت مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة و قد عرفت أن تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس لا بد له أن يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إيّاها في ذلك الجنس فإن كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الإنسان وعن كلّ ما يشاركه في الماهية الحيوانية وإن لم يقع جوابا عن الماهية وعن كلّ ما يشاركه في

ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والحجر و لا يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والشجر والفرس مثلا ...

قوله المقول أي المحمول إشارة إلى أن صلة القول إذا تكون "على" فالقول يكون بمعنى الحمل وأن المقول يتعلق بالكلي فقط بخلاف المحمول فإنه يتعلق بالجزئي والكلي كليهما **قوله في جواب ما هو اعلم** "اعلم" يجيء هنا لتحقيق المقام وهو أن المنطقيين قد انتخبوا اللفظين ما هو وأيّ شيء إن يسئل بما هو عن الأمر الواحد فيجاب بالماهية المختصة به وإن يسئل به عن الأمور المتعددة فيجاب بالماهية المشتركة بينها وهذا خلاصة ما يقول الشارح في تحقيق المقام من **أن ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فإن اقتصر في السؤال على ذكر أمر واحد** بأن يقال زيد ما هو؟ **كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به** أي بذلك الأمر الواحد **فيقع النوع في الجواب إن كان المذكور** في السؤال **أمرا شخصيا** كالإنسان في جواب زيد ما هو؟ والحد التام وإن كان يمكن أيضا في الجواب لكن فيه تطويل بلا طائل كالحيوان الناطق للسؤال المذكور **أو** فيقع **الحد التام** في الجواب **إن كان المذكور** في السؤال **حقيقة كلية** نحو الإنسان ما هو؟ **وإن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية[1] المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور إن كانت متفقة الحقيقة** كزيد وعمرو وبكر فإنهم قد اتفقوا في الإنسانية **كان السؤال عن تمام الماهية المتفقة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع في الجواب** كوقوع الإنسان في جواب زيد وعمرو وبكر ما هم؟ **وإن كانت** تلك الأمور **مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة** كالحيوان في جواب الإنسان والفرس والبقر ما هم؟ **وقد عرفت أن تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب** لكونه جزءا مشتركا **فالجنس لا بد له أن يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إياها** أي تلك الماهية **في ذلك الجنس[2] فإن كان** الجنس **مع ذلك[3] جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها** أي لتلك الماهية **في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الإنسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية** نحو

---

[1] **تمام الحقيقة:** هو الماهية الكلية المعبّرة عن ما به الشيء هو هو.

[2] من هنا شروع في تقسيم الجنس إلى القريب والبعيد.

[3] أي وقوع الجنس جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة.

الإنسان والبقر والغنم ما هم؟ فجوابه الماهية المشتركة بينهم وهي الحيوانية **وإن لم يقع** ذلك الجنس **جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها** أي تلك الماهية **في ذلك الجنس** فالجنس **بعيد كالجسم** المطلق **حيث يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والحجر** بأن يسئل الإنسان والحجر ما هما؟ **ولا يقع** الجسم المطلق **جوابا عن السؤال بالإنسان والشجر والفرس مثلا** بأن يقال الإنسان والشجر والفرس ما هم؟ إذ في جوابه يقع الجسم النامي ...

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص باسم الإضافي كالأول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الإنسان وتفارقهما في الحيوان ...

قوله الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس أي الماهية المقول في جواب ما هو فلا يكون إلا كليا ذاتيا لما تحته لا جزئيا و لا عرضيا فالشخص كزيد والصنف كالرومي مثلا خارجان عنها فالنوع الإضافي دائما إما يكون نوعا حقيقيا مندرجا تحت جنس كالإنسان تحت الحيوان وإما جنسا مندرجا تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم النامي ففي الأول يتصادق النوع الحقيقي والإضافي وفي الثاني يوجد الإضافي بدون الحقيقي ويجوز أيضا تحقق الحقيقي بدون الإضافي فيما إذا كان النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون جنسا...

قوله الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس ورد على هذه العبارة إشكال بأن تعريف النوع الإضافي بالماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس غير مطّرد لصدقه على الشخص والصنف فإن كل واحد منهما ماهية يحمل عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فإنه إذا سئل عن زيد والفرس أو الرومي والفرس بما هما؟ يكون الجواب بالحيوان فأجاب بقوله **أي الماهية المقول في جواب ما هو** يعني أن المراد بالماهية في تعريف النوع الإضافي ليس مطلقا بل ما هو مقول في جواب ما هو وفي جوابه لا يقال إلا كلي ذاتي **فلا يكون** النوع الإضافي **إلا كليا ذاتيا لما تحته** أي للأفراد الذين تحت ذلك الكلي **لا جزئيا** لأن الجزئي ليس

بماهية مقولة في جواب ما هو **و لا عرضيا** لأن ما هو به يسئل عن الكلي الذاتي لا العرضي **فالشخص كزيد والصنف[1] كالرومي مثلا خارجان عنها** أي عن تلك الماهية لما علمت من أن الواقع في جواب ما هو منحصر في النوع والجنس والحد التام ثم هذا أوان الشروع في بيان النسبة بين النوع الإضافي والنوع الحقيقي **فالنوع الإضافي دائما إما أن يكون نوعا حقيقيا مندرجا تحت جنس كالإنسان تحت الحيوان** فإنه نوع حقيقي لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق ونوع إضافي أيضا من حيث إنه يقال عليه أي الإنسان وعلى الفرس الجنس أي الحيوان فهو مندرج تحت الجنس **وإما جنسا مندرجا تحت جنس آخر كالحيوان** المندرج **تحت الجسم النامي** فإنه ليس نوعا حقيقيا لكونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق بل إضافيا حيث يقال عليه أي الحيوان وعلى النباتات الجنس أي الجسم النامي **ففي الأول** أي في النوع الحقيقي المندرج تحت الجنس كالإنسان **يتصادق النوع الحقيقي** والنوع **الإضافي وفي الثاني** أي في الجنس المندرج تحت جنس آخر كالحيوان **يوجد** النوع **الإضافي بدون** النوع **الحقيقي** إذ هو يصدق على الكثيرين المختلفين بالحقائق **ويجوز أيضا تحقق** النوع **الحقيقي بدون** النوع **الإضافي فيما إذا كان النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون** له **جنس** فيتحقق النوع الحقيقي بدون الإضافي ...

والنقطة ...

وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة وبالجملة فالنسبة بينهما هي العموم من وجه قوله والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا يقبل القسمة أصلا و إذا لم تقبل القسمة أصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس ...

وقد مثل المصنف بالنقطة لنوع الحقيقي بدون الإضافي فإنها نوع حقيقي لا إضافي ولو كان إضافيا لكان مركبا لوجوب اندراج الإضافي تحت جنس وما له جنس يكون له فصل بالضرورة فيكون مركبا من الجنس

---

[1] هو النوع المقيد بقيد عرضي كالحبشي.

والفصل **وفيه مناقشة** علمية أي في التمثيل بالنقطة بحث وهو أن يثبت وجود النقطة أولا إذ لا وجود لها عند المتكلمين ثم كونها نوعا حقيقيا فلا بد من إثبات الأفراد فبعده يمكن أن يكون أفرادها مختلفة بالحقائق ولو سلم الاتفاق بالحقائق فيمكن أن يكون لها نوع إضافي لجواز أن يكون لها جزء ذهني كيف مثل المصنف بالنقطة للنوع الحقيقي؟ **وبالجملة** أي حاصل كلام المصنف بعد قطع النظر عن المناقشة **فالنسبة بينهما** أي بين النوع الحقيقي والإضافي **العموم** والخصوص **من وجه** فلإثباته ثلاثة مواد كما مر **قوله والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم** أي الجسم التعليمي وهو عرض ممتد في الجهات الثلاث فيكون قابلا للقسمة في الطول والعرض والعمق **فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي** أي النقطة **عرض لا يقبل القسمة أصلا** أي لا قطعا و لا كسرا و لا عقلا و لا وهما **وإذا لم تقبل** النقطة **القسمة أصلا لم يكن لها** أي لتلك النقطة **جزء فلا يكون لها** أي لتلك النقطة **جنس** فعلم أن النقطة نوع حقيقي لا إضافي إذ لا فوقه جنس اعلم أن النقطة والخط والسطح ليست متفقة الوجود كيف والمتكلمون ينكرونها والحكماء يثبتونها ...

....

وفيه نظر فإن هذا يدل على أنه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الأجزاء العقلية فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها وإن لم يكن لها جزء في الخارج ...

وفيه أي في قوله إذا لم يكن لها جزء فلا يكون له جنس **نظر** لجواز أن يكون للنقطة جزء عقلي وإن لم يكن لها جزء خارجي إذ عدم الخارجي لا يقتضي عدم العقلي والجنس من أجزاء العقلية فيجوز أن يكون للنقطة جنس مقول عليها وعلى غيرها في جواب ما هو فلم يبطل كونها نوعا إضافيا فأشار إليه بقوله **فإن هذا** المذكور **يدل على أنه لا جزء لها** أي للنقطة **في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو** أي الجنس **من الأجزاء العقلية فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي** وهو ما لا ينفك عن الكل ولكنه مقول عليه كما أن الإنسان كل وأجزاءه العقلية حيوان وناطق فكل منهما لا يصلح أن ينفك عن الإنسان ولكنه يصلح أن

يقال عليه بأن الإنسان ناطق أو الإنسان حيوان **وهو** أي الجزء العقلي **جنس لها** أي للنقطة **وإن لم يكن لها** أي للنقطة **جزء** خارجي وهو ما ينفكّ عن الكل ولكنه لا يقال عليه كما أن المشروب كل وأجزاءه الخارجية سكر وماء فهما يصلحان الانفكاك عن المشروب ولكن لا يقال إن الماء مشروب أو السكر مشروب **في الخارج** ...

ثم الأجناس قد تترتب متصاعدة إلى العالي كالجوهر ويسمى جنس الأجناس والأنواع متنازلة إلى السافل ويسمي نوع الأنواع ...

قوله متصاعدة بأن يكون الترقي من الخاص إلى العام وذلك لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس وهكذا إلى جنس لا جنس له فوقه وهذا هو العالي وجنس الأجناس كالجوهر قوله متنازلة بأن يكون التنزل من العام إلى الخاص وذلك لأن نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا إلى أن ينتهي إلى نوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع الأنواع كالإنسان ...

قوله متصاعدة بأن يكون الترقي من الخاص كالحيوان **إلى العام** كالجوهر **وذلك** الترقي **لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس وهكذا إلى جنس لا جنس له فوقه وهذا هو العالي وجنس الأجناس** لأن تحته أجناس **كالجوهر** فتفصيله أن الحيوان مثلا جنس والجسم النامي جنس الجنس فالحيوان هنا خاص والجسم النامي عام إذ هو يشمل حيوانا وغيره كالشجر بخلاف الحيوان هكذا فوقه جسم مطلق أعم من الجسم النامي لأنه يشتمل على الجسم النامي وغيره كالحجر وكذا فوقه جوهر أعم من الجسم المطلق إذ هو يتضمن الجسم المطلق[1] وغيره **قوله متنازلة بأن يكون التنزل من العام إلى الخاص وذلك** التنزل **لأن نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا إلى أن ينتهي إلى نوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع الأنواع كالإنسان** كما أن الجسم المطلق نوع والجسم النامي نوع النوع فالجسم المطلق عام والجسم النامي خاص وكذا تحته حيوان هو أخص من الجسم النامي ثم تحته إنسان هو أخص من الحيوان فيكون نوع الأنواع لأنه تحته أنواع

---

[1] هو قابل للأبعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق كالكمبيوتر بخلاف الغير المطلق إذ هو غير قابل لها سواء قابلا لواحد منها كالخط أو لإثنين كالسطح أو كان غير قابل أصلا كالنقطة.

ونوعا سافلا إذ لا نوع تحته واعلم أنه قال في ترتيب الأجناس متصاعدة وفي ترتيب الأنواع متنازلة لأن الترتيب فيهما إنما يتحقق باعتبار صحة الإضافة إلى شيء فإضافة النوع إلى شيء يقتضي أن يكون النوع تحت ذلك الشيء فيكون ترتيبه التنازل وإضافة الجنس إلى شيء يستدعي أن يكون الجنس فوق ذلك الشيء فيكون ترتيبه التصاعد وقوله متصاعدة ومتنازلة حالان من الضمير المستكن في قد تترتب المذكور الراجع إلى الأجناس ومن الضمير المستتر في قد تترتب المقدر الراجع إلى الأنواع ...

وما بينهما متوسّطات ...

قوله وما بينهما متوسّطات أي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الأنواع والأجناس تسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة هذا إن رجع إلى مجرد العالي والسافل وإن عاد إلى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى أن ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات إما جنس متوسط فقط كالنوع العالي أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل أو جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي ثم اعلم أن المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد إما لأن الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب وإما لعدم تيقّن وجودهما ...

قوله وما بينهما متوسطات أي [1]ما بين العالي والسافل في سللتي الأنواع والأجناس تسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة وهي جنسان جسم مطلق وجسم نامي **وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة** وهي نوعان جسم نام وحيوان اعلم أن المناطقة يتمثلون الجنس العالي بالجوهر والنوع السافل بالإنسان وكان تحت الجوهر ثلاثة أجناس الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان وفوق الإنسان ثلاثة أنواع الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق يسمون الجنس العالي جنس الأجناس لأنه

---

[1]غرضه بيان الاحتمالين لمرجع ضمير التثنية في بينهما فالأول.

فوق ثلاثة أجناس والنوع السافل نوع العالي لأنه تحت ثلاثة أنواع والمتوسط بين العالي والسافل من الأجناس والأنواع زائد على واحد لذلك ذكر الجمع إذ في الفنون يقال الجمع على ما فوق الواحد **هذا** المذكور يعتبر **إن رجع الضمير** في قوله بينهما **إلى مجرد العالي والسافل** بدون تقييدهما بالجنس أو النوع و[1]**إن عاد** الضمير **إلى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى أن ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات إما جنس متوسط فقط كالنوع العالي** أي الجسم المطلق إذ تحته جنس وفوقه جنس أيضا أعني الجسم النامي والجوهر **أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل** أي الحيوان إذ تحته نوع حقيقي كالإنسان وفوقه نوع إضافي كالجسم النامي فيكون نوعا متوسطا **أو جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي إذ** هو يقع بين الجنسين كالجسم المطلق والحيوان فيكون جنسا متوسطا وهو بين النوعين أيضا كالجسم المطلق والحيوان **ثم اعلم**[2] **أن المصنف لم يتعرض للجنس المفرد** وهو ما ليس فوقه جنس و لا تحته كالعقل إذا فرض أن الجوهر ليس جنسا له بل هو عرض عام للعقل والعقول العشرة تكون أنواعا كل منها منحصرة في شخص كالشمس فلا جنس فوقه ولا تحته **والنوع المفرد** وهو ما ليس فوقه نوع ولا تحته كالعقل إذا فرض أن الجوهر جنسا له وليس للجوهر جنس وتحته أشخاص عشرة[3] لا أنواع فلا نوع فوقه ولا تحته **إما لأن الكلام فيما يترتب** من الأجناس والأنواع **والمفرد** جنسا أو نوعا **ليس داخلا في سلسلة الترتيب** فإن الجنس أو النوع الداخل في سلسلة الترتيب إما أن يكون عاليا فيكون تحته جنس وإما أن يكون سافلا فيكون فوقه جنس وإما أن يكون متوسطا فيكون فوقه وتحته جنس أو نوع فيمتنع أن يدخل النوع المفرد والجنس المفرد في سلسلة الترتيب **وإما لعدم تيقّن وجودهما** أي وجود الجنس المفرد والنوع المفرد بل فرضوهما ليسهل به التفهم والتفهيم لأنهم لما نظروا إلى مفهوم الجنس المفرد والنوع المفرد وجدها صالحا لأن يقع في نفس الأمر لكنهم لما تفصحوا للمثال لم يتهيأ لهم مثال في الواقع ...

---

[1] من هنا الاحتمال الثاني للمرجع.

[2] بقوله اعلم يذكر الشارح الأمر المفيد.

[3] هي عقول عشرة.

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أيّ شيء هو في ذاته ...

قوله أيّ شيء اعلم أن كلمة أيّ موضوعة في الأصل ليطلب بها ما يميّز الشيء عما يشاركه فيما أضيف إليه هذه الكلمة مثلا إذا أبصرت شيئا من بعيد وتيقنت أنه حيوان لكن ترددت في هل هو إنسان أو فرس أو غيرهما تقول أيّ حيوان هذا؟ فيجاب بما يخصصه ويميّزه عن مشاركاته في الحيوانية إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا الإنسان أيّ شيء هو في ذاته؟ كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الإنسان يميّزه عما يشاركه في الشيئية فيصح أن يجاب بأنه حيوان ناطق كما يصح أن يجاب بأنه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب أيّ شيء هو في ذاته وأيضا يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد وهذا ممّا استشكله الإمام الرازي في هذا المقام ...

قوله أيّ شيء اعلم أن كلمة أيّ موضوعة في الأصل ليطلب بها أى بتلك الكلمة **ما يميز الشيء عما يشاركه فيما أضيف إليه هذه الكلمة** أي بأيّ يطلب الأمر الذي يميز الشيء عن الأفراد الذين يشاركون ذلك الشيء في الجنس الذي أضيف إليه أيّ **مثلا إذا أبصرت شيئا من بعيد وتيقنت أنه** أي ذلك الشيء **حيوان لكن ترددت في أنه** أي ذلك الشيء **هل هو إنسان أو فرس أو غيرهما تقول أيّ حيوان هذا؟ فيجاب** عنه أي عن هذا السؤال **بما يخصصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوان** أي بالأمر الذي يخص ذلك الشيء ويميزه عن الأفراد المشاركة له في الحيوانية **إذا عرفت هذا** أي المعنى الذي وضع له أيّ **فنقول إذا قلنا الإنسان أيّ شيء هو في ذاته**[1] **كان المطلوب** هنا **ذاتيا من ذاتيات الإنسان يميزه عما يشاركه في الشيئية** أي المطلوب أمر ذاتي يميز الإنسان عن الأفراد المشاركة له في الشيئية **فيصح أن يجاب بأنه** أي الإنسان **حيوان ناطق** إذ هما ذاتيان للإنسان **كما يصح أن يجاب بأنه** أي الإنسان **ناطق** فإنه أمر ذاتي يخص الإنسان ويميزه عن المشاركات له في الشيئية **فيلزم صحة وقوع الحد** التام المشتمل على الجنس والفصل

---

[1] الإنسان مبتدأ أوّل و"أيّ شيء"مبتدأ ثان و"هو في ذاته"خبره فالجملة خبر المبتدأ الأوّل و"في ذاته"حال عن "هو" فمعناه الإنسان أيّ شيء هو ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض.

في جواب أيّ شيء هو في ذاته كما ترى الآن **وأيضا يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد** أي يقع الحد التام في جواب أيّ شيء مع أنه ليس كذا إذ هو يقع في جواب ما هو لا أيّ شيء فيصدق تعريف الفصل على الحد مع أن الحد ليس بفصل إذ الحد مركب من الفصل والجنس والمركب من شيء وغيره مغائر لذلك الشيء فالحد مغائر للفصل **وهذا** المذكور **مما اشتشكله الإمام الرازي في هذا المقام** فتقرير الإشكال أن يكون المطلوب من أيّ شيء هو في ذاته إن كان ما يميز تمييزا تاما فيخرج الفصل البعيد عن تعريف الفصل إذ هو لا يفيد تمييزا تاما كالحساس للإنسان وإن كان ما يميز تمييزا في الجملة كالحيوان للإنسان فيصدق تعريف الفصل على الجنس والحد التام فالجواب على هذا التقرير أن المراد هو المفرد المميز بالذات في الجملة فتعين الفصل في جواب أيّ شيء هو في ذاته لا غير فإن المفرد المميز بالذات ليس إلا الفصل وأما الجنس فمميز للماهية لكن بواسطة الفصل القريب فالمميز في الحقيقة فصل لا جنس وإنما الحد التام فليس بمفرد ...

....

وأجاب صاحب المحاكمات بأن معنى أيّ وإن كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن أرباب المعقول اصطلحوا على أنه يطلب به مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس أيضا وللمحقق الطوسي ههنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو أنا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم أن للشيء جنسا بناء على أن ما لا جنس له لا فصل له وإذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته؟ فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن المشاركات في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الإشكال بحذافيره ...

وأجاب صاحب المحاكمات[1] **بأن معنى أيّ وإن كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا** سواء مميزا تاما أو كان مميزا في الجملة **لكن أرباب المعقول اصطلحوا على أنه** ضمير الشأن **يطلب به** أي بأيّ شيء هو في ذاته **مميز** في الجملة **لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا** القيد **يخرج الحد والجنس أيضا** لأنهما مقولان في جواب ما هو فبقي الفصل سواء كان قريبا أو بعيدا وأما صحة وقوعهما في جواب أيّ شيء فبحسب اللغة وهذا لا يضرّنا لأن كلامنا في مصطلح أرباب العقول **وللمحقق الطوسي ههنا مسلك آخر** في دفع الإشكال المذكور **أدق** لأن فيه التكلف وهو ملاحظة معنى الفصل أولا ثم الجنس ثم الفصل **وأتقن** لأن فيه السلامة عن الطعن في جواب صاحب المحاكمات وموضع الطعن قوله لكن أرباب المعقول اصطلحوا إلخ وينبغي أن لا يطعن على الاصطلاح إذ لا مشاحة فيه **وهو** أي ذلك المسلك **أنا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم أن للشيء جنسا بناء على أن ما لا جنس له لا فصل له وإذا علمنا الشيء بالجنس** أي إذا علمنا أن للشيء جنسا **فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس** أي فنطلب ما يميز ذلك الشيء عن الأفراد المشاركة لذلك الشيء في ذلك الجنس **فنقول الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته** أي أولا علمنا أن للإنسان جنسا فعلمنا أن له فصلا أيضا ثم نسأل الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته لأن الجنس قد علم أولا فلا حاجة للجواب بالجنس فقط ولا بانضمامه إلى الناطق فخرج الجنس عن تعريف الفصل والحد التام أيضا **فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن المشاركات** له **في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الإشكال بحذافيره**[2] أي يرفع الاعتراض بجوانبه أي بالكلية ...

فإن ميّزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب وإلا فبعيد وإذا نسب إلى ما يميزه فمقوّم وإلى ما يميز عنه فمقسّم ...

قوله فقريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن المشاركات في جنسه القريب وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد وهو الجسم النامي قوله إذا نسب إلخ الفصل له نسبة إلى الماهية التي هو

---

[1] يعني مولانا قطب الدين الرازي.

[2] جمع حذفار ومعناه جانب.

مخصص ومميز لها ونسبة إلى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين أفراده فهو بالاعتبار الأول يسمى مقوما لأنه جزء للماهية ومحصل لها وبالاعتبار الثاني يسمى مقسما لأنه بانضمامه إلى هذا الجنس وجودا يحصل قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق وإلى الحيوان الغير الناطق ...

قوله فقريب كالناطق[1] **بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه** أي يميز الناطق الإنسان **عن** الأفراد **المشاركات له** كالإبل والبقر والغنم **في جنسه القريب** أي جنس الإنسان القريب **وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه** أي يميز الحساس الإنسان **عن** الأفراد **المشاركات** له **في الجنس البعيد** كالنباتات **وهو** أي الجنس البعيد **الجسم النامي قوله وإذا نسب إلخ** غرضه بيان تعلق الفصل بالنوع و بالجنس فقال **الفصل له نسبة إلى الماهية التي هو** أي ذلك الفصل **مخصص لها**[2] **ومميز لها ونسبة إلى الجنس الذي يميز** ذلك الفصل **الماهية عنه**[3] **من بين أفراده**[4] **فهو بالاعتبار الأول** أي فالفصل بالنسبة إلى الماهية أي النوع **يسمى مقوما** إذ المقوم من القوام الذي معناه ماهية فالفصل المميز للماهية يسمى مقوما **لأنه جزء الماهية ومحصل لها** أي لتلك الماهية من بين الأفراد المشاركة لها في الجنس كما أن الناطق جزء للإنسان ومحصل له من بين الأفراد المشاركة له كالفرس والغنم والبقر في الجنس أي الحيوان **وبالاعتبار الثاني** أي الفصل بالنسبة إلى الجنس **يسمى مقسما لأنه** أي الفصل **بانضمامه** أي ذلك الفصل **إلى هذا الجنس وجودا يحصل**[5] **قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق** قسم وجودي **وإلى الحيوان الغير الناطق** قسم عدمي ...

---

[1] هو صاحب مبدأ النطق والإدراك.

[2] الضمير عائد على الموصول أي التي.

[3] الضمير عائد على الموصول أي الذي.

[4] الضمير عائد إلى "الجنس".

[5] من التحصيل.

والمقوّم للعالي مقوّم للسافل ولا عكس ...

قوله والمقوم للعالي اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لأن مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم إنه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا له وهو المعنى بالمقوم ...

قوله والمقوم للعالي اللام على المقوم والعالي والسافل **للاستغراق أي كل فصل مقوم للعالي** أي لكل عال **فهو فصل مقوم للسافل** أي لكل سافل **لأن مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء** أيضا **فمقوم العالي جزء للسافل** كالحساس فإنه فصل مقوم للحيوان الذي هو عال ومميز له عن جميع ما عداه أي عن أنواع غير الحيوان فهو مقوم أيضا للإنسان الذي هو سافل لأن الحيوان داخل في حقيقة الإنسان فما يكون داخلا في الحيوان يكون أيضا داخلا في الإنسان إذ جزء الجزء لشيء يكون جزءا لذلك الشيء فالحساس داخل في حقيقة الإنسان ومميز له عن جميع الأفراد الذين يميز الحساس الحيوان عنهم كالشجر والحجر فأشار إليه الشارح بقوله **ثم إنه** أي المقوم للعالي **يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه** أي عن جميع الأفراد الذين يميز ذلك الفصل العالي عنهم **فيكون** ذلك الفصل أي مقوم العالي **جزءا مميزا له** أي للسافل **وهو المعنى بالمقوم** ...

....

وليعلم أن المراد بالعالي ههنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى أن الجنس المتوسط عال بالنسبة إلى ما تحته وسافل بالنسبة إلى ما فوقه قوله "و لا عكس" أي كليا بمعنى أنه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فإن الناطق مقوم للسافل الذي هو الإنسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان ...

وليعلم أن المراد بالعالي ههنا كل جنس أو كل **نوع يكون فوق** جنس أو نوع **آخر سواء كان فوقه** جنس أو نوع **آخر** كالجسم النامي **أو لم يكن** كالجوهر أو كالجسم المطلق و**كذا** أي كالعالي **المراد بالسافل كل جنس أو** كل **نوع يكون تحت** جنس أو نوع **آخر سواء كان تحته** جنس أو نوع **آخر** كالجسم النامي أو كالحيوان **أو لم يكن** كالحيوان أو كالإنسان **حتى أن الجنس المتوسط** كالجسم النامي **عال بالنسبة إلى ما تحته** كالحيوان **وسافل بالنسبة إلى ما فوقه** كالجسم المطلق **قوله ولا عكس أي كليا** دفع دخل هو أن يكون قوله ولا عكس غير صحيح لأن كل مقوم للعالي مقوم للسافل قضية موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية أي بعض مقوم للسافل مقوم للعالي صادق بالضرورة كالحساس فإنه جزء للسافل وهو الإنسان ومميز له هكذا هو جزء للعالي وهو الحيوان ومميز له فماذا المعنى لقوله ولا عكس؟ فأجاب بقوله كليا أي إن العكس على قسمين منطقي ولغوي وهنا نفي اللغوي وهو كل مقوم للسافل مقوم للعالي لا المنطقي الذي **بمعنى أنه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي** فعلم أن بعض مقوم للسافل مقوم للعالي كما ترى المثال في الدفع المذكور وليس بعض مقوم للسافل مقوما للعالي **فإن الناطق مقوم للسافل الذي هو الإنسان وليس** الناطق **مقوما للعالي الذي هو الحيوان** بل هو مقسم له ...

والمقسّم بالعكس ...

قوله والمقسم بالعكس أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي و لا عكس أي كليا أما الأول فلأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما لأن قسم القسم قسم وأما الثاني فلأن الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان ...

قوله والمقسم بالعكس أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس أي كليا بمعنى ليس كل مقسم للعالي مقسما للسافل **أما الأول** أي كل فصل مقسم للسافل مقسم للعالي **فلأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما لأن قسم القسم قسم** كالحساس فإنه مقسم

للسافل وهو الجسم النامي بأن يقسمه إلى الجسم النامي الحساس والجسم النامي الغير الحساس هكذا هو مقسم للعالي وهو الجسم المطلق بأن يقسمه إلى الجسم المطلق الحساس والجسم المطلق الغير الحساس **وأما الثاني** أي ليس كل فصل مقسم للعالي مقسما للسافل أيضا **فلأن الحساس** مثلا **مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي** إلى الجسم النامي الحساس والجسم النامي الغير الحساس **وليس** أي ذلك الحساس **مقسما للسافل الذي هو الحيوان** إلى الحيوان الحساس والحيوان الغير الحساس فعلم أن بعض المقسم للعالي مقسم للسافل أيضا كالناطق بالنسبة إلى الجسم النامي بأن يقسمه إلى الجسم النامي الناطق والجسم النامي الغير الناطق وبالنسبة إلى الحيوان بأن يقسمه إلى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق ...

الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط ...

قوله وهو الخارج أي الكلي الخارج فإن المقسم معتبر في جميع مفهومات الأقسام واعلم أن الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان وإلى غير شاملة لجميع أفراده كالكاتب بالفعل للإنسان ...

قوله وهو الخارج أي الكلي الخارج فيه تنبيه على أن تذكير الضمير مع أنه راجع إلى الخاصة بتأويل الخاصة بالكلي فإنه قسم رابع من الكليات **فإن المقسم معتبر في جميع مفهومات الأقسام** كاعتبار الكلمة في أقسامها الثلاثة الاسم والفعل والحرف **واعلم أن الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان** فإن الكتابة بالقوة هي خاصة شاملة لجميع أفراد الإنسان فلا واحد خارج عنها **وإلى** خاصة **غير شاملة لجميع أفراده كالكاتب بالفعل للإنسان** فإن الكتابة بالفعل وإن كانت خاصة للإنسان لكنها غير شاملة لجميع أفراد الإنسان إذ كون جميع الإنسان كاتبين بالفعل ليس ضروريا ...

الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها ...

قوله حقيقة واحدة نوعية أو جنسية فالأول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان فافهم قوله وعلى غيرها كالماشي فإنه يقال على حقيقة الإنسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية ...

قوله حقيقة واحدة نوعية أو جنسية دفع لما يتوهم في بادي الرأي من أن تعريف الخاصة غير مانع لصدقه على العرض العام أيضا إذ يصدق عليه أنه كلي خارج مقول على الأفراد الذين تحت حقيقة واحدة كالماشي لأفراد الحيوان فحقيقتهم واحدة وهي الحيوانية حاصل الدفع أن الخاصة منقسمة إلى قسمين خاصة النوع وهي الكلي الخارج المختص بالحقيقة النوعية الواحدة كالضاحك للإنسان وخاصة الجنس وهي كلي خارج مقول على ما تحت حقيقة جنسية واحدة كالماشي للحيوان وإن كان عرضا عاما بالنظر إلى الإنسان لكنه خاصة بالنسبة إلى الحيوان فبينه بقوله **فالأول خاصة النوع** لإضافته إلى النوع **والثاني خاصة الجنس** لإضافته إلى الجنس **كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان فافهم** إشارة إلى اعتراض وجواب فتقريره أن الخاصة والعرض العام يتباينان إذ الأقسام لا بد أن تكون متباينة فكيف يجتمعان في مادة واحدة؟ نقول إن اجتماع المتباينين في مادة واحدة محال من جهة واحدة وليس بمحال من جهتين فالماشي خاصة من حيث إنه مختص بالحقيقة الحيوانية وعرض عام من حيث إنه مقول على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها كالإنسان والفرس والأحكام تختلف باختلاف الجهات كالأبوة في زيد بالنسبة إلى عمرو والبنوة فيه بالنسبة إلى بكر **قوله وعلى غيرها كالماشي فإنه يقال على حقيقة الإنسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية** كالفرس والبقر والغنم ...

وكل منهما إن امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر إلى الماهية أو الوجود ...

قوله وكل منهما أي كل واحد من الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلي الذي هو عرض لأفراده إما لازم أو مفارق إذ لا يخلو إما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أو لا فالأول هو الأول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم بتقسيمين أحدهما أن لازم الشيء إما لازم له بالنظر إلى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجودها في الخارج أو في الذهن ...

قوله وكل منهما أي كل واحد من الخاصة والعرض العام إشارة إلى أن التنوين في "كل" عوض من المضاف إليه **وبالجملة الكلي الذي هو عرض لأفراده إما لازم** لها **أو مفارق** عنها **إذ لا يخلو إما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أو لا** يستحيل **فالأول هو الأول والثاني هو الثاني** أي ما يستحيل انفكاكه عن معروضه عرض لازم فهو القسم الأول وما لا يستحيل انفكاكه عن معروضه عرض مفارق فهو القسم الثاني **ثم** العرض **اللازم ينقسم بتقسيمين أحدهما** أي أحد التقسيمين **أن لازم الشيء إما لازم له** أي لذلك الشيء **بالنظر إلى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجودها** أي وجود تلك الماهية **في الخارج أو في الذهن** فمعلوم أن المراد بالوجود في المتن وجود خاص أي وجود خارجي أو وجود ذهني لا وجود مطلق ...

بيّن يلزم تصوره من تصور الملزوم أو من تصورهما الجزم باللزوم و غير بين بخلافه ...

وذلك بأن يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتا له وإما لازم له بالنظر إلى وجوده أي إلى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة لازم الماهية كزوجية الأربعة ولازم الوجود

الخارجي كإحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الإنسان كلية فهذا القسم يسمى معقولا ثانيا أيضا ...

وذلك أي الوجود في الخارج أو الذهن **بأن يكون هذا الشيء** الملزوم **بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتا له** أي لذلك الشيء الملزوم **وإما لازم له** أي لذلك الشيء **بالنظر إلى خصوص وجوده الخارجي أو** لازم له أي لذلك الشيء بالنظر إلى وجوده **الذهني فهذا القسم** أي لازم الشيء بالنظر إلى الوجود الخاص **بالحقيقة قسمان فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة** اندفع ما يتوهم أن المصنف قسم اللازم إلى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود والمشهور في هذا المقام تقسيمه إلى ثلاثة أقسام لازم الماهية ولازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني فلم عدل المصنف عن الثلاثية إلى الثنائية؟ وحاصل الدفع أن المصنف ما عدل بل عبر عن القسمين الأخيرين بعبارة واحدة للاختصار إذ في المتون يهتم الاختصار فالأول **لازم الماهية كزوجية الأربعة** فإن الأربعة زوج بالنظر إلى ماهيتها والثاني **لازم الوجود الخارجي كإحراق النار** إذ الإحراق لازم للنار في نفس الأمر والثالث **لازم الوجود الذهني ككون حقيقة الإنسان كلية** فإن الكلية لازم له بالنظر إلى وجوده في الذهن لا في الخارج إذ لا وجود للكلية في الخارج **فهذا القسم** الثالث **يسمى معقولا ثانيا**[1] **أيضا** إذ المعقول الأول هو الماهية المحاذى لها أمر أي الجزئي في الخارج كالإنسان فإنه يوجد في الخارج جزئيا والمعقول الثاني هو العارض للماهية من حيث إنها موجودة في الذهن كالحكم على الإنسان بأنه كلي ...

......

والثاني أن اللازم إما بيّن أو غير بيّن والبين له معنيان أحدهما الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى فهذا ما يقال له بين بالمعنى الأخص وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للإنسان والثاني

---

[1] لكونه ثانيا متصوّرا عند العقل والماهية الملزوم أولا كما يتعقّل كلية الإنسان بعد تعقّل الإنسان.

من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كزوجية الأربعة ...

والتقسيم **الثاني أن اللازم إما بين أو غير بين والبين له معنيان أحدهما الذي يلزم تصوره**[1] **من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى** أي البصر لازم للعمى لذا يلزم تصور البصر من تصور العمى إذ من شأنه عدم البصر **فهذا** المعنى **ما يقال له بين بالمعنى الأخص وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره**[2] **من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للإنسان** إذ يتصور الإنسان بدون الكتابة بالقوة **والثاني من معنى البين هو الذي يلزم من تصوره**[3] **مع تصور الملزوم** وتصور **النسبة بينهما** أي بين اللازم والملزوم **الجزم**[4] **باللزوم**[5] من غير احتياج إلى آخر **كزوجية الأربعة ...**

......

فإن العقل بعد تصور الأربعة والزوجية ونسبة الزوجية إليها يحكم جزما بأن الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الأعم وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم ...

فإن العقل بعد تصور الأربعة والزوجية ونسبة الزوجية إليها أي إلى الأربعة **يحكم جزما بأن الزوجية لازمة لها** أي للأربعة **وذلك** المعنى **يقال له**[6] **البين بالمعنى الأعم** إذ يصدق على كل ما يصدق عليه البين

---

[1] راجع إلى الموصول أي الذي.

[2] راجع إلى الموصول أي الذي.

[3] راجع إلى الموصول أي الذي.

[4] فاعل يلزم.

[5] متعلق بالجزم.

[6] عائد على "المعنى".

بالمعنى الأول فإن كل ما يلزم تصوره من تصور الملزوم يكون بحيث يلزم من تصوره وتصور ملزومه وتصور النسبة بينهما الجزم باللزوم بالضرورة كأن البين بالمعنى الأعم يصدق على البين بالمعنى الأخص أيضا فله أي فللبين فردان كما صرح بقوله له معنيان **وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم** وتصور **النسبة بينهما** أي بين اللازم والملزوم **الجزم باللزوم** بل يكون الجزم موقوفا على أمر آخر **كالحدوث للعالم** فإن تصورنا الحدوث والعالم والنسبة بينهما لا يكفي للجزم باللزوم بل يحتاج إلى الدليل ...

وإلا فعرض مفارق يدوم أو يزول بسرعة أو بطوء ...

فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان إلا أن القسمين الحاصلين على كل تقدير إنما يسميان بالبين وغير البين قوله يدوم كحركة الفلك فإنها دائمة للفلك وإن لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر إلى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل قوله أو بطوء كالشباب ...

فهذا التقسيم الثاني أي البين وغير البين **بالحقيقة تقسيمان** الأول تقسيم اللازم إلى البين بالمعنى الأخص وغير البين بالمعنى الأخص والثاني تقسيمه إلى البين بمعنى الأعم وغير البين بمعنى الأعم **إلا أن القسمين الحاصلين على كل تقدير** أي صورة **إنما يسميان بالبين وغير البين** ولذا أوردهما المصنف في تقسيم واحد للاشتراك في إطلاق البين وغير البين على الأخص والأعم **قوله يدوم كحركة الفلك فإنها** أي الحركة **دائمة للفلك**[1] **وإن لم يمتنع انفكاكها** أي الحركة **عنه** أي الفلك **بالنظر إلى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل** فإنها تزول عن معروضه بسرعة **وصفرة الوجل** أي الخوف فإنها أيضا تزول عن معروضها بسرعة **قوله أو بطؤ** عطف على سرعة **كالشباب** فإنه يزول عن معروضه ببطؤ ...

---

[1]كون السماء متحركا هذا قول الفلاسفة وعندنا أن يكون السماء والأرض ساكنين كما هو تحقيق الإمام أحمد رضا قدس سره.

خاتمة

مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبعيا والمجموع عقليا ..

قوله مفهوم الكلي أي ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا فإن المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى قوله ومعروضه أي ما يصدق عليه مفهوم الكلي كالإنسان والحيوان يسمى كليا طبعيا لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما سيجيء قوله والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالإنسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا إذ لا وجود له إلا في العقل ...

مفهوم الكلي أي ما يطلق عليه لفظ الكلي من غير اعتبار تقييده بمادة **يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه**[1] **على كثيرين يسمى كليا منطقيا فإن المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى** أي المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين **قوله ومعروضه أي ما يصدق عليه مفهوم الكلي كالإنسان والحيوان** فإن كلا منهما يصدق على كثيرين **يسمى كليا طبعيا لوجوده في الطبائع يعني في الخارج** لأن الطبيعة لفظ مشترك في الحقيقة والخارج **على ما سجيء قوله والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض** أي من المنطقي والطبعي **كالإنسان الكلي والحيوان الكلي** إذ كل من الإنسان والحيوان معروض والكلي عارض له **يسمى كليا عقليا إذ لا وجود له** أي للكلي العقلي **إلا في العقل** وإذا دققت النظر في هذا المقام تجد أن الكلي المنطقي أيضا لا وجود له إلا في العقل فلم لم يسم المنطقي بالعقلي؟ لأن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطردا أي مانعا ...

[1] الضمير عائد على الموصول أي الذي.

وكذا الأنواع الخمسة ...

قوله وكذا الأنواع الخمسة يعني كما أن الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الأنواع الخمسة يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا مفهوم النوع أعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالإنسان والفرس نوعا طبعيا ومجموع العارض والمعروض كالإنسان النوع نوعا عقليا ...

قوله وكذا الأنواع الخمسة يعني كما أن الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الأنواع الخمسة يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث المذكورات **مثلا مفهوم النوع أعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه** أي معروض مفهوم النوع **كالإنسان والفرس نوعا طبعيا ومجموع العارض والمعروض كالإنسان النوع** أي مجموع المنطقي والطبعي يسمى **نوعا عقليا** ...

....

وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضا فإنا إذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي أعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه أعني زيدا يسمى جزئيا طبعيا والمجموع أعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا ...

وعلى هذا المذكور **فقس البواقي** فمفهوم الجنس جنس منطقي ومصداقه كالحيوان طبعي ومجموعهما عقلي كالحيوان الجنس في الحيوان جنس ومفهوم الفصل فصل منطقي ومعروضه طبعي والمركب منهما عقلي كالناطق الفصل في الناطق فصل ومفهوم الخاصة خاصة منطقية وما صدقت عليه طبعية ومجموعهما عقلية

كالضاحك الخاصة في الضاحك خاصة ومفهوم العرض العام عرض منطقي وما يقال عليه طبعي والمركب منهما عقلي كالماشي العرض العام في الماشي عرض عام **بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضا فإنا إذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي أعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه أعني زيدا يسمى جزئيا طبعيا والمجموع أعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا** لكن فيه ضعفا فإن الجزئيات لا تحصل في العقل ولو أجريت الاعتبارات المذكورة في الجزئي لكان معنى الجزئي المنطقي أنه يبحث المنطقي عنه والمنطقي لا يبحث عن الجزئيات وأيضا الطبعية لا تستعمل إلا في الكليات فلا يصح قولنا جزئي طبعي والحق أن ارتكاب القول بجريان هذه الاعتبارات في الجزئيات قياسا على الكليات لا يخلو عن تكلف ...

والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه ...

قوله والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه لا ينبغي أن يشك في أن الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فإن الكلية إنما تعرض المفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية وكذا في أن العقلي غير موجود فيه فإن انتقاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ...

هذا أوان الشروع في تحقيق أن أيّ كلي من الكليات الثلاثة موجود في الخارج وأيّ كلي منها موجود في العقل **قوله والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه[1] لا ينبغي أن يشك في أن الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فإن الكلية إنما تعرض المفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية** كما مر **وكذا** لا يشك **في أن** الكلي **العقلي غير موجود فيه** أي في الخارج **فإن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل** أي العقلي مركب من المنطقي والطبعي فإذا لا يوجد المنطقي في الخارج لا يوجد العقلي أيضا بالضرورة إذ المنطقي جزء للعقلي والعقلي كل وانتفاء الجزء يقتضي انتفاء الكل فعلم أن عدم وجود المنطقي والعقلي في الخارج وفاق ...

---

[1] الأشخاص هي الهُويّات البسيطة أي الشخصات والكليات منتزعات عنها.

......

وإنما النزاع في أن الطبعي كالإنسان من حيث هو إنسان الذي تعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج في ضمن أفراده أم لا؟ بل ليس الموجود فيه إلا الأفراد والأول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال والحق هو الثاني ...

وإنما النزاع في أن الكلي **الطبعي كالإنسان من حيث هو إنسان الذي**[1] **تعرضه الكلية في العقل هل هو** أي الكلي الطبعي **موجود في الخارج في ضمن أفراده**[2] **أم لا** موجود في ضمن أفراده **بل ليس الموجود فيه** أي في الخارج **إلا الأفراد** أي أفراد الطبعي **والأول** أي وجود الطبعي في الخارج في ضمن أفراده **مذهب جمهور الحكماء** بأن استدلوا بأن الحيوان جزء هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود فيه أيضا وفيه بحث لأنه إن أريد بهذا الحيوان ما صدق عليه هذا الحيوان كزيد مثلا فلا نسلم أن الحيوان جزء لزيد بل يجوز أن يكون زيد ماهية بسيطة لا جزء لها عقلا ولو سلم أن يكون لزيد جزء فهو جزء عقلي والجزء العقلي الموجود في العقل لا يلزم أن يوجد أيضا في الخارج وإن أريد بهذا الحيوان المفهوم التركيبي أعني زيدا الحيوان فهو جزئي عقلي والبحث عن وجود العقلي في الخارج قد مر أعني أن لا يشك في أن العقلي غير موجود في الخارج **والثاني** أي عدم وجود الطبعي في الخارج في ضمن أفراده **مذهب بعض المتأخرين ومنهم** أي من المتأخرين **المصنف** رحمه الله **ولذا قال** رحمه الله **و**المذهب **الحق هو الثاني** ...

---

[1] الموصول صفة للإنسان الأول.

[2] الضمير عائد على الكلي الطبعي.

......

وذلك لأنه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن أفراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة كالكلية والجزئية ووجود الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة وحينئذ فمعنى وجود الطبعي هو أن أفراده موجودة وفيه تأمل وتحقيق الحق في حواشي التجريد فانظر فيها ...

وذلك أي كونه حقا **لأنه لو وجد الكلي** الطبعي **في الخارج في ضمن أفراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة كالكلية والجزئية** بأن يكون زيد جزئيا لتشخصه الذاتي وكليا لكونه إنسانا فاجتمع الجزئية والكلية فيه واتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة باطل فوجود الطبعي في الخارج في ضمن أفراده باطل وأيضا لزم **وجود الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة** بأن يكون زيد جزئيا موجودا في الباكستان والماهية الإنسانية التي هي كلي طبعي موجودة أيضا في الباكستان في ضمنه وعمرو جزئيا موجودا في المكة المكرمة والماهية الإنسانية في ضمنه موجودا فيها أيضا **وحينئذ فمعنى وجود الطبعي** في الخارج **هو أن أفراده** لا نفسه **موجودة** في الخارج **وفيه** أي في دلائل المذهب الثاني **تأمل** بأن يكون الشيء الواحد متصفا بالصفات المتضادة كما قيل كذا وجوده في الأمكنة المتعددة إنما يمتنع إذا كان الشيء الواحد جزئيا حقيقيا وأما إذا كان كليا فلا **وتحقيق الحق في حواشي التجريد فانظر فيها** أي في تلك الحواشي ...

فصل

معرّف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوره ...

قوله معرف الشيء بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه وقد علمت أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة وعرفه بأنه ما يحمل على الشيء أي المعرف ليفيد تصور هذا الشيء إما بكنهه أو بوجه يمتاز عن جميع ما عداه ...

قوله معرّف الشيء بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه[1] **المعرف** شرع المصنف **في البحث عنه** أي عن ذلك المعرف[2] **وقد علمت** في ذيل قوله وموضوعه **أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو البحث عنه** أي عن المعرف **وعن الحجة وعرفه** أي المعرف المصنف **بأنه** أي المعرف **ما يحمل على الشيء أي المعرف**[3] **ليفيد** هذا الحمل **تصور هذا الشيء إما بكنهه أو بوجه يمتاز** هذا الشيء أي المعرف **عن جميع ما عداه** ففي الأولى يكون المقصود بالذات هو الاطلاع على جميع الذاتيات كحمل الحيوان الناطق على الإنسان للتصور بالكنه والمطلوب في الثانية هو الامتياز عن جميع ما عداه كحمل الضاحك على الإنسان ثم قوله إما بكنهه أو بوجه يمتاز قضية مانعة الخلو أي يمكن أن يجتمع التصور بالكنه والتصور بالوجه كلاهما في مادة أو يوجد أحدهما لكن يمتنع رفعهما ...

ويشترط أن يكون مساويا أو أجلى فلا يصح بالأعم والأخص والمساوي معرفة وجهالة والأخفى ...

ولهذا لم يجز أن يكون أعم مطلقا لأن الأعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الإنسان فإن الحيوان ليس بكنه الإنسان لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق وأيضا لا يميز الإنسان عن جميع ما عداه لأن بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الأعم من وجه وأما الأخص أعني مطلقا فهو وإن جاز أن يفيد تصوره تصور الأعم بالكنه أو بوجه يمتاز به عما عداه كما إذا تصورت الإنسان بأنه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان في ضمن الإنسان بأحد الوجهين لكن لما كان الأخص أقل وجودا في العقل وأخفى في نظره ...

---

[1] راجع إلى الموصول أي ما وهو الكليات.

[2] وأجزاءه.

[3] بفتح الراء.

ولهذا أي لكون المقصود بالذات تصورا بالكنه أو بالوجه **لم يجز أن يكون** المعرف[1] **أعم مطلقا لأن** المعرف **الأعم** من المعرف بالفتح **لا يفيد شيئا منهما** أي من التصور بالكنه وبالوجه **كالحيوان في تعريف الإنسان فإن الحيوان ليس بكنه الإنسان لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق وأيضا لا يميز** الحيوان **الإنسان عن جميع ما عداه لأن بعض الحيوان هو الفرس** مثلا **وكذا الحال في** المعرف **الأعم من وجه** فإنه أيضا لا يفيد شيئا منهما فلا يقع معرفا بالكسر كالأبيض في تعريف الحيوان إذ الأبيض ليس بكنه الحيوان ولا يميز الحيوان عن جميع ما عداه لأن بعض الأبيض هو الحجر **وأما الأخص أعني مطلقا** إنما فسر الأخص بالمطلق لأن الأخص من وجه مذكور في قوله "وكذا الحال الأعم من وجه" **فهو** أي الأخص مطلقا **وإن**[2] **جاز أن يفيد تصوره** أي تصور الأخص مطلقا **تصور الأعم بالكنه أو بوجه يمتاز** ذلك الأعم **به عما عداه كما إذا تصورت الإنسان بأنه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان في ضمن الإنسان بأحد الوجهين** إما بالكنه إذا كان الخاص متصورا بالكنه والعام ذاتيا له فتصور الخاص بالكنه مستلزم لتصور العام بالكنه إذ لو لم يحصل العام الذاتي بالكنه كيف يحصل الخاص بالكنه وإما بالوجه إذا كان الخاص كالإنسان متصورا بالعرض العام كالماشي فيتصور العام أي الحيوان في ضمنه فإن الماشي خاصة الحيوان يميزه عن جميع ما عداه فيرد الإشكال بأن الأخص مطلقا يفيد التصور بالكنه أو بالوجه فلم لم يجعل معرفا؟ فأجاب بقوله **لكن لما كان الأخص أقل وجودا** من الأعم **في العقل** أي أفراد الأخص قليلة في عين العقل فعلمه قليل أيضا وأفراد الأعم كثيرة فعلمه كثير أيضا ثم الأخص في وجوده يحتاج إلى الأعم إذ وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام ولا عكس **و**كان الأخص **أخفى في نظره** أي في نظر العقل كما رأيت ...

---

[1] بكسر الراء.

[2] "وإن" وصلية بمعنى "اگرچه".

....

وشأن المعرّف أن يكون أعرف من المعرف لم يجز أن يكون أخص منه أيضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء أنه لا يجوز أن يكون مباينا للمعرف فتعين أن يكون مساويا له ثم ينبغي أن يكون أعرف من المعرف في نظر العقل لأنه معلوم موصل إلى تصور مجهول هو المعرف لا أخفى و لا مساويا له في الخفاء والظهور ...

وشأن المعرف أن يكون أعرف من المعرف لم يجز أن يكون المعرف **أخص منه** أي من المعرف **أيضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء أنه لا يجوز أن يكون** المعرف **مباينا للمعرف** لأن المباين للشيء يمتنع أن يحمل عليه حملا صادقا **فتعين أن يكون** المعرف **مساويا له** أي للمعرف فهذا البحث كله اختيار المتأخرين فأما المتقدمون فجوزوا التعريف بأي شيء يصلح لإفادة التصور مساويا كان أو أعم أو أخص **ثم ينبغي أن يكون** المعرف **أعرف** بمعنى أجلى **من المعرف في نظر العقل لأنه** أي المعرف **معلوم موصل إلى تصور مجهول هو المعرف**[1] **لا أخفى** من المعرف وإلا فلا يفيد تصوره **ولا مساويا له** أي للمعرف **في الخفاء** كتعريف النار بأنه جسم كالنفس فإن النار سبق إلى الفهم من النفس **والظهور** كتعريف أحد المتضايفين بالآخر كان يقال الأب من له ابن والإبن من له أب ...

والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فإن كان مع الجنس القريب فتام وإلا فناقص ...

قوله بالفصل القريب التعريف لا بد له أن يشتمل على أمر يختص بالمعرف ويساويه بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الأمر إن كان ذاتيا كان فصلا قريبا وإن كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الأول يسمى المعرف حدا وعلى الثاني رسما ثم كل منهما إن

---

[1] صفة ل"مجهول".

اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وإن لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد أو كان هناك فصل قريب وحده أو خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا محصل كلامهم وفيه أبحاث لا يسعها المقام ... ١

قوله بالفصل القريب التعريف لا بد له أن يشتمل على أمر يختص بالمعرف ويساويه أي ذلك المعرف **بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الأمر** المختص بالمعرف **إن كان ذاتيا كان فصلا قريبا وإن كان عرضا كان خاصة لا محالة فعلى** التقدير **الأول** أي إن كان ذلك الأمر ذاتيا **يسمى المعرف حدا وعلى** التقدير **الثاني** أي إن كان ذلك الأمر عرضا يسمى المعرف **رسما ثم كل منهما** أي من الحد والرسم **إن اشتمل على الجنس القريب** مع الفصل القريب كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق أو الخاصة كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك **يسمى حدا** إنما سمي بالحد لأن الحد في اللغة المنع وهذا المعرف أيضا يمنع دخول غير المعرف فيه **تاما ورسما** إنما سمي بالرسم لأن الرسم هو الأثر وخاصة الشيء أثر من آثاره فلما كان هذا التعريف بخاصة المعرف سمي رسما **تاما وإن لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد** مع الفصل القريب نحو الإنسان جسم ناطق أو الخاصة نحو الإنسان جسم ضاحك **أو كان هناك فصل قريب وحده** نحو الإنسان ناطق **أو خاصة وحدها** نحو الإنسان ضاحك **يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا** المذكور **محصل كلامهم وفيه** أي في تحصيل كلام المناطقة **أبحاث** أي تحقيقات يطول الكلام بذكرها كما كيف يجعل المعرف أجلى من المعرف؟ كيف يكون التقدم والتأخر في الذاتيات والعرضيات حين التعريف؟ متى يكون التعريف بالحد التام؟ ومتى بالحد الناقص؟ وكذا حال الرسم واعتراضات مع أجوبتها منها أن الحد التام كالحيوان الناطق لا يجوز حمله على معرفه أي الإنسان لأن الحمل يقتضي التغاير مع أن الحد التام عين المحدود والجواب أن الحمل في الأصل هو التغاير من وجه مع الاتحاد في الوجود فلا شك أن بين الإنسان والحيوان الناطق تغايرا من وجه مع الاتحاد في الوجود أي هنا تغايرا إجمالا مع الاتحاد تفصيلا ومنها أن التعريف بالمثال مشهور مع أن المثال قد يكون أخص كقولنا الاسم كزيد والجواب أن التعريف بالحقيقة لا بالمثال الأخص أعني الاسم ممثل بزيد مثلا **لا يسعها** أي تلك الأبحاث **هذا المقام** ...

ولم يعتبروا بالعرض العام ...

قوله ولم يعتبروا بالعرض العام قالوا الغرض من التعريف إما الاطلاع على كنه المعرف أو امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر أن غرضهم من ذلك أنه لم يعتبروه منفردا وأما التعريف بمجموع أمور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الإنسان بماش مستقيم القامة وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة وهو معتبر عندهم كما صرح به بعض المتأخرين ...

قوله ولم يعتبروا التعريف **بالعرض العام** لأنهم **قالوا الغرض من التعريف** أحد الأمرين **إما الاطلاع على كنه المعرف أو امتيازه** أي المعرف **عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما** أي من الكنه والامتياز كتعريف الإنسان بأنه ماش إذ الإنسان ليس حقيقة الإنسان و لا يميزه عن جميع ما عداه كالفرس والبقر والغنم **فلذا** أي فلعدم إفادة العرض العام شيئا من التصور بالكنه وبالوجه **لم يعتبروه** أي العرض العام **في مقام التعريف** ثم هنا اعتراض ورد على قول المصنف إنهم جوزوا التعريف بأمور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن مجموعها مختص به فكيف يصح قول المصنف ولم يعتبروا بالعرض العام فدفعه بقوله **والظاهر أن غرضهم من ذلك** أي عدم الاعتبار بالعرض العام في مقام التعريف **أنه لم يعتبروه** أي العرض العام **منفردا** أي وقت كونه منفردا كتعريف الإنسان بمستقيم القامة **وأما التعريف بمجموع أمور كل واحد منها** أي من تلك الأمور **عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه** أي ذلك المعرف **كتعريف الإنسان بماش مستقيم القامة** إذ الماشي منفردا يوجد في الإنسان والفرس كذا مستقيم القامة يوجد في الإنسان والشجر لكن مجموعهما مختص بالإنسان **وتعريف الخفاش بالطائر الولود** فإن الطيران يوجد فيه وفي سائر الطيور والولادة فيه وفي الإنسان لكن المركب منهما يختص بالخفاش **فهو** أي التعريف بالمجموع **تعريف بخاصة مركبة وهو** أي ذلك التعريف **معتبر عندهم كما صرح به** أي بذلك التعريف **بعض المتأخرين ...**

وقد أجيز في الناقص أن يكون أعم ...

وقد أجيز في الناقص أن يكون أعم إشارة إلى ما أجازه المتقدمون حيث حققوا أنه يجوز التعريف بالذاتي الأعم كتعريف الإنسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا أو بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض الأخص أيضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف رحمه الله لم يعتد به لزعمه أنه تعريف بالأخفى وهو غير جائز أصلا ...

قوله وقد أجيز في الناقص حدا كان أو رسما **أن يكون أعم** اعلم أن المتقدمين جوزوا التعريف بأي شيء يصلح لإفادة تصور المعرف مساويا كان أو أعم أو أخص كما مر فأشار المصنف **إشارة إلى ما أجازه المتقدمون حيث حققوا أنه يجوز التعريف بالذاتي الأعم كتعريف الإنسان بالحيوان فيكون هذا حدا ناقصا** فعلم أن التعريف بالذاتي الأعم غير جائز في الحد الكامل **أو** أنه يجوز التعريف **بالعرض العام كتعريفه أي الإنسان بالماشي فيكون هذا رسما ناقصا** فثبت أن التعريف بالعرض العام غير محقق في الرسم الكامل **بل جوزوا التعريف بالعرض الأخص أيضا كتعريف الحيوان بالضاحك** فيكون رسما ناقصا فإن العرض الأخص لشيء خاصة غير شاملة له والتعريف بالخاصة فقط رسم ناقص **لكن المصنف رحمه الله لم يعتد** أي لم يعتبر **به** أي بالعرض الأخص في أمر التعريف **لزعمه** رحمه الله **أنه** أي التعريف بالأخص **تعريف بالأخفى** لكون الأخص أقل وجودا في العقل من الأعم **وهو** أي التعريف بالأخفى **غير جائز أصلا** لعدم الفائدة ...

كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ ...

قوله كاللفظي أي كما أجيز في التعريف اللفظي كونه أعم كقولهم السعدانة نبت قوله تفسير مدلول اللفظ أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم ...

قوله كاللفظي أي كما أجيز في التعريف اللفظي كونه أي كون المعرف **أعم** من المعرف **كقولهم السعدانة نبت** فإنه أعم من السعدانة لصدقه على السعدانة[1] وسائر النباتات أجيز في التعريف الحقيقي أيضا كونه أعم منه عند المتقدمين **قوله تفسير مدلول اللفظ أي تعيين[2] مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر** ففي التعريف اللفظي إحضار معان جزئية محفوظة في الخزانة عند المدرك مرة ثانية ليتعين أن هذا المعنى موضوع بإزاء ذلك اللفظ فالمقصود هنا توضيح المعنى الذي وضع له إما بلفظ مرادف كقولهم الغضنفر أسد وإما بلفظ أعم كقولهم السعدانة نبت **فليس فيه** أي في التعريف اللفظي **تحصيل** أمر **مجهول من** أمر **معلوم كما** هو أي تحصيل المجهول من المعلوم **في المعرف الحقيقي فافهم** إشارة إلى الاختلاف الواقع في أن التعريف اللفظي من المطالب التصورية أو التصديقية فاختار السيد السند الشريف أن اللفظي من المطالب التصديقية والحق أنه من المطالب التصورية لأنه يقع في جواب ما و"ما" يقع في جواب ما يكون تصورا كما مر كوقوع الأسد في جواب ما الغضنفر؟ فليس هنا حكم حتى يكون تصديقا فثبت أن الأسد تصور واقع في جواب ما فعندئذ يكون التعريف اللفظي من المطالب التصورية ...

تمّ الجزء الأوّل بعون الله تعالى وبفيضان حبيبه الأعلى

---

[1] بضم السين.

[2] إشارة إلى أن التفسير بمعنى التعيين.

فصل في التصديقات

القضية قول يحتمل الصدق والكذب فإن كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية موجبة أو سالبة ...

قوله القضية قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا أو ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة قوله يحتمل الصدق والكذب الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللا مطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا يلزم الدور ...

فصل في التصديقات

بعد الفراغ عن بيان المعرف وأحواله شرع في الحجة التي هي التصديقات لكن الحجة مركبة من القضايا لذا قدم بحث القضايا **قوله القضية قول: القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا أو ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة** دفع لما يتوهم من أن القول استعماله شائع في اللفظ فيختص تعريف القضية بالملفوظة ثم ههنا أبحاث منها أن صرح سيد المحققين أن القول في أصل اللغة هو اللفظ حتى قيل إنه يتناول المهمل أيضا وإنما خص بالمستعمل في العرف ونقل في اصطلاح الميزان إلى المركب المعقول والملفوظ وهذا ناظر إلى أن القول لفظ مستعمل بين المعاني الكثيرة فلا يناسب استعماله في التعريفات والجواب أن المقام قرينة على أن المراد من القول المركب سواء كان معقولا أو ملفوظا **قوله يحتمل الصدق: الصدق هو المطابقة**[1] أي مطابقة النسبة للواقع **والكذب هو اللا مطابقة له** أي الكذب هو عدم مطابقة النسبة للواقع **وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا يلزم الدور** دفع للاعتراض المشهور على تعريف القضية بأن يلزم الدور إذ الصدق والكذب مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته له والخبر والقضية مترادفان فمعرفة القضية موقوف على معرفة الصدق والكذب ومعرفتهما موقوف

---

[1] حرف التعريف عوض من المضاف إليه.

على الخبر فكان معرفة القضية موقوف على معرفة الخبر وبالعكس فأجيب بأن الصدق مطابقة النسبة للواقع لا مطابقة الخبر والكذب عدم مطابقة النسبة للواقع لا عدم مطابقة الخبر فلا يلزم الدور هنا ...

ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة ...

قوله موضوعا لأنه وضع وعين ليحكم عليه قوله محمولا لأنه أمر جعل محمولا لموضوعه قوله والدال على النسبة أي اللفظة المذكورة في القضية الملفوظة التي تدل على النسبة الحكمية تسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فإن الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية وفي قوله والدال على النسبة إشارة إلى أن الرابطة أداة لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم أن الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف فالقضية على الأول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية ...

قوله موضوعا إنما سمي المسند إليه موضوعا ومحكوما عليه **لأنه** أي المسند إليه **وضع وعين ليحكم عليه وقوله محمولا** إنما سمي المسند بمحمول **لأنه** أي المسند **جعل محمولا لموضوعه** وهو قد يكون كلمة مثل زيد يقرب وقد يكون قضية نحو زيد أبوه قائم وقد يكون اسما كما يقال كل إنسان حيوان **قوله والدال على النسبة** قوله "الدال" صفة وهي تقتضي الموصوف لذا قال الشارح **أي اللفظة المذكورة في القضية الملفوظة التي تدل على النسبة الحكمية تسمى رابطة** فمفهوم من هذه العبارة أن الرابطة هي اللفظ فقط وقوله "القضية الملفوظة" يخرج القضية المعقولة وإنما سمي اللفظ الدال على النسبة التي هي مورد الحكم رابطة **تسمية الدال باسم المدلول فإن الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية** لا اللفظ الدال عليها فالرابطة التي هي النسبة الحكمية في الحقيقة مدلول والدال عليها لفظ فأعطي له اسم المدلول ثم الأولى أن يقول بوصف المدلول مكان اسم المدلول فإن الرابطة ليست اسما للنسبة الحكمية إنما هي وصف لها **وفي قوله "والدال على النسبة" إشارة إلى أن الرابطة أداة لدلالتها** أي لدلالة تلك الأداة **على النسبة التي هى معنى حرفي غير مستقل واعلم أن الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف فالقضية على** الوجه **الأول تسمى ثلاثية**

لاشتمالها على ثلاثة أجزاء نحو زيد هو القائم **وعلى** الوجه **الثاني ثنائية** لاشتمالها على جزئين نحو زيد قائم ...

وقد استعير لها "هو" ...

قوله وقد استعير لها هو اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي أن الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام هست في الفارسية واستن في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما مع كونهما في الأصل أسماء لا أدوات فهذا ما أشار المصنف إليه بقوله وقد استعير لها "هو" وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائما وأميرس موجود شاعرا ...

قوله وقد استعير لها أي للدلالة على النسبة **"هو" [1]اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية** هو **بخلاف ذلك** أي الزمانية على خلاف غير الزمانية لأن غير الزمانية لا يدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة فشرع في بيان علة استعارة "هو" للنسبة بقوله **وذكر الفارابي[2] أن الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية إلى** اللغة **العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة** وليس المراد جميعها كما يفهم من ظاهر

---

[1]جواب الاعتراض الوارد بأن قولكم إن الرابطة أداة منقوض بسند أن "هو" في زيد هو قائم يدل على النسبة لكنه ليس بأداة لأنه اسم فأجاب بقوله وقد استعير لها "هو" يعني أن "هو" في أصل الوضع ليس بأداة بل هو اسم, لذا استعير "هو" للدلالة على النسبة التي هي معنى حرفي فلا اعتراض.

[2]أي أبو نصر الفارابي الملقّب بالمعلّم الثاني في هذا الفن.

الكلام بل المراد الأفعال الوجودية كصار وكان فاللام على الأفعال للعهد **ولكن لم يجدوا في تلك اللغة** أي العربية **رابطة غير زمانية تقوم مقام هست في** اللغة **الفارسية واستن في** اللغة **اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما**[1] **مع كونهما** أي كون هو وهي **في الأصل أسماء لا أدوات فهذا** المذكور **ما أشار إليه المصنف بقوله وقد استعير لها "هو"** اعلم أن الاستعارة لا بد لها من أربعة أجزاء المستعير والمستعار والمستعار منه والعجز فالقوم الناقلون هم المستعير والمستعار كلمة "هو" والمستعار منه هو الذي موضوع للاسمية في الأصل وعدم وجدانهم رابطة غير زمانية في اللغة العربية عند احتياجهم إليها عجز **وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائما أو أميرس**[2] **موجود شاعرا** دفع للتوهم وهو أن الرابطة الغير الزمانية لفظة هو فقط فإن قيل لما وجدوا الأسماء المشتقة من الأفعال الناقصة للرابطة الغير الزمانية فلا حاجة لهم إلى الاستعارة بلفظ هو قيل الأسماء المشتقة قليل الاستعمال في الربط ...

وإلا فشرطية ويسمى الجزء الأول مقدّما والثاني تاليا ...

قوله وإلا فشرطية أي وإن لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو نفي ذلك الثبوت أو بالمنافاة بين النسبتين أو سلب تلك المنافاة فالأولى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة ...

وإلا فشرطية أي وإن لم[3] **يكن الحكم فيها** أي في تلك القضية **بثبوت شيء لشيء أو بنفيه عنه فالقضية شرطية** إنما سميت بالشرطية لوجود أداة الشرط فيها **سواء كان الحكم فيها** أي في تلك القضية **بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو** الحكم فيها **بنفي ذلك الثبوت أو** الحكم فيها **بالمنافاة بين النسبتين أو**

---

[1] في اللغات الباقية نحو"ہے"في الأردية.

[2] بضم الهمزة وفتح الميم وسكون الياء وكسر الراء اسم رجل.

[3] إشارة إلى أن "إلا" هنا ناقصة.

الحكم فيها **بسلب تلك المنافاة** بينهما فالقضية **الأولى** التي فيها حكم ثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو نفي ذلك الثبوت **شرطية متصلة** نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإنه حكم فيها بثبوت نسبة الوجود إلى النهار على تقدير نسبة الطلوع إلى الشمس وليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فإنه حكم فيها نفي ثبوت نسبة الوجود إلى النهار على تقدير نفي نسبة الطلوع إلى الشمس والقضية **الثانية** التي فيها حكم بالمنافاة بين النسبتين أو بسلب تلك المنافاة **شرطية منفصلة** نحو هذا العدد إما فرد أو زوج فإنه حكم فيها بالمنافاة بين نسبة الفرد إلى العدد ونسبة الزوج إليه وليس هذا العدد إما زوجا أو منقسما بمتساويين فإنه حكم فيها بسلب المنافاة بين نسبة الزوج إلى العدد ونسبة الانقسام بمتساويين إليه ...

....

واعلم أن حصر القضية في الحملية والشرطية على ما قرره المصنف عقلي دائر بين النفي والإثبات وأما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة فاستقرائي قوله مقدما لتقدمه في الذكر قوله تاليا لتلوه الجزء الأول ...

واعلم[1] **أن حصر القضية في** القضية **الحملية** والقضية **الشرطية على ما قرره المصنف** حصر **عقلي دائر بين النفي والإثبات** إذ يجزم العقل بانحصارها فيهما فالحصر في الإثنين لا في الواحد و لا في الثلاثة **وأما حصر** القضية **الشرطية في** القضية **المتصلة** والقضية **المنفصلة فاستقرائي** أي حصر الشرطية فيهما حصل بعد التتبع والتصفح إذ تصفحنا الشرطيات ما وجدنا قسما آخر سوى المتصلة والمنفصلة لكن العقل يجوز شرطية لا تكون متصلة و لا منفصلة بأن لا يكون الحكم فيها بالاتصال و لا بالانفصال بل بأمر آخر فتكون قسما ثالثا للشرطية **قوله مقدما** إنما سمي مقدما **لتقدمه** أي الجزء الأول **في الذكر قوله تاليا لتلوه** أي الجزء الثاني **الجزء الأول** في أكثر الاستعمال وإلا فقد يتقدّم الجزاء على الشرط أيضا كما يقال النهار موجود إن كانت الشمس طالعة ...

---

[1] للإشارة إلى الفائدة العظيمة.

والموضوع إن كان شخصا معينا سميت القضية شخصية ومخصوصة وإن كان نفس الحقيقة فطبعية وإلا فإن بين كمية أفراده كلا أو بعضا فمحصورة كلية أو جزئية ...

قوله والموضوع هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولذا لوحظ في تسمية الأقسام حال الموضوع فيسمى ما موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس ومحصل التقسيم أن الموضوع إما جزئي حقيقي كقولنا هذا إنسان أو كلي وعلى الثاني فإما أن يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي وطبيعته من حيث هي هي أو على أفراده وعلى الثاني فإما أن يبين كمية أفراد المحكوم عليه بأن يبين أن الحكم على كلها أو على بعضها أو لا يبين ذلك بل يهمل فالأول شخصية والثاني طبعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة إن بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع فكلية وإن بين أن الحكم على بعض أفراده فجزئية وكل منهما إما موجبة أو سالبة ...

قوله والموضوع هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولذا أي لكون هذا التقسيم باعتبار الموضوع **لوحظ في تسمية الأقسام حال الموضوع**[1] إذ المقسم معتبر في أقسامه **فيسمى ما موضوعه شخص** أي تسمى القضية التي موضوعها شخص معين **شخصية** نحو زيد إنسان **وعلى هذا** القسم **القياس** أي قياس الأقسام البواقي **ومحصل التقسيم أن الموضوع إما جزئي حقيقي** هذا شامل للعلم والضمير واسم الإشارة وغيرها والجزئي الإضافي خارج منه **كقولنا هذا إنسان أو كلي** هذا شامل للجزئي الإضافي **وعلى** الوجه **الثاني** وهو كلية الموضوع **فإما أن يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي وطبيعته من حيث هي هي** أى على نفس المفهوم بأن لا يراد منه الأفراد نحو الجسم النامي جنس والشجر نوع **أو** أن يكون الحكم **على أفراده** أي أفراد الموضوع **وعلى** الوجه **الثاني** وهو كون الحكم على أفراد الموضوع **فإما أن يبين كمية أفراد المحكوم عليه بأن يبين أن الحكم على كلها** أي على جميع أفراد الموضوع **أو على بعضها أو**

---

[1] نائب الفاعل ل"لوحظ".

لا يبين ذلك أي كمية الأفراد **بل يهمل** فالقسم **الأول شخصية** لكون الموضوع فيه شخصا **و**القسم **الثاني** أي ما حكم فيه على نفس **طبيعة** الموضوع دون أفراده طبيعية فوجهه ظاهر **و**القسم **الثالث** ما يبين فيه كمية أفراد الموضوع **محصورة** لحصر أفراده كلا أو بعضا **و**القسم **الرابع** ما لا يبين فيه كمية أفراد الموضوع **مهملة** لأن بيان تعداد أفراد موضوعها مهمل ومتروك **ثم** القضية **المحصورة** لأن الصفة تقتضي الموصوف قبلها **إن بين فيها** أي في القضية المحصورة **أن الحكم على كل أفراد الموضوع** فمحصورة **كلية وإن بين** فيها **أن الحكم على بعض أفراده** أي الموضوع فمحصورة **جزئية وكل منهما** أي من الكلية والجزئية **إما موجبة** نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان **أو سالبة** نحو لا شيء من الحجر بإنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان ...

وما به البيان سور وإلا فمهملة وتلازم الجزئية ...

ولا بد في كل من تلك المحصورات الأربع من أمر يبين كمية أفراد الموضوع يسمى ذلك الأمر بالسور أخذا من سور البلد إذ كما أن سور البلد محيط به كذلك هذا الأمر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق وما يفيد معناهما من أيّ لغة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد مفادهما وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد ونظائرهما وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وما يساويها قوله وتلازم الجزئية ...

ولا بد في كل واحد **من تلك المحصورات الأربع من أمر** سواء كان لفظا كلفظ كل أو بعض أو غير لفظ كوقوع النكرة تحت النفي **يسمى ذلك الأمر بالسور أخذا من سور البلد إذ كما أن سور البلد محيط به** أي بالبلد **كذلك هذا الأمر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع** كلا أو بعضا **فسور** القضية المحصورة **الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق** نحو كل إنسان حيوان وإن الإنسان لفي خسر **وما يفيد معناهما** أي معنى كل ولام الاستغراق **من أيّ لغة كانت** مثل *سارے* في الأردية **وسور** القضية المحصورة **الموجبة الجزئية هو بعض وواحد** نحو بعض الإنسان وواحد منه حيوان **وما يفيد مفادهما** وهو البعضية مثل

بِكُم في الأردية **وسور** القضية المحصورة **السالبة الكلية لا شيء ولا واحد** نحو لا شيء من الإنسان ولا واحد منه حيوان **ونظائرهما** كوقوع النكرة تحت سياق النفي **وسور** القضية المحصورة **السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وما يساويها** في أيّ لغة كانت **قوله وتلازم الجزئية** دفع لما يرد من أن القضايا المعتبرة في العلوم منحصرة في المحصورات الأربع وهو ممنوع بدليل أن المهملة تقع كبرى للقياس فصارت معتبرة أيضا وحاصل الدفع أن الجزئية والمهملة متلازمان متساويان في الصدق فالمهملة مندرجة تحت الجزئية فالحصر باق وإليه أشير بقوله وتلازم الجزئية ...

....

واعلم أن القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الأربع لا غير وذلك لأن المهملة والجزئية متلازمتان إذ كلما صدق الحكم على أفراد الموضوع في الجملة صدق على بعض أفراده وبالعكس فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فإنه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل إنما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الأشخاص إجمالا والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم أصلا فإن الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن الأشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة أحوالها فانحصرت القضايا المعتبرة في المحصورات الأربع ...

واعلم أن القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الأربع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية **لا غير وذلك** الحصر **لأن** القضية **المهملة** والقضية **الجزئية متلازمان** ومتساويان في الصدق **إذ كلما صدق الحكم على أفراد الموضوع في الجملة** أي مطلقا من غير ذكر الكمية **صدق على بعض أفراده وبالعكس** أي كلما صدق الحكم على بعض أفراد الموضوع صدق على أفراده فالقضية **المهملة مندرجة تحت** القضية **الجزئية** والقضية **الشخصية لا يبحث** المنطقي **عنها** أو مبنيا للمفعول **بخصوصها** أي بالذات وبالاستقلال

فإنه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها آنا فانا إذا عرفنا من زيد قائم أن زيدا على صفة القيام وهو لا يستمر على هذه الصفة بأن يكون على صفة القعود فتصير تلك المعرفة أي كونه على صفة القيام جهلا بعد زمان فلا ثبات لأحوال الجزئيات و لا كمال للنفس الناطقة في معرفة أحوالها **بل إنما يبحث عنها** أي عن الشخصية **في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الأشخاص إجمالا** فالبحث عن قولنا كل إنسان حيوان وإن كان بحثا عن الحقيقة الكلية في الأصل متضمن للبحث عن الجزئيات أيضا فإن الحكم بالحيوانية على الإنسان راجع إلى زيد وعمرو وغيرهما **و**القضية **الطبعية لا يبحث** بصيغة المجهول **عنها** أي عن الطبعية **في العلوم أصلا فإن الطبائع** أي الحقائق **الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبعية** نحو الإنسان كلي **لا من حيث تحققها** أي وجود الطبائع **في ضمن الأشخاص** فإن الطبائع من هذه الحيثية موجودة في نفس الأمر ومبحوثة عنها أيضا كما في المحصورة الطبيعية فإن الحكم فيها على الطبيعة الكلية من حيث كونها منطبقة على الأفراد **غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة أحوالها** أي أحوال الطبائع التي هي غير موجودة في الخارج فإن المنطق يبذل الجهد في معرفة ما هو موجود في الخارج **فانحصرت القضايا المعتبرة في المحصورات الأربع** ...

و لا بد في الموجبة من وجود الموضوع إما محققا فهي الخارجية أو مقدرا فالحقيقة أو ذهنا فالذهنية ...

قوله ولا بد في الموجبة أي في صدقها من وجود الموضوع وذلك لأن الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له أعني الموضوع فإنما يصدق هذا الحكم إذا كان الموضوع محققا موجودا إما في الخارج إن كان الحكم بثبوت المحمول له هناك أو في الذهن كذلك ...

قوله ولا بد في الموجبة أي في صدقها من وجود الموضوع فاعتبر هنا وجود الموضوع لصدق الموجبة لا لذاتها إذ ليس ذاتها موقوفة على وجود موضوعها إذ قد يقال زيد قائم حيث لم يوجد زيد أي حين عدمه فهو قضية موجبة لكنه كاذب **وذلك** أي كون الوجود ضروريا لصدق الحملية الموجبة **لأن الحكم في** القضية

الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له أعني الموضوع أي ثبوت حكم للموضوع فرع لوجود الموضوع لأنه إذا وجد الموضوع يثبت له الحكم **فإنما يصدق هذا الحكم إذا كان الموضوع محققا موجودا إما في الخارج إن كان الحكم بثبوت المحمول له هناك** أي في الخارج **أو في الذهن كذلك** أي وجود الموضوع في الخارج ضروري إن أريد الحكم بثبوت المحمول له في الخارج كذا وجوده في الذهن ضروري إن قصد الحكم بثبوته له في الذهن ...

....

ثم القضايا الحملية المعتبرة باعتبار وجود موضوعها ثلاثة أقسام لأن الحكم فيها إما على الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل إنسان موجود في الخارج حيوان في الخارج وإما على الموضوع الموجود في الخارج مقدرا نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل ما لو وجد في الخارج كان إنسانا فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان وهذا الوجود المقدر إنما اعتبروه في الأفراد الممكنة لا الممتنعة كأفراد اللاشيء وشريك الباري وإما على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك الباري ممتنع بمعنى أن كل ما لو وجد في العقل يفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع وهذا إنما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها أفراد ممكنة التحقق في الخارج ...

ثم القضايا الحملية المعتبرة باعتبار وجود موضوعها ثلاثة أقسام لأن الحكم فيها أي في تلك القضايا **إما على الموضوع الموجود في الخارج محققا** لا مقدرة **نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل إنسان موجود في الخارج حيوان في الخارج** وتسمى خارجية لوجود موضوعها في الخارج **وإما** الحكم **على الموضوع الموجود في الخارج مقدرا** أي مفروضا بأن يكون الحكم متناولا للأفراد المحققة في الخارج ولغيرها من الأفراد المفروض وجودها في الخارج **نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل ما لو وجد في الخارج كان إنسانا فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان وهذا الوجود إنما اعتبروه في الأفراد الممكنة** وجودها في الخارج **لا الممتنعة**

وجودها فيه **كأفراد اللاشيء** فإنه لا مصداق لها ذهنا ولا خارجا **وشريك الباري** لأنه محال والمحال من حيث هو محال معدوم في الذهن كما هو معدوم في الخارج والحكم **إما على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك الباري ممتنع بمعنى أن كل ما لو وجد في العقل يفرضه العقل شريك الباري فهو** أي فالمفروض هو شريك الباري في العقل **موصوف في الذهن بالامتناع** مطلقا **وهذا** أي وجود الموضوع في الذهن **إنما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها أفراد ممكنة التحقق في الخارج** بل في الذهن أيضا وإن كانت لها أفراد ذهنية بالتقدير وتسمى ذهنية لوجود موضوعها في الذهن اعلم أن عند المناطقة ثلاثة عوالم العالم الخارجي هو الذي نحن فيه أعني الشمس والقمر والكواكب وغيره والعالم الذهني الذي هو موجود في أذهاننا نحو الكلي والجنس والنوع وغيره والعالم النفس الأمري هو ما حكم فيه على وجود شيء لذاته مع قطع النظر عن العالم الذهني والخارجي نحو الأربع زوج والثلاثة نصف الستة فحكم الزوجية على الأربع لذاته بدون اعتبار الخارج والذهن ...

وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء فتسمّى معدولة وإلا فمحصلة ...

قوله حرف السلب كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب قوله من جزء أي من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما فالقضية على الأول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين قوله معدولة لأن حرف السلب موضوع لسلب النسبة فإذا استعمل "لا" في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الأصلي فسميت القضية التي هذا الحرف جزءا من جزئيها معدولة تسمية الكل باسم الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها تسمى محصلة ...

قوله حرف السلب كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب كما المشبهة بليس **قوله من جزء أي** حرف السلب إما أن يكون جزءا مستقلا **من الموضوع فقط** نحو اللاحي جماد **أو** جزءا مستقلا **من المحمول فقط** نحو زيد لاعالم **أو** جزءا مستقلا **من** الموضوع والمحمول **كليهما** نحو لابكر لاقائم **فالقضية** الحملية **على** التقدير **الأول تسمى معدولة الموضوع** لكون حرف السلب جزءا من الموضوع **وعلى** التقدير

الثاني تسمى **معدولة المحمول** لكونه جزءا من المحمول **وعلى** التقدير **الثالث** تسمى **معدولة الطرفين** لكونه جزءا منهما على حدة **قوله معدولة** إنما سميت معدولة **لأن حرف السلب موضوع لسلب النسبة** في الحقيقة **فإذا استعمل** حرف السلب أي **"لا" في هذا المعنى** أي جعله جزءا من أحدهما أو كليهما **كان** "لا" **معدولا عن معناه الأصلي** وهو سلب النسبة **فسميت القضية التي هذا الحرف** أي لا **جزء من جزئيها**[1] **معدولة تسمية**[2] **الكل باسم الجزء** أي حرف السلب معدول في الأصل لا قضية فيها جعل جزءا لكن تمام القضية سمي معدولا لجزئها وهو حرف السلب كما سميت سورة البقرة بالبقرة لكون قصتها مذكورة فيها **والقضية** الحملية التي **لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها** أي من الموضوع والمحمول **تسمى محصلة** بمعنى مخلصة أي خلصت هذه القضية من كون حرف السلب جزءا من جزئها فكل من طرفيها وجودي مخلص سواء لم يكن السلب فيه موجودا أصلا نحو كل أحمق حمار أو يكون موجودا لكن لا على طريق الجزئية نحو كل سيّارة ليس بسيّارة الأجرة ثم اعلم أن بعضهم خصوا اسم المحصلة بالقضية الموجبة كما ترى مثاله آنفا نطرا إلى أن حرف السلب ليس جزءا لها وسمّوا السالبة بسيطة باعتبار أن البسيط ما لا جزء له ...

وقد يصرح بكيفية النسبة فموجّهة ...

قوله بكيفية النسبة إلخ نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت إيجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الأمر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الإمكان أو الامتناع أو غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس الأمر تسمى مادة القضية ...

قوله بكيفية النسبة إلخ نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت إيجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الأمر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الإمكان أو الامتناع أو غير ذلك كالفعلية فكلها كيفيات بها تكيف النسبة **فتلك الكيفية الواقعة في نفس الأمر تسمى مادة القضية** لأن مادة

---

[1] الضمير عائد للموصول.

[2] مفعول له ل"سمّيت".

الشيء هي ما يتركب عنه فمادة القضية هي الموضوع والمحمول والنسبة لكن أشرف هذه الأجزاء الثلاثة هو النسبة وتلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر لازمة للنسبة فسميت تلك الكيفية مادة تسمية للازم النسبة التي هي الجزء الأشرف باسم الكل مع أن كلا من الموضوع والمحمول والنسبة مادة القضية ...

فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فضرورية مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة أو في وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها فمطلقة عامة أو بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط ...

ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة مكيفة في نفس الأمر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة يسمى جهة القضية فإن طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة وإلا كذبت كقولنا كل إنسان حجر بالضرورة ...

ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة أي نسبة المحمول إلى الموضوع **مكيفة في نفس الأمر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة** لاشتمالها على الجهة وقد تسمى رباعية أيضا لكونها وقتئذ مشتملة على أربعة أجزاء الموضوع والمحمول والنسبة والجهة **وقد لا يصرح** في القضية **بذلك** أي بأن تلك النسبة مكيفة بكيفية **فتسمى القضية مطلقة** لعدم كونها مقيدة بالجهة فالقضية الحملية باعتبار الجهة منقسمة إلى موجهة ومطلقة **واللفظ الدال عليها** أي على الكيفية **في القضية الملفوظة والصورة**[1] **العقلية الدالة عليها** أي على الكيفية **في القضية المعقولة تسمى جهة القضية** لأنها تدل على جهة النسبة فالفرق بين الجهة والمادة أن الجهة دال والمادة مدلول **فإن طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل إنسان حيوان**

---

[1]عطف على اللفظ.

بالضرورة فإن نسبة الحيوانية إلى الإنسانية مكيّفة بالكيفية وهي الضرورة أي كون الحيوانية ممتنعة الانفكاك عن الإنسانية فالضرورة تكون جهة مطابقة لمادّة في نفس الأمر **وإلّا** أي إن لم تطابق الجهة المادة **كذبت** القضية **كقولنا كل إنسان حجر بالضرورة** لأن الجهة غير مطابق للمادة إذ المادة مقتضاها أن يكون الحجرية منفكّة عن الإنسانية في نفس الأمر والجهة تقتضي أن الحجرية ممتنعة الانفكاك عن الإنسانية وذا كذب ...

....

قوله فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة إلخ أي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بإن النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على أحد أربعة أوجه الأوّل أنها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة فتسمّى القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف العنواني ...

قوله فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة إلخ أي قد يكون الحكم في القضية الموجّهة بأن النسبة الثبوتية أو النسبة **السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على أحد أربعة أوجه** أي يستحيل انفكاك المحمول عن الموضوع في نفس الأمر سواء كانت هذه الاستحالة ناشئة عن ذات الموضوع أو عن أمر منفصل عن ذاته فالوجه **الأوّل أنها** أي نسبة المحمول إلى الموضوع ثبوتية أو سلبية **ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة** فنسبة الحيوانية إلى الإنسانية في نفس الأمر ضرورية أي ممتنعة الانفكاك **ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة** أي سلب الحجرية عن الإنسانية في الواقع ضروري أي انفكاك السلب عن الموضوع ممتنع **فتسمّى** هذه **القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها** أي هذه القضية **على** قيد **الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف العنواني** علامة هذه القضية إما أن يكون المحمول عين الموضوع سواء كان نوعا مثل كل إنسان ناطق أو حدا مثل كل إنسان حيوان ناطق وإما أن يكون جزءا سواء كان جنسا أو فصلا إذ انفكاك الشيء عن نفسه وجزئه محال ...

....

والثاني أنها ضرورية ما دام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني وكون هذه القضية أعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء ...

والوجه **الثاني أنها** أي النسبة **ضرورية ما دام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع** اعلم أن هنا اصطلاحات عديدة لا بد منها الأول ذات الموضوع وهو ما يصدق عليه الموضوع والثاني الوصف العنواني وهو وصف يعبر عنه الموضوع والثالث عقد الوضع وهو دلالة الوصف على ذات الموضوع والرابع عقد الحمل وهو دلالة المحمول على الموضوع والخامس مادة الموضوع وهي الكيفية في نفس الأمر فالوجه الثاني هو أن تكون نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابا أو سلبا ضرورية أي ممتنعة انفكاكها عنه ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني فعلم أن الانفكاك ممكن حين ذات الموضوع غير متصف بالوصف العنواني **نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا** فالكتابة وصف عنواني عبر عنه ذات الموضوع وذات الموضوع ما يصدق عليه الكاتب ودلالة الكتابة على ذات الموضوع عقد الوضع ودلالة المتحرك على الكاتب عقد الحمل والضرورة كيفية في نفس الأمر أي تحرك الأصابع انفكاكه عن الإنسان مستحيل ما دام متصفا بوصف الكتابة **ولا شيء منه** أي من الكاتب **بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا** أي سلب السكون انفكاكه عن الإنسان محال ما دام متصفا بوصف الكتابة **فتسمى** هذه القضية **حينئذ مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني وكون هذه القضية أعم من** القضية **المشروطة الخاصة كما سيجيء** بحثها أي بحث المشروطة الخاصة وعلامة المشروطة العامة إما أن يكون المحمول عين الوصف العنواني للموضوع كتحرك الأصابع للكتابة التي هي وصف عنواني للموضوع أو جزء للوصف العنواني كسلب السكون بمنزلة الجزء للكتابة فلا يتحقق الضرورة المطلقة هنا لإمكان انفكاك المحمول عن ذات الموضوع ...

....

الثالث أنها ضرورية في وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية باللادوام الرابع أنها ضرورية في وقت من الأوقات كقولنا كل إنسان متنفّس بالضرورة وقتامّا ولا شيء منه بمتنفّس بالضرورة وقتامّا فتسمّى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا أي غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام ...

والوجه **الثالث أنها** أي النسبة **ضرورية في وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه** أي القمر **وبين الشمس** فإنه حكم في هذه القضية بضرورة ثبوت الانظلام للقمر في وقت معين وهو حيلولة الأرض بين القمر والشمس فكان نسبة الانخساف إلى القمر ضرورية أي ممتنعة انفكاكها عن القمر في نفس الأمر وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس **ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع** فإنه حكم فيها بضرورة سلب الانظلام للقمر في وقت معين وهو التربيع أي سلب الانظلام للقمر ممتنع انفكاكه عنه حين التربيع **فتسمى** هذه القضية **حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت** فيها **وعدم تقييد القضية باللادوام** فالمعطوف عليه علة للوقتية والمعطوف للمطلقة والوجه **الرابع أنها** أي النسبة **ضرورية في وقت من الأوقات** أي في أي وقت من الأوقات **كقولنا كل إنسان متنفس وقتاما** فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت التنفس للإنسان في وقت غير معين من الأوقات أي التنفس له في وقت ما ممتنع انفكاكه عنه **و لا شيء منه** أي من الإنسان **بمتنفس بالضرورة وقتاما** أي سلب التنفس عنه ضروري أي ممتنع انفكاكه عنه في وقت ما **فتسمى** هذه القضية **حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا أي غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام ...**

....

قوله فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام أن الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاكه عنه وإن لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام أعني عدم انفكاك النسبة الإيجابية أو السلبية عن الموضوع إما ذاتي أو وصفي فإن كان الحكم في الموجّهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني ...

قوله فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام أن الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء سواء كانت هذه الاستحالة لذاته أو لأمر منفصل **والدوام عدم انفكاكه عنه وإن لم يكن** هذا الانفكاك **مستحيلا** فالدوام قد يجمع مع الضرورة و قد لا يجمع فهو أعم مطلقا من الضرورة صدقا **كدوام الحركة للفلك** إذ هي لا تنفك عنه لكن انفكاكها عنه غير مستحيل **ثم الدوام أعني عدم انفكاك النسبة الإيجابية أو السلبية عن الموضوع إما ذاتي** أي الدوام قد يكون لذات الموضوع **أو وصفي** أي الدوام قد يكون للوصف العنواني **فإن كان الحكم في** القضية **الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة** نحو كل إنسان حيوان بالدوام ولا شيء من الإنسان بحجر بالدوام **سميت** هذه **القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني** ...

....

وإن كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لأن أهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة أيضا عند الإطلاق فإذا قيل كل كاتب متحرك الأصابع فهموا أن هذا الحكم ثابت ما دام كاتبا وعامة لكونها أعم من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها ...

وإن كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام ولا شيء منه بساكن الأصابع بالدوام **سميت** هذه القضية **عرفية لأن أهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة أيضا عند الإطلاق** إنما لم يقل "من الموجبة والسالبة" لأن هذا المعنى أي كون النسبة ثابتة لذات الموضوع ما دام متصفا بالوصف العنواني إنما هو في جميع مواد السالبة وفي الموجبة في بعضها مثل كل كاتب متحرك الأصابع وكل نائم معطل الحواس فإن أهل العرف يفهمون أن تحرك الأصابع للكاتب ما دام كاتبا وتعطل الحواس ثابت للنائم دائما ما دام نائما دون بعض كقولنا كل كاتب إنسان فإنهم لا يفهمون منه أن الإنسان ثابت للكاتب دائما ما دام كاتبا ما لم يصرح بقولنا "دائما ما دام كاتبا" فلو قال "من السالبة والموجبة" لتوهم أن يفهم أهل العرف ذلك المعنى في جميع مواد الموجبة وليس كذا **فإذا قيل كل كاتب متحرك الأصابع فهموا** منه **أن هذا الحكم** أي تحرك الأصابع **ثابت** للإنسان **ما دام كاتبا** أي ما دام متصفا بوصف الكتابة ولما كان مفاد هذه القضية ما فهمه أهل العرف نسبت إلى العرف **و**سميت عرفية **عامة لكونها** أي العرفية العامة **أعم من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها** أي ذكر العرفية الخاصة في مقامها من أنها بعينها عرفية عامة مقيدة باللادوام الذاتي ولا شك أن المطلق أعم من المقيد ...

....

قوله أو بفعليتها أي بتحقق النسبة بالفعل فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة لأن هذا هو المفهوم من القضية عند إطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو بالدوام أو غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها أعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجيء ...

قوله أو بفعليتها أي يتحقق النسبة أي نسبة المحمول إلى الموضوع **بالفعل فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها**[1] **بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة** الصواب أن يقال "أي في الجملة" لئلا تخرج من المطلقة العامة التي موضوعها بريئا من الزمان كقولنا الواجب قديم بالفعل **وتسميتها** أي تسمية هذه القضية **بالمطلقة لأن هذا** أي كون النسبة متحققة بالفعل **هو المفهوم من** هذه **القضية عند إطلاقها** فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت بها **وعدم تقييدها** أى المطلقة **بالضرورة أو بالدوام أو غير ذلك من الجهات** كالإمكان **وبالعامة**[2] **لكونها** أى المطلقة العامة **أعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجيء** لأن القضية الأولى عبارة عن المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي والثانية عبارة عن المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ...

....

قوله أو بعدم ضرورة خلافها أي إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالإمكان العام يعني أن الكتابة غير مستحيلة له بمعنى أن سلبها عنه ليس بضروري سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الإمكان وهو سلب الضرورة

---

[1] يعود على الموصول أي التي.

[2] عطف على المطلقة.

وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة قوله فهذه بسائط أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط ...

قوله أو بعدم ضرورة خلافها أي إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا فإن كانت القضية إيجابية فخلافها سلبية فالإمكان في الموجبة بمعنى أن سلبها ليس ضروريا **نحو قولنا زيد كاتب بالإمكان العام** فإن النسبة المذكورة أي الكتابة لزيد إيجابية فخلافها سلبية **يعني أن الكتابة غير مستحيلة له بمعنى أن سلبها عنه** أي سلب الكتابة عن زيد **ليس بضروري** وإن كانت سالبة فخلافها إيجابية فالإمكان في السالبة بمعنى أن إيجابها ليس بضروري نحو قولنا زيد ليس بكاتب بالإمكان العام إذ النسبة المذكورة أي عدم الكتابة له فخلافها إيجابية أعني أن عدم الكتابة له غير مستحيل له بمعنى أن إيجاب الكتابة ليس ضروريا **سميت** هذه **القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على** قيد **الإمكان وهو سلب الضرورة وعامة**[1] **لكونها** أي الممكنة العامة **أعم من الممكنة الخاصة** لأنها عبارة عن الممكنة العامة المقيدة بالإمكان الخاص فعلم أن محمول هذه القضية عرض مفارق **قوله فهذه بسائط أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط** معتبرة عند أهل الصناعة وهي ضرورية مطلقة ودائمة مطلقة ومشروطة عامة وعرفية عامة ووقتية مطلقة ومنتشرة مطلقة ومطلقة عامة وممكنة عامة ...

وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية أو باللادوام الذاتي فتسمى الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا فتسمى الممكنة الخاصة ...

---

[1] عطف على "ممكنة".

اعلم أن القضية الموجهة إما بسيطة وهي ما تكون حقيقتها إما إيجابا فقط أو سلبا فقط كما مر من الموجهات الثمانية وإما مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من إيجاب وسلب بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا "لا دائما" إشارة إلى حكم سلبي أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل أو لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان أي كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام والعبرة في الإيجاب والسلب حينئذ بالجزء الأول الذي هو أصل القضية ...

اعلم أن القضية الموجهة إما بسيطة وهي ما تكون حقيقتها إما إيجابا فقط نحو كل قلم كاتب بالدوام **أو سلبا فقط** نحو بعض القلم ليس بكاتب دائما **كما مر من الموجهات الثمانية وإما مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من إيجاب وسلب** كليهما **بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها** أي في تلك المركبة **مذكورا بعبارة مستقلّة سواء كان في اللفظ تركيب** بأن لا يدل بحسب اللغة على سلب النسبة المذكورة في القضية بل بحسب اصطلاحهم فإن لفظ الإمكان الخاص بحسب اللغة لا يدل على سلب النسبة المذكورة بالإمكان العام بل بحسب الاصطلاح **كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا "لا دائما"** يشير **إشارة إلى حكم سلبي** وهو جزء ثان مذكور بعبارة غير مستقلة **أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل أو لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان** فإن الإمكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة من الجانبين أي الجانب الموافق والجانب المخالف فباعتبار سلب الضرورة عن جانب الإيجاب تحصل قضية سالبة ممكنة عامة وباعتبار سلب الضرورة عن جانب السلب تحصل موجبة ممكنة عامة **أي كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام** فللجزء الثاني في اللفظ لا تركيب بل الدلالة عليه بحسب اصطلاحهم **والعبرة في الإيجاب والسلب حينئذ بالجزء الأول الذي هو أصل القضية** فلو كان موجبة تكون القضية موجبة وإن كان الجزء الثاني سالبة نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما ولو كان سالبة تكون القضية سالبة وإن

كان الجزء الثاني موجبة نحو لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص دفع لما ورد من أن القضية المركبة لما كانت مركبة من الإيجاب والسلب فكانت كالخنثى المشكل فهي ليست بموجبة و لا سالبة ...

....

واعلم أيضا أن القضية المركبة إنما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة قوله والعامتان أي المشروطة العامة والعرفية العامة قوله والوقتيتان أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي أن النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعا البتة في زمان من الأزمنة الثلاثة فيكون إشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف وموافقة في الكم فافهم ...

واعلم أيضا أن القضية المركبة إنما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة قوله العامتان أي المشروطة العامة والعرفية العامة قوله والوقتيتان أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام الذاتي أي قد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان بقيد **اللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي أن النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها** أي نقيض النسبة المذكورة **واقعا البتة في زمان من الأزمنة الثلاثة فيكون** وقوعه في الجملة **إشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل** أي لأصل القضية وهو الجزء الأول **في الكيف** أي في الإيجاب والسلب **وموافقة** له **في الكم** أي في الكلية والجزئية فإذا قلنا كل إنسان كاتب بالفعل لا دائما فمعنى "لا دائما" أن الكتابة ليست بدائمة للإنسان ما دام ذات الإنسان موجودة فإذا لم تكن دائمة فيكون سلب الكتابة واقعا في زمان من الأزمنة الثلاثة ف"لا دائما" عبارة عن لا شيء من الإنسان بكاتب بالدوام فهو مخالف للأصل في الكيف وموافق له في الكم **فافهم** إشارة إلى أن المطلقة العامة المفهومة من اللادوام مخالفة للأصل في الكيف أي في الإيجاب والسلب إن كان الأصل موجبة فتضمن اللادوام سالبة وإن كان سالبة فتضمن موجبة وأما كون المطلقة العامة موافقة للأصل في الكم أي في الكلية والجزئية فلا يكون كذا إذ لا دليل في "لا دائما" على

كونها موافقة له فيهما لكنه موجود على كونها مخالفة له في الإيجاب والسلب وهو حرف "لا" في "لا دائما"...

....

قوله المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل قوله والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ...

قوله المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ومثال السالبة نحو لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل **قوله والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل** ومثال الموجبة نحو قولنا كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل وإنما مثل ههنا بالسالبة وفي السابق بالموجبة تنبيها على أن الموجبة والسالبة سيان في أداء المقصود بالتمثيل و لا اختصاص للتمثيل بأحدهما ...

....

قوله والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الإطلاق فسميت الأولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة

المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتامّا لا دائما أي كل إنسان متنفّس بالفعل ...،

قوله والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الإطلاق فسميت القضية **الأولى وقتية و**القضية **الثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل** ومثال السالبة نحو لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما أي كل قمر منخسف بالفعل **والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء من الإنسان بمتنفّس بالضرورة وقتامّا لا دائما أي كل إنسان متنفّس بالفعل** ومثال الموجبة نحو كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاما لا دائما أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل وإنما مثل ههنا بالسالبة وفي السابق بالموجبة تنبيها على أن المقصود بيان التمثيل ...

....

قوله باللاضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بإمكان نقيضها لأن الإمكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف قوله الوجودية اللاضرورية لأن معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت من الأوقات ولاشتمالها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام فهي مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة إحداهما موجبة والأخرى سالبة ...

قوله باللاضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا أي اللاضرورة **حكما بإمكان نقيضها** أي نقيض النسبة المذكورة **لأن الإمكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل** أي المخالف كما مر في تعريف الممكنة **فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف** أي الإيجاب والسلب **قوله الوجودية اللاضرورية لأن معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت من الأوقات ولاشتمالها على اللاضرورة** يعني إنما سميت هذه القضية بالوجودية اللاضرورية لكونها مشتملة على معنى الوجود أي فعلية النسبة وعلى قيد اللاضرورة الذاتية **فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو"كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة"** لأنه حكم فيها بإمكان نقيض النسبة المذكورة في أصل القضية وهو عدم التنفس له **أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام فهي** أي الوجودية اللاضرورية **مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة إحداهما موجبة والأخرى سالبة** كما رأيت في مثالها ...

....

قوله أو باللادوام الذاتي إنما قيد المصنف اللادوام بالذاتي لأن تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي أيضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم ...

قوله أو باللادوام الذاتي هنا إيراد على عبارة الماتن وهو أنه رحمه الله لم قيد اللادوام بالذاتي دون الوصفي؟ فيذكره الشارح بقوله **إنما قيد المصنف** رحمه الله **اللادوام بالذاتي** ثم أجاب بقوله **لأن تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف** يعني أن في العامتين أي المشروطة العامة والعرفية العامة دواما وصفيا فلو قيدنا باللادوام الوصفي لزم اجتماع النقيضين أي الدوام بحسب الوصف وعدم الدوام بحسبه بخلاف اللادوام الذاتي فإنه لا منافاة بين الدوام

بحسب الوصف وعدم الدوام بحسب الذات إذ هما يجتمعان **نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين** الوقتية المطلقة أي النسبة ضرورية في الوقت المعين ما دام الوصف ثابتا للموضوع والمنتشرة المطلقة أي النسبة ضرورية في وقت ما ما دام الوصف ثابتا للموضوع **باللادوام الوصفي أيضا** لأن فيهما ضرورية ذاتية مقيدة بالوقت معينا أو غير معين وفي اللادوام الوصفي عدم الدوام بحسب الوصف فلا منافاة بين الضرورة بحسب الذات وعدم الدوام بحسب الوصف **لكن هذا التركيب** أي هذا التقييد **غير معتبر** في الحجة **عندهم** إذ المعتبر تقييدهما باللادوام الذاتي والغرض عن الكلام الآتي تفصيل القضايا الصحيحة وغير الصحيحة المعتبرة وغير المعتبرة بعد تقييدها باللادوام واللاضرورة مطلقا أي ذاتيا أو وصفيا ...

....

واعلم أنه كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييدها سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع مع كل من تلك القيود الأربعة ستة عشر ثلثة منها غير صحيحة وأربعة منها صحيحة معتبرة والتسعة الباقية صحيحة لكن غير معتبرة ...

واعلم أنه كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع[1] **باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها** أي الأربع **باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييدها** أي القضايا الثلاثة **سوى المشروطة العامة من تلك الجملة** أي من القضايا الأربع **باللاضرورة الوصفية** فلا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية لأن الحكم فيها بالضرورة الوصفية فيلزم اجتماع النقيضين أي الضرورة بحسب الوصف وعدم الضرورة بحسب الوصف **فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة** أي ضرب **كل من تلك القضايا الأربع** أي العامتين والوقتيتين **مع كل من تلك القيود الأربعة** أي اللادوام الذاتي والوصفي واللاضرورة الذاتية والوصفية **ستة عشر** احتمالات **ثلثة منها** أي من الاحتمالات الستة عشر **غير صحيحة** فالأول تقييد المشروطة العامة باللادوام الوصفي والثاني تقييد

---

[1] أي القضايا الأربع هي المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

العرفية العامة بضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسبه والثالث تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية واحتمالات **أربعة منها صحيحة معتبرة** هي الاحتمالات الأربعة المذكورة في المتن أي تقييد العامتين والوقتيتين باللادوام الذاتي والاحتمالات **التسعة الباقية صحيحة لكن غير معتبرة** عندهم وهي تقييد العامتين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية وتقييد الوقتيتين باللادوام الوصفي وتقييد الوقتيتين والعرفية العامة باللاضرورة الوصفية ...

....

واعلم أيضا أنه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان أيضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا باللادوام الذاتي أو الوصفي لكن هذه المحتملات الثلاثة أيضا غير معتبرة عندهم ...

واعلم أيضا أنه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها أي المطلقة العامة **باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان** أي تقييد المطلقة العامة باللادوام الوصفي وتقييدها باللاضرورة الوصفية **أيضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة** لذا لم يتعرض بهما المصنف لأن المعتبر في الفن ليس إلا تقييد العامتين والوقتيتين باللادوام واللاضرورة الذاتيتين **وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها** أي الممكنة العامة **باللاضرورة الوصفية وكذا** يصح تقييدها أيضا **باللادوام الذاتي أو الوصفي لكن هذه المحتملات الثلاثة** أي تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الوصفية أو تقييدها باللادوام الذاتي والوصفي **أيضا غير معتبرة عندهم** وإن كانت صحيحة ...

....

وينبغي أن يعلم أن التركيب لا ينحصر فيما أشرنا إليه بل سيجيء الإشارة إلى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة أخرى لم يتعرضوا لها لكن المتفطن بعد التنبه لما ذكرنا يتمكن من استخراج أي قدر شاء قوله الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائما أي كل إنسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة قوله باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا كما أنه حكم في الممكنة العامة باللاضرورة عن الجانب المخالف فقد يحكم باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف هو إمكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق هو إمكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بإمكان الطرف الموافق وإمكان الطرف المقابل نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإن معناه كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام ...

وينبغي أن يعلم أن التركيب لا ينحصر فيما أشرنا إليه وهو أربعة وعشرون صورة **بل سيجيء الإشارة إلى بعض آخر** في العكس المستوي **ويمكن تركيبات كثيرة أخرى** لأن كيفية النسبة غير منحصرة في الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام بل الدوام ثلثة أزلي وذاتي ووصفي واللاضرورة مقول بالاشتراك على أربعة معان الإمكان العامي والخاصي والأخص والاستقبالي **لم يتعرضوا لها** أي لتلك التركيبات **لكن المتفطن بعد التنبه لما ذكرنا** في الأوراق الماضية **يتمكن من استخراج أيّ قدر شاء قوله الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائما أي كل إنسان متنفس بالفعل** ومثال الموجبة كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل **فهي** الوجودية اللادائمة **مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة قوله باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا كما أنه حكم في الممكنة العامة باللاضرورة عن الجانب المخالف**

فقد يحكم باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف هو إمكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق هو إمكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بإمكان الطرف الموافق وإمكان الطرف المقابل نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإن معناه كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام فإن المفهوم من الإمكان الخاص أن الجانب المخالف للقضية والجانب الموافق لها كليهما ليسا بضروريين أي أن سلب الكتابة عن الإنسان في المثال المذكور ليس بضروري فحصل ممكنة عامة موجبة وكذا ثبوت الكتابة له أيضا ليس بضروري فحصل ممكنة عامة سالبة كما ترى ...

وهذه مركبات لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لما قيد بهما ...

قوله وهذه مركبات أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة قوله مخالفتي الكيفية أي في الإيجاب والسلب وقد مر بيان ذلك في بيان معنى اللادوام واللاضرورة وأما الموافقة في الكلية والجزئية فلأن الموضوع في القضية المركبة أمر واحد قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فإن كان الحكم في الجزء الأول على كل الأفراد كان في الجزء الثاني أيضا على كلها وإن كان على بعض الأفراد في الأول هكذا في الثاني قوله "لما قيد بهما" أي القضية التي قيدت بهما أي باللادوام واللاضرورة يعني لأصل القضية ...

قوله وهذه مركبات أي هذه القضايا السبع المذكورة في المتن والشرح **وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة قوله مخالفتي الكيفية أي** مطلقة عامة وممكنة عامة حال كونهما مخالفتين للجزء الأول **في الإيجاب والسلب وقد مر بيان ذلك** أي المخالفة في الإيجاب والسلب **في بيان معنى اللادوام واللاضرورة وأما الموافقة** أي كونهما

موافقتين لأصل القضية في الكمية أي **الكلية والجزئية فلأن الموضوع في القضية المركبة أمر واحد قد حكم عليه** أي على ذلك الأمر الواحد **بحكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فإن كان الحكم في الجزء الأول** أي أصل القضية **على كل الأفراد كان** الحكم **في الجزء الثاني أيضا على كلها** أي كل الأفراد نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما أي لا شيء منه بضاحك بالفعل **وإن كان** الحكم **على بعض الأفراد** من الموضوع **في** الجزء **الأول هكذا** أي الحكم على بعضها **في** الجزء **الثاني** أيضا نحو بعض الإنسان ضاحك بالفعل لا دائما أي بعضه ليس بضاحك بالفعل **قوله لما قيد بهما أي القضية التي قيدت بهما أي باللادوام واللاضرورة يعني لأصل القضية** فعلم أن المراد من ما الموصولة أصل القضية والضمير المرفوع في قيد/ قيدت راجع إلى الموصول والضمير المجرور في "بهما" عائد على اللادوام واللاضرورة ..

فصل

الشرطية متّصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها ...

قوله على تقدير أخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين أو سلبيتين فقولنا كلّما لم يكن زيد حيوانا لم يكن إنسانا متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا ...

قوله على تقدير أي تسليم نسبة **أخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين** نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **أو سلبيتين** نحو إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا **أو مختلفين** بأن تكون أحدهما موجبة وثانيها سالبة وبالعكس مثل إن كانت الشمس طالعة فلم يكن الليل موجودا وإن لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود **فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن إنسانا متصلة موجبة** لأن كون الشرطية موجبة وسالبة باعتبار النسبة والحكم لا باعتبار إيجاب الطرفين وسلبهما فإن كان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين فموجبة وإلا سالبة فقولنا المذكور موجبة باعتبار الحكم بالاتصال بين النسبتين أي عدم الإنسانية لزيد متصل بعدم الحيوانية له وإن كان الطرفان سلبيين **فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها**

باتصال النسبتين والمتصلة **السالبة ما حكم فيها بسبب اتصالهما نحو ليس البتّة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا** فإنها متصلة سالبة باعتبار النسبة أي حكم فيها بسلب الاتصال بين النسبتين أي وجود الليل غير متصل لطلوع الشمس بل عدم الوجود له متصل له وإن كان الطرفان إيجابيين ...

لزومية إن كان ذلك بعلاقة وإلا فاتفاقية ...

وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال بعلاقة والسالبة ما حكم فيها بأنه ليس هناك اتصال بعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال أو كان لكن لا بعلاقة وأما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال أو نفيه من غير أن يكون ذلك مستندا إلى العلاقة نحو كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق وليس كلما كان الإنسان ناطقا كان الفرس ناهقا فتدبّر قوله بعلاقة وهي أمر بسببه يستصحب المقدم التالي كعلاقة طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ...

وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال بين النسبتين **بعلاقة** نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإنه حكم فيها بالاتصال بين طلوع الشمس ووجود النهار بعلاقة وهي العلية **و**اللزومية **السالبة ما حكم فيها بأنه ليس هناك اتصال بعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال** أصلا نحو ليس البتة كانت الشمس طالعة فالليل موجود فإنه ليس باتصال أصلا بين طلوع الشمس ووجود الليل **أو كان** الاتصال **لكن لا بعلاقة** مثل ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا فإنه وإن كان بين نطق الإنسان ونهق الحمار اتصال اتفاقي لكن لا بعلاقة فإن نطق الإنسان ليس علة لنهق الحمار **وأما** المتصلة **الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال** في الموجبة **أو نفيه** أي نفي الاتصال في السالبة **من غير أن يكون ذلك** أي الحكم بمجرّد الاتصال ونفيه **مستندا** أي منسوبا **إلى العلاقة** لأن الاتفاقية ما حكم فيها بمجرد الاتصال في الواقع بدون لحاظ العلاقة سواء كان بينهما علاقة أو لا **نحو كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق** في الموجبة فإنه حكم فيها بمجرد الاتصال الاتفاقي بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار

في الواقع من غير أن يكون بينهما علاقة **وليس كلما كان الإنسان ناطقا كان الفرس ناهقا** في الاتفاقية السالبة فإنه حكم فيها بنفي الاتصال بين ناطقية الإنسان وناهقية الفرس إذ الفرس تارة لا يكون ناهقا **فتدبّر** إشارة إلى السؤال وجوابه أعني أن أقسام الشرطية ثلاثة فإن كان الحكم إما بلزوم فلزومية وإما بالاتفاق فاتفاقية أو بالإطلاق أي من غير أن يكون الحكم مستندا إلى العلاقة فمطلقة فترك القسم الثالث مما لا وجه له والجواب عنه أن المطلقة لا تحقق لها بدون اللزومية والاتفاقية فهي داخلة تحتهما فلا حاجة إلى ذكرها بالاستقلال **قوله بعلاقة وهي أمر بسببه يستصحب المقدم التالي** يعني يطلب المقدم مصاحبة التالي في نفسه **كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** فيطلب طلوع الشمس مصاحبة وجود النهار...

ومنفصلة إن حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما صدقا وكذبا معا وهي الحقيقية أو صدقا فقط فمانعة الجمع أو كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية إن كان التنافي لذاتي الجزئين وإلا فاتفاقية ...

قوله بتنافي النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين أو سلبيتين أو مختلفتين فإن كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وإن كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة قوله وهي الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا أو حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا أو منقسما بمتساويين ...

قوله بتنافي النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين نحو هذا العدد إما زوج أو فرد إذ بينهما منافاة فإن كان زوجا فليس بفرد وإن كان فردا فليس بزوج **أو** كانت النسبتان **سلبيتين** بأن يكون السلب مأخوذا فيهما نحو هذا الشيء إما لاشجر وإما لاحجر فهي شرطية منفصلة مانعة الخلو بأن يصدقا على مادة كالإنسان أو يصدق أحدهما بدون الآخر على مادة كالنخل وإن يقال أن يرتفع كلاهما فليس كذا **أو**

مختلفين فإن كان الحكم فيها أي في تلك القضية **بتنافيهما** أي بالتنافي بين النسبتين **فهي منفصلة موجبة** نحو هذا العدد إما زوج أو فرد فإنه حكم فيها بالتنافي بين الزوج والفرد **وإن كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة** نحو ليس هذا العدد إما زوجا أو منقسما بمتساويين فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين الزوج والمنقسم بمتساويين **وهي الحقيقة فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب** الصدق بمعنى التحقق والكذب بمعنى الانتفاء أي هي ما حكم فيها بامتناع أن تتحقق النسبتان معا وأن تنتفيا معا **كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا** فيمتنع أن تتحقق النسبتان معا أي كون العدد زوجا وفردا معا وأن تنتفيا معا أي عدم كونه زوجا وفردا معا **أو حكم**[1] **فيها** أي في المنفصلة الحقيقية **بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا أو منقسما بمتساويين** فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين الزوج والمنقسم بمتساويين صدقا فإنهما يصدقان كالأربعة وكذبا فإنهما قد لا يصدقان بأن يكون هذا العدد فردا وإنما سميت هذا القضية حقيقية لأن التنافي فيها على حقيقة ...

....

والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الصدق فقط نحو هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الكذب فقط نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق قوله أو صدقا فقط أي لا في الكذب أو مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز أن تجتمع النسبتان في الكذب وأن لا تجتمعا ويقال للمعنى الأول مانعة الجمع بالمعنى الأخص والثاني بالمعنى الأعم ...

---

[1] عطف على "حكم" السابق.

والقضية **المنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين** أي بامتناع أن تتحقق النسبتان معا وأن تنتفيا معا **أو لا تنافيهما في الصدق فقط نحو هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا** فيمتنع أن يكون هذا الشيء شجرا وحجرا معا وإن يمكن أن يرتفعا معا بأن يكون هذا الشيء فرسا ونحو ليس أن يكون هذا الإنسان حيوانا أو أسود فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين النسبتين في الصدق فإنهما قد يصدقان بأن يكون هذا الإنسان حيوانا أسود والقضية **المنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الكذب فقط** أي ما حكم فيها بامتناع أن تنتفي النسبتان معا وإن تجتمعا **نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق** فإنه حكم فيها بامتناع أن لا يكون زيد في البحر وأن يغرق لكنه يمكن أن يكون فيه وأن لا يغرق فإنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الصدق ومثال السالبة ليس إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا فإنه لا منافاة بين كذب الشجر والحجر أي اللاشجر واللاحجر **قوله أو صدقا** أي حكم بالتنافي في الصدق **لا في الكذب أو** حكم بالتنافي في الصدق **مع قطع النظر عن** التنافي في **الكذب حتى جاز أن تجتمع النسبتان في الكذب** أي في الانتفاء **وأن لا تجتمعا** فيه **ويقال للمعنى الأول** أي للتنافي بين النسبتين في الصدق أي التحقق لا في الكذب **مانعة الجمع بالمعنى الأخص** ويقال للمعنى **الثاني** أي للتنافي بينهما في الصدق مع قطع النظر عن التنافي في الكذب مانعة الجمع **بالمعنى الأعم** لكونه أعم من أن يكون بينهما تناف في الكذب أو لا **أو كذبا فقط** أي تنافيا في الكذب **لا في الصدق أو** تنافيا في الكذب **مع قطع النظر عن** التنافي في **الصدق** حتى جاز أن تجتمع النسبتان في الصدق أي التحقق وأن لا تجتمعا فيه والمعنى **الأول مانعة الخلو بالمعنى الأخص** والمعنى **الثاني بالمعنى الأعم** لكونه أعم من أن يكون بينهما تناف في الصدق أو لا ...

....

قوله لذاتي الجزئين أي إن كانت المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في إنسان يكون أسود وغير كاتب أو يكون كاتبا وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة إذ قد يجتمع السواد

والكتابة في الصدق أو في الكذب في مادة أخرى فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية وتلك منفصلة عنادية ...

قوله لذاتي الجزئين أي إن كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا بأن يقتضي مفهوم أحدهما أن يكون متنافيا للآخر **كالمنافاة بين الزوجية والفردية** فإنها ناشئة عن ذاتيهما **لا من خصوص المادة** أي لا يكون المنافاة بين الطرفين في مادة خاص **كالمنافاة بين السواد الكتابة في إنسان** خاص **يكون أسود وغير كاتب أو يكون كاتبا وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة** وهي الإنسان إما أن يكون أسود أو كاتبا **واقعة** لكن **لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة إذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق** كالحبشي الكاتب **أو في الكذب في مادة أخرى** كالإنجليز اللاكاتب **فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية** لكون المنافاة اتفاقا **وتلك** الشرطية المذكورة قبل **منفصلة عنادية** لكون التنافي عنادا هذا وقت الشروع في التقسيم الثاني للشرطية إلى المحصورة والمخصوصة والمهملة كانقسام الحملية إليها بالفرق من حيث إن انقسام الحملية إليها باعتبار أفراد الموضوع وانقسام الشرطية إليها باعتبار تقادير المقدم فكأن تقادير الشرطية كأفراد الحملية والتقادير هي الأحوال العارضة للمقدم واقعة كانت أو فرضية ممكنة الاجتماع مع المقدم سوى الأمور المقارنة له بالإمكان أو بالفعل ...

ثم الحكم في الشرطية إن كان على جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقا فجزئية أو معينا فشخصية وإلا فمهملة ...

قوله ثم الحكم إلخ كما أن الحملية تنقسم إلى محصورة ومهملة وشخصية وطبعية كذلك الشرطية أيضا سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم إلى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية و لا تعقل الطبعية ههنا قوله على جميع تقادير المقدم كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ...

فقوله ثم الحكم إلخ كما أن القضية **الحملية تنقسم إلى** قضايا **محصورة ومهملة وشخصية وطبعية كذلك** القضية **الشرطية أيضا سواء كانت الشرطية متصلة أو منفصلة تنقسم إلى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية** فإن حكم اتصالا أو انفصالا على تقدير معين فشخصية وإلا فإن بين كمية التقادير كلا أو بعضا فمحصورة كلية أو جزئية وإلا فمهملة سيأتي أمثلتها **ولا تعقل الطبعية ههنا** أي الشرطية الطبعية غير معقولة فضلا عن أن يكون معتبرة لأن الحكم في الشرطية إما بالاتصال أو بنفيه وإما بالانفصال أو بنفيه فليس الحكم فيها على نفس الطبعية حتى تتصور فيها القضية الطبعية أو لأن الحكم فيها على التقادير لا على نفس الطبيعة واعتبارها واجب **قوله** الحكم **على جميع تقادير المقدم** شرطية كلية **كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** فإنه حكم فيها بوجود النهار على جميع تقادير طلوع الشمس أي جميع الأحوال والأوضاع والأزمنة لطلوعها ...

....

قوله فكلية وسورها في المتصلة الموجبة كلّما ومهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة دائما وأبدا ونحوهما هذا في الموجبة أما في السالبة مطلقا فسورها ليس البتّة قوله أو بعضها مطلقا أي على بعض غير معين كقولك قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا قوله فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون قوله فشخصية كقولنا إن جئتني اليوم فأكرمتك قوله وإلا أي وإن لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا قوله فمهملة نحو إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا ...

قوله فكلية وسورها أي سور الكلية **في** الشرطية **المتصلة الموجبة كلّما ومهما ومتى وما في معناها**[1] في غير العربية نحوجب جب في الأردية **وفي** الشرطية **المنفصلة دائما وأبدا ونحوهما**[2] كالسرمد **هذا** السور **في** المنفصلة **الموجبة** نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا **أما** السور **في السالبة مطلقا** أي في المتصلة والمنفصلة السالبتين كليهما **فسورها ليس البتّة** نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود **قوله أو بعضها مطلقا أي** إن كان الحكم **على بعض** التقادير للمقدم **غير معين** فجزئية **كقولك قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا** فإنه حكم فيها بلزوم الإنسانية على بعض تقادير كونه حيوانا **قوله فجزئية وسورها في** الشرطية **الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون وفي** الشرطية **السالبة كذلك** أي متصلة كانت أو منفصلة **قد لا يكون قوله فشخصية** أي إن كان الحكم بالاتصال أو الانفصال على تقدير معين فشخصية **كقولنا إن جئتني اليوم فأكرمتك** فإنه حكم فيها بالإكرام على تقدير معين للمقدم وهو مجيئك اليوم ومثال المنفصلة إما أن تظهر اليوم الشمس وإما أن لا تكون مضيئة **قوله وإلا أي وإن لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا قوله فمهملة نحو إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا** فإنه يسكت فيها عن بيان كلية المقدم وبعضها مطلقا أي معينا كانت أو غير معين ...

وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان ...

قوله في الأصل أي قبل دخول أداة الاتصال والانفصال عليهما قوله حمليتان كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان قوله أو متصلتان كقولنا كلما كان إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة فإن طرفيها وهما قولنا إن كانت

---

[1] أي في معنى كلّما ومهما ومتى.

[2] أي نحو دائم وأبد.

الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان قوله أو منفصلتان كقولنا كلما كان دائما إما أن تكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما قوله أو مختلفتان بأن يكون إحدى الطرفين حملية والأخرى متصلة أو إحداهما حملية والأخرى منفصلة أو إحداهما متصلة والأخرى منفصلة ...

قوله في الأصل أى المقدم والتالي هما **قبل دخول أداة الاتصال والانفصال عليهما** قضيتان حمليتان لأن الأداة مانعة لكون المقدم والتالي قضايا بالفعل فإنها رابطة بالفعل بينهما **قوله حمليتان كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن طرفيها** قبل دخول إن **وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان قوله أو متصلان** كقولنا كلما كان إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان **فإن طرفيها** أي طرفي القضية المذكورة **وهما قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان قوله أو منفصلتان** كقولنا كلما كان **دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما** فإن طرفيها وهما قولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا وقولنا فدائما إما أن يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما قضيتان منفصلتان **قوله أو مختلفتان بأن يكون إحدى الطرفين حملية والأخرى متصلة أو إحداهما حملية والأخرى منفصلة أو إحداهما متصلة والأخرى منفصلة ...**

....

فالأقسام ستة وعليك باستخراج ما تركنا من الأمثلة ...

فالأقسام أي أقسام المتصلات **ستة** وكذا أقسام المنفصلات **وعليك باستخراج ما تركناه من الأمثلة** أما أمثلة المتصلات تفصيلا فالأول أن يكون المقدم حملية والتالي متصلة نحو إن كانت الشمس علة لوجود

النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني أن يكون المقدم متصلة والتالي حملية نحو إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار معلول لطلوع الشمس والثالث أن يكون المقدم حملية والتالي منفصلة نحو إن كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد والرابع أن يكون المقدم منفصلة والتالي حملية نحو إن كان هذا إما زوجا أو فردا كان هذا عددا والخامس أن يكون المقدم متصلة والتالي منفصلة نحو إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا والسادس أن يكون المقدم منفصلة والتالي متصلة مثل إن كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أمثلة المنفصلات فالأول أن يكون المقدم حملية والتالي متصلة نحو إما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني أن يكون المقدم متصلة والتالي حملية مثل إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار والثالث أن يكون المقدم حملية والتالي منفصلة نحو إما أن هذا الشيء ليس عددا وإما أن يكون إما فردا أو زوجا والرابع أن يكون المقدم منفصلة والتالي حملية نحو إما أن يكون هذا الشيء إما فردا أو زوجا وإما أن يكون ليس عددا والخامس أن يكون المقدم متصلة والتالي منفصلة نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن تكون إما الشمس طالعة أو النهار موجودا والسادس أن يكون المقدم منفصلة والتالي متصلة مثل إما أن تكون إما الشمس طالعة أو النهار موجودا وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ...

إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال عن التمام ...

قوله عن التمام أي عن أن يصحّ السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتمل للصدق والكذب ولا نعني بالقضية إلا هذا فإذا أدخلت عليه أداة الاتصال مثلا وقلت إن كانت الشمس طالعة لم يصح حينئذ أن تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت إلى أن تضم إليه قولك مثلا فالنهار موجود ...

قوله عن التمام أي إن القضيتين حمليتين أو كانت متصلتين أو منفصلتين أو مختلفين خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال **عن أن يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتمل للصدق والكذب و لا نعني بالقضية إلا هذا** أي السكوت عليها واحتمالها الصدق والكذب **فإذا أدخلت عليه** أي على تلك القضية **أداة الاتصال مثلا وقلت "إن كانت الشمس طالعة" لم يصح حينئذ أن تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب** أيضا **بل احتجت** القضية المدخولة عليها أداة الاتصال في صحة السكوت **إلى أن تضم**[1] **إليه قولك مثلا فالنهار موجود** فإن ما يسكت ويحتمل الصدق والكذب في الحقيقة هو الحكم لكن الأداة اتصالا كانت أو انفصالا مانعة عن الحكم في الأطراف ويوجد الحكم إذا أدخلت عليها الأداة ...

فصل في التناقض

التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس ....

قوله اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين دون الشيئين إما لأن التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل وإما لأن الكلام في تناقض القضايا قوله بحيث يلزم إلخ خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فإنهما قد يصدقان معا نحو بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين قوله وبالعكس أي ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فإنهما قد تكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان بإنسان وكل حيوان إنسان فلم يتحقق التناقض بين الكليتين أيضا فقد علم أن القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرّح به المصنّف رحمه الله ...

---

[1] بصيغة المجهول.

التناقض لغة يقال في كلامه تناقض أي بعضه يقتضي إبطال بعض وتناقض القولان إذا تخالفا وتعارضا واصطلاحا النسبة بين المتناقضين وأطلق عليها مادة النقض بصيغة التفاعل لأن كل واحد من القضيتين يبطل الحكم الذي ألزمته الأخرى **قوله اختلاف القضيتين** هنا سؤال لم **قيد** الاختلاف **بالقضيتين دون الشيئين** بأن لم يقل اختلاف الشيئين ليعم المفردات أيضا؟ فأجاب بوجهين الأول أن التناقض لا يجري بين المفردات على المذهب الضعيف لأن التناقض الحقيقي ما هو بين القضايا وإطلاقه على ما هو في المفردات على سبيل المجاز فأشار إليه بقوله **إما لأن التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل** في "قيل" إشعار بالمذهب الركيك في أكثر الأحيان ولذا يقال له كلمة التمريض والثاني أن الكلام في تناقض القضايا لا المفردات فأشار إليه بقوله **وإما لأن الكلام في تناقض القضايا** فاللام في التناقض للعهد أي الكلام في التناقض الذي من أحكام القضايا **قوله بحيث يلزم لذاته إلخ** بقيد "لذاته" احترز عن التناقض الذي يكون بين القضيتين بالواسطة كقولنا زيد إنسان وزيد ليس بناطق فزيد إنسان في قوة زيد ناطق وزيد ليس بناطق في قوة زيد ليس بإنسان فلم يلزم من صدق كل كذب الأخرى بالذات بل لزم بالواسطة **خرج بهذ القيد** وهو أن يلزم من صدق كل من القضيتين كذب الأخرى **الاختلاف الواقع بين** القضية **الموجبة** والقضية **السالبة الجزئيتين فإنهما** أي تينك الجزئيتين **قد تصدقان معا نحو بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان** كالفرس **فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين** لأنه لم يلزم من صدق الأول كذب الثاني وبالعكس واعلم أن أهل الفن أخرجوا القضايا الذهنية الغير المتعارفة أيضا عن التناقض كقولنا بعض النوع إنسان ولا شيء من النوع بإنسان إذ صدق الإنسان على النوع ليس بمتعارف لأن الإنسان لا يصدق على النوع كصدق الكلي على جزئياته **قوله وبالعكس أي ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذ القيد** وهو أن يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى **الاختلاف الواقع بين** القضية **الموجبة** والقضية **السالبة الكليتين فإنهما** أي تينك الكليتين **قد تكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان بإنسان وكل حيوان إنسان** فلم يلزم من كذب الأول صدق الثاني وبالعكس **فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضا فقد علم أن القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما** أي اختلاف تينك القضيتين **في الكم** أي الكلية والجزئية فإن كانت الأولى كلية فالثانية جزئية وبالعكس **كما سيصرّح المصنّف به** أي باختلاف الكم في المحصورتين في الصفحات التالية **أيضا** ...

ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتّحاد فيما عداها ...

قوله ولا بد من الاختلاف أي يشترط في التناقض أن يكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة ضرورة أن الموجبتين وكذا السالبتين قد تجتمعان في الصدق والكذب معا ثم إن كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضا كما مرّ ثم إن كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة فإن الضروريتين قد تكذبان معا كقولنا كل إنسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة والممكنتين قد تصدقان معا كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام قوله والاتّحاد فيما عداها أي يشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة أعني الكيف والكم والجهة وقد ضبطوا هذا الاتّحاد في ضمن الاتّحاد في أمور ثمانية ...

قال قائلهم شعر:

در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع و محمول و مكان
وحدت شرط و اضافت جزء و كل قوت و فعل ست در آخر زمان

قوله ولا بدّ من الاختلاف أي يشترط في تحقق **التناقض أن تكون إحدى القضيتين** قضية **موجبة والأخرى** قضية **سالبة ضرورة أن** القضيتين **الموجبتين وكذا** القضيتين **السالبتين قد تجتمعان في الصدق معا** نحو كل إنسان حيوان وبعضه حيوان فإنهما موجبتان صادقتان ولا شيء من الإنسان بفرس وبعضه ليس بفرس فإنهما سالبتان صادقتان أيضا فلم يتحقق التناقض إذ لتحققه وجب أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وأمكن هذا في صورة كون إحداهما موجبة والأخرى سالبة **والكذب معا** كقولنا كل إنسان فرس وبعضه فرس فإنهما موجبتان كاذبتان فلم يتحقق التناقض وكذا لا شيء من الإنسان بحيوان وبعضه ليس بحيوان لما مرّ **ثم إن كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما** أي اختلاف تينك المحصورتين **في الكم** أي في الكلية والجزئية **أيضا كما مرّ** أي كالاختلاف في الكيف أي في الإيجاب والسلب إذ الكليتان وكذا الجزئيتان قد تجتمعان في الصدق والكذب معا نحو لا شيء من الحيوان بإنسان وكل حيوان إنسان فلا

شك في كون كل واحد منهما كاذبا فلم يتحقق بينهما التناقض لكونهما كاذبتين وكل إنسان كاتب بالقوة ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل فلم يتحقق ههنا التناقض أيضا إذ هما كليتان صادقتان وكذا الجزئيتان قد تجتمعان في الصدق والكذب نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان فلا تناقض ههنا لكونهما صادقتين **ثم إن كانتا** قضيتين **موجهتين يجب اختلافهما** أي اختلاف تينك القضيتين **في الجهة فإن الضروريتين قد تكذبان معا نحو لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة** إذ حكم فيها بضرورة سلب الكاتب عن الإنسان ما دام ذات الإنسان موجودا فلا كلام في كونه كاذبا **وكل إنسان كاتب بالضرورة** إذ حكم فيها بضرورة ثبوت الكاتب له ما دام ذات الإنسان موجودا وذا أيضا كاذب **والممكنتين** عطف على الضروريتين **قد تصدقان معا كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام** إذ فيه سلب الضرورة عن الجانب المخالف وهو عدم الكتابة **ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام** إذ حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف وهو الكتابة فهما صادقان فعلم أن اختلافهما في الجهة ضروري لتحقق التناقض فوجب أن تكون القضية الأولى ضرورية والثانية ممكنة وبالعكس **قوله والاتّحاد فيما عداها أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين** المتناقضتين **فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة أعني الكم**[1] **والكيف**[2] **والجهة قد ضبطوا هذا الاتّحاد في ضمن الاتحاد في الأمور الثمانية قال قائلهم قطعة در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان وحدت شرط وإضافت جزء وكل قوت وفعل أست در آخر زمان**[3] فإنه لا تناقض عند اختلاف الموضوع نحو زيد مهندس وعمرو ليس بمهندس وعند اختلاف المحمول نحو ذكوان ماجستير وهارون ليس ببكالوريوس وعند اختلاف المكان نحو زيد جالس في السوق وزيد ليس بجالس في الدار وعند اختلاف الشرط نحو الجسم نظيف بشرط كونه مغسولا والجسم ليس بنظيف بشرط كونه منتنا وعند اختلاف الإضافة نحو إعجاز أب لحنظلة وإعجاز ليس بأب لسلمان وعند اختلاف الجزء والكل نحو الأفريقي كله أسود والأفريقي بعضه ليس بأسود وعند اختلاف القوة والفعل نحو الإنسان خاضع أي بالقوة والإنسان ليس بخاضع أي بالفعل وعند اختلاف الزمان نحو زيد مضحك في

---

[1] أي في الكلية والجزئية.

[2] أي في الإيجاب والسلب.

[3] *تناقض کے تحقق کے لیے آٹھ وحدات شرط ہیں وحدت موضوع، وحدت محمول، وحدت مکان، وحدت شرط، وحدت اضافۃ جزء وکل، وحدت قوۃ وفعل اور آخری وحدت زمان۔*

الليل وزيد ليس بمضحك في النهار ففي الصور المذكورة لم يتحقق التناقض لعدم الاتّحاد في الأمور الثمانية ...

فالنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة ...

قوله فالنقيض للضرورية اعلم أن نقيض كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الإيجاب والسلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين إمكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الإيجاب هو إمكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام وقد عرفت أنه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الإيجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الإيجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة المتداولة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ...

قوله فالنقيض للضرورية اعلم أن نقيض كل شيء رفعه[1] أي رفع ذلك الشيء **فنقيض القضية التي حكم فيها** عائد على الموصول **بضرورة الإيجاب أو السلب** مبتدأ فخبره **هو قضية حكم فيها** عائد إلى القضية **بسلب تلك الضرورة** سواء إيجابا أو كانت سلبا **وسلب كل ضرورة هو عين إمكان الطرف المقابل** فكل كتاب جسم بالضرورة فإنه حكم فيه بضرورة الإيجاب أي إثبات الجسمية للكتاب ونقيضه يكون بإمكان طرفه المقابل أي بإمكان سلب الجسمية له فيقال بعض الكتاب ليس بجسم بالإمكان وكذا كل كتاب ليس بجسم بالضرورة وبعض الكتاب جسم بالإمكان ففي الأول ضرورة السلب والثاني سلب الضرورة أي إمكان الطرف المقابل وهو إيجاب الجسمية له **فنقيض ضرورة الإيجاب** هو **إمكان السلب ونقيض ضرورة السلب**

---

[1] اعلم أن المراد من الرفع أعم من الصريحي والضمني فكما أن الرفع نقيضه الصريح سلب الرفع والضمني الوضع كذا للعدم نقيضان سلب العدم والوجود.

هو **إمكان الإيجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام** فيلزمه أي سلب الدوام الثبوتُ في زمان من الأزمنة الثلاثة لأن النقيض الصريح للدوام هو سلب الدوام وفعلية الطرف المقابل لازم لسلب الدوام وهذا معنى قوله **وقد عرفت أنه يلزمه** أي سلب الدوام **فعلية الطرف المقابل** نحو كل مؤمن يدخل الجنة بالدوام فإنه حكم فيه بدوام إيجاب الدخول للمؤمن فنقيضه يكون بسلب دوامه وتلزم ذلك السلب فعلية الطرف المقابل أي فعلية سلب دخول الجنة لبعض المؤمن في أحد من الأزمنة فيقال بعض المؤمن لا يدخل الجنة[1] بالفعل وكذا بعض المؤمن ليس بداخل الجنة بالدوام[2] وكل مؤمن يدخل الجنة بالفعل **فرفع دوام الإيجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الإيجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة** نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ونقيضه بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة ونقيضه بعض الإنسان حجر بالإمكان العام **والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة** أي المطلقة العامة ليست نقيضا صريحا لها إذ نقيضها الصريح هو اللادوام ولازمه مطلقة عامة نحو كل مؤمن يدخل الجنة بالدوام بالفعل وبعضه ليس بداخل الجنة بالدوام ونقيضه كل مؤمن يدخل الجنة بالفعل **ولما لم يكن لنقيضها[3] الصريح وهو** أي النقيض الصريح **اللادوام مفهوم[4] محصل معتبر بين القضايا المتعارفة المتداولة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة** جواب سؤال مقدر تقريره أن المطلقة العامة لا نقيض للدائمة بل لازمة لنقيضها فكيف يصح قول المناطقة إن المطلقة العامة نقيض الدائمة؟ فجوابه أن المراد من النقيض هنا أعم من النقيض الصريحي والضمني فالمطلقة العامة نقيض ضمني ...

---

[1] أي ليس بداخل الجنة.

[2] فيه دوام السلب وفي الثاني سلب دوام السلب وهو فعلية الإيجاب أي دخول الجنة بالفعل.

[3] أي لنقيض الدائمة المطلقة.

[4] أي قضية ممتازة موضوعة للدلالة على الدوام.

وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة ...

ثم اعلم أن نسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية فإن الحينية الممكنة أي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضا صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا نقيضه ليس بعض الكتاب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني إلى العرفية كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة وذلك لأن الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متّصفة بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل في بعض أوقات الوصف العنواني وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة للعرفية العامة في الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكتاب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل والمصنّف لم يتعرّض لبيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط إذ لا يتعلّق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والأقيسة بخلاف باقي البسائط فتأمّل ...

ثم اعلم أن نسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية المطلقة أي إن الحينية الممكنة نقيض للمشروطة العامة كما أن الممكنة العامة نقيض للضرورية المطلقة **فإن الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضا صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا** فإنه حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف أي بضرورة إيجاب تحرك الأصابع للكاتب ما دام كاتبا **نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان** فإنه حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف أي إن الجانب المخالف وهو ثبوت تحرك الأصابع

للكاتب ليس بضروري ما دامت الكتابة وكذا لا شيء من آكل القليل فاسدة معدته بالضرورة ونقيضه بعض آكل القليل فاسدة معدته حين هو آكل القليل **ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة** المطلقة أي الحينية المطلقة نقيض العرفية العامة كما أن المطلقة العامة نقيض الدائمة المطلقة نحو بالدوام كل آكل الكثير فاسدة معدته ما دام آكل الكثير فإنه حكم فيها بدوام النسبة أي بفساد المعدة ما دام الإنسان متصفا بكثرة الأكل ونقيضه بعض آكل الكثير ليس بفاسدة معدته حين هو آكل الكثير بالفعل فإنه حكم فيها بسلب الدوام أي بفعلية النسبة حين ذات الموضوع متّصف بكثرة الأكل **وذلك** أي الحينية المطلقة نقيض للعرفية العامة **لأن الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة** بين الموضوع والمحمول **مادام ذات الموضوع متصفة بالوصف العنواني فنقيضها**[1] **الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل** لا الموافق **في بعض أوقات الوصف العنواني** أي يلزم رفع الدوام فعلية الطرف المقابل لأصل القضية في أحد من الأزمنة حين الاتصاف **وهذا** المذكور **معنى الحينية المطلقة المخالفة للعرفية العامة في الكيف** أي الإيجاب والسلب [2]**فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا** [3]**قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل** أي في أصل القضية حكم بدوام النسبة بين كل كاتب ومتحرك الأصابع ما دام اتصاف ذات الموضوع بالكتابة وفي نقيضه حكم بفعلية الطرف المقابل لأصل القضية أي بوقوع سلب التحرك عن بعض الكاتب حين اتصاف ذات الموضوع بالكتابة وكذا قولنا بالدوام لا شيء من المتعلّم غير مؤدّب ما دام متعلّما ونقيضه بعض المتعلّم غير مؤدّب حين هو متعلّم بالفعل **والمصنف لم يتعرّض**[4] أي لم يتصدّ **لبيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط** الثمانية **إذ لا يتعلّق بذلك** البيان **غرض** أي مقصد مفيد لا أنه لا نقائض لها لأنا علمنا أن نقيض كل شيء رفعه فنقيض الضرورة في وقت معين أو غير معين سلب تلك الضرورة أي إمكان الطرف المقابل في وقت معين أو في وقت غير معين فالأول الممكنة الوقتية والثاني الممكنة الدائمة وقد مضى تعريفهما **فيما سيأتي من مباحث**

---

[1] أي فنقيض الدوام.

[2] مبتدأ.

[3] خبر.

[4] جواب سؤال تقريره أن البسائط ثمانية ونقائض الستة مذكورة فلم لم يبين المصنف نقيض القضيتين؟ وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

العكوس والأقيسة بخلاف باقي البسائط إذ يلتحق بنقائضها غرض أما نقيض الوقتية المطلقة فممكنة وقتية ونقيض المنتشرة المطلقة فممكنة دائمة فالوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة المحمول للموضوع في وقت معين ونقيضه سلب تلك الضرورة في وقت معين عن الجانب المخالف للحكم في أصل القضية نحو بالضرورة كل نائم غافل وقت النوم فقد حكم فيه بضرورة الغفلة للنائم وقت النوم ونقيضه ليس بعض النائم بغافل وقت النوم بالإمكان العام فقد حكم فيه بسلب الضرورة أي بإمكان عدم الغفلة للنائم وقت النوم والمنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة المحمول للموضوع في وقت غير معين ونقيضه سلب تلك الضرورة دائما عن الجانب المخالف للحكم في أصل القضية نحو كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاما[1] فقد حكم فيه بضرورة التنفس للإنسان في وقت غير معين ونقيضه بعض الإنسان ليس بمتنفس وقتاما بالإمكان العام فقد حكم فيه بسلب ضرورة التنفّس له في وقت غير معين وبإمكان عدم التنفّس فيه **فتأمّل** إما في وجه عدم التعرّض لأن الحكم بضرورة الإيجاب أو السلب في وقت معين أو وقت ما في الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة مقيد أي إيجاب مقيد وسلب مقيد فهما متناقضان ولكن برفع القيد يجوز ارتفاع التناقض بينهما فلا يكونان متناقضين وذا ليس مما نحن فيه أو في تصفح نقيضهما وبيانه استيفاء للباب واجعل نقيضهما بناء على أن نقيض الضرورة الإمكان وإن لم يتعلق به غرض علمي ...

---

[1] أي في وقت غير معين.

وللمركّبة المفهوم المردّد بين نقيضي الجزئين ...

قوله وللمركّبة قد علمت أن نقيض كل شيء رفعه فاعلم أن رفع المركب إنما يكون برفع أحد جزئيه لا على التعيين بل على سبيل منع الخُلوّ إذ يجوز أن يكون برفع كلا الجزئين فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلوّ فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو هي قولنا إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما وأنت بعد اطلاعك على حقائق المركّبات ونقائض البسائط تتمكّن من استخراج تفاصيل نقائض المركّبات ...

قوله وللمركبة قد علمت أن نقيض كل شيء رفعه فاعلم أن رفع المركب إنما يكون برفع أحد جزئيه لا على التعيين بأن يرفع أولهما أو ثانيهما **بل على سبيل منع الخلو إذ يجوز أن يكون** النقيض **برفع كلا الجزئين** للمركبة أو برفع أحدها ولكن لا يجوز أن يكون النقيض بعدم رفع كليهما **فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو** كما مر[1]**فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل** [2]**قضية منفصلة مانعة الخلو وهي** أي القضية المنفصلة المانعة الخلو **قولنا إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما** فما ذكر هو مشروطة خاصة مركبة من المشروطة العامة والمطلقة العامة فنقيضها برفع إحدى هاتين القضيتين أو رفعهما فنقيض المشروطة حينية ممكنة إذ رفع الضرورة الإمكان ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة إذ تلزم رفع الدوام فعلية ثم جعل بين نقيضهما المفهوم المردد أي إما فصار نقيض المركبة **وأنت بعد اطلاعك على حقائق المركبات ونقائض البسائط تتمكن من استخراج تفاصيل نقائض المركبات** بأدنى تأمّل كما أن العرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة نحو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع

---

[1] مبتدأ.

[2] خبر.

بالفعل فنقيضه إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما وأن الوقتية مركبة من الوقتية المطلقة والمطلقة العامة نحو بالضرورة كل نائم غافل وقت النوم لا دائما أي لا شيء من النائم بغافل وقت النوم أو بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل فنقيضه بعض النائم ليس بغافل بالإمكان حين هو نائم وإما بعض النائم غافل وقت النوم دائما أو إما بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان وقت الحيلولة وإما بعض القمر منخسف دائما وأن المنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة نحو بالضرورة كل حيوان متنفس وقتاما لا دائما أي لا شيء من الحيوان بمتنفس بالفعل فنقيضه إما بعض الحيوان ليس بمتنفس بالإمكان العام وقتاما وإما بعض الحيوان متنفس دائما وكذا الوجودية اللاضرورية وهذه مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة كقولنا كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام فنقيضه إما بعض الإنسان ليس كاتبا دائما وإما بعض الإنسان كاتب بالضرورة وكذا الوجودية اللادائمة وهي مركبة من المطلقتين العامتين كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل فنقيضه إما بعض الإنسان ليس بضاحك دائما وإما بعض الإنسان ضاحك دائما وكذا الممكنة الخاصة المركبة من الممكنتين العامتين نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص أي كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام فنقيضه إما بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة وإما بعض الإنسان كاتب بالضرورة ...

ولكن في الجزئيّة بالنسبة إلى كل فرد فرد ...

قوله ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد فرد يعني لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان إذ قد تكذب المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائما ويكذب كلا نقيضي جزئيها أيضا وهما قولنا لا شيء من الحيوان بإنسان دائما وقولنا كل حيوان إنسان دائما وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن يوضع أفراد الموضوع كلها ضرورة أن نقيض الجزئية هي الكلية ثم تردّد بين نقيضي الجزئين بالنسبة إلى كل واحد من تلك الأفراد فيقال في المثال المذكور كل حيوان

إمّا إنسان دائما أو ليس بإنسان دائما وحينئذ فيصدق النقيض وهو قضية حملية مردّدة المحمول فقوله بالنسبة إلى كل فرد فرد أي أفراد الموضوع ...

قوله ولكن في المركبة **الجزئية بالنسبة إلى كل فرد فرد يعني [1]لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان[2] إذ قد تكذب المركبة الجزئية[3] كقولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائما** هذه وجودية لا دائمة مركبة جزئية كاذبة إذ الحيوان المذكور تحت لا دائما عين الحيوان المذكور في أصل القضية فكيف يمكن أن يصير الحيوان الذي هو إنسان لا إنسانا **ويكذب كلا نقيضي جزئيها** أي جزئي المركبة الجزئية **أيضا وهما** أي نقيضا جزئي المركبة الجزئية **قولنا لا شيء من الحيوان بإنسان دائما** هذا نقيض الجزء الأول ولا ريب في كذبه **وقولنا كل حيوان إنسان دائما** هذا نقيض الجزء الثاني ولا شك أيضا في كذبه فنقول بعد جعل الترديد إما لا شيء من الحيوان بإنسان دائما وإما كل حيوان إنسان دائما فلا حاجة إلى بيان الكذب فيه إذ هو ظاهر **وحينئذ** أي حين كون طريق المركبة الكلية كاذبا في أخذ نقيض المركبة الجزئية **[4]فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن يوضع أفراد الموضوع كلها ضرورة أن نقيض الجزئية هي الكلية ثم تردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة إلى كل واحد من تلك الأفراد فيقال في المثال المذكور كل حيوان إما إنسان دائما أو ليس بإنسان دائما** اعلم أن هذه القضية لا تكون نقيضا حقيقيا لقولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائما أي للوجودية اللادائمة فإن هاتين القضيتين أي الأصل

---

[1]هذا دفع وهم ناش من قول الماتن "للمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين" وهو أن يكون نقيض المركبة بذكر حرف الترديد بين نقيضي الجزئين والمركبة شاملة للكلية والجزئية كليهما فأخذ نقيض المركبة الجزئية كنقيض المركبة الكلية والأمر ليس كذلك.

[2]حال من نقيضي جزئيهما.

[3]حاصل الدفع إذا كان طريق أخذ نقيض المركبة الجزئية كنقيض المركبة الكلية قد يكون الأصل ونقيضه كلاهما كاذبين والقاعدة في النقيض إن كان الأصل كاذبا فيكون النقيض صادقا وبالعكس.

[4]*مرکبہ جزئیہ کی نقیض بنانے کے لیے تین امور ضروری ہیں، موضوع پر لفظ کل داخل کرنا کیونکہ جزئیہ کی نقیض کلیہ آتی ہے لہذا جب موضوع پر لفظ کل داخل ہو گا تو وہ قضیہ کلیہ بن جائے گا، مرکبہ جزئیہ کے دونوں جزؤں کی نقیض بنانا پھر دونوں نقیضوں کے درمیان تردید رکھنا، اس طریق پر مرکبہ جزئیہ کی نقیض بن جائے گی۔*

والنقيض موجبتان ومن شرائط التناقض الاختلاف في الإيجاب والسلب فيقال بإطلاق النقيض عليه تجوّزا وحينئذ فيصدق النقيض وهو قضية حملية مردّدة المحمول فقوله بالنسبة إلى كل فرد فرد أي من أفراد الموضوع ...

فصل في العكس المستوي

العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول أو التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلا لجواز عموم الموضوع أو المقدم ...

قوله تبديل طرفي القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي واعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الإطلاق مجاز من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق قوله مع بقاء الصدق بمعنى أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا أنه يجب صدقهما في الواقع قوله والكيف يعني إن كان الأصل موجبة كان العكس موجبة وإن كان سالبة كان العكس سالبة قوله إنما تنعكس جزئية يعني أن الموجبة سواء كانت كلية نحو كل إنسان حيوان أو جزئية نحو بعض الإنسان حيوان إنما تنعكس إلى الموجبة الجزئية لا إلى الموجبة الكلية أما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة أنه إذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا أو بعضا يصدق المحمول والموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول على أفراد الموضوع في الجملة وأما عدم صدق الكلية فلأن المحمول في القضية الموجبة قد يكون أعم من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع أعمّ ويستحيل صدق الأخصّ كليا

على الأعمّ فالعكس اللازم الصادق في جميع الموادّ هو الموجبة الجزئية هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات ...

فصل في العكس المستوي

قوله تبديل طرفي القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي أي جعل أحد طرفيها مكان الطرف الآخر والآخر مكانه **واعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الإطلاق مجاز من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق** أي للعكس معنيان حقيقي ومجازي أمّا الحقيقي فهو التبديل وأمّا المجازي فهو القضية المعكوسة الحاصلة من تبديل الطرفين فإطلاق العكس عليها من قبيل المجاز كإطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق **قوله مع بقاء الصدق بمعنى أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا أنه يجب صدقهما في الواقع** اعلم أن الصدق على قسمين الصدق النفس الأمري والصدق الفرضي ولكن المراد بالصدق في هذا المقام الصدق الفرضي فهو شامل لهما نحو قولنا كل قلم حجر عكسه بعض الحجر قلم فصدق العكس على تقدير صدق الأصل وإنما اشترط بقاء الصدق في العكس لأن عكس القضية لازم لها فيلزم صدق اللازم بصدق الملزوم إذ يمتنع أن يكون الملزوم صادقا بدون صدق اللازم ولم يشترط بقاء الكذب لجواز أن يكون الأصل كاذبا والعكس اللازم له صادقا نحو كل حيوان إنسان وعكسه بعض الإنسان حيوان **قوله والكيف يعني إن كان الأصل موجبة كان العكس موجبة وإن كان سالبة كان العكس سالبة قوله إنما تنعكس جزئية يعني أن** القضية **الموجبة سواء كانت** قضية **كلية نحو كل إنسان حيوان أو** كانت قضية **جزئية نحو بعض الإنسان حيوان** [1] **إنما تنعكس إلى الموجبة الجزئية**[2] **لا** تنعكس **إلى الموجبة الكلية** لعدم صدقها مطلقا **أما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة أنه إذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا أو بعضا يصدق المحمول والموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول على أفراد الموضوع في الجملة** أي يصدق المحمول والموضوع في هذا الفرد إذ هو فرد المحمول كما أنه فرد الموضوع فيصدق المحمول على فرد الموضوع في الجملة فلو جعل ذلك المحمول الصادق على فرد الموضوع في الجملة موضوعا وجعل الموضوع محمولا وقيل في عكس كل إنسان حيوان "بعض الحيوان إنسان"

---

[1] خبر "أنّ".

[2] إذ هو صادق في جميع الموادّ.

لكان صادقا إذ الحيوان يصدق صدقا كليا على ما يصدق عليه الإنسان ولكن الإنسان لا يصدق صدقا كليا على ما يصدق عليه الحيوان نحو الفرس فيتّفق الحيوان والإنسان في بعض الأفراد ويختلف في بعض آخر فيثبت أن يصدقا معا في الجملة أي على بعض الأفراد لا على جميعها فظهر صدق الموجبة الجزئية لا الكلية في عكس الموجبة مطلقا **وأما عدم صدق الكلية** إذا عكست الموجبة كلية **فلأن المحمول في القضيةِ الموجبة قد يكون أعمّ من الموضوع فلو عكست** تلك **القضية صار الموضوع أعمّ** والمحمول أخص **ويستحيل صدق الأخصّ** صدقا **كليا على الأعمّ** ولو كان الأخصّ أيضا صادقا على كل ما يصدق عليه الأعمّ لم يبق بين الأخص والأعم عمومية وخصوصية أصلا نحو كل إنسان حيوان وعكسه كل حيوان إنسان فلا شك في كذب العكس إذ الإنسان أخص والحيوان أعم وصدق الإنسان كليا على الحيوان مستحيل وإن ادعي صدقه عليه صدقا كليا فلا يبق بين الحيوان والإنسان عموم وخصوص مطلقا وكان بينهما عموم وخصوص مطلقا **فالعكس اللازم الصادق في جميع الموادّ** أي جميع المواضع **هو الموجبة الجزئية** لا الكلية **هذا** المذكور **هو البيان في** القضايا **الحمليات وقس عليه** أي على حال الحمليات **الحال في الشرطيات** أي اجعل عكوس الشرطيات بناء على عكوس الحمليات فتقول في المتصلة اللزومية كلما[1] كان هذا إنسانا[2] كان حيوانا[3] وعكسه الصادق موجبة جزئية أي قد يكون[4] إذا كان هذا حيوانا[5] كان إنسانا[6] ولو انعكست إلى الكلية لزم استلزام الأعم للأخص[7] مثل كلما كان هذا حيوانا كان إنسانا وهو باطل وأما بيان صدق الجزئية فكان الموجبة الجزئية أعم والكلية أخص ومتى تحقق الأخص تحقق الأعم إذ هو جزء له و لا عكس كليا أي متى تحقق الأعم تحقق الأخص وليس بضروري إذ الأعم في تحققه ليس محتاجا إلى الأخص واعلم أنه لا عكس للسالبة الجزئية و لا للاتفاقيات و لا للمنفصلات ...

---

[1] سور القضية الكلية.

[2] المقدّم.

[3] التالي.

[4] سور القضية الجزئية.

[5] المقدّم.

[6] التالي.

[7] یعنی اعم اخص کو لازم بنالے بایں معنی جہاں پر بھی اعم کا تحقق ہو وہاں پر اخص کا بھی تحقق ہو۔

....

فقوله لجواز عموم إلخ بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور وأما الإيجابي فبديهي كما مر قوله وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه تقريره أن يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان فنضمه مع الأصل فنقول بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه فهذا محال ومنشأه هو نقيض العكس لأن الأصل صادق والهيأة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب قوله لجواز عموم الموضوع وحينئذ يصح سلب الأخص عن بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم عن بعض الأخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان قوله أو المقدّم مثلا يصدق قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا ولا يصدق قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا ...

قوله لجواز عموم إلخ بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور وأما الجزء **الإيجابي فبديهي كما مر** أي الحصر في قوله "والموجبة إنما تنعكس جزئية" يتضمّن الجزئين الإيجابي وهو أن الموجبة تنعكس جزئية ومرّ بيانه بالتفصيل والسلبي وهو أن الموجبة لا تنعكس كلية وأيضا قوله "لجواز عموم إلخ" يتصوّر دفعا للوهم وهو أن الدليل غير منطبق على المدعى إذ يثبت به الجزء السلبي لا الإيجابي فلم يتم التقريب وهو انطباق الدليل على المدعى تقرير الدفع أن هذا أي لجواز عموم المحمول ليس دليلا لمجموع الجزئين السلبي والإيجابي بل دليل للسلبي فقط **قوله وإلا** أي إن لم تنعكس السالبة الكلية سالبة كلية **لزم سلب الشيء عن نفسه** وقت عدم تسليمكم دعوانا والسلب باطل **تقريره** أي تقرير لزوم السلب **أن يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان وإلا** أي وإن لم يصدق لا شيء من الحجر بإنسان **لصدق نقيضه** أي نقيض لا شيء من الحجر بإنسان إذ ارتفاع النقيضين محال **وهو** أي النقيض **بعض الحجر إنسان** أي موجبة جزئية **فنضمه** أي ذلك النقيض **مع الأصل** أي مع أصل القضية **فنقول**

في ضوء الشكل الأول **بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر** بعد ترك الأوسط أعني المحمول من الصغرى والموضوع من الكبرى **وهو سلب الشيء عن نفسه** أي سلب الحجرية عن الحجر **فهذا** السلب **محال ومنشأه** أي منشأ هذا المحال **هو نقيض العكس** أي نقيض السالبة الكلية وهو موجبة جزئية **لأن الأصل** أي لا شيء من الحجر بإنسان **صادق والهيأة** الحاصلة من الشكل الأول **منتجة** لوجود شرائط الإنتاج أعني إيجاب الصغرى وكلية الكبرى **فيكون نقيض العكس** وهو موجبة جزئية **باطلا فيكون العكس** وهو السالبة الكلية **حقا** إذ اجتماع النقيضين أيضا محال **وهو** أي حقية العكس **المطلوب** المثبت بالدليل والجزئية لا تنعكس أصلا[1] **لجواز عموم الموضوع أو المقدم**[2] **وحينئذ** أي حين عموم الموضوع **يصح سلب الأخص من بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم من بعض الأخص مثلا يصدق** أصل القضية **بعض الحيوان ليس بإنسان** إذ يصح سلب الإنسان عن بعض الحيوان ولكن **لا يصدق** عكسه **بعض الإنسان ليس بحيوان** إذ لا يصح سلب الحيوان عن بعض الإنسان إذ لا يوجد إنسان بدون حيوان أصلا **قوله أو** لجواز عموم **المقدم مثلا يصدق** الأصل **قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا** إذ يصح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان **ولا يصدق** عكسه **قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا** إذ لا يصحّ سلب الحيوان عن بعض أفراد الإنسان ...

وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة ...

قوله وأما بحسب الجهة يعني إنما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف وأما بحسب الجهة إلخ قوله الدائمتان أي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان وإلا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا وهو مع الأصل ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو دائما هذا خلف قوله والعامتان أي المشروطة

---

[1] إن قيل إن الخاصتين السالبتين الجزئيتين تنعكسان فكيف يصح قوله أصلا؟ يقال لم يعتبر هذا العكس لأنه نادر والنادر كالمعدوم.

[2] علة لعدم انعكاسها.

العامة والعرفية العامة مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا صدق بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع وإلا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب ما دام متحرك الأصابع وهو مع الأصل ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا هذا خلف ...

قوله أما بحسب الجهة يعني إنما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكيف أعني الإيجاب والسلب **والكم** أعني الكلية والجزئية **قوله الدائمتان أي** تنعكس **الضرورية** المطلقه **والدائمة** المطلقة حينية مطلقة **مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان وإلا** أي إن لم يصدق قولنا أي عكسنا **فيصدق نقيضه** أي نقيض العكس **وهو** أي النقيض وهو سالبة كلية **دائما لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا وهو** أي النقيض **مع الأصل** أي أصل القضية **ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو دائما هذا خلف** المفروض يعني إذا ضممنا النقيض أي لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا مع الأصل أي بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان بأن جعل الأصل لإيجابه صغرى والنقيض لكليته كبرى فحصل الشكل الأول بأن يقال بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان ما دام إنسانا ولا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا فبعد إسقاط الحد الأوسط أي الحيوان من الصغرى والكبرى تحصل النتيجة المستلزمة للمحال[1] وهي لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو بالدوام فمنشأ المحال إما الصغرى أو الكبرى أو الهيئة فالأول باطل فإنه مفروض الصدق والثالث أيضا باطل فإن الشكل الأول بديهي الإنتاج فتعين الثاني لكونه منشأ للمحال وهو نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق لاستحالة ارتفاع النقيضين وقيل تكفي في عكس الضرورية والدائمة المطلقة العامة فقط فالحينية زائدة على الحاجة ولكن لا تكفي لأن الحكم في بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان ما دام إنسانا على أفراد الإنسان بوصف الحيوانية والحكم في عكسه أي بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان على أفراد الحيوان بوصف الإنسانية فلو لم يكن العكس حينية مطلقة بل كان مطلقة عامة فكانت هذه القضية مخالفة للأصل بأن يجوز فيها انفكاك ذات الموضوع وهو الحيوان عن الوصف العنواني وهو الحيوانية

---

[1] هو سلب الشيء عن نفسه.

وذا غير متصور في المثال المذكور **قوله والعامتان** أي تنعكس **المشروطة العامة والعرفية العامة** حينية مطلقة **مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا صدق** في العكس **بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع وإلا** أي وإن لم يصدق هذا العكس **فيصدق نقيضه** أي نقيض العكس **وهو** سالبة كلية **دائما لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب ما دام متحرك الأصابع وهو** أي النقيض **مع الأصل**[1] **ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا** وذا غير صادق لاستحالة سلب الشيء عن نفسه **وهذا خلف المفروض** ...

والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة ...

قوله والخاصتان أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة باللادوام أما انعكاسهما إلى حينية مطلقة فلأنه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مر أن كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة وأما اللادوام فبيان صدقة أنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض إلى الجزء الأول من الأصل فينتج نتيجة ونضم إلى الجزء الثاني من الأصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق في العكس بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لا دائما أما صدق الجزء الأول فقد ظهر بما سبق وأما صدق الجزء الثاني أي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك

---

[1] بأن جعل الأصل لإيجابه صغرى والنقيض لكليته كبرى فحصل الشكل الأول بأن يقال بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ودائما لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب ما دام متحرك الأصابع فالنتيجة بعد إسقاط الحد الأوسط بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال فمنشأ هذا المحال إما الصغرى أو الكبرى أو الهيئة والأول باطل فإنه مفروض الصدق والثالث أيضا باطل فإن الشكل الأول بديهي الإنتاج فتعين الثاني فمنشأ المحال هو نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو أيضا محال.

الأصابع كاتبا بالفعل فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الأصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء الأول من الأصل ونقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما ثم نضمه إلى الجزء الثاني من الأصل فنقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون اللادوام حقا وهو المطلوب ...

قوله والخاصتان أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة باللادوام فههنا مطلوبان الأول كون العكس حينية مطلقة والثاني كونها مقيدة باللادوام **أما انعكاسهما** أي انعكاس المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة **إلى حينية مطلقة** لأن الحينية المطلقة لازمة للعامتين المشروطة العامة والعرفية العامة لكونهما منعكستين إليها والعكس لازم للأصل ولا شك أن العامتين لازمتان للخاصتين إذ العام لا محالة في ضمن الخاص فالحينية المطلقة لازمة للخاصتين لأن لازم[1] لازم[2] الشيء[3] لازم لذلك الشيء وإليه أشار الشارح بقوله **فلأنه** ضمير الشأن **كلما صدقت الخاصتان** المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة **صدقت العامتان** المشروطة العامة والعرفية العامة ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل **و قد مر** آنفا **أن كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما** أي عكس العامتين **الحينية المطلقة** إذ العكس لازم للعامتين والعامتان لازمتان للخاصتين ووجود الملزوم يستلزم[4] وجود اللازم ويصير اللازم للعام لازما للخاص أيضا **وأما اللادوام** أي الحينية المطلقة اللادائمة عكس المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فعلم أن اللادوام مع الحينية المطلقة مجموعها عكس للمركب سواء مشروطة خاصة أو كان عرفية خاصة لا عكس للادوام الأصل لأن الجزء الأول من العكس عكس الجزء الأول من الأصل والثاني من الثاني فلا ملاحظة ههنا إلا إلى

---

[1] أي الحينية المطلقة.

[2] أي العامتين.

[3] أي الخاصتين.

[4] أي يقتضي.

المجموع لا إلى الأجزاء **فبيان صدقه** أي صدق عكس اللادوام **أنه** أي هذا العكس **لو لم يصدق لصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **ونضم هذا النقيض** مرة **إلى الجزء الأول من الأصل فينتج نتيجة** واحدة **ونضم** هذا النقيض مرة ثانية **إلى الجزء الثاني من الأصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة** أي تحصل النتيجة التي تنافي النتيجة الأولى **مثلا كلما صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما[1] صدق في العكس** أي في عكس مجموع القضية **بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لا دائما[2] أما صدق الجزء الأول** من الأصل **فقد ظهر مما سبق** في بحث المشروطة العامة والعرفية العامة **وأما صدق الجزء الثاني أي اللادوام** من العكس **ومعناه** أي معنى اللادوام وهو ليس بعض متحرك الأصابع كاتبا بالفعل[3] **فلأنه** أي لأن هذا العكس **لو لم يصدق لصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **وهو** أي النقيض **قولنا كل متحرك الأصابع كاتب دائما** إذ نقيض السالبة الجزئية موجبة كلية ونقيض الفعل دوام **فنضمه** أي هذا النقيض **مع الجزء الأول من الأصل** بأن جعل النقيض لإيجابه صغرى والجزء الأول من الأصل لكليته كبرى **ونقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ينتج** بعد ترك الحد الأوسط أي كاتب **كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما ثم نضمه** أي هذا النقيض **إلى الجزء الثاني من الأصل** بأن جعل النقيض لإيجابه صغرى والجزء الثاني من الأصل لكليته كبرى **فنقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج** بعد رفع الحد الأوسط أي كاتب **لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل وهذا** أي لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل **ينافي النتيجة السابقة** وهي كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما **فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين** ولم يقل اجتماع النقيضين لأن السالبة الكلية لاتكون نقيضا اصطلاحيا للموجبة الكلية فيكون نقيض لادوام العكس باطلا **فيكون اللادوام حقا وهو** أي لادوام العكس فصدقه **المطلوب** ...

---

[1] أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل.

[2] أي ليس بعض متحرك الأصابع كاتبا بالفعل.

[3] هذا عكس القضية التي أشير إليها بلادوام في أصل القضية.

والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ...

قوله والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة أي هذه القضايا الخمس ينعكس كل واحدة منها إلى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب بإحدى الجهات الخمس يصدق بعض ب ج بالفعل وإلا فيصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو مع الأصل ينتج لا شيء من ج ج هذا خلف ولا عكس للممكنتين اعلم أن صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالإمكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالإمكان على رأي الفارابي هو أن كل ما صدق عليه ج بالإمكان صدق عليه ب بالإمكان ويلزمه العكس حينئذ وهو أن بعض ما صدق عليه ب بالإمكان صدق عليه ج بالإمكان وعلى رأي الشيخ معنى كل ج ب بالإمكان هو أن كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالإمكان ويكون عكسه على أسلوب الشيخ هو أن بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالإمكان ولا شك أنه لا يلزم من صدق الأصل حينئذ صدق العكس مثلا إذا فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالإمكان ولم يصدق عكسه وهو أن بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالإمكان فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ إذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بأنه لا عكس للمكنتين ...

قوله والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة أي القضايا الخمس وهي الضرورة الذاتية في وقت معين أو غير معين والفعلية مع اللاضرورة الذاتية أو اللادوام الذاتي والفعلية أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والمطلقة العامة **ينعكس كل واحدة منها** أي من تلك القضايا الخمسة **إلى المطلقة العامة فيقال لو صدق كل ج ب بإحدى الجهات الخمس لصدق** عكسه **بعض ب ج بالفعل وإلا** أي وإن لم يصدق هذا العكس **لصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **وهو** أي النقيض **لا شيء من ب ج دائما وهو** أي هذا النقيض **مع الأصل ينتج لا شيء من ج ج** وذا باطل

لاستحالة سلب الشيء عن نفسه **خلف** أي هذا خلاف المفروض اعلم أن أهل الفن وضعوا للموضوع كلمة "ج" وللمحمول كلمة "ب" لفوائد منها تفويض مثال إلى رأي المتعلم والمعلم ومنها الاختصار فمعنى كل ج ب كل كتاب جسم بإحدى الجهات المذكورة[1] فعكسه بعض الجسم كتاب بالفعل وهو صادق فإنه لو لم يكن صادقا فيصدق نقيضه وهو سالبة كلية أي لا شيء من الجسم بكتاب دائما فنضمه مع الأصل بأن نجعله لكليته كبرى والأصل لإيجابه صغرى فنقول كل كتاب جسم بإحدى الجهات الخمس ولا شيء من الجسم بكتاب دائما فالنتيجة تكون لا شيء من الكتاب بكتاب دائما وهو محال ومنشأ المحال إما الصغرى أو الكبرى أو الهيئة والأول باطل فإنه مفروض الصدق والثالث أيضا باطل فإنه بديهي الإنتاج فتعين الثاني لكونه منشأ للمحال فنقيض العكس المستلزم للمحال محال فالعكس حق وهو المطلوب **قوله ولا عكس للمكنتين** أضع مقدمة تمهيدية في هذا المقام للتفهيم وهي أن مفهوم القضية يرجع إلى عقدين أحدهما عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه العنواني نحو كل نائم غافل فإن ذات الإنسان مثلا متصف بوصف النوم وثانيهما عقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول كالمثال المذكور فإن الإنسان متصف بوصف الغفلة فعند تحقق القضية تكون ثلاثة أشياء الأول ذات الموضوع والثاني صدق وصف العنواني على ذاته والثالث صدق وصف المحمول على ذات الموضوع و قد علم فيما سبق أن نسبة شيء إلى شيء لا بد أن تكون مكيفة بكيفية في نفس الأمر **اعلم أن صدق وصف الموضوع على ذاته** كالنائم للإنسان **في القضايا المعتبرة** أي المحصورات **في العلوم بالإمكان عند الفارابي** ومراده بالإمكان الإمكان النفس الأمري وهو أن لا يكون الموضوع بنفس مفهومه آبيا عن صدق الوصف العنواني وإن امتنع ذلك الصدق بالنظر إلى الخارج فيشمل الإمكان صدقا خارجيا و غير خارجي كل كاتب متحرك الأصابع فإن الكتابة يصدق على ذات الموضوع أي الإنسان صدقا خارجيا و غير خارجي أيضا ونحو كل شريك الباري ممتنع فإن الشراكة للباري يصدق على غيره بنفس مفهوم الموضوع بأن لا يكون الموضوع آبيا عن صدقه ولكن امتنع صدقه على غيره بالنظر إلى الخارج فعليك أن تعلم أن الإمكان الذي اعتبره[2] الفارابي في عقد الوضع هو **بالفعل عند الشيخ** فمعنى كل ج ب بالإمكان[3] على رأي الفارابي **هو** أي المعنى **أن كل**

---

[1] هي بالضرورة في وقت معين، بالضرورة في وقت غير معين، لابالضرورة، لابالدوام وبالفعل.

[2] هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا لذاته.

[3] مثلا كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان.

ما صدق عليه[1] **ج بالإمكان صدق عليه**[2] **ب بالإمكان ويلزمه** أي المثال المذكور **العكس**[3] **حينئذ وهو** أي العكس **أن بعض ما صدق عليه**[4] **ب بالإمكان صدق عليه**[5] **ج بالإمكان**[6] **وعلى رأي الشيخ معنى كل ج ب بالإمكان هو** أي المعنى **أن كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالإمكان** أي أن كل ما صدق عليه الكاتب مثلا بالفعل صدق عليه متحرك الأصابع مثلا بالإمكان **فيكون عكسه** أي عكس المعنى المذكور **على أسلوب الشيخ هو** أي العكس **أن بعض ما صدق عليه "ب"** أي متحرك الأصابع **بالفعل صدق عليه ج** أي كاتب **بالإمكان ولا شك أنه** ضمير الشأن **لا يلزم من صدق الأصل حينئذ** أي حين منهج الشيخ **صدق العكس** وصدقه ضروري فإن الأصل مفروض الصدق **مثلا إذا فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس** يعني أنه ما ركب زيد إلا على فرس في جميع عمره وأوقاته وإن أمكن ركوبه على الحمار وغيره أيضا **صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالإمكان ولم يصدق عكسه** لأن مركوب زيد بالفعل فرس **وهو** أي العكس **أن بعض مركوب زيد بالفعل**[7] **حمار بالإمكان** ولكن صدق العكس[8]باق على مذهب الفارابي كما هو الظاهر [9]**فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ إذ هو** أي مذهب الشيخ **المتبادر في العرف واللغة** كالأبيض يطلق لغة وعرفا على ما يكون أبيض بالفعل سواء كان في

---

[1]الضمير عائد على الموصول.

[2]وأيضا.

[3]وهو صادق وإلا لصدق نقيضه فنضمه مع الأصل فتحصل النتيجة من الشكل الأول المستلزمة للمحال وهو سلب الشيء عن نفسه فنقيض العكس باطل والعكس حق وهذا المطلوب.

[4]الضمير عائد على الموصول.

[5]وأيضا.

[6]أي بعض متحرك الأصابع كاتب بالإمكان.

[7]*یعنی مرکوب زید تینوں زمانوں میں سے کسی ایک زمانہ میں حمار بن چکا ہے اگرچہ پھر بننا ممکن ہے۔*

[8]أي بعض مركوب زيد بالإمكان حمار بالإمكان أعني أن مركوب زيد منحصر في الفرس في جميع عمره وأوقاته ولكن يمكن ركوبه على غيره كالحمار.

[9]جواب سؤال تقريره كيف يصح قوله "ولا عكس للممكنتين" والمتقدّمون قائلون بانعكاسهما إلى ممكنة عامة؟ فأجيب بأن انعكاسهما إلى ممكنة عامة عند المتقدّمين والمتأخّرون ما ذهبوا إلى الانعكاس ومذهبهم مذهب الشيخ والمصنّف قد اختاره لذا قال لا عكس للممكنتين.

الزمان الماضي أو الحال أو المستقبل ولا يطلق قطعا على ما لا يكون البياض قائما به ولا على الزنجي **حكم بأنه لا عكس للممكنتين** إذ لا يلزم من صدق الأصل صدق العكس ...

ومن السوالب تنعكس الدائمتان مطلقة دائمة والعامتان عرفية عامة ...

قوله تنعكس الدائمتان مطلقة أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا إذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لا شيء من الحجر بإنسان دائما وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هذا خلف قوله والعامتان عرفية عامة أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لصدق بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع وإلا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع هذا خلف ...

قوله تنعكس الدائمتان مطلقة أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا إذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لا شيء من الحجر بإنسان دائما وإلا أي إن لم يصدق العكس **لصدق نقيضه** أي نقيض العكس لاستحالة ارتفاع النقيضين **وهو** أي النقيض موجبة جزئية **بعض الحجر إنسان بالفعل وهو مع الأصل** بأن جعل النقيض صغرى لكونه موجبا والأصل كبرى لكونه كلية أي بعض الحجر إنسان مع لا شيء من الإنسان بحجر **ينتج** بعد إسقاط الحد الأوسط وهو الإنسان **بعض الحجر ليس بحجر دائما هذا** المحصل **خلف** المفروض لأن المفروض صدق الأصل ويلزم منه صدق العكس ولكن صدقه غير مسلم بل جعل نقيضه ثم ألف من النقيض والأصل الشكل الأول فحصلت النتيجة المستلزمة للمحال أي سلب الشيء عن نفسه ومنشأه فليس إلا النقيض فيكون باطلا فالعكس حق **قوله والعامتان عرفية عامة أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان**

عرفية عامة مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لصدق بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع وإلا أي وإن لم يصدق العكس أي بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع **فيصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **وهو** أي النقيض **قولنا بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل وهو مع الأصل** أي النقيض مع الأصل بأن نجعل النقيض صغرى لإيجابه والأصل كبرى لكليته **ينتج بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع وهذا** الحاصل **محال** لما فيه من سلب الشيء عن نفسه يلزم بحكم فرض صدق نقيض العكس فيكون النقيض باطلا والعكس حقا ...

والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال ...

قوله والخاصتان إلخ أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول إذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض أي بعض الساكن كاتب بالفعل أما الجزء الأول فقد مر بيانه من أنه لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم وأما الجزء الثاني فإنه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا مع لا دوام الأصل وهو أن كل كاتب ساكن بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما هذا خلف وإنما يلزم اللادوام في الكل لأنه يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالأرض قال المصنّف السرّ في ذلك أن لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنعكس إلا جزئية وفيه تأمّل إذ ليس انعكاس المجموع إلى المجموع منوطا بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجّهات الموجبة على ما مرّ فإن الخاصتين الموجبتين تنعكسان إلى الحينية اللادائمة مع أن الجزء

الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبّر قوله ينتج المحال فهذا المحال إما أن يكون ناشئا عن الأصل أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما لكن الأول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الأول المعلوم صحته وإنتاجه فتعيّن الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا ...

قوله الخاصّتان إلخ أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصّة تنعكسان إلى عرفية عامة سالبة كلية مقيّدة باللادوام في البعض وهو أي اللادوام في البعض **إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول إذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما[1] صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض أي بعض الساكن كاتب بالفعل أما** صدق **الجزء الأول** وهو لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا فهذا عرفية عامة **فقد مرّ بيانه** أي بيان صدقه من أنه إذا تحقّق الخاصتان تحقّق العامتان ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل والعامتان تنعكسان إلى العرفية العامة فالعرفية العامة لازمة للعامتين والعامتان لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء فالعرفية العامة لازمة للخاصتين وهذا مبين بقول الشارح **من أنه** أي العرفية العامة **لازم للعامتين وهما** أي العامتان **لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم وأما الجزء الثاني** أي صدق اللادوام في البعض وهو بعض الساكن كاتب بالفعل **فلأنه** أي ضمير الشأن **لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه** أي نقيض العكس **وهو** أي نقيض العكس[2] قولنا **لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا** النقيض **مع لا دوام الأصل وهو** أي لا دوام الأصل **أن كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل** بأن يقال في تأليف الشكل الأول كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ولا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائما **ينتج** بعد إسقاط الأوسط وهو ساكن الأصابع **لا شيء من الكاتب بكاتب دائما هذا خلف** يعني يلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا محال يلزم لفرض صدق نقيض العكس فالنقيض باطل فالعكس حق وهو المطلوب **وإنما لم يلزم** هنا **اللادوام في الكل[3]** أي موجبة

---

[1] أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[2] العكس بعض الساكن كاتب بالفعل.

[3] جواب عن سؤال مقدر وهو أن اللادوام في العكس إشارة إلى موجبة كلية مطلقة عامة لما مرّ من أن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة مخالفة لما قبلها في الكيف وموافقة لها في الكم فكيف يصحّ قولكم إن اللادوام إشارة إلى موجبة جزئية مطلقة عامة؟

كلية مطلقة عامة **لأنه** أي اللادوام في الكل **يكذب في مثالنا هذا** أي في المثال المذكور سابقا واللادوام في الكل هو **كل ساكن كاتب بالفعل** فلا شك في كذبه كالطيور مثلا فإنها ساكنة الأصابع ولكنها غير كاتبة بالفعل **لصدق** نقيض اللادوام في الكل فالنقيض **قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالأرض** فإنها ساكنة لكونها عديم الحركة وإن لم تكن لها الأصابع ولكنها ليست كاتبة بالفعل **قال المصنّف السرّ في ذلك** أي الوجه في أن اللادوام في العكس جزئية لا كلية هو **أن لادوام[1] السالبة موجبة** أي أن الجزء الثاني في المركبة كان سالبة فلادوامه موجبة إذ الجزء الثاني مخالف للأول في الكيف ومن الظاهر أن عكس الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية موجبة جزئية فبينه الشارح بقوله **وهي** أي الموجبة **لا تنعكس إلا جزئية وفيه** أي في وجه كون عكس اللادوام جزئية **تأمل إذ ليس انعكاس المجموع إلى المجموع منوطا بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء** أي إن انعكاس المركبة غير موقوف على انعكاس أجزائه **كما يشهد بذلك** أي بعدم توقف انعكاس المركبة على انعكاس الأجزاء **ملاحظة انعكاس الموجّهات الموجبة بناء على ما مر** في باب المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الموجبتين **فإن الخاصتين الموجبتين تنعكسان إلى الحينية اللادائمة مع أن الجزء الثاني منهما** أي من الخاصتين **وهو** أي الجزء الثاني **المطلقة العامة السالبة لا عكس لها** أي للمطلقة العامة السالبة كما سيجيء فعلم أن انعكاس المجموع لا يتوقف على انعكاس الأجزاء فالسرّ المذكور ليس بسديد **فتدبّر** لعلّه إشارة إلى أن المراد بعدم التوقّف إن كان مطلقا فهذا ممنوع فإن عدم التوقف على الأجزاء إذا كانت تلك الأجزاء غير قابلة للانعكاس وأما إذا كانت قابلة له فالتوقّف صحيح فلا شك أن الجزء الثاني ههنا قابل للانعكاس لأنه موجبة كلية إذ هو مفهوم "لا دوام السالبة" كلية فلا تنعكس إلّا إلى جزئية **قوله ينتج المحال فهذا المحال[2] إما أن يكون** المحال **ناشئا عن الأصل** أي أصل القضية **أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما** أي تأليف النقيض والأصل **لكن الأوّل** أي الأصل **مفروض الصدق والثالث** أي هيئة تأليفهما **هو الشكل الأوّل المعلوم صحّته وإنتاجه فتعيّن الثاني** أي نقيض العكس لكونه منشأ للمحال **فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا** لأن ارتفاع النقيضين محال وهو المطلوب ...

[1] مضاف إلى "السالبة".

[2] اللازم بفرض صدق نقيض العكس.

و لا عكس للبواقي بالنقض ...

قوله ولا عكس للبواقي أي السوالب الباقية وهي تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات قوله بالنقض أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الأصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك أن العكس غير لازم لهذا الأصل وبيان التخلف في تلك القضايا أن أخصّها وهي الوقتية قد تصدق بدون العكس فإنه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام لصدق نفيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة وإذا تحقّق التخلّف وعدم الانعكاس في الأخصّ تحقّق في الأعمّ إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الأعمّ كان العكس لازما للأعمّ والأعمّ لازم للأخصّ ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للأخصّ أيضا وقد بينا عدم انعكاسه هذا خلف ...

قوله و لا عكس للبواقي أي للكليات **السوالب الباقية** وأما الجزئيات السوالب فلا انعكاس فيها أصلا إلا للخاصتين إذ الجزئيتان الخاصتان من السوالب تنعكسان **وهي** أي السوالب **تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات** فمحصل الباب أن الموجبات التي لها عكوس سواء كانت من البسائط أو من المركبات هي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة[1] ثم المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية[2] وأن السوالب التي لها عكوس من البسائط والمركبات هي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة[3] ثم المشروطة

---

[1] الموجبات من البسائط خمسة لها عكوس.

[2] الموجبات من المركبات ستة لها عكوس.

[3] السوالب من البسائط أربعة لها عكوس.

الخاصة والعرفية الخاصة[1] وأما الموجبات من البسائط التي لا عكس لها فهي ثلاثة الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمركبة الموجبة التي لا عكس لها فهي واحدة فقط أي الممكنة الخاصة وأما السوالب من البسائط فهي أربعة لا عكس لها الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والمركبات التي لا عكس لها هي خمسة الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة ...

الجدول في القضايا المنعكسة والغير المنعكسة من الموجبات والسوالب من البسائط والمركبات

القضايا	القضايا المنعكسة	العكس المستوي	القضايا الغير المنعكسة
البسائط الموجبات	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة	الحينية المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
المركبات الموجبات	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	الحينية المطلقة اللادائمة	الممكنة الخاصة
أيضا	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية	المطلقة العامة	
البسائط السوالب	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة	الدائمة المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة
أيضا	المشروطة العامة والعرفية العامة	العرفية العامة	
المركبات السوالب	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	العرفية اللادائمة في البعض	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة

قوله بالنقض أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه ضمير الشأن **يصدق الأصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك** أي بعدم صدق العكس **أن العكس غير لازم لهذا الأصل** وإلا لما تخلف **وبيان التخلف في**

---

[1] السوالب من المركبات إثنتان لها عكوس.

تلك القضايا التسعة المذكورة آنفا التي لا تنعكس **أن أخصها** أي أخص القضايا التسعة **وهي** أي الأخص **الوقتية قد تصدق بدون** صدق **العكس فإنه يصدق** الأصل أي **لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب** عكسه أي **بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام** لأن الانخساف عبارة عن انظلام القمر فقط لا غير **لصدق نقيضه** أي نقيض العكس المذكور **وهو** أي النقيض**كل منخسف قمر بالضرورة وإذا تحقق التخلف** أي صدق الأصل بدون صدق العكس **وعدم الانعكاس في الأخص** أي في الوقتية **تحقق في الأعم** أي في البواقي الثمانية **إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الأعم انعكس الأخص لأن العكس يكون لازما له** أي للأعم **والأعم لازم للأخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس اللازم للأعم لازما للأخص أيضا** ولكن الأعم لا يلزمه العكس هنا فإذا كان الأمر كذا فلا يلزم العكس الأخص أيضا **وقد بينا عدم انعكاسه** أي عدم انعكاس الأخص ومن البين أن عدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم مطلقا **هذا** أي انعكاس الأخص أو انعكاس القضايا التسعة **خلف** المفروض إذ المفروض كان عدم انعكاسه ...

......

وإنما اخترنا في العكس الجزئية لأنها أعم من الكلية والممكنة العامة لأنها أعم من سائر الموجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الأخص بالطريق الأولى بخلاف العكس الكلي ...

ثم هنا إيراد تقريره أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية لا جزئية كما جعلتم في المثال المذكور وعكس الوقتية فعلية لا ممكنة كما فرضتم فأجاب بقوله **وإنما اخترنا في العكس** أي فى عكس الكلية **الجزئية** دون الكلية **لأنها** أي الجزئية **أعم** فردا **من الكلية** إذ الجزئية تتضمن الإيجاب الجزئي والسلب الجزئي كليهما بخلاف الكلية إذ لها فرد واحد إيجاب كلي أو سلب كلي وأيضا لأن عدم انعكاس الجزئية يستلزم عدم انعكاس الكلية فإذا ما كان عكس للجزئية فلا عكس للكلية أيضا وثانيا إنما اخترنا في عكس الوقتية **الممكنة العامة** دون الفعلية **لأنها** أي الممكنة العامة **أعم من سائر الموجهات** إذ في الممكنة العامة إمكان سلب الطرف

الموافق عن الموضوع في جميع الأحوال بخلاف البواقي الموجهات إذ فيها الإيجاب أو السلب بالضرورة المطلقة أو بالدوام أو بالضرورة في وقت معين أو غير معين أو بالفعل **وإذا لم يصدق الأعم** في العكس **لم يصدق الأخص بالطريق الأولى** إذ عدم صدق الأعم يستلزم عدم صدق الأخص لكون وجود الأعم في ضمنه كما أن سلب الحيوان عن الشيء يستلزم سلب الإنسان عنه بخلاف عدم صدق الأخص فإنه لا يستلزم عدم صدق الأعم كما أن الإنسان مسلوب عن الفرس مع صدق الحيوان عليه **بخلاف العكس الكلي** أي ما اخترنا في العكس الكلية إذ عدم انعكاس الكلية لا يستلزم عدم انعكاس الجزئية بخلاف عدم انعكاس الجزئية فإنه يستلزم عدم انعكاس الكلية ...

فصل في عكس النقيض

عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل نقيض الثاني أولا مع مخالفة الكيف ...

قوله تبديل نقيضي الطرفين أي جعل نقيض الجزء الأول من الأصل جزءا ثانيا من العكس ونقيض الثاني جزءا أولا قوله مع بقاء الصدق أي إن كان الأصل صادقا كان العكس صادقا قوله والكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس موجبا وإن كان سالبا كان سالبا مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريق القدماء وأما المتأخّرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني أولا وعين الأول ثانيا مع مخالفة الكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر في قولنا كل ج ب ينعكس إلى قولنا لا شيء مما ليس ب ج والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الأول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخالفه في هذا التعريف علم اعتباره ههنا أيضا ثم أنه قدّس سرّه بيّن أحكام عكس النقيض على طريقة القدماء إذ فيه غنية لطالب الكمال وترك ما أورده المتأخّرون إذ تفصيل القول فيه وفيما فيه لا يسعه المجال ...

فصل في عكس النقيض

قوله تبديل نقيضي الطرفين اعلم أن عكس النقيض أيضا معنيان كالعكس المستوي فقد يطلق على المعنى المصدري وهو المذكور أي التبديل وقد يطلق على الحاصل بالمصدر أي القضية الحاصلة بعد العكس والأول معنى حقيقي والثاني معنى مجازي فذكره بقوله **أي جعل نقيض الجزء الأول من الأصل جزءا ثانيا من العكس و**جعل **نقيض** الجزء **الثاني** منه **جزءا أولا** من العكس **قوله مع بقاء الصدق أي إن كان الأصل صادقا كان العكس صادقا** على تقدير صدق الأصل وإن لم يكن كل منهما صادقا في نفس الأمر فدخلت عكوس الكواذب في التعريف فقولنا كل ما ليس بحجر ليس بإنسان عكس النقيض لقولنا كل إنسان حجر فإنه صادق على تقدير صدق الأصل **قوله و**مع بقاء **الكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس موجبا وإن كان** الأصل **سالبا كان** العكس **سالبا مثلا قولنا كل ج ب**[1] **ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ما ليس ب ليس ج**[2] **وهذا طريق** المناطقة **القدماء أمّا المتأخّرون** من المناطقة **فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني** من الأصل جزءا **أولا و**جعل **عين** الجزء **الأول** جزءا **ثانيا مع مخالفة الكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس** أي إن كان الأصل سالبا كان العكس موجبا **ويعتبر بقاء الصدق كما مر** في تعريف القدماء **فقولنا كل ج ب**[3] **ينعكس إلى قولنا لا شيء مما ليس ب ج**[4] هنا إيراد وهو أن المصنف قال "أو جعل نقيض الثاني أولا مع مخالفة الكيف" فالواجب عليه أن يقول بالنظر إلى مسلك المتأخّرين "أو جعل نقيض الثاني أولا وعين الأول ثانيا مع مخالفة الكيف" فأجاب بقوله **والمصنّف لم يصرّح** في التعريف **بقولهم** أي بقول المتأخّرين **وعين الأوّل ثانيا للعلم به** أي بجعل عين الأول ثانيا **ضمنا** فإن السكوت في معرض البيان بيان أيضا **و**أيضا **لا** يصرح **باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني** للمتأخّرين **لذكره** أي لذكر بقاء الصدق **سابقا** في التعريف الأوّل **فحيث لم يخالفه** أي بقاء الصدق **في هذا التعريف علم اعتباره** أي اعتبار بقاء الصدق **ههنا** أي في التعريف الثاني **أيضا ثم إنّه** أي المصنّف **قدّس سرّه بيّن أحكام عكس النقيض على طريق القدماء** من المناطقة **إذ فيه** أي في طريقهم **غنية لطالب**

---

[1] أي كل تلفزيون جسم.

[2] أي كل ما ليس بجسم ليس بتلفزيون.

[3] أي كل كمبيوتر جسم.

[4] أي لا شيء مما ليس بجسم كمبيوتر.

الكمال عن ما لا يليقه **وترك**[1] **ما أورده**[2] **المتأخّرون إذ تفصيل القول فيه** أي في بيان ما أوردوه من أحكام عكس النقيض على رأيهم **وفيما فيه** أي تفصيل القول في بيان اعتراضات ترد على ما أوردوه **لا يسعه المجال** أي مجال المبتدئ مع أنه مستغنى عنه بما ذكره المتقدّمون من عكس النقيض وأحكامه على رأيهم ...

وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي وبالعكس ...

وقوله ههنا أي في عكس النقيض وقوله في المستوي يعني كما أن السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس أصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس أصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لاإنسان وكذب بعض الإنسان لاحيوان وكذلك التسع من الموجهات أعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي قوله بالعكس أي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوي فكما أن الموجبة في المستوي لا تنعكس إلا جزئية كذلك السالبة ههنا لا تنعكس إلا جزئية لجواز أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الأخص من عين الأعم كليا مثلا يصح لا شيء من الإنسان بلاحيوان و لا يصح لا شيء من الحيوان بلاإنسان لصدق بعض الحيوان لاإنسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي ...

---

[1] عطف على "بيّن".

[2] راجع إلى الموصول.

وقوله ههنا أي في عكس النقيض وقوله في المستوي يعني كما أن السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها أي سالبة كلية نحو كل إنسان حيوان يصدق في عكس نقيضه كل لاحيوان لاإنسان وإلا يلزم وجود الخاص بدون العام بدليل التخلف وهو محال والسالبة **الجزئية لا تنعكس أصلا كذلك** أي كانعكاس السالبة الكلية عكسا مستويا إلى السالبة الكلية وكعدم انعكاس السالبة الجزئية أصلا **الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها** أي موجبة كلية والموجبة **الجزئية لا تنعكس أصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا إنسان** كالفرس فلا شك في صدقه **وكذب بعض الإنسان لاحيوان** لاستحالة وجود الخاص بدون العام فمعلوم أن الموجبة الجزئية لا تنعكس **وكذلك** أي كعدم انعكاس الموجبة الجزئية عكسا نقيضا القضايا **التسع من الموجهات أعني الوقتيتين المطلقتين[1] والوقتيتين[2] والوجوديتين[3] والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس** بدليل التخلف وبيان التخلف في القضايا المذكورة أن أخصها وهو الوقتية لا تنعكس إذ يصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما[4] ولكن يكذب عكسه أي بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام لأن الانخساف عبارة عن انظلام القمر لا غير ويصدق نقيض العكس وهو كل منخسف قمر بالضرورة وإذا لم تنعكس التي هي أخص من البواقي الثمانية علم عدم انعكاس الثمانية ولو كان العكس لازما لها كان لازما للوقتية أيضا لأن لازم العام لازم للخاص بالضرورة **والبواقي** أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة إلى دائمة مطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة إلى عرفية عامة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إلى عرفية لا دائمة في البعض **تنعكس** بناء **على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي قوله بالعكس أي حكم السوالب ههنا** أي في عكس النقيض **حكم الموجبات في** العكس **المستوي فكما أن الموجبة** كلية كانت أو جزئية **في** العكس **المستوي لا تنعكس إلا** موجبة **جزئية كذلك السالبة ههنا** أي في عكس النقيض **لا تنعكس إلا** سالبة **جزئية لجواز أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الأخص من عين الأعم كليا مثلا يصح لا شيء من الإنسان بلاحيوان[5]** ولكن **لا يصح** في العكس **لا شيء من الحيوان**

---

[1]هما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

[2]هما الوقتية والمنتشرة.

[3]هما الوجوية اللاضرورية والوجودية اللادائمة.

[4]أي كل قمر منخسف بالفعل.

[5]هذا نقيض المحمول وأعم من الموضوع أي "الإنسان".

بلاإنسان إذ لا يجوز سلب نقيض الأخص أي لا إنسان من عين الأعم أي الحيوان سلبا كليا **لصدق** الجزئية **بعض الحيوان لاإنسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لادائمة، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي** أي كما لا تنعكس الممكنة العامة الموجبة من السبائط والممكنة الخاصة السالبة من المركبات في العكس المستوي لا تنعكس الممكنة العامة السالبة من البسائط والممكنة الخاصة الموجبة من المركبات في عكس النقيض لأنه لو فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق لا شيء من الحمار بالفعل لامركوب زيد بالإمكان و لا يصدق في عكس نقيضه ليس بعض مركوب زيد بالفعل لاحمار بالإمكان إذ مفروضنا انحصار المركوب في الفرس لا الحمار فالعكس باطل ...

الجدول في القضايا المنعكسة والغير المنعكسة من الموجبات والسوالب من البسائط والمركبات

القضايا	القضايا المنعكسة	عكس النقيض	القضايا الغير المنعكسة
البسا ئط السوالب	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة	الحينية المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة
	المطلقة العامة	المطلقة العامة	
المركبات السوالب	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	الحينية المطلقة اللادائمة	الممكنة الخاصة
أيضا	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية	المطلقة العامة	
البسائط الموجبات	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة	الدائمة المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة
أيضا	المشروطة العامة والعرفية العامة	العرفية العامة	

المركبات الموجبات	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	العرفية اللادائمة في البعض	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة

والبيان البيان والنقض النقض وقد بيّن انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمه إلى العرفية الخاصة بالافتراض فتأمّل ...

قوله والبيان البيان يعني كما أن المطالب المذكورة في العكس المستوي كانت تثبت بالخلف فكذا ههنا قوله والنقض النقض أي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف ثمه قوله وقد بين انعكاس الخاصتين إلخ أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي إلى العرفية الخاصة فهو أن يقال متى صدق بالضرورة أو بالدوام بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما أي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما أي بعض ب ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما أي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض وهو أن يفرض ذات الموضوع أعني بعض ج د فد ب بحكم لا دوام الأصل و د ج بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض ب ج بالفعل وهو لا دوام العكس ثم نقول وليس ج ما دام ب وإلا لكان د ج في بعض أوقات كونه ب فيكون د ب في بعض أوقات كونه ج لأن الوصفين إذا تقارنا في ذات واحدة يثبت كل واحد منهما في زمان الآخر في الجملة وقد كان حكم الأصل أنه ليس ب ما دام ج هذا خلف فصدق أن بعض ب أعني د ليس ج ما دام ب وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس بكلا جزئية فافهم ...

قوله والبيان[1] **البيان يعني كما أن المطالب** أي العكوس **المذكورة في العكس المستوي كانت تثبت بالخلف** أي بدليل التخلف **فكذا ههنا** أي العكوس المذكورة في عكس النقيض كانت تثبت أيضا بدليل التخلف مثلا إذا صدق كل سيارة جسم بالضرورة صدق في عكسه كل ما ليس بجسم ليس بسيارة دائما وإلا فيصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بجسم سيارة بالفعل فجعلناه لإيجابه صغرى من الشكل الأول والأصل لكليته كبرى وقلنا بعض ما ليس بجسم سيارة بالفعل وكل سيارة جسم بالضرورة فينتج بعض ما ليس بجسم جسم وذلك محال والمحال إنما نشأ من الصغرى لأن الكبرى مفروض الصدق والشكل بديهي الإنتاج فالصغرى باطلة وهو نقيض العكس فالعكس حق وهو المطلوب **قوله والنقض**[2] **النقض أي مادة التخلف ههنا** أي في عكس النقيض **هي مادة التخلف ثمه** أي في العكس المستوي **قوله وقد بين انعكاس الخاصتين إلخ** [3]**أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي إلى العرفية الخاصة** أي المشروطة الخاصة السالبة الجزئية والعرفية الخاصة السالبة الجزئية تنعكسان إلى العرفية الخاصة السالبة الجزئية **فهو** أي فبيان الانعكاس **أن يقال متى صدق بالضرورة أو بالدوام** [4]**بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما أي بعض ج ب بالفعل صدق** في العكس المستوي [5]**بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما أي بعض ب ج بالفعل وذلك** الانعكاس يثبت **بدليل الافتراض وهو** أي دليل الافتراض **أن يفرض ذات الموضوع أعني** [6]**بعض ج د** [7]**فد ب بحكم لادوام الأصل** لأنه كانت القضية من لادوام الأصل [8]بعض ج ب بالفعل فلما فرض [9]بعض ج د صدق [10]د ب بالفعل و[11]**د ج بالفعل لصدق الوصف العنواني** أي الكتابة **على**

---

[1] هو بيان المدعى وإتيان الدليل عليه.

[2] هو التخلف أي العكس يكون صادقا في مادة وكاذبا في أخرى.

[3] هذا مستثنى من الحكم السابق أي إن السالبة الجزئية لا تنعكس أصلا.

[4] أي بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[5] أي بعض الساكن ليس بكاتب ما دام ساكنا لا دائما أي بعض الساكن كاتب بالفعل.

[6] أي بعض الكاتب زيد.

[7] أي فزيد ساكن الإصابع بالفعل.

[8] أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[9] أي بعض الكاتب زيد.

[10] أي زيد ساكن الأصابع بالفعل.

[11] أي زيد كاتب بالفعل.

ذات الموضوع أي زيد **بالفعل على ما هو التحقيق** وهو رأي الشيخ فلما صدق د ب بالفعل وبلا دوام الأصل د ج بالفعل لصدق وصف الموضوع على ذاته فيكون د بعض ب وبعض ج أيضا **فصدق بعض ب ج بالفعل** أي بعض الساكن كاتب بالفعل **وهو لادوام العكس** فثبت الجزء الثاني من العكس **ثم نقول** في إثبات الجزء الأول من العكس **وليس ج ما دام ب د** أي ليس كاتبا ما دام ساكن الأصابع زيد أو بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكنا وساكن الأصابع هو زيد فالعكس صادق **وإلا لكان** أي لصدق نقيضه وهو **د ج في بعض أوقات كونه ب فيكون د ب في بعض أوقات كونه ج** أي زيد كاتب في بعض أوقات كونه ساكنا وكلما صدق هذا النقيض صدق زيد ساكن الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا **لأن الوصفين** أي الكتابة والسكون **إذا تقارنا في ذات واحدة** أي زيد **يثبت كل واحد منهما** أي من الوصفين لزيد **في زمان** الوصف **الآخر في الجملة** وذا باطل لأن هذين الوصفين متباينان لا تقرنان في ذات واحدة **وقد كان حكم الأصل أنه ليس ب ما دام ج** أي أن بعض الكاتب وهو زيد ليس بساكن الأصابع ما دام كاتبا فمعلوم أن **هذا** أي مقارنة الوصفين المتبائنين في ذات واحد **خلف فصدق أن بعض ب أعني د ليس ج ما دام ب** أي بعض الساكن[1] ليس بكاتب ما دام ساكنا **وهو** المذكور **الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه[2] فافهم** فهما كاملا ...

....

وأما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض إلى العرفية الخاصة فهو أن يقال إذا صدق بعض ج ب ما دائما ج لا دائما أي بعض ج ليس ب بالفعل وذلك بالافتراض وهو أن يفرض ذات الموضوع أعني بعض ج د فد ج بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق و د ليس ب بالفعل بحكم لا دوام الأصل فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو ملزوم لا دوام العكس لأن الإثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول وليس ج ما دام ليس ب وإلا لكان ج في بعض أوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض أوقات كونه

---

[1] هو زيد مثلا.

[2] راجع إلى العكس.

ج كما مرّ قد كان حكم الأصل أنه ب ما دام ج هذا خلف فصدق أن بعض ما ليس ب وهو د ليس ج ما دام ليس ب وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فتأمل ...

وأما بيان انعكاس الخاصتين أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة **من الموجبة الجزئية في عكس النقيض إلى العرفية الخاصة** الموجبة الجزئية **فهو** أي فبيان الانعكاس **أن يقال إذا صدق** بالضرورة أو بالدوام **بعض ج ب ما دام ج لا دائما أي بعض ج ليس ب بالفعل** فتصويره بمادة خاصة بالضرورة أو بالدوام بعض متحرك الأصابع كاتب ما دام متحرك الأصابع لا دائما أي بعض متحرك الأصابع ليس بكاتب بالفعل **لصدق** عكس نقيضه **بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما أي ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل** أي بالدوام بعض ما ليس بكاتب ليس بمتحرك الأصابع ما دام ليس بكاتب لا دائما أي ليس بعض ما ليس بكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل **وذلك** المذكور **بالافتراض وهو** أي دليل الافتراض **أن يفرض ذات الموضوع أعني بعض ج د فد ج بالفعل** أي بعض متحرك الأصابع زيد فيصدق قضيتان أحدهما زيد متحرك الأصابع بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذاته أي زيد مثلا بالفعل **على مذهب الشيخ وهو التحقيق** والحق وثانيهما زيد ليس بكاتب بالفعل بحكم لادوام الأصل فيصدق بعض ما ليس بكاتب متحرك الأصابع بالفعل لأن زيدا أثبت له "بعض ما ليس بكاتب" كما أثبت له "بعض متحرك الأصابع" وهذا التصادق ملزوم لادوام العكس لأن القضية من لادوام العكس ليس بعض ما ليس بكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل والإيجاب يلزمه نفي النفي فصدق الجزء الثاني من العكس فهذا مراد الشارح بقوله **و د ليس ب بالفعل بحكم لادوام الأصل فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو ملزوم لادوام العكس لأن الإثبات يلزمه نفي النفي** إذ القضية التي أشير إليها بلادوام العكس ليس بعض ما ليس ب ليس ج فإذا صار ليس ج مسلوبا عن بعض ما ليس ب يكون ج ثابتا له كما لا يخفى **ثم نقول** في إثبات الجزء الأول من عكس النقيض **وبعض ما**[1] **ليس ج ما دام ليس ب** أي بعض ما ليس بكاتب ليس بمتحرك الأصابع ما دام ليس بكاتب **وإلا لكان** د **ج في بعض أوقات كونه ليس ب فيكون** د **ليس ب في بعض أوقات كونه ج كما مر** سابقا من أنه **قد كان حكم الأصل أنه ب ما دام ج هذا خلف فصدق**

---

[1] هو "زيد" مثلا.

أن بعض ما ليس ب وهو أي البعض **د ليس ج ما دام ليس ب** أي وإن لم يكن ما ذكر لكان بعض ما ليس بكاتب أعني زيدا متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه ليس بكاتب فيصدق أيضا زيد ليس بكاتب في بعض أوقات كونه متحرك الأصابع وقد مرّ أن الوصفين إذا تقارنا في ذات ثبت كل واحد منهما فيها في زمان الآخر في الجملة والوصفان أعني تحرّك الأصابع وعدم الكتابة تقارنا في زيد فإذا ثبت تحرّك الأصابع لزيد في زمان كونه ليس بكاتب ثبت أنه ليس بكاتب في زمان كونه متحرك الأصابع يعني أن عدم الكتابة ثابت لزيد في زمان تحرّك الأصابع وهذا خلف فصدق أن بعض ما ليس بكاتب وهو زيد ليس بمتحرك الأصابع ما دام ليس بكاتب **وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس** أي عكس النقيض **بكلا جزئيه فتأمّل** فإنه دقيق بالتأمّل حقيق ...

فصل في الحجة

القياس قول مؤلّف من قضايا يلزم لذاته قول آخر ...

قوله القياس قول أي مركب وهو أعم من المؤلف إذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه لأنه مأخوذ من الألفة صرح بذلك الشريف المحقّق في حاشية الكشاف وحينئذ فذكر المؤلّف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأليف بعد التركيب إشارة إلى اعتبار الجزء الصوري في الحجّة فالقول يشمل المركّبات التامّة وغيرها كلّها وبقوله مؤلّف من قضايا خرج ما ليس كذلك كالمركّبات الغير التامّة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها أمّا البسيطة فظاهر وأمّا المركّبة فلأنّ المتبادر من القضايا القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك أو لأن المتبادر من القضايا ما يعدّ في عرفهم قضايا متعدّدة وبقوله يلزم خرج الاستقراء والتمثيل إذ لا يلزم منهما العلم بشيء نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساواة نحو أ مساو لب وب مساو لج فإنه يلزم من ذلك أن أ مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية وهي أن مساوي المساوي مساو وقياس

المساواة مع هذه المقدّمة الخارجية يرجع إلى قياسين وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات فاعرف ذلك ...

فصل في الحجة

لما كانت الحجّة على ثلاثة أنواع القياس والاستقراء والتمثيل وكان الطلب الأعلى والمقصد الأقصى في باب التصديقات القياس لأنه مفيد لليقين بخلاف أخويه لأنهما يفيد الظن لا اليقين فقدّمه على أخويه وشرع في تعريفه وبيان أقسامه ثم القياس يطلق على المعقول والملفوظ كإطلاق القضية عليهما **قوله القياس قول** أي مركب **وهو** أي المركب **أعم من المؤلف** جواب عن سؤال تقريره أن المركب والمؤلف مترادفان فيلزم التكرار بتفسير القول بالمركب وحاصل الجواب منع الترادف بينهما بدليل أن ميرزا جان وشريف العلماء صرحا لعموم المركب وخصوص المؤلف **إذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه** أي أجزاء المؤلف **لأنه** أي المؤلف **مأخوذ من الألفة صرح بذلك** أي بالمناسبة بين أجزاء المؤلف **الشريف المحقق في حاشية الكشاف** بخلاف المركب فإنه لم يعتبر المناسبة بين أجزاء المركب سواء وجدت المناسبة بينها أو لا **فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام** فالقول عام والمؤلف خاص **وهو** أي ذكر الخاص بعد العام **متعارف في التعريفات** ثم أورد على التعريف ما الفائدة في ذكر المؤلف بعد المركب مع أن المؤلف يتضمن معنى المركب؟ فأجاب بقوله **وفي اعتبار التأليف** بمنزلة الفصل **بعد التركيب** بمنزلة الجنس **إشارة إلى اعتبار الجزء الصوري في الحجة** فإن الألفة بين الأجزاء إنما تكون بسبب عروض الصورة والهيئة الاجتماعية لتلك الأجزاء فعلم أن التركيب مطلقا لايكفي في القياس بل لا بد من الألفة والمناسبة وسبب المناسبة هو الحد الأوسط والقضايا مادة القياس وهيئة التأليف الحاصلة بالحد الأوسط جزء[1] صوري للقياس ثم شرع في بيان الجنس والفصل في تعريف القياس **فالقول** المذكور في التعريف **يشمل المركبات التامة** خبرية أو انشائية **وغيرها** كالمركبات الناقصة تقييدة أو غيرها **كلها وبقوله "مؤلف من القضايا[2]" خرج ما ليس كذلك** أي خرج ما لا يكون مؤلفا من القضايا **كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها** لأن كلا منها ليس مؤلفا من قضايا **وأما** القضية **البسيطة فظاهر** خروجه من تعريف القياس

---

[1]الجزء على قسمين الجزء الصوري هو ما به الشيء بالفعل كصورة الكوز له والجزء المادّي هو ما به الشيء بالقوّة كالطين للكوز.

[2]المراد من القضايا الصوادق إذ في التعريفات يؤخذ المتبادر.

فإنها لا تصدق عليها أنها مؤلفة من قضايا بل قضية واحدة مركبة من الموضوع والمحمول **وأما** القضية **المركبة** فخروجها من قوله "مؤلف" بديهي ولكن خفي **فلأن** الأمر **المتبادر من القضايا القضايا الصريحة** أي المذكورة بالعبارة المستقلة وألفاظ التعريفات يجب أن تحمل على معانيها المتبادرة ولا شك أن القضية الثانية من القضية المركبة ليست قضية صريحة لعدم كونها مذكورة بالعبارة المستقلة وهذا مراد قوله **والجزء الثاني من المركبة ليست كذلك أو لأن المتبادر من القضايا ما يعدّ في عرفهم** أي عرف المناطقة **قضايا متعدّدة** والمركبة لا تعدّ من القضايا المتعدّدة بل يقال لها إنها قضية واحدة **وبقوله يلزم خرج الاستقراء[1] والتمثيل[2] يحصل منهما** أي من الاستقراء والتمثيل **العلم بشيء** كما في قولك أكثر الحيوانات يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ فكل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ فتحقّق ههنا اللزوم العلمي الظني لعدم جريان هذا الحكم في التمساح إذ هو يحرّك فكّه الأعلى عند المضغ بخلاف القياس فإنه يفيد اليقين أو لا يلزم منه إلا اليقين **نعم يحصل منهما** أي من الاستقراء والتمثيل **الظن بشيء آخر** كما عرفت الآن **وبقوله "لذاته" خرج ما يلزم منه[3] قول آخر بواسطة مقدمة خارجية** عن القياس **كقياس المساواة نحو أ مساو لِب وب مساو لِج فإنه يلزم من ذلك** القياس **أن أ مساو لِج لكن لا يلزم لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية** عن القياس **وهي** أي المقدمة الخارجية **أن مساوي المساوي مساو وقياس المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع إلى قياسين[4]** لا إلى قياس واحد والكلام فيه **وبدونها** أي بدون المقدمة الخارجية **ليس** قياس المساواة **من أقسام** القياس **الموصل** إلى المطلوب بالذات وهذا خارج عن تعريف القياس وأمّا مع المقدمة الخارجية وإن كان من أقسام القياس لكنه ليس قياسا واحدا بل قياسان **فاعرف ذلك** أي التحقيق المذكور ففيه إيماء إلى أن قياس المساواة حجة بخلاف الاستقراء والتمثيل كما هو الظاهر ...

---

[1] هو الاحتجاج بالجزئي على الكلي.

[2] هو الاحتجاج بالجزئي على الجزئي.

[3] راجع إلى ما الموصول.

[4] أولهما أن أ مساو لِب وب مساو لِج وثانيهما أن أ مساو لمساو لج وكل مساو المساوي مساو فيلزم من هذين القياسين أن أ مساو لج.

فإن كان مذكورا فيه بمادّته وهيئته فاستثنائي وإلا فاقتراني حملي أو شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى أصغر ومحموله أكبر والمتكرّر أوسط وما فيه الأصغر صغرى والأكبر كبرى ...

والقول الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا فإن كان أي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادّته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقّق في ضمن الإيجاب أو السلب فإنه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج أن هذا ليس بإنسان والمذكور في القياس هذا إنسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال المذكور لكنه إنسان ينتج أن هذا حيوان قوله فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء أعني لكن وإلا لم يكن القول الآخر مذكورا في القياس بمادّته وهيئته وذلك بأن يكون مذكورا بمادّته لا بهيئته إذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادّة وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من أجزاء النتيجة المادّية والصورية ومن هذا علم أنه لو حذف قوله بمادّته لكان أولى ...

والقول الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا والفرق بينهما باعتبار فإن العالم حادث قبل الاستدلال مطلوب وبعده نتيجة لما فرغ من تعريف القياس شرع في تقسيمه **قوله فإن كان أي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته** أي بمادة القول الآخر[1] **طرفاه المحكوم عليه** والمحكوم به **والمراد بهيئته** أي بهيئة القول الآخر **الترتيب الواقع بين طرفيه** أي طرفي القول الآخر سواء تحقق **في ضمن الإيجاب أو السلب**[2] **فإنه قد يكون المذكور في** القياس **الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج** بعد استثناء نقيض التالي **أن هذا ليس بإنسان والمذكور في القياس هذا إنسان** فهذا نقيض النتيجة **وقد يكون المذكور فيه** أي في القياس الاستثنائي **عين النتيجة كقولك في المثال**

---

[1] أي النتيجة.

[2] مع قطع النظر عن خصوص الكيفية.

المذكور لكنه إنسان ينتج بعد استثناء عين المقدم **أن هذا حيوان** فعين النتيجة مذكور في القياس **قوله فاستثنائي** يسمى القياس بالاسثنائي **لاشتماله** أي لاشتمال هذا القياس **على كلمة الاستثناء أعني لكن** بناء على أن كلمة "إلّا" التي هي أداة الاستثناء حقيقة بمعنى لكن في المستثنىٰ المنقطع **قوله وإلا أي وإن لم يكن القول الآخر** أي النتيجة **مذكورا في القياس بمادته وهيئته** أي بطرفيه والترتيب بينهما **وذلك** أي عدم ذكر القول الآخر بالمجموع أي المادّة والهيئة **بأن يكون مذكورا بمادّته لا بهيئته إذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة** فإن الهيئة عارضة للأجزاء غير منفكة عنها **وكذا لا يعقل قياس لا يشمل على شيء من أجزاء النتيجة المادّية والصورية** فإنه لا يتصوّر كونه موصلا إلى النتيجة حاصله أن الاحتمالات العقلية ثلاثة الأول أن يكون القول الآخر مذكورا في القياس بمادّته ولا بهيئته والثاني أن يكون مذكورا بهيئته لا بمادّته والثالث أن لا يكون مذكورا فيه بمادّته ولا بهيئته الثالث باطل فإنه يمتنع أن يكون القياس غير مشتمل على الأجزاء المادّية والصورية جميعا والثاني أيضا باطل فإن الهيئة العارضة للأجزاء المادّية للنتيجة غير منفكّة عنها فكيف يتصوّر وجود الهيئة بدون المادّة؟ فتعيّن الاحتمال الأوّل **ومن هذا** التنقيح **علم أنه** ضمير الشأن **لو حذف قوله بمادّته** من المتن وأثبت قوله بهيئته فقط **لكان أولى** للاختصار في العبارة مع حصول المقصود ...

والأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الأوّل أو محمولهما فالثاني أو موضوعهما فالثالث أو عكس الأوّل فالرابع ...

قوله فاقتراني لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الأصغر والأكبر والأوسط قوله حملي أي القياس الاقتراني ينقسم إلى حملي وشرطي لأنه إن كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملي نحو العالم متغيّر وكل متغيّر حادث فالعالم حادث وإلا فشرطي سواء تركّب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء أو تركّب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما والمصنّف قدّم البحث عن الاقتراني الحملي على الاقتراني الشرطي لكونه أبسط

من الشرطي قوله من الحملي أي من الاقتراني الحملي قوله أصغر لكون الموضوع في الأغلب أخصّ من المحمول وأقلّ أفرادا منه فيكون المحمول أكبر وأكثر أفرادا قوله والمتكرّر أوسط لتوسّطه بين الطرفين قوله وما فيه الأصغر أي المقدّمة التي فيها الأصغر وتذكير الضمير نظرا إلى لفظ الموصول قوله صغرى لاشتمالها على الأصغر قوله كبرى أي ما فيه الأكبر كبرى لاشتمالها على الأكبر قوله الشكل الأول يسمى أولا لأن إنتاجه بديهي وإنتاج البواقي نظري يرجع إليه فيكون أسبق وأقدم في العلم قوله فالثاني لاشتراكه مع الأوّل في أشرف المقدّمتين أعني الصغرى قوله فالثالث لاشتراكه مع الأوّل في أخسّ المقدّمتين أعني الكبرى قوله فالرابع لكونه في غاية البعد عن الأوّل ...

قوله فاقتراني أي إنما سمي القياس بالاقتراني **لاقتران حدود المطلوب فيه** أي في الاقتراني بواسطة الواو الواصلة **وهي** أي الحدود **الأصغر والأكبر والأوسط قوله حملي أي القياس الاقتراني ينقسم إلى** قياس **حملي** وقياس **شرطي لأنه** أي القياس الاقتراني **إن كان مركّبا من الحمليات الصرفة** أي المحضة فقياس اقتراني **حملي نحو العالم متغيّر وكل متغيّر حادث فالعالم حادث وإلا** أي وإن لم يتركّب من الحمليات الصرفة فقياس اقتراني **شرطي سواء تركّب** القياس **من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود[1] وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء[2] فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء[3] أو تركّب** القياس **من** القضية **الحملية** والقضية **الشرطية نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا[4] وكل حيوان جسم[5] فكلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما[6] وقدّم المصنّف البحث عن** القياس **الاقتراني الحملي على** القياس **الاقتراني الشرطي لكونه** أي الاقتراني الحملي **أبسط من** الاقتراني **الشرطي** أي لأن

---

[1] الصغرى.

[2] الكبرى.

[3] النتيجة.

[4] الصغرى من الشرطيات.

[5] الكبرى من الحمليات.

[6] النتيجة.

مباحث الاقتراني أوفر من مباحث الشرطي ولأن الاقتراني الحملي أقل أجزاء من الاقتراني الشرطي **قوله من الحملي أي من الاقتراني الحملي قوله أصغر لكون الموضوع**[1] **في الأغلب**[2] **أخصّ من المحمول وأقلّ أفرادا منه** أي من المحمول **فيكون المحمول أكبر وأكثر أفرادا** نحو فالعالم حادث **قوله المتكرّر** في الصغرى والكبرى حد **أوسط لتوسّطه بين الطرفين** أي لتوسّط الأوسط بين الأصغر والأكبر **قوله وما فيه الأصغر** أي المقدمة التي فيها الأصغر هنا إيراد أنه لم ذكّر المصنف رحمه الله الضمير في "فيه" والمرجع مؤنث أي المقدمة؟ فأجاب الشارح بقوله **وتذكير الضمير** أي ذكر الضمير مذكّرا **نظرا إلى لفظ الموصول** أي ما **قوله صغرى** أي كون المقدمة الأولى صغرى **لاشتمالها** أي لاشتمال الصغرى **على الأصغر** الذي هو موضوع المطلوب **قوله كبرى أي ما فيه الأكبر** يقال له **كبرى لاشتمالها** أي لاشتمال الكبرى **على الأكبر** الذي هو محمول المطلوب **قوله الشكل الأول يسمى** الشكل الأول **أولا لأن إنتاجه** أي إنتاج هذا الشكل **بديهي** لكونه على النظم الطبعي وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومن الأوسط إلى الأكبر فلذا وضع في المرتبة الأولى **وإنتاج** الأشكال الثلاثة **البواقي نظري يرجع إليه** أي إلى الشكل الأول **فيكون** الشكل الأول **أسبق وأقدم في العلم قوله فالثاني** إنما جعل الشكل الثاني في المرتبة الثانية **لاشتراكه** أي لاشتراك الثاني **مع** الشكل **الأوّل في أشرف المقدمتين أعني الصغرى** لكونها مشتملة على أشرف طرفي المطلوب وهو الموضوع الذي هو ذات وأصل فحاصله أنّ الحدّ الأوسط في صغرى الشكل الأوّل والثاني محمول **قوله فالثالث** إنما وضع الشكل الثالث في الرتبة الثالثة **لاشتراكه** أي لاشتراك الثالث **مع** الشكل **الأوّل في أخسّ المقدمتين أعني الكبرى** لكونها مشتملة على أخسّ طرفي المطلوب أعني المحمول الذي هو تابع للموضوع ولا كلام في أن الصفة أخسّ من الذات والتابع من المتبوع والذات أشرف من الصفة والمتبوع من التابع والمقصود أن الأوسط في كبرى الشكل الأوّل والثالث موضوع **قوله فالرابع** إنما أعطي المرتبة الرابعة **لكونه** أي الرابع **في غاية البعد عن** الشكل الأول لأنه لا شراكه له مع الشكل الأوّل في كلتا المقدمتين إذ الأوسط في صغراه موضوع وكبراه محمول وعكسه في الأوّل ...

---

[1] في النتيجة.

[2] إنما قيّد بالأغلب لأن الموضوع قد يكون مساويا للمحمول كما يقال كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك فكل إنسان ضاحك وقد يكون أعم من المحمول كما يقال بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك.

ويشترط في الأوّل إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة ...

قوله وفعليتها ليتعدّى الحكم من الأوسط إلى الأصغر وذلك لأن الحكم في الكبرى إيجابا كان أو سلبا إنما هو على ما يثبت له الأوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بأن الأصغر يثبت له الأوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر قوله مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الأصغر في الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر وذلك لأن الأوسط يكون محمولا هنا على الأصغر ويجوز أن يكون المحمول أعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر كما يشاهد في قولك كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس قوله لينتج الموجبتان أي الكلية والجزئية واللام فيه للغاية أي أثر هذه الشروط أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين ففي الأول تكون النتيجة موجبة كلية وفي الثاني موجبة جزئية وأن ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق تفصيله وأمثلة الكل واضحة قوله الموجبتين أي ينتج الكلية والجزئية قوله والسالبتين أي ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصود الإشارة إلى أن إنتاج هذا الشكل للمحصورات الأربع بديهي بخلاف إنتاج سائر الأشكال لنتائجها كما سيجيء تفصيلها ...

قوله وفعليتها أي فعلية الصغرى فشرط فعليتها **ليتعدّى الحكم** الحاصل **من** الحد **الأوسط إلى الأصغر وذلك** التعدي [1]**لأن الحكم في الكبرى إيجابا كان أو سلبا إنما هو** أي ذلك الحكم يقع **على ما** أي شيء **يثبت له الأوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بأن الأصغر يثبت له** الحد **الأوسط لم يلزم تعدي الحكم من** الحد **الأوسط إلى الأصغر** نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالحكم بالحدوث في الكبرى أي كل متغير حادث على ما هو المتغير بالفعل فلا بد أن يكون الحكم في الصغرى بالفعل بأن يكون التغير ثابتا للعالم بالفعل وإن لم يحكم في الصغرى بأن العالم ثابت له التغير بالفعل لم يندرج العالم في المتغير فلا يتجاوز حكم الحدوث من المتغير إلى العالم فلا إنتاج **قوله مع كلية الكبرى** أي شرط كلية الكبرى في الشكل الأول **ليلزم اندراج الأصغر في** الحد **الأوسط فيلزم من الحكم على** الحد **الأوسط الحكم**[2] **على الأصغر و**[3]**ذلك** اللزوم **لأن** الحد **الأوسط يكون محمولا هنا** أي في الشكل الأول **على الأصغر** كما حمل المتغير على العالم في العالم متغير **ويجوز أن يكون المحمول** أي الحد الأوسط **أعم من الموضوع** كما أن الحيوان أعم من الإنسان في كل إنسان حيوان **فلو حكم** بصيغة المجهول **في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر** حتى يحصل النتيجة **كما يشاهد في قولك كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس** فإن بعض الحيوان الذي هو محكوم عليه بالأكبر أي بالفرسية غير بعض الحيوان الذي حكم به على الأصغر أي على الإنسان فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى إلى الأصغر أي الإنسان لعدم كونه[4] أي الإنسان مندرجا تحت هذا البعض إنما هو مندرج تحت بعض آخر **قوله لينتج الموجبتان** الصغريان

---

[1] اگر صغری میں حد اوسط کو اصغر کے لیے بالفعل ثابت نہ کیا جائے تو کبریٰ میں حکم حد اوسط کیلئے بھی بالفعل ثابت نہیں ہو گا لہذا اکبر اصغر کے لیے بالفعل ثابت نہیں ہو گا کیونکہ حد اوسط اصغر کے لیے بالفعل ثابت نہیں ہوئی یاد رہے اکبر کو اصغر کے لیے بواسطۂ حد اوسط ثابت کیا جاتا ہے۔

[2] فاعل "يلزم".

[3] کبری کلیہ ہونا ضروری ہے کہ اس طرح اصغر حد اوسط کے تحت داخل ہو جائے گا لہذا جو حکم کبریٰ میں حد اوسط پر لگے گا وہی حکم صغری میں اصغر پر بھی لگ جائے گا۔ اگر کبری کلیہ نہیں ہو گا تو کبری میں جو حکم حد اوسط پر لگ رہا ہے اس حد اوسط کے تحت اصغر داخل نہیں ہے لہذا کبری والا حکم اصغر پر نہیں لگے گا اور یہ خرابی ہے۔

[4] أي الموضوع.

أي الموجبة **الكلية** و**الموجبة** **الجزئية واللام فيه** أي في قوله لينتج **للغاية أي أثر هذه الشروط** أي إيجاب الصغرى مع فعليتها وكلية الكبرى **أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية** والصغرى **الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين**[1] الكلية والجزئية **ففي** الضرب **الأول** هو كون الصغرى موجبة كلية مع الكبرى الموجبة الكلية **يكون النتيجة موجبة كلية** كما هو الظاهر مثل كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم **وفي** الضرب **الثاني** هو كون الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى الموجبة الكلية يكون النتيجة **موجبة جزئية** إذ النتيجة تابعة لأخس المقدمتين والأخسية إنما هي الجزئية[2] مثل بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك **وأن ينتج الصغريان يعني الموجبتين** وهما كلية وجزئية **مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين**[3] **الكلية والجزئية** ففي الضرب الأول تكون النتيجة سالبة كلية مثل كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الإنسان بحجر وفي الضرب الثاني سالبة جزئية مثل بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بصاهل فبعض الحيوان ليس بصاهل **على ما سبق** الآن من إنتاج الصغريين الموجبتين مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين الكلية والجزئية **وأمثلة الكل** أي الضروب الأربعة **واضحة** وجدولها هذا ...

الصغرى	الكبرى	النتيجة
الموجبة الكلية	الموجبة الكلية	الموجبة الكلية
الموجبة الجزئية	الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية
الموجبة الكلية	السالبة الكلية	السالبة الكلية
الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية

قوله الموجبتين أي ينتج الضرب الأول الموجبة **الكلية** والضرب الثاني الموجبة **الجزئية قوله السالبتين أي ينتج** الضرب الثالث السالبة **الكلية** والضرب الرابع السالبة **الجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصود** من قوله بالضرورة **الإشارة إلى أن إنتاج هذا الشكل** أي الأوّل **للمحصورات الأربع**[4] **بديهي**

---

[1] مفعول ل"ينتج".

[2] والسلب.

[3] مفعول ل"ينتج".

[4] أي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية والسالبة الجزئية.

أي غير محتاج إلى النظر **بخلاف إنتاج سائر الأشكال**[1] **لنتائجها** فإنها تحتاج إلى النظر **كما سيجيء تفصيلها** أي تفصيل الأشكال الباقية في مقاماتها ...

وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى ...

قوله وفي الثاني اختلافهما أي يشترط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين في السلب والإيجاب وذلك لأنه لو تألّف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو أن يكون الصادق في نتيجة القياس الإيجاب تارة والسلب أخرى فإنه لو قلنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تألّف من السالبتين كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلاف دليل عدم الإنتاج فإن النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض الموادّ هو السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق في بعض الموادّ الموجبة قوله وكلية الكبرى أي ويشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى إذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الإيجاب ولو قلنا بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب ...

قوله وفي الثاني اختلافهما أي يشترط في هذا الشكل أي الثاني **بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين** أي الصغرى والكبرى **في السلب والإيجاب** فإن كانت الصغرى سالبة فالكبرى موجبة وبالعكس **وذلك** الشرط **لأنه لو تألف هذا الشكل** أي الثاني **من** المقدمتين **الموجبتين يحصل الاختلاف وهو** أي الاختلاف **أن يكون الصادق في نتيجة القياس الإيجاب تارة** لجواز أن يكون الأشياء المتوافقة مشتركة في ثبوت أمر واحد

---

[1] أي بواقي الأشكال.

لها فالحق حينئذ الإيجاب **والسلب** تارة **أخرى** لجواز أن يكون الأشياء المتخالفة مشتركة أيضا في ثبوت شيء واحد لها فالحق حينئذ السلب **فإنه لو قلنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق** في نتيجة القياس حينئذ **الإيجاب** أي كل إنسان ناطق لا السلب أي لا شيء من الإنسان بناطق **ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق** في النتيجة **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس لا الإيجاب أي كل إنسان فرس فحصل الاختلاف لفقد الشرط المذكور وهو اختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب **وكذا الحال** أي يحصل الاختلاف في نتيجة القياس **لو تألف** هذا الشكل **من** مقدمتين **سالبتين كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق** في نتيجة القياس المذكور **الإيجاب** أي كل إنسان ناطق لا السلب أي لا شيء من الإنسان بناطق لكونه كذبا لا محالة **ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق** عندئذ **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس لا الإيجاب أي كل انسان فرس **والاختلاف** في النتيجة **دليل عدم الإنتاج** أي إنتاج القياس أو الشكل **فإن النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقدمتين** أي الصغرى والكبرى **فلو كان** القول **اللازم من المقدمتين الموجبة لما[1] كان الحق في بعض الموادّ** أي الأمثلة **هو السالبة ولو كان** القول **اللازم منهما** أي من المقدمتين **السالبة لما[2] صدق في بعض الموادّ** أي الأمثلة **الموجبة** حاصله أن النتيجة الصادقة في جميع المواد واحدة إن كانت موجبة فموجبة فقط وإن كانت سالبة فسالبة فقط لا اختلاف فيها أصلا **قوله كلية الكبرى أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى إذ عند جزئيتها** أي جزئية الكبرى **يحصل الاختلاف** الموجب للعقم **كقولنا كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق** أي الصادق في نتيجة هذا القياس **الإيجاب** أي بعض الإنسان حيوان واقتضى القياس أن تكون النتيجة سالبة أي بعض الإنسان ليس بحيوان إذ هي تابعة لأخس المقدمتين والأخسية إنما هي الجزئية والسلب **ولو قلنا** بدل الكبرى **بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق** في النتيجة **السلب** أي بعض الإنسان ليس بصاهل لا الإيجاب أي بعض الإنسان صاهل ...

---

[1] نافية.

[2] نافية.

مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أو الكبرى المشروطة لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية ...

قوله مع دوام الصغرى أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران الأوّل أحد الأمرين هو إمّا أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة أو ضرورية وإمّا أن تكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سوالبها لا من التسع التي لا تنعكس سوالبها والثاني أحد الأمرين وهو أن الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل إلا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة وحاصله أن الممكنة إن كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة وإن كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ودليل الشرطين أنه لولا هما لزم اختلاف النتيجة والتفصيل لا يناسب هذا المختصر قوله لينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضا أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الكلية والجزئية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين فالضرب الأول هو المركب من الكليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب ولا شيء من أ ب والضرب الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل أ ب والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من ج أ وإليهما أشار المصنف بقوله لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض ج ب ولا شيء من أ ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل أ ب والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس أ وإليهما أشار المصنف بقوله والمختلفتان في الكم أيضا أي كما أنهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرائط ينتج سالبة جزئية ...

قوله مع دوام الصغرى أي يشترط في إنتاج **هذا الشكل** أي الثاني **بحسب الجهة أمران** فالأمر **الأول أحد الأمرين** هو **إما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون** الصغرى[1] **دائمة أو ضرورية وإما**[2] **أن تكون الكبرى من القضايا الست**[3] **التي تنعكس سوالبها** بالعكس المستوي **لا من** القضايا **التسع التي لا تنعكس سوالبها** بالعكس المستوي والأمر **الثاني أيضا أحد الأمرين وهو**[4] **أن الممكنة** عامة أو خاصة **لا تستعمل في هذا الشكل** أي الثاني **إلا مع الضرورية** المطلقة **سواء كانت الضرورية** المطلقة **صغرى أو كبرى أو مع كبرى**[5] **مشروطة عامة أو خاصة وحاصله** أي حاصل الأمر الثاني **أن الممكنة إن كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة وإن كانت** الممكنة **كبرى كانت الصغرى ضرورية** فقط لا غير **ودليل الشرطين** أي الأمرين **أنه** ضمير الشأن **لولا هما** أي الشرطان **لزم اختلاف النتيجة** في الأقيسة مثل كل منخسف مظلم ما دام منخسفا ولا شيء من القمر بمظلم وقت التربيع لا دائما فينتج موجبة صادقة أي كل منخسف قمر ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الشمس بمظلم وقت عدم الكسوف لا دائما فينتج سالبة صادقة أي لا شيء من المنخسف بشمس وهذا الاختلاف لزم لفقدان الشرط الأول ومثال فقدان الشرط الثاني كل حمار مركوب زيد بالإمكان ولا شيء من الناهق بمركوب زيد دائما ينتج موجبة صادقة أي كل حمار ناهق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفيل بمركوب زيد دائما ينتج سالبة صادقة أي لا شيء من الحمار بفيل **والتفصيل لا يناسب هذا** الكتاب **المختصر قوله لينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا الشكل** أي الثاني **أيضا أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبة الكلية والجزئية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين** الكلية والجزئية **فالضرب الأول هو المركب من الكليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب** أي كل إنسان حيوان مثلا **ولا شيء من أ ب** أي لا شيء من الحجر بحيوان مثلا فتكون النتيجة لا شيء من ج أ أي لا شيء من الإنسان بحجر **والضرب الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل أ ب والنتيجة فيهما** أي في هذين الضربين **سالبة** إذ النتيجة تابعة للأخسية وهي السلب **كلية**

---

[1] أحد الأمرين.

[2] ثانيهما.

[3] هي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان.

[4] أي أحد الأمرين.

[5] عطف على "مع الضرورية".

نحو لا شيء من ج أ أي لا شيء من الإنسان بناهق وكل حمار ناهق فلا شيء من الإنسان بحمار **وإليهما** أي إلى هذين الضربين ونتيجتهما **أشار المصنف بقوله لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض ج ب ولا شيء من أ ب** أي بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان **والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل أ ب** أي بعض الحيوان ليس بناطق وكل ناطق إنسان **والنتيجة منهما** أي من الضرب الثالث والضرب الرابع **سالبة جزئية نحو بعض ج ليس أ** أي بعض الإنسان ليس بحجر وبعض الحيوان ليس بإنسان إذ النتيجة تابعة لأخس المقدمتين والأخسية هي السلب والجزئية **وإليهما** أي إلى الضرب الثالث والضرب الرابع ونتيجتهما **أشار المصنف بقوله والمختلفان في الكم أيضا أي القضيتان اللتان هما مختلفتان في الكم** أي في الكلية والجزئية **كما أنهما** أي أن القضيتين **مختلفتان في الكيف** أي في الإيجاب والسلب **ينتج سالبة جزئية بناء على ما سبق من الشرائط** فالشكل الثاني لا ينتج إلا نتيجتين سالبة كلية وسالبة جزئية ...

باخلف أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم النتيجة ...

قوله بالخلف يعني دليل إنتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين أمور الأوّل الخلف وهو أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الأوّل ما ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الأربعة كلها والثاني عكس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الأول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك إنما يجري في الضرب الأول والثالث لأن كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها وأما الآخران فكبراهما موجبة كلية لا تنعكس إلا موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول مع أن صغراهما أيضا سالبة لا تصح لصغروية الشكل الأول والثالث أن يعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا أولا لينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة وذلك إنما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الأول وهذا إنما هو في

الضرب الثاني فإن صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها وأما الأول والثالث فصغراهما موجبة لا تنعكس إلا جزئية وأما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها لا تكون إلا جزئية أيضا فتدبّر قوله إيجاب الصغرى وفعليتها لأن الحكم في كبراه سواء كان إيجابا أو سلبا على ما هو أوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الأصغر مع الأوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلا وتكون الصغرى سالبة أو يتحد لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعدّ الحكم من الأوسط بالفعل إلى الأصغر قوله مع كلية إحداهما لأنه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر إلى الأصغر مثلا يصدق بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس ...

قوله بالخلف يعني أن دليل إنتاج هذه الضروب الأربعة **لهاتين النتيجتين** أي السالبة الكلية والسالبة الجزئية **أمور** الأمر **الأول الخلف وهو** أي الخلف **أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه** أي لإيجاب النقيض أعني لكون النقيض موجبة **صغرى** من الشكل الأول **وكبرى القياس لكليتها** أي لكون الكبرى كلية **كبرى** منه **لينتج من الشكل الأول ما ينافي الصغرى من الشكل الثاني** فتصوير الخلف أن يقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر فإذا لم تصدق هذه النتيجة يصدق نقيضها لاستحالة ارتفاع النقيضين والنقيض بعض الإنسان حجر فإذا جعل هذا النقيض صغرى لتلك الكبرى ويقال بعض الإنسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج من الشكل الأول بعض الإنسان ليس بحيوان وهذا مناف بل مناقض لصغرى الشكل الثاني أعني كل إنسان حيوان وهذا مسلم الثبوت فتكون النتيجة الحاصلة من الشكل الأول كاذبة ومنشأه ليس إلا الصغرى فيكون نقيض الصغرى أي لا شيء من الإنسان بحجر حقا وهذا عين نتيجة الشكل الثاني **وهذا** الطريق أي الخلف **جار في الضروب الأربعة كلها** ولكن ذكرت تصوير الخلف في ضرب واحد فقس عليه بواقي الضروب **و**الأمر **الثاني عكس الكبرى** من الشكل الثاني **ليرتد** القياس **إلى الشكل الأول لينتج** الشكل الأول **النتيجة المطلوبة** من الشكل الثاني **وذلك** أي

عكس الكبرى **إنما يجري في الضرب الأول** و**الضرب الثالث لأن كبراهما**[1] **سالبة كلية تنعكس كنفسها** أي سالبة كلية فتصوير عكس الكبرى أن يقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر ولو انعكس الكبرى لصار شكلا أولا أي كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج تلك النتيجة الحاصلة من الشكل الثاني **وأما الآخران** أي الضرب الثاني والضرب الرابع **فكبراهما**[2] **موجبة كلية لا تنعكس إلا موجبة جزئية** والموجبة الجزئية **لا تصلح لكبروية الشكل الأول** لأن كبراه كلية قطعا **مع أن صغراهما**[3] **سالبة أيضا** والسالبة **لا تصلح لصغروية الشكل الأول** إذ لا بد من إيجابها **والأمر الثالث** من تلك الأمور **أن يعكس الصغرى فيصير** الشكل الثاني **شكلا رابعا** إذ الأوسط في صغراه موضوع وفي كبراه محمول فهو إنما الشكل الرابع **ثم يعكس الترتيب** أي ترتيب المقدمتين **يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير** الشكل الرابع **شكلا أولا** إذ الأوسط يصير محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى **لينتج** الشكل الأول **نتيجة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة** من الشكل الثاني فتصويره أن يقال لا شيء من الإنسان بحمار وكل ناهق حمار فبعد إسقاط الأوسط ينتج لا شيء من الإنسان بناهق فلو عكس الصغرى أي لا شيء من الحمار بإنسان يصير شكلا رابعا بأن يقال لا شيء من الحمار بإنسان وكل ناهق حمار ثم إذا عكس الترتيب بين المقدمتين بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وقيل كل ناهق حمار ولا شيء من الحمار بإنسان يصير شكلا أولا ينتج لا شيء من الناهق بإنسان ثم إذا عكس النتيجة الحاصلة من الشكل الأول وقيل لا شيء من الإنسان بناهق فهذا عين تلك النتيجة الحاصلة من الشكل الثاني **وذلك** أي الأمر الثالث **إنما يتصور فيما** أي في الضروب التي **يكون** فيها **عكس الصغرى كلية ليصلح** العكس **لكبروية الشكل الأول** إذ يشترط الكلية لكبراه **وهذا** أي كون العكس كلية **إنما هو في الضرب الثاني فإن صغراه** أي صغرى الضرب الثاني **سالبة كلية** والسالبة الكلية **تنعكس كنفسها** يعني سالبة كلية **وأما** الضرب **الأول** و**الضرب الثالث فصغراهما** أي هذين الضربين **موجبة** كلية في الأول وجزئية في الثالث والموجبة كلية أو جزئية **لا تنعكس إلا جزئية** فعكس الصغرى لا يصلح لكبروية الشكل الأول **وأما** الضرب **الرابع فصغراه** أي فصغرى الضرب الرابع **سالبة جزئية** والسالبة الجزئية **لا تنعكس ولو فرض انعكاسها** أي انعكاس الجزئية **لا تكون إلا جزئية أيضا** فالعكس لا يصلح لكبروية الشكل الأول لجزئيته **فتدبر قوله**

---

[1] أي كبرى الضرب الأول والثالث.

[2] أي فكبرى الضرب الثاني والرابع.

[3] أي صغرى الضرب الثاني والرابع.

إيجاب الصغرى بحسب الكيفية **وفعليتها** بحسب الجهة **لأن الحكم في كبراه** أي كبرى الشكل الثالث **سواء كان** الحكم **إيجابا أو سلبا على ما هو أوسط** أي على أفراد الأوسط **بالفعل كما مر** من مذهب الشيخ في الشكل الأول **فلو لم يتحد الأصغر** أي الصغرى **مع** الحد **الأوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلا** بأن لا يكون بينهما حمل إيجابي **وتكون الصغرى** حينئذ **سالبة** لأن الصغرى إذا كانت سالبة فالأصغر فيها مسلوب عن الموضوع الذي هو الحد الأوسط وذلك بعينه عدم الاتحاد بينهما **أو يتحد** بأن يكون بينهما حمل إيجابي **لكنه لا بالفعل** بل بالإمكان **وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من** الحد **الأوسط بالفعل إلى الأصغر** فوجب أن يكون صغرى الثالث فعلية موجبة **قوله** بحسب الكمية **مع كلية إحداهما** أي إحدى المقدمتين **لأنه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض** أي بعض الأفراد **من** الحد **الأوسط المحكوم**[1] **عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر إلى الأصغر مثلا يصدق بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس** كما يظهر للمتعلم والمعلم أن البعض المحكوم عليه بالإنسانية غير البعض المحكوم عليه بالفرسية فلا يتعدى حكم الفرسية إلى الإنسان وإن جعلت إحداهما كلية فيتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر نحو كل حيوان حساس وبعض الحيوان إنسان فبعض الحساس إنسان إذ البعض المحكوم عليه بالإنسانية ليس غير البعض المحكوم عليه بالحساسية فيتعدى حكم الإنسانية إلى بعض الحساس ...

وفي الثالث إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية أحدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة ...

قوله لينتج الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع وضم صغرى الموجبة الجزئية إلى الكبرى الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في أنها لا ينتج إلا جزئية لكن ثلاثة

---

[1] صفة ل"البعض".

منها ينتج الإيجاب وثلاثة منها ينتج السلب أما المنتجة للإيجاب فأولها المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج أ فبعض ب أ ثانيهما المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى وإلى هذين أشار المصنف بقوله لينتج الموجبتان أي الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى والثالث عكس الثاني أعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وإليه أشار بقوله أو بالعكس فليس المراد من العكس عكس الضربين المذكورين إذ ليس عكس الأول الأول فتأمّل وأمّا المنتجة للسلب فأولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية وإليهما أشار بقوله ومع السالبة الكلية أي لينتج الموجبتان مع السالبة الكلية والثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال أو الكلية مع الجزئية أي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية قوله بالخلف يعني بيان إنتاج هذه الضروب لهذه النتائج إما بالخلف و هو ههنا أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى وصغرى القياس لإيجاها صغرى لينتج من الشكل الأول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها وأما بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول وذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الضروب الأول والثاني والرابع والخامس وأما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا أولا وينتج نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فإنه المطلوب وذلك حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى للشكل الأول وتكون الصغرى كلية لتصلح كبرى له كما في الضرب الأول والثالث لا غير ...

قوله لينتج الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل أي الثالث **بحسب الشرائط المذكورة** من إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية إحداهما **ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع** أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية **وضم الصغرى الموجبة الجزئية إلى الكبريين الكليتين الموجبة** الكلية **والسالبة** الكلية **وهذه الضروب** الستة **كلها مشتركة في أنها** أي هذه الضروب الستة **لا ينتج إلا جزئية لكن ثلاثة منها** أي من هذه الضروب **ينتج الإيجاب** أي موجبة جزئية **وثلاثة منها** أي من هذه الضروب **ينتج السلب** أي سالبة جزئية **وأما** الضروب **المنتجة للإيجاب** أي للموجبة **فأولها** أي فأول تلك

الضروب **المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج أ فبعض ب أ** أي كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق[1] **وثانيها** أي ثاني تلك الضروب **المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى** نحو بعض الناطق إنسان وكل ناطق حيوان فبعض الإنسان حيوان **وإلى هذين الضربين أشار المصنف بقوله لينتج الموجبتان أي الصغرى** الموجبة الكلية والجزئية **مع الموجبة الكلية الكبرى** والضرب **الثالث عكس الثاني أعني المركب عن موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ضاحك بالفعل فبعض الحيوان ضاحك بالفعل **وإليه** أي إلى هذا الضرب الثالث **أشار المصنف بقوله أو بالعكس فليس المراد من العكس** في بادىء النظر **عكس الضربين المذكورين** الأول والثاني كما هو المتبادر بل عكس الثاني فقط **إذ ليس عكس الأول إلا الأول** إذ عكس الكلية كنفسها **فتأمل** في أن المصنف اختار قوله عكس الثاني لأنه بصدد الاختصار فإنه لو قال "أو الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية" لطال الكلام **وأما** الضروب **المنتجة للسلب** أي للسالبة **فأولها** أي تلك الضروب هو **المركب من موجبة كلية وسالبة كلية** نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والضرب **الثاني** هو المركب **من موجبة جزئية وسالبة كلية** نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بفرس فبعض الإنسان ليس بفرس **وإليهما** أي إلى هذين الضربين **أشار** المصنف **بقوله مع السالبة الكلية أي لينتج الموجبتان** الكلية والجزئية **مع السالبة الكلية** الكبرى سالبة جزئية **و**الضرب **الثالث** هو المركب **من موجبة كلية وسالبة جزئية** نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس **كما قال** المصنّف **"أو الكلية مع الجزئية"** أي لينتج **الموجبة الكلية** الصغرى **مع السالبة الجزئية** الكبرى سالبة جزئية **قوله بالخلف يعني بيان إنتاج هذه الضروب** الستة **لهذه النتائج** أي للجزئية موجبة أو سالبة **وهو** أي الخلف **ههنا أن يؤخذ** أي يجعل **نقيض النتيجة ويجعل لكليته** أي لكون النقيض كلية **كبرى** من الشكل الأول **وصغرى القياس لإيجابها** أي لكون الصغرى موجبة **صغرى** منه **لينتج من الشكل الأول ما** أي نتيجة **ينافي الكبرى** من الشكل الثالث مثل كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وإلا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق ويجعل هذا النقيض كبرى للشكل الأول فيقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الإنسان بناطق وهو مناف لكبرى الشكل الثالث وهي كل إنسان ناطق وهو مسلم البتّة دائما ثم قال الشارح "ينافي" مقام "يناقض" لأن نقيض كل إنسان ناطق هو السالبة الجزئية أعني بعض الإنسان ليس بناطق لا السالبة الكلية أعني لا شيء من الإنسان

[1] إن النتيجة الصادقة هنا إنما هي جزئية لا كلية وإن كان مقتضى المقدمتين الكليتين أن لا تكون النتيجة إلا كلية.

بناطق **وهذا** الخلف **يجري في الضروب** الستة **كلها** لأن نتائج هذه الضروب ليس إلا جزئية موجبة أو سالبة فنقائضها تكون كلية سالبة أو موجبة فهو صالح لأن تقع كبرى الشكل الأول وصغريات هذه الضروب كلها أيضا فهي تصلح لأن تقع صغرى الشكل الأول فالنتيجة الصادقة هنا سالبة جزئية لا كلية وإن كان المقتضى أن يكون النتيجة كلية **وأما بعكس الصغرى ليرجع** الشكل الثالث **إلى الشكل الأول وذلك** الرجوع **حيث يكون الكبرى كلية كما في الضرب الأول** **و**الضرب **الثاني** **و**الضرب **الرابع** **و**الضرب **الخامس** إذ الشرط في الشكل الأول كلية الكبرى فينعكس الصغرى ويكون راجعا إلى الشكل الأول مثل كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فإذا عكس الصغرى ويقال بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فحصل من الشكل الأوّل ما حصل من الثالث **وأمّا بعكس الكبرى ليصير** الثالث **شكلا رابعا ثم عكس الترتيب** بأن جعل نفس الصغرى كبرى وعكس الكبرى صغرى **ليرتدّ** العكس **شكلا أولا وينتج** الأول **نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة** الحاصلة من الشكل الأول **فإنه** أي ما حصل من عكس النتيجة هو **المطلوب** من الشكل الثالث **وذلك** الطريق **حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها** أي عكس الموجبة **صغرى للشكل الأول** إذ الشرط فيه إيجاب الصغرى **وتكون الصغرى كلية لتصلح** الكلية **كبرى له** أي للشكل الأول إذ الشرط فيه كلية الكبرى فتصويره كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فلو عكس الكبرى أي كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان ثم عكس الترتيب أي بعض الناطق إنسان وكل إنسان حيوان انتج بعض الناطق حيوان ثم عكست النتيجة أي بعض الحيوان ناطق فهذا هو المطلوب من الشكل الثالث **كما في الضرب الأول** **و**الضرب **الثالث لا غير** فإن الكبرى في الضرب الثاني وإن كانت موجبة لكن الصغرى جزئية لا تصلح كبرى للشكل الأول وأما الرابع والسادس فالصغرى فيهما وإن كانت كلية لكن الكبرى ليست موجبة فعكسها سالبة لا تصلح لصغرى الشكل الأول وأمّا الضرب الخامس فالصغرى فيه جزئية لا تصلح كبرى للشكل الأول والكبرى له أيضا سالبة لا يصلح عكسه صغرى له فإن عكس السالبة سالبة ...

وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما كلية إحداهما ...

قوله وفي الرابع أي يشترط في إنتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف أحد الأمرين إمّا إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى وإمّا اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما وذلك لأنه لو لا أحدهما لزم إمّا كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين مع كون الصغرى جزئية أو جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم أمّا على الأوّل فلأن الحق في قولنا لا شيء من الحجر بإنسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الإيجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب وأمّا على الثاني فلأنا إذا قلنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب ولو قلنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وأمّا على الثالث فلأن الحق في قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الإيجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم إنّ المصنّف لم يتعرّض لبيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلّة الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم يتعرّض أيضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجّهات في شيء من الأشكال الأربعة لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول إلى مطولات الفن ...

قوله في الرابع أي يشترط في إنتاج الشكل الرابع بحسب الكم أي الكلية والجزئية **والكيف** أي الإيجاب والسلب **أحد الأمرين إمّا إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى** أي كون المقدمتين[1] موجبتين مع كون الصغرى كلية **وإمّا اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما** أي اختلاف المقدمتين في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة أو بالعكس مع كون إحداهما كلية **وذلك** أي اشتراط أحد الأمرين المذكورين لإنتاج الشكل الرابع **لأنه** ضمير الشأن **لولا أحدهما** أي أحد الأمرين المذكورين **لزم إما كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين مع كون الصغرى جزئية أو** كون المقدمتين **جزئيتين مختلفتين في الكيف** بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة أو بالعكس **وعلى التقادير الثلاثة** أي كون المقدمتين سالبتين وكون المقدمتين

---

[1] أي الصغرى والكبرى.

موجبتين مع جزئية الصغرى وكون المقدمتين جزئيتين مع الاختلاف في الإيجاب والسلب **يحصل الاختلاف في النتيجة** أي قد تكون النتيجة الصادقة سالبة وقد تكون موجبة **وهو دليل العقم** أي الاختلاف في النتيجة دليل على عدم الإنتاج لأن النتيجة لازمة للشكل ولزوم أمرين مختلفين في الكيف لذات واحدة محال **أما** الاختلاف فيحصل **على** التقدير **الأول فلأن الحق** في النتيجة **في قولنا لا شيء من الحجر بإنسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الإيجاب** أي بعض الإنسان ناطق ومقتضاه أن تكون النتيجة سالبة كلية أي لا شيء من الإنسان بناطق **ولو قلنا** بدل الكبرى **لا شيء من الحجر بإنسان ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق** في النتيجة **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس **وأمّا** الاختلاف **علي** التقدير **الثاني فلأنا إذا قلنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان كان الحق** في النتيجة **الإيجاب** أي بعض الإنسان ناطق لا السلب أي بعض الإنسان ليس بناطق **ولو قلنا** بدل الكبرى **بعض الحيوان إنسان وكل فرس حيوان كان الحق** الآن **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس والمقتضى الإيجاب أي بعض الإنسان فرس **وأمّا** الاختلاف **على** التقدير **الثالث فلأن الحق في قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الإيجاب** أي بعض الإنسان جسم لا السلب أي بعض الإنسان ليس بجسم **ولو قلنا** بدل الكبرى **بعض الحيوان إنسان وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق** ههنا **السلب** أي بعض الإنسان ليس بحجر لا الإيجاب أي بعض الإنسان حجر ثم ههنا سؤال تقريره لم لم يبين المصنف شرائط إنتاج الشكل الرابع بحسب الجهة كما بين للأشكال الثلاثة؟ فأجاب الشارح بقوله **ثم إنّ المصنّف لم يتعرّض** أي لم يتصدّ لبيان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة حتى سقطه الفارابي عن الاعتبار في العلوم والحجّة بل أخرجه البعض عن التقسيم أيضا **لقلّة الاعتداد** أي الاهتمام والاستعمال **بهذا الشكل** أي الرابع **لكمال بعده** أي بعد الشكل الرابع **عن الطبع** أي طبع المناطقة أو طبع الشكل الأول **ولم يتعرّض** المصنف **أيضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجّهات في شكل من الأشكال الأربعة** أي لإنتاج الأقيسة الحاصلة من اختلاطات الموجهات بعضها إلى بعض من الأشكال الأربعة **لطول الكلام فيها وتفصيلها** أي تفصيل الاختلاطات ونتائجها **موكول إلى مطوّلات الفن** أي مذكورة في الكتب المطولات لهذا الفن أعني المنطق فلترجع إليها إن تريد حظا وفيرا ...

لينتج الموجبة الكلية مع الأربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة إن لم يكن بسلب وإلا فسالبة ...

قوله لينتج الموجبة الكلية إلخ الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضمّ الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالأولان من هذه الضروب وهما المؤلف من الموجبتين الكليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها إلا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فإنه ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم أن ما سوى الأولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان أولى والتفصيل ههنا أن ضروب هذا الشكل ثمانية الأول من موجبتين كليتين والثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية والرابع عكس ذلك والخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فإنه نافع في ما سيجيء ...

قوله لينتج الموجبة الكلية إلخ الضروب المنتجة في هذا الشكل أي الرابع **بحسب أحد الشرطين السابقين** من إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما **ثمانية حاصلة من ضمّ**

الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع[1] **والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية**[2] **وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية**[3] **وضمّ كليتها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية**[4] **فالضربان الأوّلان من هذه الضروب** الثمانية **وهما المؤلّف من الموجبتين الكليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية و**الضروب **البواقي المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها إلا في ضرب واحد وهو** أي ذلك الضرب **المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فإنه ينتج سالبة كلية** إذ النتيجة ناظرة إلى الأخسية وهي السلب **وفي عبارة المصنف تسامح**[5] **حيث يوهم أن ما سوى** الضربين **الأولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي** فإن كلام المصنف "وإلا فسالبة" بعطفه على "موجبة" وقعت صفة لجزئية يوهم أن موصوف السالبة إنما هو الجزئية فعلم من ههنا أن ما سوى الأولين ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت من أن الضرب الثالث ينتج السالبة الكلية فردّ الوهم بجعل السالبة أعم من أن يكون جزئيا أو كليا **ولو قدم لفظ "موجبة" على "جزئية" لكان** هذا التقديم **أولى** لأنه حينئذ كان المعنى أن هذه الضروب تنتج جزئية إن لم يكن هناك سلب وإلا فسالبة كلية كانت أو جزئية **والتفصيل ههنا أن ضروب هذا الشكل** أي الرابع ثمانية **فالضرب الأول** مؤلف **من موجبتين كليتين** نحو كل ناطق إنسان وكل كاتب ناطق فبعض الإنسان كاتب والضرب **الثاني** مؤلّف **من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** نحو كل إنسان ناطق وبعض الحيوان إنسان فبعض الناطق حيوان **ينتجان موجبة جزئية** كما شاهدت الآن والضرب **الثالث** مؤلّف **من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية** نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان **ينتج سالبة كلية** وهي لا شيء من الحجر بناطق والضرب **الرابع عكس ذلك** أي الثالث بأن يؤلف من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية نحو كل إنسان ناطق ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الناطق ليس بحجر والضرب **الخامس** مؤلف **من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية** نحو بعض الإنسان ناطق ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الناطق ليس بحجر والضرب **السادس** مؤلف **من سالبة جزئية صغرى وموجبة**

---

[1] أربعة ضروب.

[2] ضرب خامس.

[3] ضربان سادس وسابع.

[4] ضرب ثامن.

[5] هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه.

كلية كبرى نحو بعض الحيوان ليس بإنسان وكل فرس حيوان فبعض الإنسان ليس بفرس **و**الضرب **السابع** مؤلف **من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى** نحو كل إنسان حيوان وبعض الحجر ليس بإنسان فبعض الحيوان ليس بحجر **و**الضرب **الثامن** مؤلف **من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** نحو لا شيء من الفرس بإنسان وبعض الصاهل فرس فبعض الإنسان ليس بصاهل **وهذه الضروب الخمسة الباقية** من الرابع إلى الثامن **تنتج سالبة جزئية** كما لاحظت الأمثلة **فاحفظ هذا التفصيل** المذكور **فإنه** أي هذا التفصيل **نافع فيما سيجيء** في الضابطة الجامعة لشرائط الأشكال الأربعة ...

بالخلف أو بعكس الترتيب ثم النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالردّ إلى الثاني بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى ...

قوله بالخلف وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى ما ينافي المقدمة الأخرى وذلك يجري في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي وقال المصنف في شرح الشمسية بجريانه في السادس وهو سهو قوله أو بعكس الترتيب وذلك إنما يجري حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الأول والثاني والثالث والثامن أيضا إن انعكست السالبة الجزئية كما إذا كانت من إحدى الخاصتين دون البواقي قوله أو بعكس المقدمتين فيرجع إلى الشكل الأول ولا يجري إلا حيث تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس إلى الكلية كما في الرابع والخامس لا غير قوله أو بالرد ولا يجري إلا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس أيضا إن انعكست السالبة الجزئية لا غير قوله بعكس الكبرى ولا يجري إلا حيث تكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية وهذا الأخير لازم للأولين في هذا الشكل فتدبر وذلك كما في الأول والثاني والرابع والخامس والسابع أيضا إن انعكس السلب الجزئي دون البواقي ...

قوله بالخلف وهو أي دليل الخلف **في هذا الشكل** أي الرابع **أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضمّ** ذلك النقيض **إلى أحد المقدمتين** أي إلى الصغرى أو الكبرى **لينتج** الضم **ما** أي نتيجة **ينعكس إلى ما** أي عكس **ينافي المقدمة الأخرى** المتروكة من الشكل الرابع **وذلك** الخلف **يجري في** الضرب **الأول** والضرب **الثاني** والضرب **الثالث** والضرب **الرابع** والضرب **الخامس** كما نصوّره في الضرب الأول لتقاس البواقي عليه فنقول كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق فإنه صادق وإلا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق[1] ويضم هذا النقيض إلى أحد المقدمتين في الشكل الرابع فيقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق فهذا الشكل الأول ينتج لا شيء من الإنسان بناطق ثم هذا ينعكس إلى لا شيء من الناطق بإنسان[2] وهذا العكس مناف للمقدمة المتروكة من الشكل الرابع وهي كل ناطق إنسان فالعكس باطل والعكس لازم للنتيجة وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فالنتيجة أيضا باطلة فثبت أن أصل النتيجة في الضرب الثاني والثالث والرابع والخامس من الشكل الرابع حق فقس عليه جريان الخلف **دون** الضروب **البواقي** أي السادس والسابع والثامن **وقال المصنف** العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله **في شرح الشمسية** المشهور بالسعدية **بجريان الخلف في** الضرب **السادس وهذا** القول **سهو** لأنك تقول بعض الإنسان حجر وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحجر ليس بناطق وإلا لصدق نقيضه وهو كل حجر ناطق وإذا ضمّ هذا النقيض إلى الكبرى المذكورة من الشكل الرابع وقيل كل حجر ناطق وكل ناطق إنسان ينتج من الشكل الأول موجبة كلية وهي كل حجر إنسان وتنعكس إلى موجبة جزئية وهي بعض الإنسان حجر ولكن لا يمكن أن يقال إن هذا العكس مناف للصغرى المذكورة من الشكل الرابع وهي بعض الإنسان ليس بحجر لجواز أن يكون بعض الإنسان الذي حكم عليه بعدم الحجرية غير الإنسان الذي حكم عليه بالحجرية **قوله أو بعكس الترتيب** أي ترتيب المقدمتين ليحصل الشكل الأول **وذلك** أي عكس الترتيب إنما يجري **حيث يكون الكبرى موجبة** لتصلح لصغروية الشكل الأول **والصغرى كلية** لتصلح لكبروية الشكل الأول **والنتيجة** الحاصلة منه **مع ذلك** المذكور من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى **قابلة للانعكاس**[3] إذ لا بد بعد عكس الترتيب من عكس النتيجة في تحصيل النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع **كما في**

---

[1] إذ نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية.

[2] إذ عكس السالبة الكلية سالبة كلية بالعكس المستوي.

[3] بأن لا تكون النتيجة سالبة جزئية.

الضرب **الأول** والضرب **الثاني** والضرب **الثالث** والضرب **الثامن أيضا إن انعكست السالبة الجزئية** متعلق بالضرب الثامن يعني هذا الطريق يجري أيضا في الضرب الثامن الذي ينتج سالبة جزئية **كما إذا كانت** تلك السالبة **من إحدى الخاصتين** إذ تنعكس منهما السالبة الجزئية كنفسها **دون** الضروب **البواقي** أي الرابع والخامس والسادس والسابع فتصوير عكس الترتيب في الضرب الأول كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق فإن عكس الترتيب بأن يقال كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان يصير شكلا أولا فينتج كل ناطق حيوان وإذا عكس هذه النتيجة بأن يقال بعض الحيوان ناطق يحصل عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع وقس عليه البواقي **قوله أو بعكس كل من المقدمتين بالعكس المستوي فيرجع** هذا العكس **إلى الشكل الأول ولا يجري** هذا العكس **إلا حيث تكون الصغرى موجبة** صالحة لصغروية الشكل الأول **والكبرى سالبة كلية لتنعكس** السالبة الكلية **إلى** السالبة **الكلية** فتصلح لكبروية الشكل الأول **كما في** الضرب **الرابع** كما تقول كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فمقتضى هذا الضرب كانت نتيجته سالبة كلية أي لا شيء من الحيوان بحجر ولكن الجزئية لعلها صادقة في كل المواد وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الأول لأنه إذا عكس كل من الصغرى والكبرى فصار شكلا أولا أي بعض الحيوان إنسان[1] ولا شيء من الإنسان بحجر فتكون النتيجة بعض الحيوان ليس بحجر **و**الضرب **الخامس** كما تقول بعض الإنسان ناطق ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الناطق ليس بحجر وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الأول لأنه إذا عكس كل من الصغرى والكبرى فصار شكلا أولا أي بعض الناطق إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الناطق ليس بحجر **لا غير** فإن الكبرى في الضرب الأول والثاني والثالث والسادس والثامن موجبة والموجبة تنعكس جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الأول وأما الضرب السابع فالكبرى فيه سالبة جزئية غير قابلة للانعكاس وأما على تقدير الانعكاس كما إذا كانت من الخاصتين يكون عكسه جزئية لا محالة فلا تصلح لكبرى الشكل الأول **قوله أو بالرد إلى الثاني** أي برد الشكل الرابع إلى الثاني لأن الشكل الرابع شريك للشكل الثاني في الكبرى إذ الأوسط في كبراهما محمول ومخالف للشكل الرابع في الصغرى إذ الأوسط في صغرى الثاني محمول وفي صغرى الرابع موضوع فإذا عكست الصغرى يكون شكلا ثانيا إذ الأوسط يكون الآن محمولا في المقدمتين **ولا يجري** الرد **إلا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف** أي الإيجاب والسلب لأن الاختلاف في الكيف شرط في الشكل الثاني **والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس** لأن الرد إلى الثاني إنما يحصل

---

[1] إذ عكس الموجبة جزئية.

بعكس الصغرى فلو لم يكن الصغرى قابلة للانعكاس لما كان الشكل الرابع مردودا إلى الشكل الثاني **كما في** الضرب **الثالث** نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق فإذا عكست الصغرى وقيل لا شيء من الحجر بإنسان وكل ناطق إنسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق فهذا عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع فقس عليه البواقي **و**الضرب **الرابع و**الضرب **الخامس و**الضرب **السادس أيضا إن انعكست السالبة الجزئية** كما إذا كانت من الخاصتين تنعكس منهما السالبة الجزئية كنفسها يعني جريان الرد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى إنما يتأتّى في الضرب السادس إذا كانت صغراه إحدى الخاصتين **لا غير قوله بعكس الكبرى** لأن الشكل الرابع شريك للشكل الثالث في الصغرى إذ الأوسط في صغراهما موضوع ومخالف له في الكبرى إذ الأوسط في كبرى الثالث موضوع وكبرى الرابع محمول فإذا عكس الكبرى يكون شكلا ثالثا البتة **ولا يجري** عكس الكبرى **إلا حيث يكون الصغرى موجبة** لاشتراط إيجاب الصغرى في الشكل الثالث **والكبرى قابلة للانعكاس** لأن رد الرابع إلى الثالث إنما يحصل بعكس الكبرى **وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية** لاشتراط كلية إحداهما في الشكل الثالث **وهذا الأخير** أي الدليل الأخير من دلائل إنتاج الشكل الرابع وهو رد الشكل الرابع إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى **لازم** للضربين **الأولين في هذا الشكل** الرابع فلا ينفك عنهما وأما في غيرهما فقد يجري وقد لا يجري لأن كبرى الضربين الأولين موجبة وهي تنعكس دائما وانعكاس الكبرى ضروري كما مر بخلاف الضرب الرابع والخامس لأن كبراهما سالبة كلية ويجوز أن يكون هذا الكبرى من القضايا التسع الغير المنعكسة السوالب **فتدبر** إشارة إلى منع اللزوم لجواز أن يكون الكبرى الموجبة من الممكنتين فقد عرفت أنه لا عكس للمكنتين من الموجهات ونقض المنع بأن لا يجوز أن يكون كبرى الشكل الرابع من الممكنتين لاشتراط كونه مؤلفا من الفطريات وهي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلا نحو الأربعة زوج **وذلك** المذكور من إيجاب الصغرى وانعكاس الكبرى وكلية أحدهما **كما في** الضرب **الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الرابع و**الضرب **الخامس** فتصويره في الضرب الأول كل ناطق إنسان وكل كاتب ناطق ينتج بعض الإنسان كاتب فإنه صادق لأنه إذا عكس الكبرى فصار شكلا ثالثا بأن يقال كل ناطق إنسان وبعض الناطق كاتب ينتج بعض الإنسان كاتب فهذا عين النتيجة الحاصلة المطلوبة من الضرب الأول فقس عليه البواقي **و**الضرب **السابع أيضا إن انعكس السلب الجزئي دون** الضروب **البواقي** أي الثالث والسادس فإن كبرى الضرب السابع سالبة جزئية فإذا كانت إحدى الخاصتين تكون منعكسة فيجري عكس الكبرى فيه وإلا فلا يجري لاشتراط انعكاس الكبرى في الشكل الثالث ...

وضابطة شرائط الأربعة أنه لا بد لها إما من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر ...

قوله وضابطة شرائط الأربعة أي الأمر الذي إذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط السابقة جزما قوله أنه لا بد أي لا بد في إنتاج القياس من أحد الأمرين على سبيل منع الخلو قوله إما من عموم موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها الأوسط كالكبرى في الشكل الأول وكإحدى المقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع قوله مع ملاقاته أي إما بأن يحمل الأوسط إيجابا على الأصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الأول إما بأن يحمل الأصغر على الأوسط إيجابا بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى الضرب الأول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع في الكلام إشارة استطرادية إلى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضا قوله أو حمله على الأكبر أي أو مع حمل الأوسط على الأكبر إيجابا فإن السلب سلب الحمل وإنما الحمل هو الإيجاب وذلك كما في كبرى الضرب الأول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضربان الأولان قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني فهو أيضا على سبيل منع الخلو كالأول وههنا تمت الإشارة إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشكل الأول والثالث وستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ واعلم أنه لم يقل "أو للأكبر" أي أو مع ملاقاته للأكبر مع كونه أخصر لأن الملاقاة تشمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا ويلزم أيضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية إحدى مقدمتيه منتجا وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه ...

قوله وضابطة جامعة **شرائط** الأشكال **الأربعة أي الأمر الذي إذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط السابقة** في مواضعها **جزما قوله إنه لا بد أي لا بد في إنتاج القياس من أحد الأمرين على سبيل منع الخلو** فلا بأس باجتماعهما بأن يصدقا معا أو يصدق واحد منهما ولكن لا يرفعا معا **قوله إما من عموم موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها الأوسط** فالموضوعية بمعنى الموضوع وإضافته إلى الأوسط إضافة الصفة إلى الموصوف فمعناه أن الأوسط إذا كان موضوعا في مقدمتي القياس فلا بد أن تكون إحداهما كلية سواء كانت الأخرى كلية أو جزئية إذ حينئذ يصدق أن عموم موضوعية الأوسط في القياس موجود وذا هو المطلوب **كالكبري** أي ككلية الكبرى **في الشكل الأول** لأن الموضوع في الكبرى أوسط وهو أعم **وكإحدى المقدمتين** أي ككلية إحداهما **في الشكل الثالث وكالصغرى** أي ككلية الصغرى **في الضرب الأول** والضرب **الثاني** والضرب **الثالث** والضرب **الرابع** والضرب **السابع** والضرب **الثامن من الشكل الرابع دون** الضرب **الخامس** والضرب **السادس** إذ صغراهما جزئية **قوله مع ملاقاته أي إما بأن يحمل** الحد **الأوسط إيجابا** لا سلبا **على الأصغر بالفعل** فمراده بالملاقاة بين الأوسط والأصغر هو الاتحاد الذي هو منشأ الحمل و لا شك أن الاتحاد والحمل إنما يتحقق في الموجبات وفي السوالب سلب الاتحاد والحمل **كما** أن الملاقاة بينهما **في صغرى الشكل الأول** فأشار إلى فعلية الصغرى وإيجابها في الشكل الأول إذ فيه الأوسط محمول على الأصغر فتم إلى الآن شروط الشكل الأول بأسرها **إما بأن يحمل الأصغر على الأوسط إيجابا بالفعل كما** أن الاتحاد بين الأصغر والأوسط **في صغرى الشكل الثالث** إذ فيه الأصغر محمول على الأوسط فأشار إلى إيجاب الصغرى وفعليتها أيضا فتم شروط الشكل الثالث بأسرها **وكما** أن الحمل **في صغرى الضرب الأول** والضرب **الثاني** والضرب **الرابع** والضرب **السابع من الشكل الرابع** بخلاف الضرب الثالث والضرب السادس والضرب الثامن فإن صغراها سالبة ليس فيها الملاقاة إيجابا وأما الضرب الخامس فصغراه وإن كانت موجبة فتحققت الملاقاة بين الأوسط والأصغر لكن لا يتحقق فيه عموم موضوعية الأوسط لكونه جزئية **ففي الكلام** أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل **إشارة استطرادية إلى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضا** يعني أن اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب من الشكل الرابع وإن لم يذكر في بحث الشكل الرابع لكنه علم من هذا بحسب الاتفاق عند إمعان ضابطة شرائط الأشكال الأربعة ولذا قال استطرادية أي غير مقصودة بالذات بل بالتبعية وهو في الأصل انتقال من كلام إلى آخر له علاقة به **قوله أو حمله على الأكبر أي أو مع [1]حمل** الحد **الأوسط**

---

[1] معطوف على قوله ملاقاته.

على الأكبر إيجابا كان السلب سلب الحمل فالفاء للتعليل يعني إنما قال "إيجابا" لأن إلخ **وإنما الحمل هو في الحقيقة الإيجاب** لا السلب إذ معنى الحمل اتحاد المتغايرين في الوجود بواسطة أو بلا واسطة وإطلاق الحملية على السالبة لمشاكلتها بالموجبة **وذلك** أي حمل الأوسط على الأكبر إيجابا **كما في كبرى الضرب الأول** والضرب **الثاني** والضرب **الثالث** والضرب **الثامن من الشكل الرابع** إذ كبراها موجبة دون الضرب الرابع والضرب السابع إذ كبراهما سالبة دون الضرب السادس إذ كبراه وإن كانت موجبة لكن صغراه سالبة جزئية فلا يدخل عموم موضوعية الأوسط دون الضرب الخامس فإن كبراه أيضا سالبة **فالضربان الأولان** من الشكل الرابع **قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني** أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر إذ الأول مركب من موجبتين كليتين فوجد في صغراه ملاقاة الأوسط للأصغر يعني حمل الأصغر على الأوسط بالفعل وفي كبراه حمل الأوسط على الأكبر وكذا الضرب الثاني إذ هو مركب من موجبة كلية وموجبة جزئية بخلاف البواقي فإنه لم يوجد فيها عموم موضوعية الأوسط إلا مع واحد من شقي الترديد الثاني **فهو** أي الترديد الثاني[1] **أيضا** على سبيل منع الخلو فلا بأس بالجمع في مادة **كالترديد الأول**[2] كما في الضرب الثالث من الشكل الرابع نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان فلا شيء من الحجر بناطق ففيه اجتماع الترديدين أعني أن الأوسط في الصغرى موضوع وهو أعم والأكبر في الكبرى موضوع وهو أعم أيضا **وههنا تمت الإشارة إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشكل الأول** فإن شرائط الإنتاج في جميع ضروب الشكل الأول إيجاب الصغرى مع فعليتها وكلية الكبرى **و**جميع ضروب الشكل **الثالث** فإن الشرائط ليست إلا إيجاب الصغرى وفعليتها وكلية إحدى المقدمتين فأشار إلى إيجاب الصغرى وفعليتها بقوله ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر وأشار بقوله عموم موضوعية الأوسط إلى كلية الكبرى في الشكل الأول وكلية إحدى المقدمتين في الشكل الثالث **وستة ضروب** أي الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن **من الشكل الرابع** فيظهر من قوله عموم موضوعية الأوسط كلية الصغرى في كلها وأشار بقوله مع ملاقاته للأصغر إلى إيجاب الصغرى وفعليتها في أربعة أي الأول والثاني والرابع والسابع من الستة فظهر من قوله عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حمله على الأكبر جميع شرائط الأول والثالث وبعض شرائط الرابع أيضا **فاحفظ** هذا **واعلم أنه** أي أن المصنف قال "أو حمله على الأكبر" **ولم يقل أو للأكبر** بعطفه على الأصغر **أي مع ملاقاته** للأصغر بالفعل أو **للأكبر مع كونه** أي "أو للأكبر" **أخصر**

---

[1]قوله إمّا من عموم موضوعية الأكبر.

[2]قوله إمّا من عموم موضوعية الأوسط.

من "أو حمله على الأكبر" والاختصار حسن المتن فهذا كان إيرادا على الماتن متعنا الله بفيوضه فأجاب الشارح بقوله **لأن الملاقاة تشمل الوضع** أي كون الأوسط موضوعا للأكبر كما في الشكل الأول والثالث **والحمل** أي كون الأوسط محمولا على الأكبر كما في الشكل الرابع **كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا** مع كونه غير صالح للإنتاج بعدم إيجاب الصغرى فإن عموم موضوعية الأوسط يتحقق هنا لكون الكبرى كلية مع ملاقاة الأوسط للأكبر إذ الأكبر محمول على الأوسط في كبرى هذا القياس وقد علمت ملاقاة الأوسط للأكبر أعم من أن يكون الأكبر محمولا على الأوسط أو بالعكس **ويلزم أيضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية إحدى مقدمتيه منتجا** مع كونه غير صالح للإنتاج لعدم إيجاب الصغرى وفعليتها فإن عموم موضوعية الأوسط مع حمل الأوسط على الأكبر يتحقق هنا أما عموم موضوعية الأوسط فلفرض كلية إحدى المقدمتين وأما حمل الأوسط على الأكبر فلكون الكبرى موجبة فإن الأوسط متحد مع الأكبر بحمل الأكبر على الأوسط وقد علمت أن الملاقاة شامل للوضع والحمل **وقد اشتبه ذلك** أي خفي وجه ترجيح "أو حمله على الأكبر" على "أو للأكبر" ولم يكشف غطاءه **على بعض الفحول** جمع فحل ضد الأنثى يقال للعالم المتبحر والمراد به العارف الحاجي وتبعه الفاضل الياغنوي ...

وإمّا من عموم موضوعة الأكبر مع الاختلاف في الكيف مع مناقاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر...

قوله وإما من عموم موضوعية الأكبر هذا هو الأمر الثاني من الأمرين اللذين ذكرنا أنه لا بد في إنتاج القياس من أحدهما وحاصله كلية كبرى يكون الأكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني وكما في الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الأمرين ولذا حملنا الترديد الأول على منع الخلو فقد أشير إلى جميع شرائط الشكل الأول والثالث كما وكيفا وجهة وإلى شرائط الشكل الثانى والرابع كما وكيفا بقيت شرائط

الشكل الثاني بحسب الجهة فأشار إليها بقوله مع منافاة إلخ قوله مع منافاة إلخ يعني أن القياس المنتج المشتمل على الأمر الثاني أعني عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان الأوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لا بد في إنتاجه من شرط ثالث وهو منافاة نسبة وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الأوسط المحمول كذلك إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى يعني لا بد أن تكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما فرضا وهذه المنافاة دائرة وجودا وعدما مع ما مر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الإنتاج وبانتفائها ينتفي أما إنها دائرة مع الشرطين وجودا أي كلما وجد أحد الشرطين المذكورين تحققت المنافاة المذكورة فلأنه إذا كانت الصغرى ما يصدق عليه الدوام والكبرى أية قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين فإن لهما حكما على حدة كما سيجيء فلا شك أنه حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلا ولا أقل من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلية السلب ضرورة أن المطلقة العامة أعم من تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل وإذا كان مسلوبا عن ذاته بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعلية السلب وإذا تحققت المنافاة بين شيء وبين الأعم لزمت المنافاة بينه وبين الأخص بالضرورة وكذا إذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها والصغرى أية قضية كانت سوى الممكنتين كما مر إذ حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلا أو دوامه ولا خفاء في منافاتها مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلية السلب أو أخص منها وكذا إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة إذ تكون حينئذ نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلا ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب أما في الكبرى المشروطة فظاهرة وأما في الضرورية

فلأن المحمول إذا كان ضروريا للذات ما دامت وجوده كان ضروريا لوصفها العنواني لأن الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم وكذا إذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية مثلا لما مر وإما إنها دائرة مع الشرطين عدما أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلأنه إذا لم تكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن في الصغريات أخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات أخص من الوقتية ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما إذ لعل ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنواني وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصين ارتفعت بين ما هو أعم منهما ضرورة وكذا إذا لم تكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان أخص الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية و لا منافاة بين إمكان الإيجاب ودوام السلب ما دام الذات ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائما و لا بينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما وكذا إذا لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان أخص الصغريات المشروطة الخاصة أو الدائمة و لا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما و لا بينه وبين دوام السلب ما دام الذات قطعا وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما تفردت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل ...

قوله وإما من عموم موضوعية الأكبر أي كون الأكبر موضوعا في القضية الكلية الكبرى **هذا** أي عموم موضوعية الأكبر **هو الأمر الثاني من الأمرين الذين ذكرنا أنه لا بد في إنتاج القياس من أحدهما وحاصله** أي حاصل قوله **كلية كبرى يكون الأكبر موضوعا فيها** أي في الكبرى الكلية **مع اختلاف المقدمتين في الكيف** بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة أو بالعكس **وذلك** أي كلية الكبرى مع اختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب **كما في جميع ضروب الشكل الثاني** فإن الأكبر موضوع في كبراه فكليتها واجبة مع الاختلاف في الكيف **وكما في الضرب الثالث** والضرب **الرابع** والضرب **الخامس** والضرب **السادس من**

الشكل الرابع فإن الأكبر في كبراه موضوع فكليتها في هذه الضروب موجودة مع الاختلاف في الكيف **فقد اشتمل الضرب الثالث** والضرب **الرابع منه** أي من الشكل الرابع **على كلا الأمرين** وهما عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر وعموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أما الأول فيتحقق في الضرب الثالث وأما الثاني فيثبت في الرابع **ولذا** أي لهذا الاشتمال المفضي إلى اجتماع الأمرين المرددين أولا **حملنا الترديد الأول** وهو عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حمله على الأكبر **على منع الخلو** لا على منع الجمع ولا على الحقيقة **فقد أشير** من قوله إما من عموم موضوعية الأوسط إلى قوله وإما من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف **إلى جميع شرائط الشكل الأول** والشكل **الثالث كمّا** أي كلية وجزئية **وكيفا** أي إيجابا وسلبا **وجهة** كالفعلية **وإلى شرائط الشكل الثاني** والشكل **الرابع كمّا وكيفا** فإنك علمت شرائط الضروب الستة من الشكل الرابع سابقا فيظهر من قوله عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف شرائط الضربين الباقيين من الثمانية أيضا فتمّت شرائطه أيضا بحسب الكيف والكم **بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فأشار إليها** أي إلى الشرائط بحسب الجهة **بقوله مع منافاة إلخ يعني أن القياس المنتج المشتمل على الأمر الثاني أعني عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان** الحد **الأوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني** فإن الأوسط فيه محمول في المقدمتين **فحينئذ لا بد في إنتاجه** أي إنتاج هذا القياس **من شرط ثالث وهو** أي الشرط الثالث **منافاة نسبة[1] وصف الأوسط[2] المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى نسبة وصف الأوسط المحمول كذلك إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى يعني لا بد أن تكون النسبتان مكيفتين بكيفيتين** أي النسبة في الصغرى والنسبة في الكبرى المختلفتان في الإيجاب والسلب موجهتين بجهتين كالدوام والفعل **بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق** أي كان نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر مكيفة بدوام الإيجاب مثلا ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر مكيفة بفعلية السلب **لو اتحد طرفاهما** أي طرفا النسبتين وهما الموضوع والمحمول **فرضا** جواب إشكال تقريره أنكم قلتم لا بد من المنافاة أي التناقض

---

[1] خلاصہ: جب حد اوسط دونوں مقدموں میں محمول بنے تو صغری میں اوسط کی نسبت اصغر کی طرف ہوگی اور کبری میں اوسط کی نسبت اکبر کی طرف ہوگی یہ دونوں نسبتیں الگ الگ کیفیت سے مکیف ہوں تب ہی دونوں نسبتوں کے درمیان منافاۃ کا تحقق ہوگا۔

[2] لما كان المحمول عبارة عن الوصف والموضوع عن الذات قال وصف الأوسط لأنه محمول في كلتا المقدمتين في الشكل الثاني وأيضا قال وصف الأكبر لأنه محمول في الحقيقة إذ هو محمول في النتيجة وإن وقع موضوعا في كبرى هذا الشكل أي الثاني ولم يقل وصف الأصغر بل قال ذات الأصغر لأنه موضوع في الحال والمآل أيضا.

بين النسبتين وقد شرط وحدة الموضوع لتحقق التناقض ولا وحدة في مقدمتي الشكل الثاني فأجاب بقوله لو اتحد طرفاهما فرضا يعني أن النسبتين تكونان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع صدقهما معا بفرض موضوعهما واحدا ولو موضوعهما مختلف بالفعل وفي الأصل مثل كل إنسان حيوان دائما ولا شيء من الحجر بحيوان بالفعل فلا تنافي بين النسبتين بالفعل إذ وحدة الموضوع غير موجود وإذا فرض الوحدة وقيل كل إنسان حيوان بالدوام ولا شيء من الإنسان بحيوان يتحقق المنافاة الآن بينهما بالفعل **وهذه المنافاة** أي الشرط الثالث **دائرة وجودا وعدما** يعني متى وجد الشرطان وهما كلية الكبرى واختلاف المقدمتين في الكيف وجدت المنافاة ومتى لم يوجدا لم توجد **مع ما مر [1]من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة** أولهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما أن لا تكون في القياس ممكنة لا عامة ولا خاصة أو تكون الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية مطلقة ولو مشروطة عامة أو مشروطة خاصة والكبرى ممكنة عامة والصغرى ضرورية مطلقة فعلم من ههنا أن المنافاة يتحقق في الصور الأربعة المذكورة فقط **فبتحققها** أي فبتحقق المنافاة **يتحقق الإنتاج وبانتفائها** أي بانتفاء المنافاة **ينتفي** الإنتاج **أما إنها** أي إن ذلك المنافاة **دائرة مع الشرطين وجودا أي كلما وجد أحد الشرطين المذكورين** بحسب الجهة **تحققت المنافاة المذكورة** بحسب الجهة [2]**فلأنه إذا كانت الصغرى مما تصدق عليه الدوام** بأن تكون ضرورية أو دائمة وكانت **الكبرى أية قضية** كالفعلية **كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين** بأن لا تكون ممكنة عامة ولا خاصة إنما قلنا "ما عدا الممكنتين" **فإن لهما** أي للممكنتين **حكما على حدة كما سيجيء** في مقامه **فلا شكّ أنه حينئذ** أي حين كون الصغرى ضرورية أو دائمة والكبرى ما عدا الممكنتين **تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلا** إنما قال "مثلا" لأن الشرط في الشكل الثاني هو اختلاف المقدمتين في الكيف لا كون الصغرى موجبة فيمكن كون الصغرى سالبة فعلى هذا التقدير يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام السلب لا بدوام الإيجاب فيعتبر الإيجاب بقوله مثلا على طريق التمثيل لا على التقييد ولما اعتبر الإيجاب في الصغرى لا بد أن يعتبر السلب في الكبرى لأن الاختلاف في الكيف شرط في الشكل الثاني **ولا** كانت الكبرى **أقل من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلية السلب** يعني أن تكون الصغرى دائمة فالدوام يشمل الدوام الصرف والدوام في الضرورة كليهما ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب والكبرى مطلقة عامة فيها نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلية

---

[1] بيان ل"ما".

[2] دليل لدعوى مذكور.

السلب فإذا تحقق المنافاة بين الدائمة والمطلقة العامة تحقق المنافاة بين الدائمة والكبريات الباقية أيضا **ضرورة أن المطلقة العامة كانت أعم من تلك الكبريات** البواقي فبإثبات المنافاة بين الدوام وبين الفعلية يستلزم المنافاة بين الدوام وبين ما هو أخص من الفعلية إذ يوجد الأعم في الأخص **والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل** جواب سؤال مقدر فتقريره إذا كانت الكبرى مطلقة عامة سالبة مثلا فهي تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر الموضوع بالفعل في الشكل الثاني ولا تدل على سلبه عن وصف الأكبر كما قلتم فلا بد لكم من إثبات المنافاة بين نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر فأجاب بقوله والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل **وإذا كان** الأوسط **مسلوبا عن ذات الأكبر بالفعل كان** الأوسط **مسلوبا عن وصفه** أي وصف الأكبر **بالفعل قطعا** فإن الوصف يوجد في الذات فالسلب عن الذات يستلزم السلب عن الوصف **ولا خفاء في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعلية السلب وإذا تحققت المنافاة بين شيء** كدوام الإيجاب مثلا **وبين الأعم** كفعلية السلب مما عدا الممكنتين **لزم المنافاة بينه** أي بين الدوام **وبين الأخص ضرورة** فإن المنافي للأعم يكون منافيا للأخص إذ يوجد الأعم تحت الأخص **وكذا** أي يوجد المنافاة **إذا كانت الكبرى** موجبة مثلا **مما تنعكس سالبتها** أي من القضايا الستة التي تنعكس سوالبها[1] وكانت **الصغرى** السالبة **أية قضية كانت سوى الممكنتين وأعمها الفعلية كما مر** من أن لهما حكما على حدة **إذ حينئذ** أي حين كون الصغرى السالبة أية قضية سوى الممكنتين والكبرى موجبة مما تنعكس سالبتها **يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلا أو دوامه** أي بدوام الإيجاب **ولا خفاء في منافاتها** أي منافاة النسبة المذكورة **مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلية السلب أو أخص منها** أي هذا إذا كانت الصغرى أخص من المطلقة العامة كالوقتية المطلقة السالبة والكبرى مما تنعكس سالبتها كالدائمة المطلقة الموجبة **وكذا** أي يوجد المنافاة **إذا كانت الصغرى ممكنة** موجبة **والكبرى ضرورية أو مشروطة إذ حينئذ** أي حين كون الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة **يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلا** إنما قال "مثلا" لما مرّ **ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب** مثل كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان ولا شيء من الساكن بمتحرك بالضرورة ما دام ساكنا فإن المنافاة موجود بين النسبتين وإن لم يكن بالفعل لعدم اتحاد الموضوع **أمّا** المنافاة **في** القضية **المشروطة فظاهرة** لأن الضرورة فيها بحسب الوصف فيكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ظاهرا **وأمّا** المنافاة

---

[1] هي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان.

في القضية **الضرورية** فغير ظاهر **فلأنّ المحمول إذا كان ضروريا للذات ما دامت** الذات **موجودة كان ضروريا لوصفها العنواني** أيضا **لأن الذات لازم للوصف** لامتناع قيامه بنفسه **والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم** فيكون المحمول لازما للوصف **وكذا** أي يوجد المنافاة **إذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية**[1] **مثلا لما مرّ** من أن نسبة وصف الأوسط إلى الأكبر حينئذ بإمكان السلب ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر بضرورة الإيجاب و لا شك أن ضرورة الإيجاب تنافي إمكان السلب **وأمّا أنها** أي أن المنافاة **دائرة مع الشرطين عدما أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين** من كلية الكبرى واختلاف المقدمتين في الكيف **لم يتحقق المنافاة المذكورة فلأنه إذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام** بأن لا تكون ضرورية أو دائمة **ولا الكبرى مما ينعكس سالبتها لم يكن في الصغريات أخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات أخص من الوقتية** يعني أن تكون الصغرى مشروطة خاصة سالبة والكبرى وقتية موجبة **ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين لادائما إذ لعل ذلك الوقت** الذي فيه السلب **غير أوقات الوصف العنواني** مثل لا شيء من المنخسف بقمر بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما وكل قمر مضيء بالضرورة وقت التربيع ولا منافاة بين النسبتين عند اتحاد الطرفين كما إذا قيل لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما وكل منخسف مضيء بالضرورة وقت التربيع لأن وقت سلب الضوء عن ذات المنخسف وقت الانخساف الذي هو وصف عنواني ووقت الضوء لذات المنخسف وقت التربيع غير وقت الانخساف **وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصين ارتفعت** المنافاة **بين ما هو أعم منها** أي بين القضايا التي هي أعم من المشروطة الخاصة والوقتية **ضرورة**[2] كما إذا ارتفعت المنافاة بين الإنسان والكاتب فقد ارتفعت المنافاة بين الحيوان والماشي أيضا **وكذا** أي لا يوجد المنافاة عند انتقاء الشرط الثاني **إذا لم تكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان أخص الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية** فإن الكبريات إما منعكسة السوالب أو لا فعلى الأول لما صرّحوا عدم الضرورية والمشروطة فلم يبق في الدائمتين[3] إلا الدائمة المطلقة ولم يبق في الوصفيتين إلا العرفيتان والعرفية الخاصة أخص من العرفية العامة وعلى الثاني أي على عدم انعكاس السوالب ليس الأخص في تلك التسع إلا الوقتية **و لا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين دوام السلب ما دام الذات**

---

[1] مثل كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الحجر بحيوان بالإمكان العام فبين هاتين النسبتين منافاة.

[2] فإن المنافاة بين الأعمين يستلزم تحققها بين الأخصين.

[3] خرجت الضرورية لتصريحهم عدم الضرورية.

موجودا مثل كل ماش ساكن بالإمكان ولا شيء من الفلك بساكن دائما **ولا** منافاة **بينه** أي بين إمكان الإيجاب **وبين دوام السلب**[1] **بحسب الوصف لا دائما** وهذا الدوام معنى العرفية الخاصة السالبة مثل كل إنسان كاتب بالإمكان وبالدوام لا شيء من الإنسان بكاتب ما دام إنسانا لا دائما **و لا** منافاة **بينه** أي بين إمكان الإيجاب **وبين ضرورة السلب**[2] **في وقت معين لا دائما وكذا** أي لم يوجد المنافاة عند عدم الشرط الثاني **إذا لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان أخص الصغريات المشروطة الخاصة والدائمة ولا منافاة بين إمكان الإيجاب و**[3]**بين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما ولا** منافاة **بينه** أي بين إمكان الإيجاب **وبين دوام السلب**[4] **ما دام الذات** موجودا مثل لا شيء من الساكن بكاتب بالدوام أو بالضرورة ما دام ساكنا لا دائما وكل إنسان كاتب بالإمكان العام كأنه لا منافاة بين إمكان الإيجاب لكتابة الساكن بحسب الذات وبين ضرورة سلب الكتابة عن ذات الساكن بحسب الوصف أو دوامها ما دام الذات موجودا **وتحقيق هذا المبحث** أي شرح مبحث الضابطة **على هذا الوجه الوجيه** أي الجميل **مما تفرّدت به**[5] بلا إعانة من غيري **بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل وهو** أي الله **حسبي ونعم الوكيل** ...

---

[1] إشارة إلى كون الكبرى عرفية خاصة.

[2] إشارة إلى كون الكبرى وقتية.

[3] إشارة إلى المشروطة الخاصة.

[4] إشارة إلى الدائمة.

[5] أي من مخترعاتي وزوائدي.

فصل: الشرطي من الاقتراني إمّا أن يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وينعقد فيه الأشكال الأربعة وفي تفصيلها طول ...

فصل في الشرطي من الاقتراني

قوله من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء قوله أو منفصلتين كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا ودائما إما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد ينتج دائما إما أن يكون العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فردا قوله أو حملية ومتصلة نحو هذا الشيء إنسان وكلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا ينتج هذا حيوان ونحو كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما قوله أو حملية ومنفصلة نحو هذا عدد ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا ينتج فهذا إما أن يكون زوجا أو فردا قوله أو متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا ينتج كلما كان هذا ثلاثة فإما أن يكون زوجا أو فردا قوله وينعقد يعني لا بدّ في تلك الأقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الأوسط فإما أن يكون محكوما عليه في كلتا المقدمتين أو محكوما به فيهما أو محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى أو بالعكس فالأول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الأول والرابع هو الرابع قوله وفي تفصيلها أي في تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام الخمسة بحسب الشرائط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطوّلات المتأخرين ...

فصل في الشرطي من الاقتراني

قوله من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود متصلة واحدة **وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء** أخرى **ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء** بعد إسقاط الأوسط أي المحمول في الصغرى وهو فالنهار موجود والموضوع في الكبرى وهو كان النهار موجودا **قوله أو منفصلتين كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا** منفصلة واحدة **ودائما إما أن يكون الزوج زوج الزوج**[1] **أو يكون** [2]**زوج الفرد** أخرى ينتج **دائما إما أن يكون العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فردا** بعد ترك الأوسط أي المحمول في الصغرى وهو الزوج والموضوع في الكبرى وهو الزوج **قوله أو حملية ومتصلة نحو هذا الشيء إنسان** حملية صغرى **وكلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا** متصلة كبرى **ينتج هذا حيوان** بعد حذف الأوسط أي إنسان في الصغرى والكبرى للشكل الأول **ونحو كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان** متصلة صغرى **وكل حيوان جسم** حملية كبرى **ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما** بعد إسقاط الأوسط أي الحيوان **قوله أو حملية ومنفصلة نحو هذا عدد** حملية صغرى **ودائما أن يكون العدد زوجا أو فردا** منفصلة كبرى **ينتج فهذا إما أن يكون زوجا أو فردا** بعد ترك الأوسط أي العدد فهذا مثال لما يكون الحملية فيه مقدمة على المنفصلة وترك مثال ما يكون المنفصلة فيه مقدمة اعتمادا على الفطرة نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا وكل واحد منهما داخل في الكم ينتج فالعدد داخل في الكم بعد حذف الأوسط أي زوج أو فرد في الصغرى وكل واحد منهما في الكبرى **قوله أو متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد** متصلة **ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا** منفصلة فبعد سقوط الأوسط أي العدد **ينتج كلما كان هذا ثلاثة فإما أن يكون زوجا أو فردا قوله وينعقد يعني لا بد في تلك الأقسام** من الاقتراني الشرطي **من اشتراك المقدمتين** الصغرى والكبرى **في جزء يكون هو الحد الأوسط فإما أن يكون** الأوسط **محكوما عليه في كلتا المقدمتين** فيحصل الشكل الثالث نحو إذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد يكون إذا كان العالم مضيئا فالنهار موجود **أو** يكون الأوسط **محكوما به فيهما** أي في كلتا المقدمتين فيحصل الشكل الثاني نحو كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء وليس البتة إذا كان الليل موجودا فالعالم مضيء فليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا **أو** يكون الاوسط **محكوما**

---

[1] كالثمانية.

[2] كالإثنين.

به في **الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى** فيحصل الشكل الأول نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فكلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئا **أو بالعكس** أي يكون الأوسط محكوما عليه في الصغرى ومحكوما به في الكبرى فيحصل الشكل الرابع نحو كلما كانت الشمس طالعة فكان النهار موجودا وكلما كان العالم مضيئا كانت الشمس طالعة فقد يكون إذا كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فالوجه **الأول هو** الشكل **الثاني** من الأشكال الأربعة والوجه **الثاني هو** الشكل **الثالث** منها والوجه **الثالث هو** الشكل **الأول** منها والوجه **الرابع هو** الشكل **الرابع** منها **قوله وفي تفصيلها أي في تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام الخمسة[1] بحسب الشرائط والضروب والنتائج [2]طول لا يليق** بالكتب **المختصرات فليطلب** التفصيل **من مطوّلات المتأخّرين** ...

فصل: الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي ومن الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو ...

قوله الاستثنائي: القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادّته وهيئته أبدا يتركب من مقدمة شرطية ومن مقدمة حملية يستثنى فيها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه لينتج عين الآخر أو نقيضه فالاحتمالات المتصوّرة في إنتاج كل استثنائي أربعة وضع كل ورفع كل لكن المنتج منها في كل قسم شيء وتفصيله ما أفاده المصنف من أن الشرطية إن كانت متصلة ينتج منها احتمالان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز كون اللازم أعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وقد علمت من هذا أن المراد

---

[1] الأوّل هو المركب من المتصلتين والثاني من المنفصلتين والثالث من حملية ومتصلة والرابع من حملية ومنفصلة والخامس من متصلة ومنفصلة.

[2] مبتدأ مؤخر لقوله في تفصيلها وما بعده صفة له.

بالمتصلة في هذا الباب اللزومية واعلم أيضا أن المراد بالمنفصلة ههنا العنادية وإن كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلو عنهما ومانعة الخلو بالعكس وأما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معا ينتج في الصور الأربع النتائج الأربع قوله وضع المقدم ورفع التالي نحو إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان فهو حيوان ولكنه ليس بحيوان فليس بإنسان قوله ومن الحقيقية كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد قوله كمانعة الجمع نحو هذا إما شجر أو حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر قوله كمانعة الخلو نحو هذا إما لا شجر أو لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ...

قوله الاستثنائي: القياس الاستثنائي هو الذي يكون النتيجة مذكورا **فيه بمادّته وهيئته وهذا** الاستثنائي **يتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حملية [1]يستثنى فيها** أي في تلك المقدمة الحملية **عين أحد جزئي الشرطية أو** يستثنى فيها **نقيضه** أي نقيض أحد جزئي الشرطية **لينتج عين** الجزء **الآخر** راجع إلى الشق الأول **أو** لينتج **نقيضه** أي نقيض الجزء الآخر راجع إلى الشق الثاني نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالقضية الأولى شرطية والثانية حملية يستثنى فيها عين المقدم فانتج عين الآخر أي فالنهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود فيستثنى فيها نقيض التالي ينتج نقيض المقدم أي فالشمس ليست بطالعة **فالاحتمالات** العقلية **المتصورة في إنتاج كل** قياس **استثنائي أربعة وضع كل** من المقدم والثاني **ورفع كل** منهما **لكن المنتج منها** أي من تلك الأربعة **في كل قسم** من القسمين **شيء** أي احتمال يعني في وضع كل ينتج وضع المقدم وفي رفع كل ينتج رفع التالي وبالجملة وضع المقدم أو التالي قسم واحد ورفع التالي أو المقدم قسم آخر[2] فالمنتج في القسم الأول وضع المقدم فقط لا وضع التالي والمنتج

---

[1] صفة لحملية فعلم من هذا التركيب أن المقدمة الثانية من القياس الاستثنائي لا تكون حملية مطلقا بل حملية يستثنى فيها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه.

[2] هذه أربعة صور فالأوّل وضع المقدم والثاني وضع التالي والثالث رفع التالي والرابع رفع المقدم.

في القسم الثاني ينتج رفع التالي فقط لا رفع المقدم **وتفصيله** أي تفصيل ما ذكر **ما أفاده المصنف** [1]**من أن** القضية **الشرطية إن كانت متصلة ينتج منها احتمالان** أي النتيجة على الوجهين إن كان القياس الاستثنائي اتصاليا وهو ما تكون المقدمة الأولى شرطية متصلة فيه والثانية حملية فالأول **وضع المقدم ينتج وضع التالي** نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فيوضع المقدم أي الشمس طالعة فينتج وضع التالي أي فالنهار موجود **لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم**[2] فالمقدم ملزوم والتالي لازم إذا وجد الملزوم وجد اللازم فإذا طلعت الشمس وجد النهار **و**الثاني **رفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزم انتفاء اللازم** أي التالي **انتفاء الملزوم**[3] أي المقدم فانتفاء وجود النهار يستلزم انتفاء طلوع الشمس **أما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز كون اللازم أعم فلا يلزم من تحققه** أي تحقق اللازم الأعم **تحقق الملزوم ولا** يلزم **من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم** دليل المقدمتين الأولى وضع التالي لا ينتج وضع المقدم لأن المقدم ملزوم والتالي لازم واللازم قد يعم فلا يلزم من تحقق اللازم الأعم كالسواد تحقق الملزوم الأخص كالحبشي فإن الغراب أسود وليس بحبشي والثانية رفع المقدم لا ينتج رفع التالي لأن اللازم يعم والملزوم أخص قد ينتفي كالحبشي و لا ينتفي اللازم الأعم كالسواد **وقد علمت من هذا** البيان **أن المراد بالمتصلة** في قوله ينتج من المتصلة **في هذا الباب** أي في القياس الاستثنائي **اللزومية** لا الاتفاقية إذ لما لم يكن بين المقدمتين علاقة ومناسبة بل يكون الحكم محض الاتفاق فلا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر و لا من انتفائه انتفاء الآخر نحو إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهقا وكذا الحال في العنادية إذ لم يكن فيها علاقة بل عناد فلا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر و لا من انتفائه انتفاء الآخر نحو هذا العدد إما زوج أو فرد **واعلم أيضا أن المراد بالمنفصلة ههنا** المنفصلة **العنادية** لا الاتفاقية **وإن كانت الشرطية منفصلة** عنادية في القياس الاستثنائي **فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء** من المقدم والتالي **رفع** الجزء **الآخر لامتناع اجتماعهما** أي اجتماع ذينك الجزئين إذ بينهما العناد لذاتهما فلا يمكن الجمع **ولا ينتج رفع كل** من المقدم والتالي **وضع** الجزء **الآخر لعدم امتناع الخلو عنهما** أي لا يمتنع رفعهما بل يمتنع الاجتماع **و**إن كانت الشرطية منفصلة عنادية **مانعة الخلو** فهي **بالعكس** يعني ينتج وضع المقدم وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم و لا عكس في شيء منهما أي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ولا رفع

---

[1] بيان للموصول.

[2] إذ تحقق الأعم لا يستلزم تحقق الأخص كالبياض والإنجليزي.

[3] لأن انتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم كالإنجليزي والبياض.

المقدم رفع التالي لجواز كون التالي أعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا يلزم من رفع المقدم رفع التالي إذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم وهذا في القياس الاستثنائي الاتصالي وأما الاستثنائي الانفصالي فهو إما أن يتركب من منفصلة حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو فإن كان الأول فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد منهما ينتج رفع الآخر وإن كان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر وإن كان الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر **وأما** المنفصلة **الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو معا تنتج في الصور الأربع النتائج الأربع** يعني أن المنفصلة الحقيقية باعتبار اشتمالها على منع الجمع ينتج من وضع المقدم رفع التالي ومن وضع التالي رفع المقدم وباعتبار اشتمالها على منع الخلو ينتج من رفع المقدم وضع التالي ومن رفع التالي وضع المقدم **قوله وضع المقدم** ينتج وضع التالي **ورفع التالي** ينتج رفع المقدم **نحو إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان** وضع المقدم **فهو حيوان** وضع التالي **لكنه ليس بحيوان** رفع التالي **فهو ليس بإنسان** رفع المقدم **قوله ومن الحقيقية كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فليس بفرد** أي وضع المقدم فالنتيجة رفع التالي **لكنه فرد فليس بزوج** أي وضع التالي فالنتيجة رفع المقدم **لكنه ليس بفرد فهو زوج** أي رفع التالي فالنتيجة وضع المقدم **لكنه ليس بزوج فهو فرد** أي رفع المقدم فالنتيجة وضع التالي **قوله كمانعة الجمع نحو "هذا إما شجر أو حجر لكنه شجر فليس بحجر** أي وضع المقدم فالنتيجة رفع التالي **لكنه حجر فليس بشجر"** أي وضع التالي فالنتيجة رفع المقدم **قوله كمانعة الخلو نحو هذا إما لا شجر أو لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر** أي رفع المقدم فالنتيجة وضع التالي **لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر** أي رفع التالي فالنتيجة وضع المقدم ...

وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ومرجعه إلى استثائي واقتراني ...

قوله وقد يختص إلخ اعلم أنه قد يستدل على إثبات المدعى بأنه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا كما مر غير مرّة في مباحث العكوس والأقيسة وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف إما لأنه ينجرّ إلى الخلف أي المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب أو لأنه ينتقل منه إلى المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل إلى قياسين أحدهما اقتران شرطي والآخر استثنائي متصل يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيض وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم ثم قد يفتقر بيان الشرطية يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الأصول فقوله ومرجعه إلى استثنائي واقتراني معناه أن هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم ...

قوله وقد يختص إلخ اعلم أنه قد يستدل على إثبات المدعى بأنه لولاه أي لو لا المدعى **لصدق نقيضه** أي نقيض المدعى **لاستحالة ارتفاع النقيضين** المدعى ونقيضه **لكن نقيضه** أي نقيض المدعى **غير واقع فيكون هو** أي المدعى **واقعا كما مرّ** أي دليل الخلف **غير مرة في مباحث العكوس والأقيسة وهذا القسم** المذكور **من الاستدلال يسمى بالخلف** بضم الخاء **إما لأنه** أي هذا القسم **ينجر إلى الخلف** أي المحال **على تقدير صدق نقيض المطلوب أو** هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف بفتح الخاء **لأنه ينتقل منه** أي من هذا القسم **إلى المطلوب من خلفه أي ورائه الذي هو نقيضه**[1] **وهذا** أي الخلف **ليس قياسا واحدا**

---

[1] الظاهر أن الضمير في "خلفه" و"ورائه" و"نقيضه" راجع إلى المطلوب.

بل ينحل إلى قياسين أحدهما أي أحد القياسين **اقتراني شرطي والآخر استثنائي متصل** [1]**يستثنى فيه نقيض التالي** يعني أن القياس الخلف يكون مؤلفا من اقتراني شرطي مركب من متصلتين ومن استثنائي مشتمل على متصلة لزومية في نتيجة الشرطي لاستثناء نقيض التالي **هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيض** هذا صغرى **وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال** هذا كبرى فهذا قياس شرطي مركب من المتصلتين **ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال** بعد إسقاط الأوسط في الصغرى والكبرى أي ثبوت النقيض ثم تجعل النتيجة الحاصلة من الشرطي أي الشرطية اللزومية إحدى القضيتين من القياس الاستثنائي ويقال لم يثبت المطلوب لثبت المحال **لكن المحال ليس بثابت** فاستثني فيه نقيض التالي **فيلزم ثبوت المطلوب لكونه** أي ثبوت المطلوب **نقيض المقدم** إذ رفع التالي ينتج أي يستلزم رفع المقدم كما نقول لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان إنسان لصدق لا شيء من الحيوان بإنسان وكلما صدق هذا ثبت المحال وهو سلب الإنسانية كليا من الحيوان فينتج لو لم يصدق بعض الحيوان إنسان ثبت المحال فجعلناه شرطية هي جزء أول للاستثنائي وقلنا لكن المحال ليس بثابت فالنتيجة بعض الإنسان حيوان صادق وهو المدعى **ثم قد يفتقر بيان الشرطية** التي وقعت كبرى **يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل** إذا كان نظرية **فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الأصول** أي الأصول الحاجتي فتصوير كثرة القياس إنا ندعي أن السالبة تنعكس كنفسها أي لا شيء من الإنسان بحجر ينعكس إلى لا شيء من الحجر بإنسان لأنه لو لم يثبت المطلوب أي العكس المذكور لثبت نقيضه أعني بعض الحجر إنسان وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال فلو لم يثبت المطلوب المذكور ثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فالمطلوب ثابت لكن الكبرى أعني كلما ثبت المحال نظري فنتيجته إلى قياس آخر بأنا نضم النقيض إلى الأصل ونقول بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه **فقوله ومرجعه** أي مرجع القياس الخلف **إلى** قياس **استثنائي** وقياس **اقتراني معناه** أي معنى المذكور **أن هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه** أي على ما لا بد منه هذا جواب عما قيل أن مرجع الاستثنائي إلى قياسات فقوله مرجعه إلى استثنائي واقتراني غير صحيح فحاصل الجواب أن غرض المصنف بيان ما لا بد منه في كل قياس خلف لا نفي الزيادة عليه **فافهم** لعلّه إشارة إلى أنه يمكن إرجاعه أي إرجاع القياس الاستثنائي إلى قياسين

---

[1] جملة صفة لما قبلها.

استثنائيين بأن يقال لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه لكن نقيضه ليس بثابت[1] إذ لو ثبت نقيضه لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت[2]...

فصل الاستقراء تصفّح الجزئيات لإثبات حكم كلي ...

قوله الاستقراء تصفح الجزئيات اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام لأن الاستدلال إما من حال الكلي على حال الجزئيات وإما من حال الجزئيات على حال كليها وإما من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر فالأول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه وأما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الإسلام واختاره أعني تصفح الجزئيات وتتبعها لإثبات حكم كلي ففيه تسامح ظاهر فإن هذا التتبع ليس معلوما تصديقيا موصلا إلى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجة فكان الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة إلى أن تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل وههنا وجه آخر يجيء إن شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل قوله لإثبات حكم كلي إما بطريق التوصيف فيكون إشارة إلى أن المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما سنحققه وإما بطريق الإضافة والتنوين في "كلي" حينئذ عوض عن المضاف إليه أي لإثبات حكم كليها أي كلي تلك الجزئيات وهذا وإن شمل الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر إلا أنه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء إلا الكلي ...

[1]قياس استثنائي أول.

[2]قياس استثنائي ثان.

فصل في الاستقراء والتمثيل

لما فرغ عن بيان القياس شرع في بيان أخويه الاستقراء والتمثيل **قوله الاستقراء تصفح الجزئيات** أي النظر في أحوال الجزئيات **اعلم أن الحجة** التي هي المعلوم التصديقي الموصل إلى مجهول تصديقي **على ثلاثة أقسام لأن الاستدلال إما من حال الكلي على حال الجزئيات** بطريق الاستقراء **وإما من حال الجزئيات على حال كليها** أي كلي تلك الجزئيات **وإما من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر فالقسم الأول هو القياس وقد سبق** القياس **مفصلا و**القسم **الثاني هو الاستقراء و**القسم **الثالث هو التمثيل** فإن قيل إن حصر الحجة في الثلاثة باطل إذ قسم آخر باق خارج عن الأقسام الثلاثة وهو الاستدلال من حال أحد الكليين على حال الآخر فجوابه بإن هذا الحصر استقرائي لا عقلي **فالاستقراء هو الحجة[1] التي يستدل** مبنيا للمجهول **فيها[2] من حكم الجزئيات على حكم كليها** أي كلي تلك الجزئيات كالحيوان وجزئياته كالإنسان والفرس والبقر وغير ذلك من أفراد الحيوان وحالها تحرك الفك الأسفل عند المضغ فيستدل من تصفح حال هذه الجزئيات على حال الحيوان ويقال كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ وكالمولوي وجزئياته في زماننا في عين الجهال الذين اكتسبوا علما دنيويا فقط وما وفقوا باكتساب علم الدين، كزيد وبكر وعمر وغير ذلك من أفراد المولوي وحالها الجهالة في أعينهم فيستدل من النظر في حال هذه الجزئيات على حال المولوي ويقال تحقيرا كل مولوي جاهل والعياذ بالله **هذا** المذكور **تعريفه** أي تعريف الاستقراء **الصحيح الذي لا غبار** أي إشكال **عليه وأما ما** أي تعريف مذكور في المتن **استنبطه المصنف من كلام الفارابي** وهو أن الاستقراء هو الحكم على كل لوجوده في أكثر الجزئيات **و كلام حجة الإسلام** فخر الإسلام البزدوي فقال إن الاستقراء هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات **واختاره** أي اختار المصنف التعريف المذكور المستنبط من كلامهما **أعني تصفح الجزئيات وتتبعها** أي تتبع تلك الجزئيات **لإثبات حكم كلي ففيه** أي ففي هذا التعريف **تسامح ظاهر فإن هذا التتبع ليس معلوما تصديقيا موصلا إلى مجهول تصديقي** بل يكون معلوما تصوريا **فلا يندرج تحت الحجة** فإن قيل أيّ شيء يبعث المصنّف على هذه المسامحة؟ فأجاب الشارح بقوله **فكان** الأمر **الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة إلى أن تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال** بأن يستعمل اللفظ في غير ما وضع له بدون المناسبة بين المعنى الموضوع له وغيره **بل** التسمية **على**

---

[1] فإن المقسم معتبر في القسم.

[2] الضمير عائد على الموصول.

سبيل النقل بأن ينقل الاستقراء من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي بملاحظة المناسبة بينهما **وههنا وجه آخر يجيء إن شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل** وهو أن الاستقراء يطلق على المعنى المصدري وهو التصفح والتتبع وعلى الحجة التي يقع فيها التتبع فالمراد ههنا تعريف الاستقراء باعتبار المعنى المصدري لا الاصطلاحي حتى يورد عليه إيراد **قوله لإثبات حكم كلي إما بطريق التوصيف** بأن يجعل كلي صفة لحكم **فيكون** هذا **إشارة إلى أن المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا** بل حكما كليا **كما سنحققه** أي سنحقق أن المطلوب من الاستقراء حكم كلي **وإما بطريق الإضافة** أي إضافة الحكم إلى الكلي **والتنوين في "كلي" حينئذ عوض عن المضاف إليه** أي **لإثبات حكم كليها أي** لإثبات **حكم كلي تلك الجزئيات وهذا** أي طريق الإضافة **وإن شمل الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر** من العبارة **إلا أنه** ضمير الشأن **في الواقع** أي في الأصل **لا يكون المطلوب بالاستقراء إلا الحكم الكلي** ...

....

وتحقيق ذلك أنهم قالوا إن الاستقراء إمّا تام يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها وهو يرجع إلى القياس المقسم كقولنا كل حيوان إما ناطق أو غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس وهذا القسم يفيد اليقين وإما ناقص يكتفى فيه تتبع أكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك والفرس والبقر كذلك إلى غير ذلك مما صادفناه من أفراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد إلا الظن إذ من الجائز أن يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما يتحرك فكه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح ولا يخفى أن الحكم بأن الثاني لا يفيد إلا الظن إنما يصح إذا كان المطلوب الحكم الكلي وأما إذا اكتفي بالجزئي فلا شك أن تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه إنسان وكل فرس يتحرّك فكّه الأسفل عند المضغ وكل إنسان أيضا كذلك ينتج قطعا أن بعض الحيوان كذلك ومن هذا

علم أن حمل عبارة المتن على التوصيف كما هو الرواية أحسن من حيث الدراية أيضا إذ ليس فيه شبهة التعريف بالأعم ...

وتحقيق ذلك أي تحقيق أن المطلوب بالاستقراء حكم كلي لا جزئي **أنهم** أي المنطقيين **قالوا إن الاستقراء إما تام يتصفح فيه** أي ينظر في الاستقراء التام **حال الجزئيات بأسرها** أي بتمامها[1] **وهو** أي الاستقراء التام **يرجع إلى القياس المقسم** وهو ما يتركب من الحملية والمنفصلة وشرط المنفصلة أن تكون موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية لا مانعة الجمع وإنما سمي قياسا مقسما[2] لا قياسا استقرائيا لأنه خارج عن القياس الاستقرائي إذ الاستقراء قسم من الحجة ومعتبر فيه تصفح أكثر الجزئيات ثم مقول بوجود الحكم في جميع جزئياته ولهذا قالوا إن الاستقراء يفيد الظن وهذا إنما يتصور في الاستقراء الناقص لا التام **كقولنا كل حيوان إما ناطق أو غير ناطق** فهذا منفصلة موجبة كلية حقيقية **وكل ناطق** من الحيوان **حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس** فهذا حملية وإنما يؤتى بجملتين بحسب الظاهر والحملية في الحقيقة واحدة اعتمادا على الترديد في التالي **ينتج كل حيوان حساس** بعد إسقاط الأوسط أي المحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى وهو كل ناطق وكل غير ناطق **وهذا القسم** أي الاستقراء التام **يفيد اليقين** كما شوهد في المثال المذكور والاستقراء **إما ناقص يكتفى بتتبع أكثر الجزئيات** لا جميع الجزئيات كما في الاستقراء التام **كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك** أي كلهم يحرك فكه الأسفل عند المضغ **والفرس والبقر كذلك إلى غير ذلك مما صادفناه** أي وجدناه **من أفراد الحيوان وهذا القسم** أي الاستقراء الناقص **لا يفيد إلا الظن إذ من الجائز أن يكون من الحيوانات التي لم نصادفها** أي لم نجدها **ما يحرك فكه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح** إذ هو يحرك فكه الأعلى عند المضغ ثم هنا إيراد وهو أن قولكم بأن الاستقراء الناقص لا يفيد إلا الظن لا يصح إذ الاستقراء بالجزئي يفيد اليقين كما تصفحنا في حال الجاموس وعرفنا أنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ فهذا الاستقراء مفيد لليقين فأجاب الشارح بقوله **ولا يخفى أن الحكم بأن** الاستقراء **الثاني** أي الناقص **لا يفيد إلا الظن إنما يصح إذا كان المطلوب**

---

[1] فلا يكون أي جزئي غير متصفح فيه كما يتصفح المحدثون في أحوال الصحابة ويحكمون أن الصحابة كلهم عدول فهذا استقراء تام مفيد لليقين.

[2] فإن ما يتبع فيه جميع الجزئيات وهذا يفيد اليقين فهو داخل في الحقيقة تحت القياس لا الاستقراء.

الحكم الكلي وإما إذا اكتفي بالحكم **الجزئي** أي إذا كان المطلوب الحكم الجزئي[1] **فلا شك أن تتبع** حال **البعض يفيد اليقين به** أي بحال ذلك البعض **كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه** أي بعض الحيوان **إنسان وكل فرس يحرك فكه الأسفل عند المضغ وكل إنسان أيضا كذلك** أي يحرك فكه الأسفل عند المضغ **ينتج قطعا أن بعض الحيوان كذلك** أي يحرك فكه الأسفل عند المضغ **ومن هذا** البيان وهو أن المطلوب بالاستقراء الاصطلاحي لا يكون إلا حكما كليا **علم أن حمل عبارة المتن** أي حكم كلي **على التوصيف** بأن يجعل الكلي صفة للحكم **كما هو الرواية أحسن من حيث الدراية**[2] **أيضا** أي هذا الاحتمال أحسن من وجهين أحدهما أنه المراد المروي من المصنف والثاني أنه أحسن من حيث الإدراك الصحيح **إذ ليس فيه** أي في هذا الاحتمال **شبهة** صحة **التعريف بالأعم** والتعريف بالأعم له عدم الجواز كما هو المختار عند المصنف بخلاف حمل العبارة على الإضافة فإن التعريف حينئذ يكون شاملا بحسب الظاهر لما يفيد الحكم الجزئي والكلي إذ تقدير العبارة "لإثبات حكم[3] كلي الجزئيات" ...

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه ...

قوله ليثبت فيه أي ليثبت الحكم في الجزئي الأول وفي عبارة أخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام لأن الخمر حرام وعلة حرمة الخمر الإسكار وهو موجود في النبيذ وفي العبارتين تسامح فإن التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء ونقول ههنا كما أن العكس يطلق على المعنى المصدري أعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان

---

[1] وحينئذ لا يكون الاستقراء اصطلاحيا إذ المطلوب بالاستقراء الاصطلاحي حكم كلي فقط.

[2] أي من جهة العقل.

[3] فالحكم هنا مطلق سواء جزئيا كان أو كليا بخلاف التوصيف إذ الحكم متصف بالكلي.

فما ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الأول ويعلم المعنى الثاني بالمقايسة وهذا كما عرف المصنف العكس بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى أن المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور إلى المذكور دفعا لتوهم هذا التسامح وهل هو إلّا كرّ على ما فرّ عنه ...

قوله ليثبت فيه أي ليثبت الحكم في الجزئي الأول وفي عبارة أخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما أى بين ذينك الجزئيين **ليثبت في المشبه الحكمُ الثابت في المشبه به المعللُ بذلك المعنى** فمآل التعريفين واحد وإنما الفرق بحسب العبارة **كما يقال النبيذ حرام لأن الخمر حرام وعلة حرمة الخمر الإسكار وهو** أي الإسكار **موجود في النبيذ وفي العبارتين** المذكورتين لتعريف التمثيل **تسامح فإن التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان** كما في العبارة الأولى **والتشبيه** كما في العبارة الثانية وكل واحد من البيان والتشبيه معلوم تصوري لا تصديقي وقد جعل معرفا بالكسر للتمثيل الذي هو قسم من الحجة وهذا وجه التسامح **وقد عرفت النكتة** اللطيفة **في التسامح** الواقع **في تعريف الاستقراء** وهي أن التسمية بالاستقراء على سبيل النقل فهذه النكتة أيضا في التسامح في تعريف التمثيل أي إن التسمية بالتمثيل على سبيل النقل بأن ينقل التمثيل من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي بملاحظة المناسبة بينهما **ونقول ههنا** أي في تعريف التمثيل لدفع التسامح **كما أن العكس يطلق على المعنى المصدري** اللغوي **أعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل** أي على المعنى الاصطلاحي **كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري** اللغوي **وهو** أي المعنى المصدري **التشبيه والبيان المذكوران** في تعريفي التمثيل **وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره** المصنف من بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه **تعريف للتمثيل بالمعنى الأول** أي بالمعنى المصدري اللغوي[1] **ويعلم المعنى الثاني**[2] أي الاصطلاحي **بالمقايسة** على المعنى الأول **وهذا** المذكور **كما عرف المصنف العكس بالتبديل** أي بالمعنى المصدري **وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء** أي قس على حال

---

[1]هو البيان والتشبيه.

[2]هو الحجة التي فيها البيان والتشبيه.

التمثيل حال الاستقراء يعني ما ذكره المصنف من تعريف الاستقراء تعريف بالمعنى المصدري[1] ويعلم المعنى الثاني[2] بالمقايسة اعلم أو خذ **هذا لكن لا يخفى أن المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن** التعريف **المشهور**[3] **إلى** التعريف **المذكور**[4] **دفعا لتوهم هذا التسامح وهل هو إلاّ كرّ على ما فرّ عنه** أي ما هو أي المصنف إلا استقرّ على التسامح الذي هرب منه ويمكن الجواب بأن الاستقراء وكذا التمثيل يعرف بالمعنى المصدري فلا يلزم التسامح وإنما يلزم لو كان المقصود تعريفهما بالمعنى الثاني ...

والعمدة في طريقه الدوران والترديد ...

قوله والعمدة في طريقه إلخ اعلم أنه لا بد في التمثيل من ثلاث مقدمات الأول أن الحكم ثابت في الأصل أعني المشبه به والثانية أن علة الحكم في الأصل الوصف الكذائي والثالثة أن ذلك الوصف موجود في الفرع أعني المشبه فإنه إذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن إلى كون الحكم ثابتا في الفرع أيضا وهو المطلوب من التمثيل ثم إن المقدمة الأولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وإنما الإشكال في الثانية وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب أصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة من بينها وهو طريقان الدوران ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العالية وجودا أو عدما كترتب حكم الحرمة في الخمر على الإسكار فإنه ما دام مسكرا حرام وإذا زال عنه الإسكار زالت حرمته قالوا والدوران علامة كون المدار أعني الوصف علة للدائر أي الحكم والثاني الترديد ويسمى بالسبر والتقسيم أيضا وهو أن يتفحص أولا أوصاف الأصل ويردد أن علة الحكم هل هو هذه

---

[1] هو تصفح الجزئيات.

[2] هو الحجة التي فيها التصفح.

[3] أي الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته والتمثيل هو الحكم على جزئي مشارك لجزئي آخر في علة الحكم.

[4] أي الاستقراء هو تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي والتمثيل هو بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه.

الصفة أو تلك؟ ثم تبطل ثانيا علية كل صفة حتى يستقرّ على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر إما الاتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الإسكار لكن الأول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذلك البواقي ما سوى الإسكار بمثل ما ذكر فتعيّن الإسكار للعلية ...

قوله والعمدة في طريقه الدوران والترديد اعلم أنه ضمير الشأن **لا بد في التمثيل من ثلاث مقدمات** فالمقدمة **الأولى أن الحكم ثابت في الأصل أي المشبه به** والمقدمة **الثانية أن علة الحكم** الموجود **في الأصل** هي **الوصف الكذائي** والمقدمة **الثالثة أن ذلك الوصف** المعبر عنه بالعلة **موجود في الفرع أعني المشبه فإنه** ضمير الشأن **إذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن إلى كون الحكم ثابتا في الفرع أيضا وهو** أي ثبوت الحكم في الفرع **المطلوب من التمثيل ثم إن المقدمة الأولى** المفسرة بثبوت الحكم في الأصل والمقدمة **الثالثة** المفسرة بثبوت الحكم في الفرع **ظاهرتان في كل تمثيل** لا إشكال فيهما **وإنما الإشكال في** المقدمة **الثانية وبيانها** أي بيان المقدمة الثانية **بطرق متعددة فصّلوها** أي الطرق المتعددة **في كتب أصول الفقه والمصنف** رحمه الله إنما **ذكر ما هو العمدة من بينها** أي بين تلك الطرق **وهو** أي ما هو العمدة **طريقان** فقط عنده فالطريق **الأول الدوران وهو** أي الدوران **ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية وجودا** أي إذا وجد الوصف الصالح للعلية وجد الحكم **وعدما** أي إذا لم يوجد ذلك لم يوجد الحكم **كترتب حكم الحرمة في الخمر على الإسكار فإنه** أي الخمر **ما دام مسكرا حرام** لوجود الحكم عند وجود العلة ضرورة **وإذا زال عنه** أي عن الخمر **الإسكار زالت حرمته** أي حرمة الخمر **قالوا** إن **الدوران علامة كون المدار[1] أعني الوصف علة للدائر[2] أعني الحكم** يعني إنما يدور الحكم حول الوصف **و**الطريق **الثاني** هو **الترديد ويسمى**

---

[1] اسم ظرف من دار يدور من نصر ينصر وأصله مدور بسكون الدال وفتح الواو فنقلت حركة الواو إلى الدال وانقلبت الواو بالألف.

[2] اسم فاعل وأصله داور فانقلبت الواو بالهمزة لوقوعها بعد الألف الزائد.

الطريق الثاني **بالسبر**[1] بكسر السين وسكون الباء **والتقسيم أيضا وهو** أي الترديد **أن يتفحص أولا أوصاف الأصل** أي أن ينظر أولا في أوصاف الأصل **ويردّد أن علة الحكم هذه الصفة أو تلك** الصفة أي يجعل حرف الترديد بين صفات الأصل ليعلم أن أي وصف علة للحكم في الحقيقة **ثم يبطل ثانيا علية كل صفة** من صفاته على سبيل البدلية **حتى يستقر على وصف واحد** له صلوح للعلية في الحقيقة **فيستفاد من ذلك** التفحص والترديد **كون هذا الوصف علة** للحكم **كما يقال علة حرمة الخمر إما الاتّخاذ من العنب أو الميعان** هو السيلان **أو اللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الإسكار لكن الأول** أي الاتخاذ من العنب **ليس بعلة لوجوده** أي لوجود الاتخاذ من العنب **في الدبس** بكسر الدال وسكون الباء "*سركه*" في الأردية **بدون الحرمة وكذلك البواقي** أي البواقي ليست بعلة للحرمة كما أن الاتخاذ من العنب ليس بعلة إذ الميعان موجود في الماء بدون الحرمة واللون المخصوص والطعم المخصوص والرائحة المخصوصة كلها موجود في الشائ بدون الحرمة **ما سوى الإسكار بمثل ما ذكر** من إبطال علّية الوصف الأول **فتعيّن الإسكار للعلية** لحرمة الخمر ...

فصل: القياس إما برهاني يتألف من اليقينيات ...

قوله القياس إلخ القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة إلى الاستثنائي والاقتراني بأقسامهما فكذلك ينقسم باعتبار المادّة إلى الصناعات الخمس أعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمّى سفسطة أيضا لأن مقدماته إمّا أن تفيد تصديقا أو تأثيرا آخر غير التصديق أعني التخييل والثاني الشعر والأوّل إمّا أن يفيد ظنّا أو جزما فالأوّل الخطابة والثاني إن أفاد جزما يقينيا فهو البرهان وإلا فإن اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامّة أو التسليم من الخصم فهو الجدل وإلا فهو المغالطة واعلم أن المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وإن استعملت في مقابلة غير الحكيم فهو

---

[1] إنما سمي بالسبر لما فيه من سير أوصاف الأصل والتقسيم لما فيه من تتبع الأوصاف وهذا التتبع تقسيم عقلي للعلية فلا بد فيه من انحصار أوصاف الأصل وإبطال علية البعض وإثبات عليته.

مشاغبة واعلم أيضا أنه يعتبر في البرهان أن يكون مقدّماته بأسرها يقينية بخلاف غيره من الأقسام مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن تكون إحدى مقدمتيه وهمية وإن كانت الأخرى يقينية نعم يجب أن لا يكون فيها ما هو أدون منها كالشعريات وإلا يلحق بالأدون فالمؤلف من مقدمة مشهورة أخرى مخيلة لا يسمى جدليا بل شعريا فاعرفه قوله من اليقينيات إلخ اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك والوهم والتخييل وسائر التصورات وقيد الجزم أخرج الظن والمطابقة الجهل المركب والثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية إما بديهيات أو نظريات منتهية إلى البديهيات لاستحالة الدور والتسلسل ...

قوله القياس[1] **القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة إلى** القياس **الاستثنائي** والقياس **الاقتراني بأقسامهما كذلك ينقسم** القياس **باعتبار المادة إلى الصناعات الخمس أعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد تسمى** المغالطة **سفسطة** [2]**لأن مقدماته** أي مقدمات القياس **إما أن تفيد تصديقا** أي إذعانا للنسبة **أو تأثيرا** آخر **غير التصديق أعني التخييل** والقسم **الثاني الشعر** مثل الخمر ياقوتية سيالة وهذه المقدمات التي تفييد التخييل كثيرا ما يأخذها الشعراء في أشعارهم **و**القسم **الأول إما أن يفيد ظنا** وهو الطرف الراجع **أو جزما** وهو ما لا يحتمل النقيض فالقسم **الأول الخطابة** لأنها تؤخذ في الخطب والنصائح والوعظ **و**القسم **الثاني إن أفاد جزما يقينيا** أي مطابقا للواقع ثانيا راسخا **فهو البرهان وإلا** أي إن لم يفد جزما يقينيا **فإن اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة** أي الإقرار عن جميع الخلق مثل العدل حسن والظلم قبيح **أو التسليم من الخصم فهو الجدل** هو الخصومة لغة وفي الاصطلاح مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة لإنتاج قول آخر مثل الجلوس في الطرق قبيح والبيّنة على المدّعي **وإلا** أي إن لم يعتبر فيه أحد منهما **فهو المغالطة** هي في الاصطلاح قياس فاسد إما من جهة المادة أو الصورة أو جهتهما معا يفيد التصديق الجزمي أو الظني الغير المطابق للواقع **واعلم أن المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة** أي باطلة وهي مشتقة من "سوف" وهو

---

[1]هذا بيان الصناعات الخمس وهي أقسام الدليل باعتبار المادة كما أن الأقسام السابقة أقسام باعتبار صورته.

[2]هذا وجه ضبط الصناعات الخمس.

الحكمة و"إسط" وهو التلبيس ومعناه الحكمة الموقعة في الالتباس والاشتباه **وإن استعملت** المغالطة **في مقابلة غير الحكيم فهو مشاغبة** من الشغب بفتح الشين والغين وهو تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب **واعلم أيضا أنه** ضمير الشأن **اعتبر في البرهان أن يكون مقدماته** أي مقدمات البرهان **بأسرها** أي بكلها **يقينية** وإلا فلا يفيد اليقين **بخلاف غيره**[1] أي غير البرهان **من الأقسام مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون إحدى مقدمتيه** أي مقدمتي القياس **وهمية وإن كانت** المقدمة **الأخرى يقينية نعم يجب أن لا يكون فيها** أي في تلك الأقسام البواقي غير البرهان **ما هو أدون منها** أي مقدمة هي أدون من الوهمية **كالشعريات** لإفادتها التخييل لا التصديق صارت أدون من سائر الأقسام التي تفيد تصديقا فالملحق به يفيد ظنا **وإلا** أي إن لم يكن كذا أي إن كان القياس مركبا مما هو الأدون **يلحق** بالقياس **الأدون** فالقياس **المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة لا يسمى** ذلك القياس **جدليا** لأن المخيلة أدون من المشهورة لأنها تفيد جزما بخلاف المخيلة إذ هي تفيد التخييل الذي هو أدون من الجزم **بل** يسمى ذلك القياس **شعريا** اعتمادا على ما هو الأدون **فاعرفه** أي الأمر المفيد المذكور بلفظ "اعلم" **قوله من اليقينيات إلخ اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فباعتبار التصديق** المذكور في تعريف اليقين **لم يشمل** اليقين **الشك** وهو عبارة عن تساوي الطرفين **والوهم** وهو الطرف المرجوع فليس فيهما إذعان النسبة **والتخييل** وهو تصور الشيء في الخيال **وسائر التصورات** أي بواقي التصورات **وقيد الجزم** في تعريف اليقين **أخرج الظن** لأنه يحتمل النقيض والجزم عبارة عن عدم احتماله وقيد **المطابقة** أخرج **الجهل المركب** وهو الجهل عن الجهل فمن اعتقد قيام زيد وأنه ليس بقائم فقد جهل عن عدم قيامه فالاعتقاد بقيام زيد غير مطابق للواقع **وقيد الثابت** أخرج **التقليد** وهو عبارة عن زوال النسبة بتشكيك المشككك فليس بثابت **ثم المقدمات اليقينية إما بديهيات أو نظريات منتهية إلى البديهيات لاستحالة الدور أو التسلسل** فإن سلسلة اكتساب النظريات لو لم تكن منتهية إلى البديهيات فإما أن تذهب لا إلى نهاية فيلزم التسلسل كتوقف ألف على ب وب على ت إلى غير نهاية أو تعود فيلزم الدور كتوقف ت على ب وب على ألف ...

---

[1] هي الأقسام البواقي الأربعة.

وأصولها الأوليات والمشاهدات والتجريبات والحدسيات والمتواترات والفطريات ثم إن كان الأوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي وإلا فإني ...

قوله وأصولها فأصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء ووجه الضبط أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا يكون فالأول هو الأوليات والثاني إما أن يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أو لا، الثاني المشاهدات وتنقسم إلى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات وإلى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات والأول إما أن تكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لا تكون كذلك والأول هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها والثاني إما أن يستعمل فيه الحدس وهو الانتقال الدفعي من المبادي إلى المطلوب أو لا يستعمل فالأول الحدسيات والثاني إن كان الحكم فيه حاصلا بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي المتواترات وإن لم يكن كذلك بل يكون حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله الأوليات كقولنا الكل أعظم من الجزء قوله المشاهدات أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا إن لنا جوعا وعطشا قوله والتجربيات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء قوله والحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس قوله والمتواترات كقولنا مكة موجودة قوله والفطريات كقولنا الأربعة زوج فإن الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين قوله ثم إن كان إلخ الحد الأوسط في البرهان بل في كل قياس لا بد أن يكون علة لحصول العلم بالنسبة الإيجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال له الواسطة في الإثبات والواسطة في التصديق فإن كان مع ذلك واسطة في الثبوت أيضا أي علة لتلك النسبة الإيجابية أو

السلبية في الواقع وفي نفس الأمر كتعفّن الأخلاط في قولك هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم فالبرهان حينئذ يسمّى برهان اللم لدلالته على ما هو لم الحكم وعلته في الواقع وإن لم يكن واسطة في الثبوت يعني لم يكن علة للنسبة في نفس الأمر فالبرهان حينئذ يسمى برهان الإن حيث لم يدل إلا على إنّية الحكم وتحققه في الذهن دون علته في الواقع سواء كانت الواسطة حينئذ معلولا للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل أو لم تكن معلولا للحكم كما أنه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يختص باسم كما يقال هذه الحمّى تشتدّ غبّا وكل حمّى تشتدّ غبّا محرقة فهذه الحمّى محرقة فإن اشتدادها غبّا ليس معلولا للإحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفّنة الخارجة عن العروق ...

قوله وأصولها فأصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها أي على تلك البديهيات **والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء** فيمكن أن يكون قسم آخر هو زائد على الحصر المذكور **ووجه الضبط** أي الحصر **أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها** أي طرفي القضايا **مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا يكون** تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم فالقسم **الأول هو الأوليات** نحو الكل أعظم من الجزء والقسم **الثاني** هو عدم كفاية التصور مع النسبة في الحكم والجزم **إما أن يتوقّف** الجزم **على واسطة** وهي **غير الحس الظاهر** والحس **الباطن أو لا** يتوقف عليها بل يتوقف على الحس، القسم **الثاني** هو ما لا يتوقف الجزم على الواسطة فيه **المشاهدات وتنقسم** المشاهدات **إلى مشاهدات بالحس الظاهر** نحو الشمس طالعة **وتسمى حسيات وإلى مشاهدات بالحس الباطن** نحو أنا جائع **وتسمى وجدانيات** والقسم **الأول** هو ما فيه توقف الجزم على واسطة غير الحس **إما أن تكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لا تكون كذلك** يعني تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند حضور الأطراف والقسم **الأول** هو ما فيه عدم غيبوبة الواسطة عن الذهن عند حضور الأطراف **هي الفطريات** نحو الأربعة زوج فإنه جاءت الواسطة بالجزم عند حضور الأربعة والزوج والواسطة هي انقسام الأربعة بمتساويين **ويسمى** هذا القسم **قضايا قياساتها معها** فما بعد القضايا

صفة لها فمعناها القضايا التي دلائلها ملحوظة معها أي مع تلك القضايا بلا احتياج إلى شيء غير حاصل بملاحظة الطرفين كما لا يحتاج الجزم في الأربعة زوج إلى شيء غير حاصل بملاحظة الطرفين بل حصل بالجزم بالواسطة الملحوظة مع مفهومي الطرفين وهي الانقسام إلى المتساويين **و**القسم **الثاني** هو ما فيه توقف الجزم على واسطة غير الحس تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف **إما أن يستعمل فيه الحدس وهو** أي الحدس **الانتقال الدفعي من المبادي إلى المطلوب أو لا يستعمل** فيه الحدس فالقسم **الأول** هو ما فيه استعمال الحدس **الحدسيات** نحو إن إدراك الأصوات هو بالسامعة **و**القسم **الثاني** هو ما فيه عدم الحدس **إن كان الحكم فيه حاصلا بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم** أي توافقهم **على الكذب فهي المتواترات** نحو إن روضة النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنوّرة **وإن لم يكن** الحكم **كذلك** أي بإخبار جماعة **بل يكون** الحكم **حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات** نحو إن دسبرين مفيد للصداع **وقد علم بذلك** الضبط **حد كل واحد منها** أي من الأقسام **قوله الأوليات** هي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور ولا يحتاج إلى واسطة **كقولنا الكل أعظم من الجزء** فإن من تصور معنى الكل والجزء ونسبة الأعظمية بينهما لا يكون محتاجا في الحكم والجزم بالأعظمية إلى أمر آخر بل تصورهما مع تصور تلك النسبة كاف فيه **قوله المشاهدات** هي قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس وهي تنقسم إلى قسمين **أما المشاهدات الظاهرة** التي شوهدت بإحدى الحواس الظاهرة **فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وأما** المشاهدات **الباطنة** التي شوهدت بإحدي الحواس الباطنة **فكقولنا إن لنا جوعا وعطشا قوله والتجربيات** هي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة تكرار المشاهدة وعدم التخلف حكما كليا **كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء قوله والحدسيات** هي ظهور المبادي دفعة واحدة بدون حركة فكرية **كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس** لاختلاف تشكلاته المنورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا ينتقل الذهن من غير فكر وترتيب مقدمات دفعة إلى المطلوب وهو نور القمر مستفاد من نور الشمس **قوله والمتواترات** هي قضايا يحكم العقل بها بواسطة إخبار جماعة يحيل العقل تواطؤهم على الكذب **كقولنا مكة موجودة قوله والفطريات** هي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلا **كقولنا الأربعة زوج فإن الحكم فيه** أي في المثال المذكور **بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو** أي الواسطة **الانقسام بمتساويين قوله ثم إن كان إلخ** الحد **الأوسط في البرهان بل في كل قياس لا بد أن يكون علة لحصول العلم** في الذهن **بالنسبة الإيجابية أو** النسبة **السلبية المطلوبة في النتيجة** كالتغير

فإنه علة لحصول الحكم بحدوث العالم في الذهن **ولهذا** الأمر **يقال له** أي للحد الأوسط **الواسطة في الإثبات والواسطة في التصديق فإن كان** الحد الأوسط **مع ذلك** أي مع كون الأوسط علة لحصول العلم بالنسبة في الذهن **واسطة في الثبوت أيضا أي علة لتلك النسبة الإيجابية أو** النسبة **السلبية في الواقع وفي نفس الأمر كتعفن الأخلاط**[1] **في قولك هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم** فإن تعفن الأخلاط كما أنه علة لثبوت الحمّى في الذهن كذلك علة لثبوته في الواقع أيضا على ما يظهر بالمراجعة إلى كتب الطب **فالبرهان حينئذ**[2] **يسمى برهان اللم لدلالته** أي لدلالة هذا البرهان **على ما هو لم**[3] **الحكم وعلته في الواقع وإن لم يكن** الحد الأوسط **واسطة في الثبوت يعني لم يكن** الأوسط **علة للنسبة** الإيجابية أو السلبية **في نفس الأمر فالبرهان حينئذ**[4] **يسمى برهان الإن حيث لم يدل** هذا البرهان **إلا على إنية الحكم وتحققه** عطف تفسير **في الذهن دون علته** أي علة الحكم **في الواقع سواء كانت الواسطة** أي الحد الأوسط **حينئذ معلولا للحكم كالحمّى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط** فالحمى علة لإثبات تعفن الأخلاط في الذهن فإن وجود العلة سبب لوجود المعلول في الذهن والحمى في الواقع معلول من التعفن لا علة **وقد يخص هذا** البرهان **باسم الدليل أو لم يكن** الأوسط **معلولا للحكم كما أنه** أي الأوسط **ليس علة له** أي للحكم **بل يكونان** أي الأوسط والحكم **معلولين لشيء ثالث وهذا** البرهان **لم يختص باسم**[5] **كما يقال هذه الحمى تشتد غبّا**[6] بكسر الغين وهو الحمى التي يجيء بعد يوم **وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة فإن اشتدادها** أي الحمى **غبا ليس معلولا للإحراق و لا العكس** أي إن الإحراق ليس معلولا لاشتدادها غبا **بل كلاهما** أي الاشتداد والإحراق **معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة عن العروق** فهي شيء ثالث وهكذا إضاءة العالم ووجود النهار فإن كل واحد منهما ليس علة للآخر بل كلاهما معلولان لشيء ثالث وهو طلوع الشمس ...

---

[1]تعفن الأخلاط أي فساد الأخلاط الأربعة وهي الدم والسوداء والصفراء والبلغم.

[2]أي وقت كون الأوسط علة لثبوت الحكم في الخارج مع كونه علة له في الذهن.

[3]اللم والعلة مترادفان فعطف العلة على اللم تفسيري.

[4]أي حين عدم كون الأوسط علة لثبوت الحكم في الخارج مع كونه علة له في الذهن.

[5]أي لا اسم يطلق على هذا القسم.

[6]هو مأخوذ من غببت عن القوم إذا أتيتهم يوما وتدعه يوما.

وإما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات وإما خطابي يتألف من المقبولات والمظنونات وإما شعري يتألف من المخيّلات وإما سفسطي يتألف من الوهميات والمشبهات ...

قوله من المشهورات هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الإحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند قوله والمسلمات هي القضايا التي سُلّمت من الخصم في المناظرة أو برهن عليها في علم وأخذت في الآخر على سبيل التسليم قوله من المقبولات هي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه كالأولياء والحكماء قوله والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص قوله من المخيلات هي القضايا التي لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيبا أو ترهيبا وإذا اقترن بها سجع أو وزن كما هو المتعارف الآن لازداد تأثيرا قوله وإما سفسطي منسوب إلى السفسطة وهي مشتقة من "سو فسطا" معرب سوفا إسطا لغة يونانية يعني الحكمة المموهة المدلسة قوله ومن الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز قوله والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الأولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي واعلم أن ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك مطالعة كتب القدماء فإن فيها شفاء العليل ونجاة الغليل ...

قوله من المشهورات هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الإحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند قوله والمسلمات هي القضايا التي سلمت من الخصم في المناظرة كما إذا وقع بينك وبين الخصم مناظرة وقد ذكرت مقدمة مسلمة عند الخصم لإلزامه وإن لم تكن صحيحة عندك **أو برهن عليها في علم وأخذت في** العلم **الآخر على سبيل التسليم** كما يذكر في علم

المنطق لو كان كل من التصور والتصديق نظريا لزم الدور أو التسلسل وهما باطلان وبطلانه مبرهن أيضا في الحكمة وهكذا مسائل أصول الفقه فإنها يأخذها الفقهاء على سبيل التسليم **قوله من المقبولات هي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه** إما بكونه مؤيدا بالأمور السماوية كالمعجزات والكرامات كالأنبياء **وكالأولياء** أو لاختصاصه بمزيد عقل فيما بين الناس **كالحكماء قوله والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم** كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم ثم هنا إيراد وهو أن تقابل المظنونات بالمقبولات بحسب الظاهر و لا مقابلة بينهما في الأصل لأن كل واحد منهما مفيد للظن كما أن القياس الخطابي مركب من المظنونات والمقبولات **ومقابلته** أي المظنونات **بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به** أي بالعام **ما** أي معنى هو **سوى** معنى **الخاص** فحاصله أن المقبولات أعم من المظنونات لأن المقبولات هي القضايا التي تؤخذ عمن يعتقد فيه سواء كانت مفيدة للجزم أو الظن وإذا قوبل العام أي المقبولات بالخاص أي المظنونات يراد بالعام ما سوى الخاص يعني تراد بالمقبولات القضايا التي تفيد الجزم لا القضايا التي تفيد الظن فكأنه قوبل الجزم بالظن وذا صحيح كما إذا قيل هذا حيوان وذلك إنسان يراد بالحيوان ههنا ما سوى الإنسان كالفرس **قوله من المخيلات هي القضايا[1] التي لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر** النفس **منها** أي من تلك القضايا **ترغيبا أو ترهيبا** أي تخويفا **وإذا [2]اقترن بها** أي بالمخيلات **سجع أو وزن كما هو المتعارف الآن لازداد تأثيرا** كما يقال في الأردية

ہر روز سجاتا ہوں دل کو دلہن کی طرح سے
غم روز چلے آتے ہیں کسی بارات کی مانند

له زيادة تأثير في النفس من قولنا *مجھے روزانہ پریشانیوں کا سامنا رہتا ہے۔* **قوله وإما سفسطي** هذا **منسوب إلى السفسطة وهي** أي السفسطة **مشتقة من سو** بفتح السين **فسطا** بكسر الفاء وسكون السين **معرب سوفا إسطا لغة يونانية يعني الحكمة المموّهة المدلّسة** هما من التفعيل ومعناهما واحد أي الإيقاع في الالتباس والشبهة أخذ من موّه الحقيقة إذا ألبسها الباطل أو أفسدها **قوله من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيّز** في الإشارة الحسية فإن العقل الموجود مثلا يحكم عليه بالتحيّز قياسا على الجسم **قوله والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة**

---

[1] أي تصوّرات على صورة القضايا فلا يرد ما قيل في المخيلات من أنها تصورات في الحقيقة لكن تكسى كسوة القضايا.

[2] هذا ظاهر في أن الوزن والسجع ليس بضروري في الشعر كما ظن بعضهم.

بالقضايا الصادقة الأولية أو المشهورة لاشتباه لفظي ككون اللفظ مشتركا أو غريبا أو مجازا بلا قرينة فيها نحو هل شيء[1] من الشرور واجب أو ليس بواجب؟ فإن كان واجبا فكل واجب خير فبعض الشرور خير وإن كان ليس بواجب فلا يوجد البتة فإن ما لا يجب له وجوده ليس بموجود **أو** لاشتباه **معنوي** بأن يكون القياس صحيحا بحسب اللفظ لا للمعنى كما يقال كل إنسان آكل دائما وكل آكل متحرك الفكه ما دام آكلا فكل إنسان متحرك الفكه دائما وهو كاذب ومنشأ الغلط أخذ الآكل في الصغرى بالقوّة وفي الكبرى بالفعل **واعلم أن ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار** هو تقليل اللفظ والمعنى وهذا مذموم والاختصار هو تقليل اللفظ وكثرة المعنى وهذا محمود **مخل** بأصل المقصود **قد أجملوه وأهملوه مع كونه من الأمور المهمات** فكان الواجب عليهم تصوير الصناعات الخمس كإتيان القياسات ونتائجها وبيان أحكامها **وطوّلوا في** القياسات **الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلّة الجدوى** أي النفع **وعليك** أي الزم **بمطالعة كتب القدماء** المنطقيين **فإن فيها** أي في مطالعة تلك الكتب **شفاء العليل[2] ونجاة الغليل[3]** فلا يخفى لطف العبارة إذ الشفاء والنجاة اسمان لكتابين من مصنفات الشيخ مع ما فيه من إيراد اللفظين المتجانسين ...

خاتمة: أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات: وهي التي يطلب في العلم عن أعراضها الذاتية والمبادي: وهي حدود الموضوعات ...

قوله أجزاء العلوم كل علم من العلوم المدوّنة لا بد فيه من أمور ثلاثة أحدها ما يبحث فيه عن خصائصه وآثاره المطلوبة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم إليه وهو الموضوع وتلك الآثار هي الأعراض الذاتية الثاني القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي المسائل وهي تكون نظرية في الأغلب وقد تكون بديهيات محتاجة إلى تنبيه كما صرحوا به وقوله يطلب في العلم يعم القبيلتين وأما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله "بالبرهان" فمن

---

[1] لفظ مشترك.

[2] أي المريض.

[3] أي شديد العطش.

زيادات الناسخ على أنه يمكن توجيهه بأنه بناء على الغالب أو بأن المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه الثالث ما يبتني عليه المسائل مما يفيد تصورات أطرافها والتصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها فالأول هي المبادي التصورية والثاني هي المبادي التصديقية ...

قوله أجزاء العلوم كل علم من العلوم المدونة من التدوين وهو الجمع والاكتساب في الديوان **لا بد فيه** أي في ذلك العلم **من أمور ثلاثة أحدها** أي أحد الثلاثة **ما يبحث فيه** أي في ذلك العلم **عن خصائصه**[1] **وآثاره**[2] **المطلوبة** صفة للآثار **منه**[3] **أي يرجع جميع أبحاث**[4] **العلم إليه وهو** أي المرجوع إليه **الموضوع وتلك الآثار** المطلوبة من الموضوع **هي الأعراض الذاتية** والأمر **الثاني** هي **القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي** أي تلك القضايا **المسائل وهي** أي تلك المسائل **تكون نظرية في الأغلب** أي أغلب الأحوال لأنه إن لم تكن نظريات و لا بديهيات خفية محتاجة إلى التنبيه لكانت بديهية غير محتاجة إلى التنبيه مستغنية عن التدوين **وقد تكون** أي تلك المسائل **بديهيات** خفية **محتاجة إلى التنبيه كما صرحوا به** أي بكون المسائل بديهية خفية محتاجة إلى التنبيه **وقوله "يطلب في العلم" يعم القبيلتين** أي النظريات والبديهيات الخفية المفتقرة إلى التنبيه لأن كلا منهما مطلوب فالقبيلة الأولى مطلوبة بالبرهان والثانية بالتنبيه فلا يرد أن هذا البيان لا يناسب كلام المصنف في تعريف المسائل لأنه اختار في تعريفها الطلب فيعلم منه أن المسائل لا تكون إلا نظرية لأنها مطلوبة والمطلوب نظري لا بديهي ومنشأ الإيراد تخصيص الطلب بالبرهان فأجاب بقوله **وأما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص** أي تخصيص الطلب **بقوله "بالبرهان" فمن زيادات الناسخ** لا من زيادات المصنف اعتمادا **على أنه** ضمير الشأن **يمكن توجيهه** أي توجيه تخصيص الطلب بالبرهان **بأنه** أي التخصيص **بناء على** ما هو **الغالب**[5] **أو بأن المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه** فكأنه أراد بالبرهان كل ما يصح وقوعه بعد لام التعليل سواء كان برهانا أو تنبيها والأمر **الثالث ما يبتني عليه المسائل**

---

[1] راجع إلى الموصول.

[2] راجع إلى الموصول.

[3] راجع إلى الموصول.

[4] جمع بحث وهو في اللغة التفتيش والتفحص وفي الاصطلاح إثبات النسبة بالدليل وحمل الأعراض الذاتية للموضوع عليه.

[5] حاصله أن المسائل النظرية أكثر من المسائل البديهية فحكم على جميعها بالنظرية اعتبارا للأغلبية ثم خص الطلب بالبرهان.

مما[1] **يفيد تصورات أطرافها** أي تصورات أطراف المسائل **والتصديقات بالقضايا المأخوذة** أي الملحوظة **في دلائلها** أي دلائل المسائل فالقسم **الأول هي المبادي التصورية** التي فيها إفادة تصورات أطراف المسائل والقسم **الثاني هي المبادي التصديقية** التي فيها إفادة التصديقات بالقضايا الملحوظة في دلائل المسائل ...

......

قوله الموضوعات ههنا إشكال مشهور وهو أن من عدّ الموضوع من أجزاء العلوم إمّا أن يريد به نفس الموضوع أو تعريفه أو التصديق بوجوده أو التصديق بموضوعيته والأول مندرج في موضوعات المسائل التي هي أجزاء للمسائل فلا يكون جزءا على حدة والثاني من المبادي التصورية والثالث من المبادي التصديقية فلا يكون جزءا على حدة أيضا والرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزءا ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الأربعة أما على الأول فيقال إن نفس الموضوع وإن اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث إن المقصود من العلم معرفة أحواله والبحث عنها عد جزءا على حدة أو يقال إن المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات قال المحقق الدواني في حاشية شرح المطالع "المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل" وفيه نظر فإنه لا يلائم ظاهر قول المصنف "والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا" وأيضا فلو كانت المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم جزءا على حدة فتدبر وأما على الثاني فيقال إن تعريف الموضوع وإن كان مندرجا في المبادي التصورية لكن عد جزءا على حدة لمزيد الاعتبار به كما سبق وأما على الثالث فيقال بمثل ما مر أو يقال بأن عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فإن المبادي التصديقية

[1] أي من حدود مطلقا تفيد إلخ.

هي القضايا التي يتألف منها قياسات العلم نص على ذلك العلامة في شرح الكليات وأيده لكلام الشيخ أيضا وحينئذ فقول المصنف "تبتني عليها قياسات العلم" تعريف أو تفسير بالأعم وأما على الرابع فيقال إن التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم وتمييزها عما ليس عنه عد جزء من العلم مسامحة وهذا أبعد المحتملات ...

قوله الموضوعات ههنا إشكال مشهور وهو أي الإشكال **أن من عد الموضوع من أجزاء العلوم إما أن يريد به** أي بالموضوع **نفس الموضوع أو تعريفه** أي تعريف الموضوع **أو التصديق بوجوده** أي بوجود الموضوع **أو التصديق بموضوعيته** أي بكونه موضوعا والترديد **الأول مندرج في موضوعات المسائل** [1]**التي هي أجزاء للمسائل فلا يكون** الموضوع **جزءا على حدة** لدخوله في موضوعاتها والترديد **الثاني من المبادي التصورية** لتعلقه بالمعرف والترديد **الثالث من المبادي التصديقية** لتعلقه بالتصديقات **فلا يكون** الموضوع **جزءا على حدة أيضا** والترديد **الرابع من مقدمات الشروع** لأن كون شيء موضوعا مذكورا في مقدمات الشروع في الفن فهي خارجة عن العلم **فلا يكون** الموضوع **جزءا** مستقلا في أي حال **ويمكن الجواب باختيار كل** واحد **من الشقوق الأربعة أما** الجواب **على** الشق **الأول فيقال إن نفس الموضوع وإن اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به** أي الاعتبار بالموضوع **من** [2]**حيث إن المقصود من العلم معرفة أحواله** أي معرفة أحوال موضوع ذلك العلم **والبحث عنها** أي عن أحوال الموضوع **عد جزءا على حدة أو يقال إن المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات** فالموضوعات ليست مندرجة تحت المسائل بالاستقلال فلا مضايقة في كون الموضوع جزءا على حدة كما **قال المحقق الدواني في حاشية شرح المطالع المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل وفيه** أي في الجواب بكون المسائل نفس المحمولات **نظر فإنه** أي هذا الجواب **لا يلائم ظاهر قول المصنف "والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا"** إذ حاصله أن المسائل مجموع الموضوعات والمحمولات **وأيضا** أي في هذا الجواب نظر آخر أيضا **فلو كانت المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر**

---

[1] صفة ل"موضوعات".

[2] تعليلية.

موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم جزءا على حدة والأمر ليس كذا **فتدبر** إشارة إلى منع الملازمة وتقريره أنا لا نسلم أن المسائل لو كانت نفس المحمولات المنسوبة إلى الموضوع لزم كون سائر موضوعات المسائل وراء موضوع العلم جزءا على حدة إذ لا شيء من موضوعات المسائل وراء موضوع العلم حتى يلزم عده من أجزاء العلم على حدة فإن موضوع المسئلة إما موضوع العلم أو نوعه أو عرض ذاتي له و لا شيء منها بخارج من موضوع العلم **وأما** الجواب **على** الشق **الثاني** وهو إرادة تعريف الموضوع بالموضوع **فيقال إن تعريف الموضوع وإن كان مندرجا في المبادي التصورية** لتعلق التعريف بها **لكن عد** الموضوع **جزءا على حدة لمزيد الاعتبار به** أي الاهتمام بالموضوع **كما سبق** في الجواب على الشق الأول **وأما** الجواب **على** الشق **الثالث** وهو التصديق بوجود الموضوع **فيقال بمثل ما مر** في الجواب الأول والثاني من أن الموضوع عد جزءا على حدة لشدة الاعتناء والاعتبار به من حيث إن المقصود معرفة أحوال الموضوع في كل علم **أو يقال بأن عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما نقل عن الشيخ** من عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية **تسامح** خبر أنّ **فإن المبادي التصديقية هي القضايا التي تتألف منها** أي من تلك القضايا **قياسات العلم** فيكون تلك القضايا أجزاء قياساته لا خارجة عن قياساته **نصّ على ذلك** التعريف للمبادي التصديقية **العلامة في شرح الكليات وأيّده** أي أيد المنصوص العلامة **بكلام الشيخ أيضا وحينئذ** أي حين كون المبادي التصديقية قضايا هي أجزاء لقياسات العلم **فقول المصنف تبتني عليها قياسات العلم** لا يصح إذ "تبتني" شامل للقضايا التي تتألف منها قياسات العلم ودلائلها كليهما فإن الدلائل للقياس يصدق عليها أنها ما يبتني عليها القياس والدلائل خارجة عن قياسات العلم و قد أريدت القضايا لا الدلائل بالمبادي التصديقية كما علم من نص العلامة وتائيده فيجاب بأن قول المصنف **تعريف** حقيقي بالأعم وهو جائز عند البعض **أو تفسير** أي تعريف لفظي **بالأعم** وهو جائز عند الأكثر حاصله أن المعرف بفتح الراء هو الأخص أعني أن المبادي التصديقية هي القضايا والمعرف بكسر الراء هو الأعم أي ما تبتني عليه القياسات والابتناء وهو توقف الشيء على الشيء لفظ أعم شامل لابتناء الكل على الأجزاء ولابتناء الشيء على أمر خارج عنه أي على شرط ولكن المراد ههنا الابتناء[1] الخاص أعني ابتناء الكل على أجزاءه وإن كان الابتناء في قول المصنف في نفسه أعم فاندفع ما قيل من أنه

[1] الابتناء على قسمين أحدهما ابتناء الكل على أجزائه أي ابتناء القياس على القضايا التي هي أجزاء له وثانيهما ابتناء الشيء على شرط أي ابتناء القياس على دلائله والأول يسمى بالابتناء الخاص والثاني بالعام.

لزم تعريف الشيء بالأعم وهو غير جائز **وأما** الجواب **على** الشق **الرابع** هو التصديق بموضوعية الموضوع **فيقال إن التصديق بالموضوعية لما توقّف عليه الشروع** في الفن **على بصيرة وكان له** أي للتصديق بالموضوعية **مزيد مدخل في معرفة مباحث العلم وتمييزها عما ليس منه** أي تمييز مباحث العلم عن المباحث التي ليست من العلم **فعد** الموضوع بهذا المعنى **جزءا من العلم مسامحة**[1] **وهذا** أي التصديق بالموضوعية **أبعد المحتملات** المذكورة بل كل ما سوى الأمر الأول أبعد ...

وأجزاؤها وأعراضها ومقدمات بيّنة أو مأخوذة تبتني عليها قياسات العلم والمسائل: وهي قضايا تطلب في العلم ...

قوله أجزائها أي حدود أجزائها إذا كانت الموضوعات مركبة قوله وأعراضها أي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات قوله ومقدمات بينة: المبادي التصديقية إما مقدمات بينة بنفسها أي بديهية أو مقدمات مأخوذة أي نظرية فالأولى تسمّى علوما متعارفة والثانية إن أذعن بها المتعلم بحسن ظنه بالمعلم سميت أصولا موضوعة وإن أخذها مع استنكار سميت مصادرة ومن ههنا يعلم أن مقدمة واحدة يجوز أن تكون أصلا موضوعا بالنسبة إلى شخص ومصادرة بالقياس إلى آخر ...

قوله وأجزائها أي حدود أجزائها أي أجزاء الموضوعات **إذا كانت الموضوعات مركبة** فإنها تكون أجزاء الموضوعات على هذا التقدير وأما الموضوعات على تقدير كونها بساط فلا أجزاء لها وكذا لا حدود لأجزائها **قوله وأعراضها أي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات** كتعريف ما يعرض للكلمة من الإعراب والبناء وغيرهما **قوله ومقدمات بينة** أي بديهية **المبادي التصديقية إما مقدمات بينة بأنفسها أي بديهية أو مقدمات مأخوذة** من الدليل **أي نظرية** فإن المراد من المأخوذة هي المأخوذة من الدلائل والمأخوذ من الدليل نظري البتة فالمقدمات **الأولى تسمي علوما** لأن المراد بمقدمات بينة التصديقات بها وكونها علوما

---

[1]أي غير مناسب.

ظاهر لأن التصديق قسم من العلم **متعارفة** لشهرتها وبداهتها **و**المقدمات **الثانية إن أذعن بها** أي بتلك المقدمات **المتعلم بحسن ظنه بالمعلم** بكسر اللام **سميت أصولا موضوعة** لأن المتعلم وضعها وسلمها على ما كانت عليه ولم يسبقها بالإنكار **وإن أخذها** أي تلك المقدمات المتعلم **مع استنكار سميت مصادرة** لأنه يصدر بها المسائل ثم تتركب منها قياسات العلم **ومن ههنا يعلم أن المقدمة الواحدة يجوز أن تكون أصلا موضوعا بالنسبة إلى شخص** مذعن **ومصادرة بالقياس إلى** شخص آخر منكر ...

وموضوعاتها موضوع العلم بعينه أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها ...

قوله موضوع العلم كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي قوله أو عرض ذاتي كقولهم كل متحرك فله ميل قوله أو مركب من الموضوع مع العرض الذاتي كقول المهندس كل مقدار له وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان أو من نوعه مع العرض الذاتي كقوله كل خط قام على خط فإن الزاويتين الحادثتين على جنبيه إما قائمتان أو متساويتان لهما قوله ومحمولاتها أي محمولات المسائل أمور خارجة عنها أي عن موضوعات المسائل لاحقة لها أي عارضة لتلك الموضوعات والمراد ههنا محمولة عليها فإن العارض هو الخارج المحمول فإذا أجرد عن قيد الخروج للتصريح به فيما قبل بقي الحمل ولو اكتفى المصنف باللحوق لكفى ويوجد في بعض النسخ قوله "لذواتها" وهو بحسب الظاهر لا ينطبق إلا على العرض الأولي أي اللاحق للشيء أولا بالذات أي بدون واسطة في العروض و لا يشمل العارض بواسطة المساوي مع أنه العرض الذاتي اتفاقا ولذا أوّله بعض الشارحين وقال أي لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه إياها لذواتها أو لأمر يساويها فإن اللاحق للشيء لما هو هو يتناول الأعراض الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية ...

قوله موضوع العلم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية **كقولهم في** العلم **الطبيعي** هو ما يبحث فيه عن الجسم الطبيعي والجسم في الطبيعيات كل جزء من المادة وفي الهندسة ما له طول وعرض وعمق وقد جعل الجسم موضوعا وقيل **كل جسم فله شكل طبيعي** أي شكل تقتضيه الطبيعية النوعية من حيث ذاته وطبعه لا باعتبار الأمر الخارج من ذاته كالفاعل والجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات أي عرض وعمق وطول وكذا قول النحاة في علم النحو كل كلمة إما اسم أو فعل أو حرف فجعلت الكلمة موضوعا في هذه المسئلة **قوله أو عرض ذاتي** له أي للموضوع فالعرض هو ما يقوم بغيره كاللون والرائحة إذ هما قائمتان بالجسم والعرض الذاتي هو ما لحق المعروض باعتبار ذاته **كقولهم كل متحرك** أي كل شيء منتقل من مكان إلى آخر **فله ميل** بفتح الميم وسكون الياء عدول أو رجوع طبيعي إلى مركزه والميل في الاصطلاح هي الكيفية التي يكون بها الجسم مدافعا لما يمانعه عن الحركة إلى جهة ما فموضوع هذه المسئلة الحركة التي هي عرض ذاتي لموضوع وهو الجسم الطبيعي **قوله أو مركب** أي موضوع المسئلة مركب **من الموضوع مع العرض الذاتي** أي من موضوع العلم مع عرضه الذاتي **كقول المهندس** اسم فاعل من يتعاطى علم الهندسة وعلم الهندسة اصطلاحا علم يعرف فيه أحوال أوضاع الخطوط وأشكال السطوح والمجسمات والنسب الكلية التي هي للمقادير وموضوع علم الهندسة المقدار وهو عرض يقبل الانقسام وكونه وسطا في النسبة عرض ذاتي له ومعنى كونه وسطا في النسبة عند المهندسين كونه بين مقدارين ونسبة ذلك المقدار الوسط إلى أحد ذينك المقدارين كالأربعة بين الإثنين والثمانية فإن الأربعة نصف الثمانية كما أن الإثنين نصف الأربعة فالأربعة مقدار وسط بين الإثنين والثمانية بنسبة إلى أحدهما **كل مقدار له وسط في النسبة فهو** أي ذلك المقدار **ضلع**[1] **ما يحيط به الطرفان** فمعناه ما مرّ الآن وكقول النحوي كل كلمة معربة إما منصرفة أو غير منصرفة كالكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع الإعراب الذي هو عرض ذاتي لها **أو** مركب **من نوعه مع العرض الذاتي** أي من نوع الموضوع مع عرضه الذاتي **كقوله كل خطّ قام على خط** فالخط نوع من المقدار وقيامه على خط عرض ذاتي له أي للخط فموضوع المسئلة صار مركبا من نوع الموضوع مع عرض النوع الذاتي **فإن الزاويتين الحادثتين على جنبيه** أي طرفيه **إما قائمتان** بأن يكون الخط القائم على الخط مستقيما يحدث جنبيه زاويتان قائمتان **أو متساويان لهما** أي للقائمتين بأن يكون الخط القائم على

---

[1] هو أحد الخطوط التي تحيط بالشكل المثلث أو غيره.

القائم منحنيا يحدث على جنبيه زاويتان أحدهما حادة والثانية منفرجة لكنهما متساويان للقائمتين فانظر إلى الصورتين لعلك تفهم بطريق جيد!

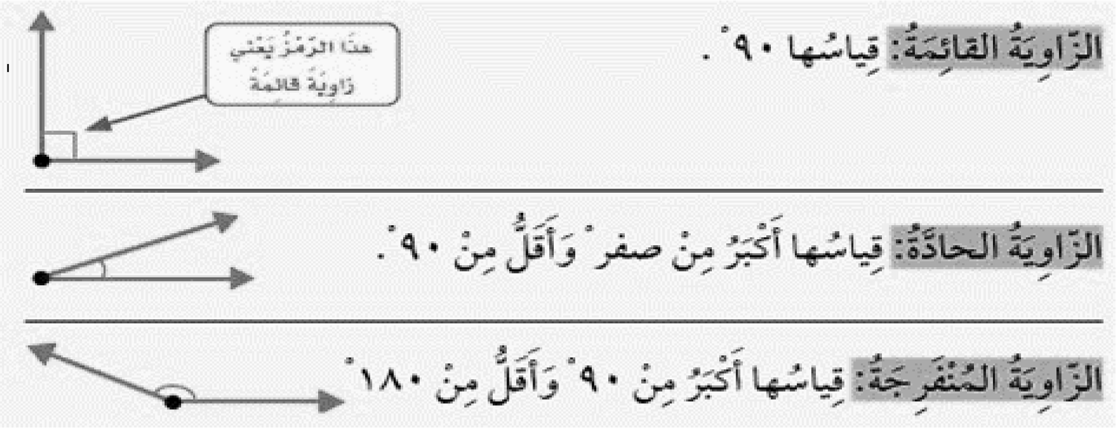

وأيضا

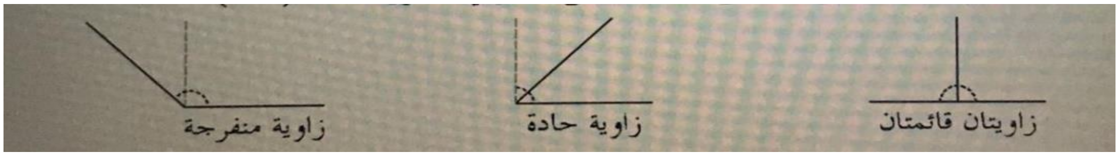

ولمزيد التبيين لهذا المقام ذكر مّا في أنواع الزّوايا فتُصنَّف الزّوايا حسب قياس درجاتها إلى عدّة أنواع منها الزّوايا القائمة: هي الزّوايا التي قياسها يساوي 90° وبمعنى آخر لو تمّ إحضار مثلث الرسم القائم الخاص بالهندسة بحيث توضع زاويته القائمة على الزّاوية الموجودة، فإنّ النتيجة ستكون تطابق الزّاويتين تماماً؛ لأن كلتيهما تمثّلان زاويتين قائمتين قياسهما 90° والزّوايا الحادة: هي الزّوايا التي قياسها أكبر من 0° وأصغر من 90° وبمعنى آخر هي الزّاوية التي قياسها أصغر من قياس الزّاوية القائمة في مثلث الرّسم القائم والزّوايا المنفرِجة: هي الزّوايا التي قياسها أكبر من 90° وأصغر من 180°، وبمعنى آخر هي الزّاوية التي قياسها أكبر من الزّاوية القائمة في مثلث الرسم القائم والزّوايا المستقيمة: هي الزّوايا التي قياسها يساوي 180° والزّوايا المنعكِسة: هي الزّوايا التي قياسها أكبر من 180° وأصغر من 360° وبمعنى آخر هي الزّوايا التي قياسها أكبر من قياس الزّوايا المستقيمة وأصغر من قياس الزّوايا الكاملة والزّوايا الكاملة: هي الزّوايا التي قياسها 360° بمعنى آخر هي الزّوايا التي تدور دورةً كاملةً حيث تبدأ من نقطة معيّنة وينتهي بها المطاف عند النقطة التي بدأت منها وكقول النحوي كل اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات فإن الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذ في هذه المسئلة مع كونه معربا والإعراب عرض ذاتي له **قوله ومحمولاتها أي محمولات المسائل أمور خارجة عنها أي عن موضوعات المسائل لاحقة لها أي عارضة لتلك الموضوعات**

فعلم أن اللحوق بمعنى العروض وهنا إيراد وهو أن اللاحق بمعنى العارض وهو بمعنى الخارج المحمول كالكاتب للقلم فقول المصنف "لاحقة" كاف فما احتاج إلى قوله "خارجة" إذ معنى الخروج في ضمن اللحوق فأجيب بهذا القول **والمراد** باللاحقة **ههنا** أمور خارجة **محمولة**[1] **عليها** أي على تلك الموضوعات **فإن العارض هو الخارج المحمول فإذا جرد** العارض **عن قيد الخروج للتصريح بها فيما قبل** أي للتصريح بكون العارض بمعنى الخارج في بحث العرضيات وغيره **بقي الحمل ولو اكتفى المصنف باللحوق لكفى** بالمراد **ويوجد في بعض النسخ** [2]**قوله لذواتها وهو بحسب الظاهر** وإن كان بعد التأمل يشمل جميع الأعراض **لا ينطبق إلا على العرض الأولي**[3] **أي اللاحق للشيء أولا وبالذات أي بدون واسطة في العروض ولا يشمل** قوله لذواتها **العارض بواسطة** الأمر **المساوي مع أنه** أي العارض بواسطة المساوي عدّ **من العرض الذاتي اتفاقا ولذا** الاتفاق **أوّله** أي أول قوله لذواتها **بعض الشارحين وقال** في بيان التأويل **أي لاستعداد**[4] **مخصوص بذواتها**[5] **سواء كان لحوقها** أي لحوق الأعراض الذاتية المحمولة **إياها** أي لتلك الموضوعات **لذواتها** أي بلا واسطة أمر كالتعجب اللاحق للإنسان **أو لأمر يساويها** أي تلك الموضوعات كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب المساوي للإنسان **فإن اللاحق للشيء** يقال **لما** أي لاستعداد ذاتي **هو يتناول الأعراض الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية** المشهور بالسعدية فالحاصل أن لحوق الأمور الخارجة للموضوعات لاستعدادها الذاتي الشامل لكلا اللحوق أي اللحوق بلا واسطة واللحوق بواسطة ...

---

[1]أي محمولة فقط.

[2]فاعل ل"يوجد".

[3]إن العرض قسمان أولي وغير أولي.

[4]هو كون الشيء بالقوة القريبة أو البعيدة من الفعل.

[5]أي بذوات الأعراض الذاتية.

....

ثم إن هذا القيد يدل على أن المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل أعراضا ذاتية لموضوعاتها وإليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الأستاذ المحقق أورد عليه أنه كثيرا ما يكون محمول المسألة بالنسبة إلى موضوعها من الأعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستدارة نعم يعتبر أن لا يكون أعم من موضوع العلم صرح بذلك المحقق الطوسي أيضا في نقد التنزيل انتهى كلامه وأقول في لزوم هذا الاعتبار أيضا نظر لصحة إرجاع المحمولات العامة إلى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة إليه بالمفهوم المردد فالأستاذ صرح باعتبار الثاني فعدم اعتبار الأول تحكّم وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام قوله وقد يقال المبادي إلخ إشارة إلى اصطلاح آخر في المبادي سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الأصول حيث أطلق المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم أو خارجا يتوقف عليه الشروع ولو على وجه الخبرة وتسمى مقدمات كمعرفة الحد والغاية والموضوع والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما لا ينبغي أن يشتبه فإن المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادي فتبصّر ...

ثم إن هذا القيد أي قوله لذواتها **يدل على أن المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل أعراضا ذاتية** أولية كانت أو غير أولية **لموضوعاتها وإليه** أي إلى هذا اللزوم **ينظر كلام شارح المطالع لكن الأستاذ المحقق** وهو جلال الدين الدواني رحمة الله تعالى عليه **أورد عليه** أي على مذهب الشيخ **أنه كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة إلى موضوعها** أي موضوع المسئلة **من الأعراض العامة**

الغريبة[1] لا من الأعراض الذاتية **كقول الفقهاء كل مسكر حرام** فإن محمول هذه المسئلة حرام وهو عارض للمسكر بواسطة كونه منهيا عنه وهو أعم من المسكر لوجوده في البول **وقول النحاة كل فاعل مرفوع** فإن محمول هذه المسئلة مرفوع وهو عارض للفاعل بواسطة الفاعلية وهو أيضا أعم من الفاعل لوجوده في المبتدأ **وقول الطبعيين كل فلك متحرك على الاستدارة** فإن الحركة عارضة للفلك بواسطة الجسم وهو أعم من الفلك لوجوده في الرحى **نعم يعتبر** أي يجب **أن لا يكون** محمول المسئلة **أعم من موضوع العلم** وأما كونه أعم من موضوع المسئلة فجائز لأنه كثيرا ما يكون أعم من موضوعات المسائل كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فالإنسان جسم **صرح بذلك** أي بجواز كون محمولات المسائل أعراضا غريبة بالنسبة إلى موضوعاتها وعدم كونها أعراضا غريبة بالنسبة إلى موضوع العلم **المحقق الطوسي** هو نصير الدين صاحب التجريد **أيضا في نقد التنزيل** اسم كتاب **انتهى كلامه** أي كلام المحقق **وأقول في لزوم هذا الاعتبار** المستفاد من قوله نعم إلخ **أيضا**[2] **نظرا لصحة إرجاع المحمولات العامة** من موضوع العلم **إلى العرض الذاتي بالقيود المخصصة** فيكون المجموع من حيث هو عرضا ذاتيا وإن لم يكن كل واحد منه عرضا ذاتيا كتعريف الإنسان بماش مستقيم القامة فإن كل واحد منهما عرض عام لكن المجموع يخص الإنسان **كما يرجع المحمولات الخاصة إليه** أي إلى العرض الذاتي **بالمفهوم المردد** نحو الإنسان ضاحك أو غير ضاحك فإن الضحك أخص من الحيوان لتعلقه بالإنسان من بين الحيوان فقط لكن المفهوم المردد وهو ضاحك أو غير ضاحك عرض ذاتي للإنسان **فالأستاذ** أي جلال الدين **صرح باعتبار الثاني** أي بجواز أن يكون المحمول أخص من موضوع العلم لصحة إرجاعه إلى العرض الذاتي بالمفهوم المردد **فعدم اعتبار الأول** هو كون المحمول أعم من موضوع العلم **تحكّم** أي دعوى بلا دليل فإن كلا من المحمول الأخص من موضوع العلم والأعم منه متساويا الإقدام في جواز الإرجاع إلى العرض الذاتي فاعتبار أحدهما دون الأخر ترجيح بلا مرجح **وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام وقد يقال المبادي إلخ إشارة إلى اصطلاح آخر في** تعريف **المبادي سوى ما** أي تعريف **تقدّم** من حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة تبتني عليها قياسات العلم **وضعه** أي ذلك الاصطلاح الآخر **ابن الحاجب في مختصر الأصول حيث أطلق** أي ابن الحاجب **المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان** ما يبدأ به **داخلا في** مقاصد **العلم فيكون** ما يبدأ به **من المبادي المصطلحة السابقة كتصوّر الموضوع** أي موضوع العلم **والأعراض الذاتية** للموضوع

---

[1] هي التي تعرض الشيء بواسطة أمر أعم منه أو أخص أو مباين له.

[2] أي كما كان النظر في لزوم كون محمولات المسائل أعراضا ذاتيا لموضوعاتها.

والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم أو كان ما يبدأ به **خارجا** عن مقاصد العلم **يتوقف عليه الشروع** في مطالب العلم **ولو على وجه الخبرة**[1] أي البصيرة **وتسمى** هذه المبادي **مقدمات كمعرفة الحد** أي حد ذلك العلم **والغاية** أي غايته **والموضوع** أي موضوعه **والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى** المذكور **مما لا ينبغي أن يشتبه فإن المقدمات** بهذه المعنى **خارجة عن مقاصد العلم لا محالة بخلاف المبادي** فإنها لا يلزم أن تكون خارجة عن العلم لجواز أن يكون ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم داخلا في العلم فالمبادي أعم مطلقا من المقدمات **فتبصّر** ...

وكان القدماء يذكرون في صدر الكتاب ما يسمّونه الرؤوس الثمانية الأول الغرض لئلا يكون طلبه عبثا والثاني المنفعة أي ما يتشوّقه الكل طبعا لينشط في الطلب ويتحمّل المشقّة والثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصّله ...

قوله يذكرون أي في صدر كتبهم على أنها من المقدمات أو من المبادي بالمعنى الأعم قوله الغرض اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية وإلا يسمى فائدة ومنفعة وغاية قالوا أفعال الله تعالى لا تعلل بالأغراض وإن اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى فكأن مقصود المصنف أن القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الأول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة يميل إليها عموم الطبائع إن كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الأول وقد عرفت في صدر الكتاب أن الغرض والغاية من علم المنطق هو العصمة فتذكره قوله والثالث السمة السمة العلامة وكان المقصود ههنا الإشارة إلى وجه تسمية العلم كما يقال إنما سمي المنطق منطقا لأن المنطق

---

[1] بضم الخاء وسكون الباء.

يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو إدراك الكليات وهذا العلم يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من النطق فالمنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق أطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكميل النطق حتى كأنه هو وإما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفي ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصله العلم من المقاصد ...

قوله يذكرون أي في صدر أي ابتداء **كتبهم على أنها** أي أن الرؤوس الثمانية **من المقدمات أو من المبادي بالمعنى الأعم** وهو توقف الشروع على وجه البصيرة **قوله الغرض اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه** أي من الفاعل **يسمى** الباعث **غرضا وعلة غائية وإلا** أي وإن لم يكن ما يترتب على الفعل باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل **يسمى** غير الباعث بهذه الأسامي الثلاثة **فائدة ومنفعة وغاية** ففيها الاتحاد بالذات والاختلاف بالألفاظ **وقالوا أفعال الله تعالى لا تعلّل بالأغراض** بناء على الفرق بين الغرض والمنفعة إذ لا باعث له على صدور الفعل لأنه ليس بمنفعل أي بريء من قبول الأثر **وإن اشتملت** أفعاله **على غايات ومنافع لا تحصى** بالنسبة إلى عباده **فكان مقصود المصنف أن القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الأول لهذا العلم ثم يعقبونه** أي السبب الحامل **بما يشتمل** السبب الحامل **عليه من منفعة ومصلحة يميل إليها** أي إلى المنفعة والمصلحة[1] **عموم الطبائع إن كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الأول** شرط مؤخر للجزاء المقدم وهو يعقبونه **وقد عرفت في صدر الكتاب أن الغرض من علم المنطق هي العصمة فتذكر قوله والثالث السمة السمة** معناها **العلامة وكان المقصود ههنا الإشارة إلى وجه تسمية العلم كما يقال إنما سمي علم المنطق منطقا لأن المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو** أي النطق الظاهري **التكلم** ويطلق على النطق **الباطني** الذي به قدرة على الأول **وهو** أي النطق الباطني **إدراك الكليات وهذا العلم** أي المنطق **يقوي الأول** أي النطق الظاهري وهو التكلم **ويسلك بالثاني** أي بالنطق الباطني وهو إدراك الكليات **مسلك السداد** أي طريق الصواب **فاشتق له** أي لهذا العلم **اسم من النطق فالمنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق أطلق على علم المذكور** وهو علم المنطق أي أطلق وصف المحض على الذات **مبالغة**

---

[1] هي الفائدة المعتدّة بها بالنسبة إلى مشقة التحصيل لئلا يكون تحصيله عبثا.

في مدخليته أي مدخلية العلم المذكور **في تكميل المنطق** ظاهريا أو باطنيا **حتى كأنه** أي المنطق **هو** أي علم المنطق **وإما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره** أي مظهر النطق **وفي ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصله العلم من المقاصد** أي إلى تفصيل مقاصد العلم ...

والرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم والخامس أنه من أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به ...

قوله والرابع المؤلف أي معرفة حاله إجمالا ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ الحال من معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال وأما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي ذي الجلال عليه سلام الله الملك المتعال لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال هذا ومقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم أرسطو دوّنها بأمر إسكندر ولهذا لقب بالمعلم الأول وقيل للمنطق إنه ميراث ذي القرنين ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان إلى لغة العرب هذبها ورتبها وأحكمها وأتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها بعد إضاعة كتب أبي الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا شكر الله مساعيهم الجميلة قوله من أيّ علم هو أي من أي جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية الفرعية أو الأصلية كما يبحث عن حال المنطق أنه من جنس العلوم الحكمية أم لا فإن فسرت الحكمة بالعلم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها إذ ليس بحثه إلا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة إلى التصور والتصديق وإن حذف الأعيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على التقدير الثاني فهو من أقسام الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو حينئذ أصل من أصول الحكمة النظرية أو من فروع الإلهي والمقام لا يسع بسط ذلك الكلام ...

قوله والرابع المؤلف[1] بكسر اللام **أي معرفة حاله** أي حال المؤلف **إجمالا ليسكن حال المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ الحال** [2]**من معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال**[3] **وأما المحقّقون فيعرفون الرجالَ بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي**[4] **ذي الجلال عليه سلام الله الملك** بكسر اللام **المتعال لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال** أي لا تعرف الحق بالرجل بل اعرف الرجل بالحق فالحاصل أن المحققين يعرفون الرجال بالحق فإن كان المقول قولا صحيحا يعلمون أن لقائله مرتبة عظيمة في هذا العلم وإن كان باطلا يعلمون أن قائله رجل بطال وإن كان مشتهرا بعلو الشأن وسمو المكان وأما الجهال فيعرفون الحق بالرجال فإن كان القائل مشتهرا بالصدق والعلم يؤمنون أن قوله حق ولو كان باطلا في الواقع وإن كان مشهورا بالكذب يذعنون أن قوله باطل وإن كان حقا في الواقع فخذ **هذا ومقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم أرسطو دونها** أي تلك القوانين **بأمر إسكندر** ذي القرنين **ولهذا** أي لكون أرسطو مقننا **لقب** أرسطو **بالمعلم الأول** لكونه مدونا أولا بعلم المنطق **وقيل للمنطق أنه** أي علم المنطق **ميراث ذي القرنين** باعتبار أنه باعث له **ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان إلى لغة العرب هذبها** أي أصلح تلك الفلسفيات **ورتبها وأحكمها وأتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي وقد فصلها** أى تلك الفلسفيات **وحررها بعد إضاعة كتب أبي نصر** الفارابي **الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا شكر** قبل **الله مساعيهم الجميلة قوله من أيّ علم هو** ليطلب المتعلم بها ما يليق به من المسائل **أي من أيّ جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية الفرعية أو الأصلية كما يبحث عن** حال **المنطق أنه** أي المنطق **من جنس العلوم الحكمية**[5] **أم لا فإن فسرت الحكمة** التي هي مقسم الحكمة النظرية والعملية **بالعلم بأحوال أعيان الموجودات** من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أعني الموجودات العينية أي الموجودات الخارجية فالعين عبارة عن الموجود في الخارج **على ما هي عليه** أي على الحال الذي تلك

---

[1] أي تعيين المؤلف ليطمئن قلب الشارع في قبول كلامه بالاعتماد عليه.

[2] بيان ل"ما".

[3] يزيد رتبة القول بمرتبة قائله.

[4] المراد ههنا بولي سيدنا علي كرّم الله وجهه.

[5] عملية كانت وهي العلم بأحوال الموجودات الخارجية التي وجودها بقدرتنا واختيارنا وهو أفعالنا وأعمالنا الاختيارية أو نظرية وهي العلم بأحوال الموجودات الخارجية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا.

الموجودات عليه **في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية لم يكن** المنطق بهذا التفسير **منها** أي من الحكمة **إذ ليس بحثه** أي بحث المنطق **إلا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة إلى التصور والتصديق** لا عن الموجودات الخارجية **وإن حذفت الأعيان من التفسير المذكور** في تعريف الحكمة بأن يقال الحكمة علم بأحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية **فهو** أي علم المنطق **من الحكمة** إذ البحث في علم المنطق من الموجودات الذهنية على ما هي عليه في نفس الأمر فهو داخل في الحكمة ومعدود من جنسها **ثم على التقدير الثاني** أي إن فسرت الحكمة بلفظ الأعيان فالمنطق لم يكن من الحكمة فهذا تقدير أول وإن حذفت الأعيان من تعريف الحكمة فالمنطق يكون من الحكمة فهذا تقدير ثان فإذا ثبت أن المنطق من الحكمة **فهو** أي المنطق **من أقسام**[1] **الحكمة النظرية الباحثة عما** أي عن الموجودات التي **ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو** أي المنطق **حينئذ** أي حين كونه من الحكمة النظرية **أصل من أصول الحكمه النظرية أو من فروع الإلهي** والإلهي علم بأحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل إلى المادة كالإله وأصوله خمسة الأول الأمور العامة والثاني إثبات الواجب وما يليق به والثالث الجواهر الروحانية والرابع بيان ارتباطات الأرضية بالقوة النامية والخامس بيان نظام الممكنات وفروعه قسمان الأول بحث كيفية الروح والثاني العلم بالمعاد الروحاني **والمقام لا يسع بسط** أي تفصيل **ذلك الكلام** ...

والسادس أنه من أيّ مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب والسابع القسمة والتبويب ليطلب في كل باب ما يليق به ...

قوله من أيّ مرتبة هو كما يقال إن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الأستاذ في بعض رسائله أنه ينبغي تأخيره في زماننا هذا عن

---

[1] أقسام الحكمة النظرية علم الإلهي وهو علم بأحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقّل إلى المادّة كالإله وعلم الرياضي وهو علم بأحوال ما لا يفتقر إلى المادّة في الوجود الخارجي دون التعقّل كالكرة وعلم الطبعي وهو علم بأحوال ما يفتقر إلى المادّة في الوجود الخارجي والتعقّل كالإنسان.

تعلّم قدر صالح من العلوم الأدبية لما شاع من كون التداوين باللغة العربية قوله القسمة أي قسمة العلم والكتاب إلى أبوابهما فالأول كما يقال أبواب المنطق تسعة الأول إيساغوجي أي الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس وأخواته الخامس البرهان السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عدّ بحث الألفاظ بابا آخر فصار أبواب المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال إن كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الأول في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية والغاية والموضوع والمقصد الأول في مباحث التصورات والمقصد الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في أجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو مرتب على كذا أبواب الأول في كذا إلخ كما قال في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شائع كثير قلّما يخلو عنه كتاب ...

قوله في أيّ مرتبة هو أي ذلك العلم **كما يقال إن مرتبة** علم **المنطق أن يشتغل به أي** بذلك العلم **بعد تهذيب الأخلاق** أي أخلاق الفكر **وتقويم الفكر ببعض الهندسات وذكر الأستاذ في بعض رسائله أنه** ضمير الشأن **ينبغي تأخيره** أي تأخير المنطق **في زماننا هذا عن تعليم قدر صالح من العلوم الأدبية** وقد كان سابقا يعلمون الصبيان أولا علم الهندسة ويهذبون أخلاقهم بعلم تهذيب الأخلاق ثم يعلمون المنطق والآن المناسب تعليم المنطق بعد نبذ من العلوم الأدبية كالنحو والصرف لعدم إمكان قراءة كتب المنطق التي مدونة في اللغه العربية بغير العلم بالنحو والصرف وإليه إشارة بقوله **لما شاع من كون التداوين** في علم المنطق **باللغه العربية قوله القسمة أي قسمة العلم والكتاب إلى أبوابهما فالأول** أي قسمة العلم **كما يقال أبواب المنطق تسعة** الباب **الأول إيساغوجي أي الكليات الخمس** والباب **الثاني التعريفات** أي المرقاة والباب **الثالث القضايا** والباب **الرابع القياس وأخواته** من الاستقراء والتمثيل والباب **الخامس البرهان** والباب **السادس الجدل** والباب **السابع الخطابة** والباب **الثامن المغالطة** والباب **التاسع الشعر وبعضهم عدّ بحث الألفاظ بابا آخر فصار أبواب المنطق عشرة كاملة والثاني** أي قسمة الكتاب **كما يقال إن كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الأول في** علم **المنطق وهو** أي علم المنطق **مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية** أي تعريف علم المنطق **والغاية والموضوع والمقصد الأول**

في مباحث التصورات والمقصد الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في أجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو أي علم الكلام مرتب على كذا أبواب الباب الأول في كذا إلخ كما قال صاحب الرسالة الشمسية في الشمسية "ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة" وهذا الثاني أي قسمة الكتاب شائع كثير قلّما يخلو عنه أي عن الثاني كتاب ...

والثامن الأنحاء التعليمية وهي التقسيم أعني التكثير من فوق ...

قوله الأنحاء التعليمية أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشرّاح ههنا وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع قوله وهي التقسيم كأن المراد به ما يسمى بتركيب القياس أيضا وذلك بأن يقال إذا أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها أو حملها على الطرفين بواسطة أو بغير واسطة وكذا طلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين أو سلب هو عن أحدهما ثم انظر إلى نسبة الطرفين إلى الموضوعات والمحمولات فإن وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب الشكل الأول أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أو محمول لمحموله فمن الشكل الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله أعني التكثير إلى تكثير المقدمات أخذا من فوق أي من النتيجة لأنها المقصد الأقصى أي بالنسبة إلى الدليل ...

قوله الأنحاء التعليمية أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها أي تلك الطرق في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح ههنا أي في شرح الأنحاء التعليمية وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم

والمأخوذ من شرح المطالع قوله وهي أي الأنحاء التعليمية **التقسيم كأن المراد به** أي بالتقسيم **ما يسمى بتركيب القياس أيضا وذلك** أي تركيب القياس **بأن يقال إذا أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما** أي من الطرفين واطلب **جميع محمولات كل واحد منهما** أي من الطرفين **سواء كان حمل الطرفين عليها** أي على الموضوعات انفرادا **أو حملها** أي المحمولات انفرادا **على الطرفين بواسطة** إذا كان الحمل نظريا **أو بغير واسطة** إذا كان الحمل بديهيا[1] **وكذا اطلب جميع** [2]**ما سلب عنه أحد الطرفين أو سلب هو**[3] **عن أحدهما** أي أحد الطرفين **ثم انظر إلى نسبة الطرفين الموضوعات والمحمولات فإن وجدت من محمولات موضوع المطلوب** [4]**ما هو موضوع لمحموله** أي لمحمول المطلوب **فقد حصلت المطلوب من الشكل الأول** نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث إذ العالم موضوع المطلوب ومن محمولاته هنا "متغير" وهو موضوع لمحمول المطلوب أي لحادث في الكبرى **أو** وجدت من محمولات موضوع المطلوب **ما هو محمول على محموله** أي محمول المطلوب فقد حصلت المطلوب **فمن الشكل الثاني** نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر إذ الإنسان موضوع المطلوب ومن محمولاته هنا "حيوان" وهو محمول على محمول المطلوب في الكبرى **أو** وجدت من موضوعات موضوعه أي موضوع المطلوب **ما هو موضوع لمحموله** أي لمحمول المطلوب فقد حصلت المطلوب **فمن الشكل الثالث** نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق إذ الحيوان موضوع المطلوب ومن موضوعاته هنا "إنسان" وهو موضوع لمحمول المطلوب في الكبرى **أو** وجدت من موضوعات موضوع المطلوب ما هو **محمول لمحموله** أي لمحمول المطلوب فقد حصلت المطلوب **فمن الشكل الرابع** نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق لأن الحيوان موضوع المطلوب ومن موضوعاته هنا "إنسان" وهو محمول على محمول المطلوب في الكبرى **وكل ذلك** أي تحصيل المطلوب من الأشكال الأربعة **بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية** أي الكلية والجزئية **والكيفية** أي الإيجاب والسلب **كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى** أي نسبة الطرفين إلى الموضوعات

---

[1] كما إذا طلبنا محمولات العالم الذي هو موضوع مثلا فوجدنا متغيرا وممكنا وموجودا وطلبنا موضوعات الحادث الذي هو محمول فوجدنا كل متغير وبعض الممكن.

[2] أي الموضوعات.

[3] أي المحمولات.

[4] مفعول ل"وجدت".

والمحمولات **بقوله أعني التكثير أي** [1]**تكثير المقدمات أخذا من فوق أي من النتيجة** التي هي المطلوب **لأنها** أي النتيجة **المقصد الأقصى أي بالنسبة إلى الدليل** أي الصغري والكبري ...

والتحليل عكسه ...

قوله والتحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية لتساهل المركب اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد فإن أردت أن تعرف أنه على أيّ الشكل من الأشكال فعليك بالتحليل وهو عكس الترتيب حتى حصل المطلوب فانظر إلى القياس المنتج له فإن كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وإن كانت مشاركة للمطلوب بأحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر إلى طرفي المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى فذلك المشارك إما الجزء الذي يكون محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى أو محكوما به فيه فهي الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب على الجزء الآخر من تلك المقدمة فإن تألفا على أحد التأليفات الأربعة فما انضم إلى جزء المطلوب هو الحد الأوسط ويتميز الشكل المنتج وإن لم يتألفا كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور أي ضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد أن يكون لكل منهما نسبة إلى شيء مّا في القياس وإلا لم يكن القياس منتجا للمطلوب فإن وجدت حدّا مشتركا بينهما فقد تمّ القياس وتبين لك المقدمات والأشكال والنتيجة فقوله وهو عكسه أي تكثير المقدمات إلى فوق وهو النتيجة كما مرّ وجهه ...

---

[1]هو التفحص عن الموضوعات والمحمولات الممكنتين للنسبة إلى طرفي المطلوب أي النتيجة لتكثير المقدمات.

قوله والتحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية وهي الأشكال الأربعة لتساهل المركب اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد المنطقية فإن أردت أن تعرف أنه أي هذا القياس على أيّ الشكل من الأشكال فعليك[1] بالتحليل وهو أي التحليل عكس الترتيب أي عكس ترتيب القياس حتى حصل المطلوب فانظر إلى القياس المنتج له أي لذلك المطلوب فإن كان فيه أي في ذلك القياس مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وإن كانت فيه مقدمة مشاركة للمطلوب بأحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر إلى طرفي المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى فذلك المشارك أي المقدمة المشاركة في القياس إما الجزء الذي يكون محكوما عليه في المطلوب أي النتيجة فهي الصغرى إذ الأصغر المحكوم عليه موجود فيها أو محكوما به فيه أي في المطلوب فهي الكبرى إذ الأكبر المحكوم به موجود فيها ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب على الجزء الآخر من تلك المقدمة فإن تألفا على أحد التأليفات أي الأشكال الأربعة فما انضم إلى جزء المطلوب هو الحد الأوسط ويتميز الشكل المنتج وإن لم يتألفا كان القياس مركبا لا مفردا فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور سابقا أي ضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد أن يكون لكل منهما نسبة إلى شيء مّا في القياس وإلا لم يكن القياس منتجا للمطلوب فلا يكون القياس قياسا فإن وجدت حدّا مشتركا بينهما فقد تمّ القياس وتبين لك المقدمات والأشكال والنتيجة فقوله وهو عكسه أي تكثير المقدمات إلى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه ...

والتحديد أي فعل الحد والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق والعمل به ...

قوله والتحديد أي فعل الحد يعني أن المراد بالتحديد بيان أخذ الحدود فكأن المراد المعرف مطلقا والذاتيات للأشياء وذلك بأن يقال إذا أردت تعريف شيء فلا بد أن تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو أعم منه وتحمل عليه بواسطة أو بغيرها وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بيّن الثبوت له أو مما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتيا وما ليس كذلك عرضا وإذا طلبت جميع ما هو في ذاته وجميع ما هو مساو له فيتميز

---

[1] اسم فعل بمعنى الزم.

عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب أيّ قسم شئت من أقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرف قوله أي الطريق إلى الوقوف على الحق أي اليقين إن كان المطلوب علما نظريا وإلى الوقوف عليه والعمل به إن كان علما عمليا كأن يقال إذا أردت الوصول إلى اليقين فلا بد أن تستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة إما الضروريات الستة أو ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات أو المسلمات أو المشبهات ولا تذعن بشيء مجرد حسن الظن به أو بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد ...

قوله والتحديد أي فعل الحد يعني أن المراد بالتحديد بيان أخذ الحدود أي بيان طريق أخذ حدود الأشياء وكان المراد من التحديد **المعرف مطلقا** سواء كان حدا تاما أو ناقصا أو رسما تاما أو ناقصا **والذاتيات للأشياء** عطف علي قوله الحدود أي بيان طريق أخذ حدود الأشياء وبيان طريق أخذ الذاتيات للأشياء **وذلك** أي التحديد **بأن يقال إذا أردت تعريف شيء فلا بد أن تضع ذلك الشيء** أي تجعل ذلك الشيء موضوعا **وتطلب جميع ما هو أعم منه** أي من ذلك الشيء **وتحمل** جميع ما هو أعم **عليه** أي علي ذلك الشيء **بواسطة** كحمل الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي على الإنسان بواسطة حمل الحيوان على الإنسان **أو بغيرها** أي بغير الواسطة كحمل الحيوان على الإنسان والناطق عليه **وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعدّ ما هو بيّن الثبوت له** أي لذلك الشيء **وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتيا** كما أن الحيوان بيّن الثبوت للإنسان ويلزم من ارتفاعه ارتفاع الإنسان **وما ليس كذلك عرضيا** أي وتعدّ ما هو غير بيّن الثبوت للشيء وما لا يلزم من ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية عرضيا **وإذا طلبت جميع ما هو في ذاته وجميع ما هو مساو له** أي لذلك الشيء **فيتميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب أيّ قسم شئت من أقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة** من المساواة والانجلاء في باب المعرف **قوله والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق أي اليقين إن كان المطلوب علما نظريا وإلى الوقوف عليه** أي على الحق **والعمل به** أي بالحق **إن كان علما عمليا كما يقال إذا أردت الوصول إلى اليقين فلا بد أن تستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة إما**

الضروريات الستة أو ما يحصل منها أي من الضروريات الستة بصورة صحيحة وهيئة منتجة حاصله أنه لا بد للدليل من أن يتركب من البديهيات أو النظريات المكتسبة منها **وتبالغ** عطف على تستعمل **في التفحص عن ذلك** أي عن استعمال المقدمات البديهية أو المكتسبة من الدليل **حتى لا تشتبه** تلك المقدمات **بالمشهورات أو المسلمات أو المشبهات ولا تذعن بشيء** عطف على تبالغ **بمجرد حسن الظن به** أي بذلك الشيء **أو** بمجرد حسن الظن **بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد** بل تتفحّص للإذعان بشيء ...

وهذا بالمقاصد أشبه ...

قوله وهذا بالمقاصد أشبه أي الأمر الثامن أشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد في مباحث الحجة ولواحق القياس وأما التحديد فشأنه أن يذكر في مباحث المعرّف وقيل هذا إشارة إلى العمل وكونه أشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل وجعلنا الله وإيّاكم من الراسخين في الأمرين ورزقنا بفضله وجوده سعادة في الدارين بحق نبيه محمد خير البرية وآله وعترته الطاهرين إنه خير موفّق ومعين ...

قوله وهذا بالمقاصد أشبه أي الأمر الثامن وهو الأنحاء التعليمية الأربعة وهي التحليل والتقسيم والتحديد والبرهان **أشبه بمقاصد الفن** بخلاف السبعة الباقية إذ من المقاصد وصول إلى المطلوب أي النتيجة ولهذه الأربعة تعلق خاص بالمطلوب كما ما مر الآن وأما قول الشارح الأمر الثامن أشبه بمقاصد الفن **منه بمقدماته** فالمقدمات هي التحليل والتقسيم والتحديد والضمير في منه ومقدماته عائد على الأمر الثامن وهو البرهان ههنا فمناه أن البرهان أشبه بمقاصد الفن من التحليل والتقسيم والتحديد إذ مبنى هذا الفن أي علم المنطق

البرهان **ولذا**[1] **تري المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما**[2] **سوى التحديد في مباحث الحجّة ولواحق القياس** إذ الحجّة من مقاصد الفن والثلاثة لها مزيد تعلق بالحجة **وأما التحديد فشأنه** أي التحديد **أن يذكر في مباحث المعرّف** إذ المعرّف ينبئ عن التحديد أي حد الشيء **وقيل هذا** القول[3] **إشارة إلى العمل** بالتقسيم وأخواته[4] **وكونه** أي كون العمل **أشبه**[5] **بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم** هو **العمل** حتى قيل إن العلم والعمل كالمادة والصورة يمتنع انفكاك أحدهما عن الآخر كما لا يخفى عن من له ذهن سليم وفهم مستقيم **جعلنا الله وإيّاكم من الراسخين في الأمرين** أي العلم والعمل ورزقنا بفضله وجوده سعادة في الدارين أي الدنيا والآخرة **بحق نبيه محمد خير البرية وآله وعترته الطاهرين أنه** أي الله **خير موفّق ومعين آمين** ...

تمّ الجزء الثاني بعون الله تعالى وبفيضان حبيبه الأعلى

---

[1] أي لأشبهية الأمر الثامن بمقاصد الفن.

[2] هو التحليل والتقسيم والبرهان.

[3] هذا بالمقاصد أشبه.

[4] هي التحليل والتحديد.

[5] أي أليق.

دار الكتب البحثية